الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (264)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	53
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	57
حقوق الإنسان في العالم	202

حقوق الإنسان تحقق في بطالة شباب الجموم

المصدر: جريدة شمس الاربعاء20 شوال 1431 هـ الموافق 29 سبتمبر 2010 العدد 1722
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=110453

مكة المكرمة. فواز العبدلي

طلبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة من عدد من شباب محافظة الجموم مراجعة مقرها الفرعي بحي العزيزية بالعاصمة المقدسة للتأكد من مضامين شكواهم التي بلغوها لوفد الجمعية، الذي تفقد المحافظة السبت الماضي، من معاناتهم الطويلة في سبيل الحصول على وظائف تؤمن استقرارهم الأسري رغم تأهيلهم الجامعي، الأمر الذي جعلهم يقضون أعواما طويلة في ظل ظروف معيشية صعبة؛ انتظارا لتحقيق وعود مكتب العمل وديوان الخدمة العامة .

وكان وفد الجمعية برئاسة مشرفها العام بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف ومدير مكتبها بالعاصمة المقدسة عبدالله خضراوي وعضوية الدكتور محمد السهلي ومحمد كلنتن زاروا مقر شرطة محافظة الجموم وقام بجولة على أجزاء من مرافق المحافظة بصحبة الأهالي حيث طلب بعض الشباب من أعضاء الجمعية مساعدتهم على إيجاد وظيفة تعينهم على تلبية حاجاتهم والتزاماتهم.

وقال الشاب جميل الحربي في حديثه للدكتور الشريف إنه تخرج من الجامعة قبل خمسة أعوام لكنه لا يزال يتردد ما بين ديوان الخدمة المدنية ومكتب العمل سابحا في وعودهما اللانهائية بالتوظيف، على حد وصفه. مشيرا إلى أنه متزوج وأب لثلاثة أطفال وبات يخشى الطرد من منزله بسبب عجزه عن الوفاء بدفعات الإيجار.

عدد آخر من الشباب قدموا شكاواهم التي تفاوتت في مضامينها إلا أنها اتفقت في أن عدم حصولهم على وظائف جعلهم أكثر حاجة للمساعدة والأخذ بيدهم خاصة أنهم ملوا من التسكع في الشوارع.

من جانب آخر أكد الدكتور الشريف استعداد الجمعية للوقوف مع الشباب على أن يراجعوا المقر الفرعي لاستكمال باقي الإجراءات اللازمة في مثل هذه الحالات، والتأكد مما أشاروا إليه ليتم بعدها اتباع الخطوات النظامية عبر القنوات الرسمية ذات الاختصاص.

حقوق الإنسان ترصد تكدساً وقصوراً في خدمات الصحة والنظافة بتوقيف الوافدين بطيبة

المصدر: جريدة المدينة الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 17324
http://www.al-madina.com/node/266541

حسين بختاور - المدينة تصوير: سامي الغمري

رصد أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة جملة من الملاحظات في توقيف إدارة الوافدين بجوازات المنطقة خلال زيارتهم المفاجئة أمس لإدارة شؤون الوافدين والترحيل بالمدينة، يتقدمهم الدكتور محمد بن شديد العوفي مدير عام الجمعية، وشملت الزيارة جميع العنابر واللقاء بالوافدين الموقوفين والاستماع لمن لديه ملاحظات من قِبل الدكتور العوفي شخصيًا وتسجيل تلك الملاحظات جميعها بالأسماء من قبل أعضاء الجمعية.

وأوضح الدكتور العوفي: إن من أبرز الملاحظات تكدس الموقوفين، وتأخر في إجراءات الترحيل، إلى جانب القصور الواضح في مستوى الخدمات الصحية والنظافة، وسعة المكان، مقارنة بعدد الموقوفين والتجاوز الواضح للطاقة الاستيعابية للعنابر، حيث لايوجد طبيب لمباشرة الحالات العاجلة وعدم وجود برادات لشرب المياه وضعف في التهوية والإضاءة، وأضاف: رصدنا كذلك بعض التأخير في الإجراءات النظامية، التي وقفت دون البت في قضايا عدد من الموقوفين وتأخير إجراءات ترحيلهم إلى بلدانهم، فيما أشار الدكتور العوفي إلى أن إدارة الوافدين بقيادة المقدم على الحربي تبذل قصارى جهدها في سبيل إنهاء إجراءات الوافدين وتطبيق ما تنص عليه الأنظمة والتعليمات بشأنهم، وقال: لقد وجدنا تفهمًا كبيرًا من قبل المقدم الحربي، حيث أجاب على استفساراتنا بكل شفافية والتوضيح أن بعض التأخر في إجراءات الترحيل يكون في الغالب خارجًا عن إدارة الوافدين، نظرًا لصعوبة الحجوزات لبعض الدول وعدم إمكانية استقبالهم في جدة، فيما أكد الدكتور العوفي أن بعض المشكلات تكون بسبب الكفلاء أنفسهم في السماح لهم بمزاولة أعمال خارج كفالاتهم، مشددًا على ضرورة إنهاء إجراءات مكفوليهم الموقوفين بأسرع وقت في حال طلبهم وعدم إهمالهم وأهمية مراجعة إدارة الوافدين في حال طلبهم، وطالب الدكتور العوفي باسم الجمعية بحلول عاجلة وفورية لتدارك بعض الملاحظات. وقال: لقد أبدى المقدم الحربي تفهمه ووعد بإنهاء تلك الملاحظات.

من جهته، قال مدير إدارة شؤون الوافدين في جوازات منطقة المدينة المنورة المقدم على الحربي إن أعدادًا هائلة تصل إلى التوقيف يوميا، وأضاف :هناك إجراءات نظامية تتعلق بأصحاب القضايا، وهذه الإجراءات تأخذ وقتا طويلا في بعض الأحيان وجميعها تتم بشكل نظامي، وأما من تكتمل عليه شروط الترحيل بعد أخذ بصمته فيتم ترحيله حسب مواعيد الحجوزات، حيث تتم مخاطبة جدة يوميًا لمعرفة إمكانية ترحيل الموقفين إلى بلدانهم.

حقوق الإنسان تنظم محاضرات وورش عمل في يومهاالعالمي

المصدر: جريدة اليوم الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 13622
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13592&I=782677&G=1

جعفر تركي-الدمام
عقد فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية ظهر أمس اجتماعا بمقره استعدادا لاحتفاله باليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي يوافق العاشر من ديسمبر القادم.
وقال المشرف العام على الفرع الدكتور عبدالجليل السيف الذي ترأس الاجتماع بحضور الأعضاء إن الاجتماع ناقش الآراء التي تم طرحها حول الفعاليات المزمع إقامتها بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار (نشر ثقافة حقوق الإنسان مسئولة من؟
وأضاف : إن الجمعية ناقشت تنظيم محاضرات وورش عمل ولقاءات وتحديد مختلف المواقع التي ستقام بها بالإضافة إلى المتحدثين والمتحدثات. مشيرا إلى مواكبة المحاضرات زيارات ميدانية لأماكن توقيف تابعة للأمن العام بالمنطقة

مدير حقوق الإنسان بالمدينة يزور إدارة الوافدين ويتفاجأ بمرضى دون طبيب وغرف بلا تكييف

المصدر: جريدة الرياض الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010العدد 15439
http://www.alriyadh.com/01/10/2010/article563948.html

المدينة المنورة- سالم الأحمدي
أبدى المشرف العام على مكتب حقوق الإنسان بالمدينة المنورة الدكتور محمد سالم شديد العوفي عدم ارتياحه لبعض القصور الذي شاهده أثناء زيارته المفاجئة لإدارة الوافدين التابعة لجوازات منطقة المدينة المنورة، وبعد الجولة أجمل هذه الملاحظات في تكدس أعداد الوافدين المقبوض عليهم من قبل دوريات الجوازات في اماكن ضيقة لا تتسع لنصف العدد الموجود فعلاً .
-تذمر المحتجزين وحصول بعض حالات ضيق التنفس لعدم صلاحية أجهزة التكييف في بعض العنابر .
-وجود حالات مرضية لم يتم تحويلها للمستشفيات ولا يوجد طبيب من قبل مستوصف الأمن داخل حجز الوافدين .
-إهمال الكفلاء السعوديين لمكفوليهم الأجانب وعدم استلامهم أو السؤال عنهم، مما يزيد أعداد المحتجزين ويخلق الاختناق وضيق التنفس .
-التهوية والإضاءة غير كافيتين في معظم العنابر قياساً بالعدد الموجود فيها .
وأشار العوفي إلى أن هذه الملاحظات وغيرها دونت في محضر رسمي وسلمت لمدير ادارة الوافدين بالنيابة المقدم علي الحربي لتلافيها والعمل سريعا على تصحيحها .
وبمقابلة (الرياض) مع المقدم علي الحربي اعترف بهذه الملاحظات ووعد بالإسراع في تصحيحها وخاصة بالنسبة لتواجد طبيب داخل العنابر لمعاينة الحالات المرضية وتحويلها للمستشفيات حسب الحالة .

تظلمات لحقوق الإنسان من عدم توفر مقاعد للدراسة في بعض المناطق

القحطاني: على الجهات المعنية التدخل لحل المشكلة بأسرع وقت

المصدر: جريدة الوطن السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23240&CategoryID=5

المدينة المنورة: سفر العزمان 2010-10-02 1:39 AM

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية تلقت تظلمات عدد من أولياء أمور الطلاب والطالبات من عدم توفر أماكن شاغرة في المدارس القريبة من مساكنهم، إضافة إلى عدم توفر مقاعد دراسية .

وأشار القحطاني إلى أن الجمعية رصدت وتلقت تظلمات خلال الأسبوع المنصرم بعد بداية انطلاقة العام الدراسي الجديد. وكانت المدن والمحافظات في معظم مناطق المملكة هي الأكثر تظلما من عدم توفر أماكن شاغرة. في حين كانت المراكز والقرى تتظلم من عدم استكمال الأوراق الخاصة بإثبات هويتهم. مبينا أنه ليس من مسؤولية ولي أمر الطالب أو الطالبة البحث لابنه عن مدرسة في حال عدم وجود مكان شاغر في المدرسة القريبة من منزله، بل على المدرسة التنسيق مع المدارس الأخرى في سرعة قبول الطالب أو الطالبة.

وكشف عن تكرار هذه التظلمات والشكاوى كل عام مما يستلزم قيام الجهات المعنية بوضع حلول عاجلة للحد منها ومن تفاقمها، إضافة إلى وضع خطط مستقبلية، وتهيئة بيئة تعليمية مناسبة للطلاب والطالبات .

وأوضح القحطاني أن التعليم حق لأي إنسان، وأن الجمعية تنسق حاليا مع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم لبحث هذه المشكلة التي يعاني منها الكثير من المواطنين والمقيمين.

ويعاني عدد من أولياء الأمور في معظم مناطق المملكة، وعلى سبيل المثال منطقة المدينة المنورة، من عدم تمكن أبنائهم وبناتهم من الدراسة في المدارس القريبة من منازلهم، ورفض قبولهم بحجة تكدس الطلاب والطالبات في المدارس، مما أثار استياءهم ومطالبتهم الوزارة والجهات العليا في المنطقة بسرعة التدخل لإنهاء معاناتهم. ويروي المواطن محمد الحربي معاناته منذ عودة المعلمات بعد إجازة عيد الفطر، وحتى نهاية الأسبوع المنصرم من تسلط مديرات المدارس، وتفضيل قبول الطالبات الوافدات على السعوديات. مشيرا إلى أنه راجع إدارة التربية والتعليم للبنات ممثلة في قسم القبول والاختبارات، وأبلغهم بمعاناته، فأعطي خطابا بالقبول لإدارة المدرسة، إلا أن الخطاب سرعان ما رفض من قبل مديرة المدرسة دون وجه حق.

في حين استغرب منصور السحيمي، ومحمد القحطاني من عدم تمكين أبنائهما وبناتهما من الدراسة حتى الوقت الحالي، مطالبين بتدخل الجهات العليا في المنطقة والوزارة لإيجاد حلول لإدخالهم المدارس. حيث لا يزالون محرومين من الدراسة حتى الوقت الحالي .

يذكر أن "الوطن" نشرت الأسبوع المنصرم تأكيدات مدير عام التربية والتعليم للبنات في المدينة المنورة يوسف بن علي الفقي على تشكيل لجان لمتابعة أوضاع الطالبات اللاتي لم يجدن قبولا في مدارس المدينة المنورة.

وأشار الفقي خلال تصريحه لـ"الوطن" إلى أن إدارة القبول والتسجيل بالإدارة هي من تتولى حاليا متابعة شكاوى أولياء الأمور حيال رفض مديرات المدارس تدريس بناتهم فيها بحجة التكدس. وذلك من خلال مخاطبتهن، وكذلك العمل على تشكيل لجان والتعرف على أسباب الرفض، وإمكانات المدارس من خلال الزيارات الميدانية .

وقال: إن الإدارة تعمل وفق خطط مدروسة، وإمكانات متاحة ستساهم في القريب العاجل في إنهاء هذه المشكلة.

3 جهات حكومية تتدخل في القضية

التحقيق في اعتداء عامل على معوّق داخل مركز للتأهيل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 3395
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101003/Con20101003375314.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

تحقق الشؤون الاجتماعية، الشرطة، ومركز التأهيل الشامل في محافظة جدة مع عامل في شركة صيانة متعاقدة مع المركز، بتهمة الاعتداء على معوق وضربه، والتسبب بإصابته بكسور ورضوض في الساق.

وأوضح تقرير رسمي صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية، أن المعوق أصيب بكدمات دموية تحت القدم اليسرى وانتفاخ، ويرجح أن السبب عائد للضرب بالعصى.

في حين أرفق مع التقرير الرسمي إيضاحات المستشفى التي تلقى المعتدى عليه العلاج فيها، إذ أكدت إدارة المستشفى أن الأشعة التي أجريت للمعوق تبين إصابته بكسر في مفصل القدم اليسرى، وتم عمل جبيرة له.

وأكد المتحدث باسم شرطة جدة العقيد مسفر الجعيد، أن شرطة الشمالية بدأت التحقيق في القضية، مؤكدا التحفظ على العامل المتهم بالاعتداء على المعوق وإخضاعه للتحقيق، لمعرفة ملابسات الواقعة ومن ثم سيتم إحالتها للقضاء.

وأمام ذلك أكد لـ «عكاظ» مدير مركز التأهيل الشامل للمعوقين في المحافظة عبده مجلي، أن الاعتداء والعنف ضد المعوق مرفوض وغير إنساني، وفي حال ثبوت الاعتداء سيتم اتخاذ الإجراءات النظامية والعقوبة الرادعة.

ولفت مجلي إلى أن المعوقين معرضون للإصابة بالكسور نتيجة هشاشة العظام التي يعانون منها، إضافة لفرط الحركة المتزايدة، ما تستدعي حالتهم الصحية العناية الطبية الفائقة.

وذهب مدير المركز إلى استعدادات وتجهيزات حديثة للانتقال لمبنى جديد في غضون ثلاثة أشهر، تتوفر فيه جميع الخدمات الراقية، بما يحقق الراحة والاستقرار لفئة المعاقين.

من جانبه قال لـ «عكاظ» سعيد السهيمي (شقيق المعاق) «إن شقيقي تعرض للضرب يوم السبت 1431/10/16 هـ ولم يتم إبلاغي من جانب المركز، إلا أنني اكتشفت الحادثة بالصدفة، وأبلغني مدير المركز أن عاملا آسيويا ضربه بالعصا».

ودحض السهيمي ادعاءات المتهم، بأنه كان يساعد المعاق على أداء تمارين رياضية، خصوصا أن شقيقه ليس بحاجة إلى هذه التمارين، إضافة إلى أن المركز غير مؤهل لمثل هذه البرامج.

وأكد السهيمي، أنه يحمل تقارير طبية من مستشفى الملك فهد تؤكد تعرض شقيقه للاعتداء، وكسر في الساق، إذ إن مدة الشفاء تصل لثمانية أسابيع بحسب هذه التقارير، لافتا إلى تقديمه شكوى رسمية لدى شرطة المحافظة، وأخرى لجمعية حقوق الإنسان.

وأضاف السهيمي أن شقيقه يعاني صعوبة في الكلام، تخلفا عقليا، واعتلالات نفسية، منبها إلى أنه تعرض في وقت سابق لاعتداء تسبب في تهشيم أسنانه في ذات المركز، وسجلت التهمة ضد مجهول.

وأشار السهيمي، إلى أن شقيقة تعرض لاعتداءات عدة طيلة الفترة الماضية، ما يعني ضرورة التحقيق في كفاءة العمالة الآسيوية المشرفة على حال المرضى المعوقين في المركز والتأكد من سلوكهم.

جدة : التحقيق في قضية اعتداء عامل على معوق بمركز التأهيل الشامل

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 15441
http://www.alriyadh.com/03/10/2010/article564669.html

جدة / خالد الدماك

بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية وشرطة جدة في التحقيق بقضية عنف جديدة سببها عامل صيانة بمركز التأهيل الشامل في جدة لاعتدائه بالضرب على احد المعاقين في المركز وتسبب ذلك في إصابته بكسور ورضوض في الساق وفقا لتقرير رسمي صدر من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والذي أكد أن المعوق مصاب بكدمات دموية تحت القدم اليسرى وانتفاخ ورجح طبيب المركز أن سبب الإصابة "ضرب بالعصا" وأرفق مع التقرير الرسمي إيضاحات المستشفى التي تلقى المعتدى عليه فيها العلاج حيث أكدت إدارة المستشفى أن الأشعة التي أجريت له بينت إصابته بكسر في مفصل القدم اليسرى وتم عمل جبيرة له .

وأكد العقيد مسفر الجعيد المتحدث باسم شرطة جدة الحادثة و انطلاق التحقيقات فيها من قبل قسم شرطة الشمالية حيث تم التحفظ على العامل الآسيوي المتهم لحين التحقيق معه مؤكدا ان الحادثة وقعت قبل ايام بعد اعتدائه عليه بالعصا .

وتسبب ذلك في إصابته بكسر في الساق مشيرا إلى أن المستشفى حدد مدة الشفاء من الإصابة ب 8 أسابيع بالاضافة الي تقديم ذويه شكوى مماثلة الى جمعية حقوق الانسان خاصة ان المصاب يعاني من عدة إعاقات ومعاناته من صعوبة في الكلام" .

حوار مفتوح يناقش علاقة المحامين بالأجهزة الأمنية.. اليوم

المصدر: جريدة شمس الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 1726
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=110863

جدة.سلوى المدني

يفتتح وزير العدل الشيخ الدكتور محمد العيسى، اليوم، أعمال اللقاء الحقوقي الوطني الثاني الذي تنظمه اللجنة الوطنية للمحامين، وتستضيفه للعام الثاني على التوالي لجنة المحامين بالغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة، بحضور رئيس الغرفة التجارية صالح كامل، وعدد من وكلاء الوزارة، وعدد من المسؤولين والمختصين بالشأن القانوني والحقوقي والعدلي.

وأوضح الأمين العام للغرفة التجارية المكلف عدنان مندورة، أن اللقاء ستشارك فيه جميع الهيئات الحقوقية والقضائية والعدلية بهدف توطيد العلاقة بين جميع المشاركين وتعريفه بأهم التطورات القضائية والحقوقية في ظل مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء وديوان المظالم.

كما أكد رئيس لجنة المحامين في الغرفة التجارية الصناعية بجدة الدكتور ماجد قاروب، أن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء وديوان المظالم، سيكون محور النقاشات وجدول الأعمال، الذي يتضمن أيضا شرح أثر

المشروع على المحاكم وديوان المظالم واللجان القضائية والمحاماة، وكذلك علاقة المحامين بالأجهزة الأمنية، وأثر ذلك على حقوق الإنسان، إضافة إلى مستقبل القضاء التجاري وأهمية الثقافة الحقوقية للمجتمع بفئاته كافة.
وبين أن الدعوة وجهت إلى الوزارات ورؤساء المحاكم والهيئات والمؤسسات الحكومية، لترشيح منسوبي الإدارات القانونية لديهم للمشاركة وحضور فعاليات اللقاء، وكذلك لممثلي القطاع الخاص والغرف التجارية، وكذلك أعضاء لجان المحامين بالغرف التجارية، مثمنا دور مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية وغرفة جدة لدعمهما أعمال ونشاط اللجنة الوطنية للمحامين.
ولفت قاروب إلى أن اللقاء سيشهد تكريم جهات إعلامية، وذلك لمساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية، إضافة إلى تكريم فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، ممثلة في الدكتورحسين الشريف المشرف العام على الفرع، إضافة إلى آخرين.
يذكر أن فعاليات اللقاء ستختتم بكلمة وحوار مفتوح مع وزير العدل الشيخ الدكتور محمد العيسى.

حقوق الإنسان تنظم ورشة عمل نسائية حولإستراتيجيتها المقبلة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 27 شوال 1431 هـ - 6 أكتوبر 2010م - العدد 15444
http://www.alriyadh.com/2010/10/06/article565649.html

الرياض / نايف ال زاحم

نظمت هيئة حقوق الإنسان ورشة العمل الثانية لوضع الاستراتيجية طويلة المدى للهيئة، والتي تأتي في ضمن اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الهيئة مع جامعة الملك سعود ممثلة في معهد الملك عبدالله للدراسات.
وقد ترأست الأستاذة تغريد المرشدي من جامعة الملك سعود فريق العمل الذي قدم الورشة التي حضرها إلى جانب منسوبات الهيئة عدد كبير من الأكاديميات والإعلاميات والمهتمات بحقوق الإنسان. وتمت مناقشة وطرح العديد من الآراء والمقترحات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية للهيئة، والتحديات والتطلعات والفرص التي تواجهها، حيث استمرت ورشة العمل خمس ساعات، اتسم الطرح فيها بالتنوع والشفافية بين الحاضرات. وأثنت عدد من الحاضرات على خطوات الهيئة خصوصاً في اشراك النساء بمختلف تخصصاتهم في هذه الاستراتيجية والسعي لأخذ جميع الآراء، مشيرات إلى أنها تؤكد على مضي الهيئة قدماً في تطوير أعمالها، والرفع من مستوى حماية حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان ترصد ملاحظات على دار الأحداث في المدينة ..

العوفي لـ عكاظ:

مبنى متهالك وتأخير في إصدار الأحكام وممرض يكشف على المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 3396
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101004/Con20101004375731.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

رصد فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة في زيارة مفاجئة لدار الأحداث في المدينة صباح أمس، عددا من الملاحظات من أهمها عدم صلاحية المبنى الذي يضم 105 أحداث موقوفين في الدار.

«عكاظ» رافقت المشرف على الجمعية في المنطقة الدكتور محمد بن شديد العوفي والأعضاء، في الزيارة التي شملت أنحاء وأقسام الدار، والالتقاء بالأحداث الموقوفين والاستماع إلى ملاحظاتهم.

وأوضح لـ«عكاظ» الدكتور العوفي أن أبرز الملاحظات التي رصدها الفريق كانت؛ عدم صلاحية المبنى، التأخر في إصدار الأحكام، وعدم الاهتمام طبيا بصحة الموقوفين «رصدت الجمعية ممرضا يكشف على المرضى من الأحداث، وأفادونا بأن الطبيب زائر يأتي في أوقات متفرقة، ما يعد أمرا غير لائق»، مناشدا الشؤون الاجتماعية بالاهتمام بهذا الجانب بشكل خاص.

وثمن العوفي جهود مدير الدار عبد العزيز البركة وزملائه واستقبالهم لفريق الجمعية، ممتدحا شفافيتهم وحرصهم على تطور الدار في ظل الإمكانات الضئيلة، مضيفا «الجمعية سترفع ملاحظاتها إلى الجهات المختصة لتلافي السلبيات الموجودة».

مشاهدات «عكاظ»

- تصدرت أحياء الحرة الغربية والجرف نسبة الأحداث الموقوفين منها.
- الأحداث من الجالية التشادية يمثلون النسبة الكبرى من الموقوفين.
- جرائم السرقة تصدرت قائمة قضايا الأحداث الموقوفين.
- موقوف حدث اشتكى للدكتور العوفي توقيفه منذ سبعة أشهر، دون أن تتم محاكمته.
- موظفو الدار أبدوا ملاحظات على اللائحة الجزائية وقالوا إنها «غير كافية لردع الأحداث».
- إدارة الدار غير مرغوب فيها من المديرين السابقين والحاليين، بسبب عدم وجود نظام يحميهم من الشكاوى الكيدية التي توجه ضدهم من بعض الأحداث وأولياء أمورهم.
- عدم وجود محام يتواجد أثناء التحقيق مع الحدث، خصوصا أن بعضهم لا يستطيع الدفاع عن نفسه.
- مدير الدار طالب بضرورة الترحيل للحدث غير السعودي لأنه سرعان ما يعود للجريمة ومن ثم العودة للدار بسبب الرفاهية التي يلاقيها داخلها.

بعد أن لاحظت وجود ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات بنسب كبيرة وبدون توضيحات

د.القحطاني: جمعية حقوق الإنسان تعد مشروعاً لنظام حماية المستهلك يبين المخالفات والعقوبات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 15442
http://www.alriyadh.com/04/10/2010/article564859.html

الرياض - هيام المفلح

دعا رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د.مفلح القحطاني الجهات الرقابية والمسؤولة عن حماية المستهلك لتقوم بما تمليه عليها الأنظمة وتفعّل رقابتها على الأسعار وتوضح للمستهلكين بين حين وآخر أسباب هذه الزيادات إن كان لها مبرر أو تمنع حدوثها تفادياً لإلحاق الضرر بحق الإنسان في العيش الكريم .

وأوضح أن الجمعية تعكف حالياً على إعداد مقترح مشروع نظام لحماية المستهلك تنفيذاً لما تضمنته المادة الثالثة من نظامها تمهيداً لرفعه للجهات ذات العلاقة يحتوي على كل ما من شأنه المحافظة على حقوق المستهلك ويأخذ في الاعتبار مصلحة التاجر، محدداً المخالفات ومبيناً العقوبات على المخالفين والمتجاوزين للنظام .

وأكد د. القحطاني على وجوب وجود مبرر حقيقي ومنطقي للزيادة في الأسعار بحيث تتم زيادة السعر وفقا لأنظمة ولوائح تضعها الجهات الحكومية المختصة لتحديد زيادات الأسعار، ويراعى عند رفع الأسعار أن يضمن حق التاجر ولا يتضرر حق المستهلك .

كما ينبغي التخفيف من أي إجراءات أو رسوم في المواني يكون من شانها رفع تكلفة السلعة على المستهلك لأن التجار يسعون دائما للمحافظة على هامش أرباحهم ويحملون المستهلك أي زيادة .

وحث د. مفلح الجهات الرقابية ممثلة في وزارة التجارة والبلديات على مراقبة الأسعار والتأكد من الأسباب الحقيقية التي أدت لحصول مثل هذه الارتفاعات مؤكداً أن الجمعية رصدت عدداً من الشكاوى والتظلمات فيما يتعلق بهذا الموضوع مع ملاحظة عدم قيام الجهات ذات العلاقة بحماية حقوق المستهلك بتوضيح الأسباب أو التدخل من اجل منع مثل هذه الارتفاعات في الأسعار، فقد وجد أن هناك مبالغة في رفع أسعار بعض السلع بل رصد أن هناك زيادة لأسعار بعض قطع غيار السيارات من قبل بعض الوكالات بما يعادل 20 %خلال شهرين، وفرض رسوم أو غرامات مالية على بعض الخدمات من قبل بعض الشركات العامة، وعدم وفاء بعض المصانع بحقوق المستهلك فيما يتعلق بالسلع التي تنتجها، ورفع البعض أسعار خدماته بالمخالفة للتسعيرة المعلنة من قبل الجهات ذات العلاقة، وهذا يعود لعدم وجود الرقابة وعدم استخدام الإعلام من قبل الجهات الرقابية لبيان العقوبات التي ستطبق على من يخالف ولحث المواطنين والمقيمين على التبليغ عندما يتم رصد مثل هذه الأوضاع .

وأشار د. القحطاني إلى أن ارتفاع إيجارات السكن والمحلات التجارية وبعض العقارات بنسب عالية وبدون ضوابط أو تنظيم قد دفع بعض التجار إلى رفع أسعار سلعهم على المستهلك تبعاً لزيادة إيجارات المحلات ومحاولة توزيع هذه الزيادات على المستهلكين الذين هم الحلقة الأضعف في الدائرة .

ورغم إيمان الجمعية بوجود أسباب خارجية في بعض الأحيان قد تودي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع، كارتفاع قيمة المنتج في بلد المنشأ أو ارتفاع تكلفة النقل أو التامين إلا أنها لاحظت وجود سلع وخدمات ارتفعت قيمتها إلى نسب كبيرة، وبدون توضيحات من قبل الجهات الرقابية المعنية بحماية المستهلك .

ويلاحظ في بعض الأحيان أنه قد يوجد اتفاقات جماعية بين بعض الشركات أو الموردين حول رفع أسعار منتجاتهم أو سلعهم مما يعد إخلالا بمبدأ المنافسة ويعد من قبيل المخالفات النظامية، مما يتطلب وجود أنظمة وقوانين تلزم هذه الشركات أو الموردين عندما تقرر زيادة أسعار منتجاتها بالتقدم بطلب للجهات المعنية لدراسة هذا الطلب، فإذا وجد أن هذه الزيادة مبررة يتم إقرارها، أما إن كان فيها تعد على حقوق المستهلكين فيتم رفضها. ولا يجوز التعلل في هذه الحالة بمقولة "حرية السوق" و" قانون العرض والطلب"، فالتجار من حقهم انتهاز الفرص والبحث عن الإرباح ولكن عندما يصل الأمر إلى إلحاق الضرر بحقوق المستهلك التي هي جزء من حق الإنسان في العيش الكريم فيجب على الدولة أن تتدخل لتعيد الأمور إلى نصابها.

أكد توفير رعاية طبية وغذائية من شركات متخصصة ..مدير إدارة الوافدين لـ عكاظ:

ترحيل 1000 مخالف من محدثي الشغب داخل التوقيف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 3396
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101004/Con20101004375729.htm

عيد الحارثي ـ جدة

بين لـ«عكـاظ» مدير إدارة الوافدين في منطقة مكة المكرمة العقيد حسين الحارثي أنه تم ترحيل أكثر من ألف مخالف لنظام العمل في الـ 48 ساعة الماضية، بينهم المتسببون في فوضى داخل إدارة الوافدين، وحاولوا الهرب إلى بعض الأحياء، بعد إنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بتسفيرهم والتأكد من سلامة وضعهم، وعدم وجود ملاحظات عليهم.

وأكد العقيد الحارثي سعي إدارة الوافدين إلى تسهيل مغادرة المخالفين فور اكتمال الإجراءات، موضحا أن أسباب التأخير في عدم تسفيرهم تعود إلى عدم تعاون قنصليات بلدانهم، وبطء إجراءاتهم في إصدار الوثائق اللازمة لترحيلهم.

وردا على الملاحظات التي رصدها فريق من فرع جمعية حقوق الإنسان في المنطقة الغربية، قال الحارثي إن إدارة الوافدين تتعامل مع مخالفين من جنسيات مختلفة وجميعهم من المتعمدين مخالفة أنظمة المملكة، ورغم ذلك تقدم لهم الخدمات الصحية والإيواء والإعاشة من قبل أفضل الشركات المتخصصة وتقدم لهم رعاية لا تتوافر لهم في بلدانهم.

وأشار الحارثي إلى أن من تمكنوا من الهروب استغلوا فترة تقديم وجبة الإفطار، واعتدوا على الطهاة والعمال الذين يباشرون توزيع الوجبات ولاذوا بالفرار، مؤكدا أن تعاون الأجهزة الأمنية ساهم في السيطرة على الوضع في العنابر.

وأفاد مدير إدارة الوافدين بأنه تم التعميم عن بقية الهاربين بحسب أوصافهم، فيما سجلت صورهم وبصماتهم العشرية.

ودعا مدير إدارة الوافدين جميع المخالفين لنظام الإقامة إلى الاستفادة من المكرمة الملكية والعفو الصادر بحقهم من الغرامات المالية، عن طريق مراجعة إدارة الوافدين لإنهاء إجراءات مغادرتهم لبلدانهم قبل انقضاء المدة الممنوحة لهم.

وفي السياق نفسه، أوضح لـ«عكـاظ» رئيس شعبة التوقيف المناوب الملازم أول فايز القثامي أنه يتم فرز الموقوفين حسب جنسياتهم وتسجيل معلوماتهم وبصماتهم وتحويلهم حسب أوضاعهم لشعبتي السفر والتحقيق، مبينا أن هذا الإجراء يتم على مدار الساعة.

بدوره، اعتبر المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن هروب بعض الموقوفين من إدارة الوافدين مؤشر قوي على وجود خلل يتمثل في عدم تحسن الوضع داخل الترحيل، وهو ما سيتم التحقق منه في زيارة مقبلة.

وقال الشريف إن فريقا من الجمعية رصد ملاحظات في عنابر الموقوفين منها التكدس داخل العنابر، سوء دورات المياه، ضعف التكييف، إضافة إلى بطء إجراءات الترحيل، وعدم تعاون بعض القنصليات في إنهاء معاملات رعاياها.

حقوقيون يرصدون تجاوزات" ساهر"

مواطنون: النظام يركز على تحصيل الغرامات وليس الحد من المخالفات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=2353&CategoryID=5

المدينة المنورة: سفر العزمان 2010-10-04 2:49 AM
رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، تظلمات وشكاوى عدد من المتضررين من تطبيق نظام "ساهر". وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أمس أنها رصدت قبل انطلاقة النظام حملة إعلانية وتعريفية به حيث لا تزال تحتاج إلى بعض الوقت للتعرف على مدى نجاح النظام.
من جهته، قال رئيس مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة عبدالغني إن استمرار تطبيق النظام بالأسلوب القائم قد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، وسيتضح ذلك في أوساط المجتمع من خلال تزايد معدلات الجريمة والفقر، إضافة إلى بعض المشاكل الاجتماعية.

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية رصدت تظلمات وشكاوى عدد من المتضررين من تطبيق نظام "ساهر"، أشار بعضها إلى وجود فجوة كبيرة في آلية تطبيق النظام .
وبيّن الدكتور القحطاني في تصريحه إلى "الوطن" أمس أن الجمعية رصدت قبل انطلاقة النظام حملة إعلانية وتعريفية به حيث لا تزال الجمعية تحتاج إلى بعض الوقت للتعرف على مدى نجاح تطبيق النظام وإيجابيته من خلال ما يصل من نتائج من الجهات المعنية، والوقوف على ذلك ميدانياً.
وذكر أن تطبيق النظام في الوقت الحالي يحتاج للوضوح في تسجيل المخالفات، وضرورة إشعار قائد المركبة بذلك في أسرع وقت من خلال قنوات الاتصال المتوفرة ,من جهته، أكد رئيس مجلس المسؤولية الاجتماعية بالغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة عبدالغني بن حماد الأنصاري لـ"الوطن" أن استمرار تطبيق النظام بالأسلوب القائم في الوقت الحالي قد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، وسيتضح ذلك في أوساط المجتمع من خلال تزايد معدلات الجريمة والفقر، إضافة إلى بعض المشاكل الاجتماعية ,وأضاف الأنصاري أن الواضح في تطبيق نظام " ساهر" في الوقت الحالي يكشف عن وجود فجوة كبيرة أو خلل في التطبيق ينبغي على القائمين على تطبيقه والمسؤولين في الجهات المعنية إعادة النظر فيها وعدم الاندفاع في ذلك ,وأكد الأنصاري أنه لا يدعو إلى إلغاء النظام بل العمل على التدرج في آلية تطبيقه من خلال العمل على تكثيف الحملات التوعوية والتثقيفية للسائقين، يتبعها تدرج في التطبيق يتم من خلاله وضع سقف أعلى للمخالفات حيث يتم من خلالها استدعاء المخالف وإبلاغه بذلك.
ويتفق المواطنون سعود الدوسري وعبدالعزيز الحربي وعويد الجهني على أن تطبيق النظام لم تسبقه حملة توعوية كافية تصل لكافة شرائح المجتمع، مبينين أن الكثير من المناطق والمدن والمحافظات تعاني من عدم وجود لوحات لتحديد السرعة ,في حين أبدى حسن العشري ومحمد الحميد تذمرهما من المبالغة في تحصيل الغرامات، وكأنها هي الهدف من تطبيق نظام "ساهر"، وليس الحد من المخالفات، مشيرين إلى أنه كان يفترض أن يسبق التطبيق فترة تجريبية وتعريفية ويتم التنبيه بمخالفات افتراضية، ثم يبدأ التطبيق الفعلي وتحصيل الغرامات.
"الوطن" أجرت خلال اليومين الماضيين اتصالات عديدة بمدير الإدارة العامة للمرور اللواء عبدالرحمن العجلان للتعليق على تلك الآراء إلا أنه تعذر ذلك.

الاستئناف تحكم لـ موظفي الحرمين تحويل رواتبهم إلى المصارف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187939

جدة - أحمد الهلالي

صادقت محكمة الاستئناف أخيراً على تمكين الموظفين العاملين في الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف من تحويل رواتبهم الشهرية إلى قطاع المصارف وإمكان صرفها وتسليمها عبر أي مصرف في السعودية.

وكان نائب رئيس ديوان المظالم علي الحماد وجه خطاباً إلى نائب الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام تضمن مصادقة محكمة الاستئناف على الحكم الذي أصدرته الدائرة الـ20 في المحكمة الإدارية في محافظة جدة بتحويل رواتب موظفيها الى المصارف.

وجاءت مصادقة محكمة الاستئناف بعد أشهر من إصدار ناظر القضية القاضي عبدالرحمن السحيم، حكمه الذي يلزم الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، بتحويل رواتب موظفيها الذين يعملون في مختلف إدارات المسجد الحرام إلى أي مصرف محلي يرغب فيه كل موظف.

وسبق أن شهدت جلسات القضية سجالاً حاداً بين ممثل «رئاسة الحرمين» ووكيل الموظفين، إذ أكد الأخير أن حجة رئاسة الحرمين في تحريم تحويل رواتب الموظفين إلى » المصارف» لا تستند إلى دليل من الكتاب والسنة، وإنما هي اجتهادات فردية لبعض الموظفين في «الرئاسة.«

وأكد وكيل الموظفين أن جميع موظفي الإدارات الحكومية، منها وزارتا العدل، والشؤون الإسلامية، وهيئتا كبار العلماء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يتسلمون رواتبهم من طريق المصارف.

في المقابل، رد ممثل رئاسة الحرمين، بأن موظفي هذه الجهات لا يتورعون عن أخذ » الربا» من المصارف، ما حمل وكيل الموظفين على الرد عليه بأن هذا فيه اتهام لموظفي المسجد الحرام بأنهم قد «يأكلون الربا»، وهو ما أدى إلى تدخل القاضي الذي طلب من الطرفين عدم تجريح بعضهما بعضاً.

يذكر أن الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين رفضت تحويل رواتب منسوبيها العاملين في المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف إلى المصارف، بحجة أن التعامل معها «حرام»، وأن موظفيها سيتورطون في أخذ «الربا»، ما قد يحول حياتهم إلى «جحيم«، إضافة إلى استنادها إلى المادة الأولى في نظام الحكم التي تشير إلى أن هذه البلاد) السعودية) تقوم على الكتاب والسنة.

واستند الموظفون في مطـــالبهم إلى فتوى عضو هيئة كبار العلماء عبدالله بن صالح بن منيع، الذي أجاز تحويل رواتب جميع موظفي الدولة إلى المصارف، مؤكداً عدم وجود أي مانع شرعي يحول دون ذلك، إضافة إلى تقديم وكيل الموظفين مذكرة إلى القاضي، تضمنت 30 ضرراً لحقت بالموظفين جراء عدم تحويل رواتبهم إلى أي من المصارف العاملة في المملكة.

العيسى: قضاة المدينة سيصدر عنهم بيان تفصيلي قريبا والشريعة لا تعفي أحداً من العقوبة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 17328
http://www.al-madina.com/node/267225

عبدالله الطياري ـ جدة

لام وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى لجنة المحامين الوطنية ولجنة المحامين بالغرفة التجارية الصناعية بجدة على الملاحظات التى سمعها منهم أثناء اجتماعه بهم بمكتب صالح كامل ، وقال اننى استغرب ما اسمعه منكم واننى اطالبكم بان تدون كل هذه الملاحظات التى اسمعها منكم الان ، وتبعث الى رسميا لدارستها ، وفيما يتعلق بحالات الاشتباه اللذي تناولته الصحف لبعض القضاة بالمدينة قال العيسى: ان هذا الموضوع كبير ولايمكن التحدث فيه بهذه الوقفة القصيرة ، واضاف لكن سوف يتم اصدار بيان توضيحى كامل عنه للصحف قريبا ، وكان وزير العدل دشن امس الاحد فعاليات اللقاء الحقوقي الوطني الثاني الذي استضافته ونظمته لجنة المحامين بغرفة جدة، في قاعة صالح التركي بمقر الغرفة الرئيسي لجدة، بحضور رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، ورئيس غرفة جدة صالح بن عبدالله كامل، وعدد من المهتمين بالشأن الحقوقي والقضائي.واوضح الوزير العيسى في كلمته الافتتاحية وتصريحه بعد اللقاء ان مثل هذه اللقاءات تحفل بالعديد من المكاسب ولاسيما تبادل الثقافة الحقوقية وتدارسها ونشرها. وقال: ان الوزارة معنية بدعم هذه المناشط، كما انها تسعد برعايتها ضمن واجباتها العدلية، وان نشر الوعي الحقوقي عنصر مهم ويتعين في بعض قضاياه ومسائله ان يأخذ وضعاً أشمل من قصره على اطاره المعني، واكد على ان مهنة المحاماة في المملكة خطت خطوات حثيثة نحو مفاهيم ذات صدارة وذلك في وقت قياسي. وقال: بان ملمح البناء الذاتي في تكوين المحامي السعودي كفرد والمحاماة كمؤسسة كان فصلاً مهماً في المنعطف الايجابي لهذه المهنة التي لا تقاس سنوات قيامها كبناء مؤسسي بأي دولة اخرى، ومع ذلك استطاع المحامي السعودي ان يبرهن على قدراته وجدارته من خلال عطائه المهني المتميز.

وحول عمل المرأة في المحاماة قال الوزير: ان المرأة تترافع أمام القضاء من سنين طويلة، فكانت وكيلة عن نفسها وعن غيرها بوكالات شرعية صادرة عن كتابات العدل منذ أمد، وقال اننا تفاجأنا بمن أحجم هذه الوكالات. واضاف بانه ليس هناك مانع شرعي ولا نظامي في الجملة من ان تتولى المرأة هذه المهنة مادامت في اطار ضوابطها الشرعية، وقال ان المرأة لم تحامي فقط، بل زادت بالجدل في قضيتها -الفردية- امام النبي صلى الله عليه وسلم في حوار نزل به وحي كريم، كما شكت زوجها امامه صلى الله عليه وسلم مطالبة بنفقتها ونفقة بنيها. وعقب العيسى بان منحها الترخيص يتطلب معالجة لا تمثل عقبة نظامية، لكن تمثل اهمية ايجاد فترة انتقالية في تطبيق بعض مواد نظام المحاماة في منح ترخيص الممارسة للمرأة، وهو ما تسعى اليه الوزارة.

وحول تخصيص اماكن للمحامين في المباني القضائية الجديدة قال بان هذا مأخوذ في الاعتبار، وستشهد دور العدالة - بمشيئة الله- ابراز اهمية هذه المهنة ومكانتها في المنظور العدلي، وهي في الحقيقة جزء مهم من كيانه لا ينفصل عنه. وأكد ان المحاماة هي القضاء الواقف، وفي طليعة اعوانه، وان المحامين شركاؤنا في تحقيق العدالة، والمحامي السعودي يعتبر الامثل والافضل عالمياً في قيمه المهنية ولاسيما في الامتثال لواجباته النظامية وميثاق المهنة العرفي، فضلاً عن اداب الاسلام وسمته الرفيع. وقال بان الحالات النادرة قدر مضت به سنة الله في خلقه ولا قياس عليها، والماء اذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث، واكد ان المحاماة يجب ان تكون عنواناً للشرف والنزاهة، وان المحاماة مهنة شريفة، وظيفتها حماية الحقوق، ووسيلتها الكلمة الصادقة، وسندها الشريعة والنظام. وحول حصانة المحامي، قال الوزير بان مبدأ الحصانة لا تعرفه القوانين الا في اضيق نطاق، حتى الحصانة القضائية انما هي في واقع الحال ضمانات الحياد والاستقلال ورعاية هيبة وشرف المهنة في ترتيبات معينة تتخذ عند الاقتضاء، ولم يتضمن النظام النص على مفردة: "الحصانة"، والمنظم لم يفته ذلك بل ضرب عنه صفحاً قصداً كما ضربت عنه قوانين السلطة القضائية النظيرة في العديد

من دول العالم المتحضرة، لكن تحقق مفهوم الحصانة من المعنى والسياق في مواد معينة رسخت مبادئ الاستقلال وعدم التأثير على القضاء والقضاة والحفاوة بشرف المهنة.
وقال بان التوسع في هذه المفردة اخذ سياقاً غير مقر في الدراسات الحقوقية المتعمقة، وقال لا اعتقد ان مختصاً سواء في القانون الاداري او القانون الدستوري يستخدم هذه الكلمة وفق توسعها الحالي الذي اخذ طابعاً اعلامياً عاماً تداولته الالسنة والاقلام ولا سند له من الرصيد الحقوقي عند التحقق والتأمل، وقال: عندما ارجع في هذا الى القانون الاداري والقانون الدستوري لان هذه المفردة التي تستخدم على نطاق واسع، واحياناً باقلام تنتسب للفقه الشرعي لا وجود لها في سياقها ولفظها المعاصر في اي من ارثنا الشرعي، ولم يتحدث عنها الا القانونيون ليس كمفردة مجردة انما بدلالاتها القانونية وفق وضعها الصحيح، وان كانت ضماناتها وفق اطار معين لا مطلق على نحو ما ذكرته قبل قليل تدل له نصوص الشريعة التي لم تترك مصلحة الا ودلت عليها، ولا مفسدة الا وحذرت منها، والشريعة لا تعفي احداً ولا تحصنه من العقوبة الدنيوية تحت أي ظرف متى لزمته شرعاً، ولا يمنع هذا من ترتيب اسلوب المحاسبة بما يليق بسمعة العمل المهني، لكن لابد من نفاذها.
وتابع الوزير قائلاً: يكفي ان القاضي والمحامي السعودي يتمتعان بالحصانة الحقيقية وهي حصانة الشريعة التي يتشرف كل منهما باعتناقها والعمل بها.
واضاف بانه اذا كانت الحصانة هي الحياد والاستقلال ورعاية شرف المهنة القضائية في التعامل معها من قبل الجميع، وخاصة الاجهزة التنفيذية، فهي موجودة في اعلى درجاتها وتسندها احكام النظام، ولا مشاحة في الاصطلاح .
وتابع الوزير بان قضاء المملكة يمثل الحياد والنزاهة والشرف في ابهى الصور واصدق المشاهد، وان هذا لا يستغرب فالقاضي السعودي يحمل مؤهلاً شرعياً، ونشأ في محاضن العفة والنزاهة والطهر والسمت الرفيع، كما هي اخلاقنا الاسلامية، وقد تضلع القاضي طيلة مراحل دراسته المتخصصة بمعين الشريعة وهديها الكريم، وتوشح بجلالها وسمتها وتفاعل معها علماً وسلوكاً وعملاً
إثر ذلك ألقى صالح كامل رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ورئيس غرفة جدة كلمة كشف فيها أن فعاليات اللقاء الحقوقي الوطني الثاني التي تقام تحت مظلة اللجنة الوطنية للمحامين بمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بتنظيم لجنة المحامين بغرفة جدة سيكون برنامجها شاملا الاجتماع برؤساء لجان المحامين بالغرف السعودية وتكريم عدد من الإعلاميين البارزين في تغطية الأخبار والتحقيقات الحقوقية بالإضافة إلى تكريم عدد من المحامين لجهودهم الحقوقية المتميزة في مجال حقوق الإنسان وكذلك بعض المؤسسات واللجان القضائية المتميزة في نشر الثقافة الحقوقية والتطبيق الأمثل لنظام المحاماة الذي يقصر الترافع أمام المحاكم وديوان المظالم واللجان القضائية على المحامين المرخصين من وزارة العدل.
وأضاف أن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء وديوان المظالم يعزز دور هذا اللقاء الذي يهدف إلى مخاطبة أكثر من 10,000 حقوقي داخل البلاد في مسعى للتعرف على أهداف ومضامين المشروع وتناوله آخر المستجدات فيما يخص تنفيذه وإنشاء الهيئة الوطنية للمحامين وتفعيل نظام المحاماة وتعديله كما نظامي الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية ليواكب احتياجات ومتطلبات هذا المشروع.

خلال اللقاء التعريفي

1500طالبة دراسات عليا يناقشن حقوقهن في جامعة الملك سعود

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 15442
http://www.alriyadh.com/04/10/2010/article564821.html

الرياض- فاطمة الغامدي

الحقوق الطلابية وفصل النزاعات واجراءات التظلم ابرز ماتم طرحه في اللقاء التعريفي الاول لعمادة الدراسات العليا بجامعة الملك سعود، الذي نظم صباح امس بهدف تعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم الى جانب متطلبات الدراسات العليا .

حيث افتتح اللقاء بكلمة عميد الدراسات العليا وبعدها تناول المتحدثون عدة مواضيع تعريفية وتوعوية تهدف الى تعريف الطلاب والطلابات بحقوقهم المالية والاكاديمية والوصول الى مرئياتهم ومقترحاتهم لتسهيل اجراءات مسيرتهم الدراسيه .

واضاف مشرف وحدة حماية الطلابية طارق عزت اننا نسعى في الوحدة الى هدف اشمل وهو تنمية الثقافة الحقوقية تحت اشراف مجموعة من القانونيين، ولجان تضم في عضويتها عددا من طلاب الجامعة .

ونوه الى ان الشكوى تنظر في فترة اقصاها شهر من وقوعها، كما ان اللجنة تنظر في الدعوى في مدة اقصاها شهر من رفعها، وفي حاله عدم البت فيها او عدم رضا الطالب برد الوحدة يمكن ان يرفع الطلب الى اللجنة العليا، مع العلم ان موقع الجامعة يستقبل الشكوى الكترونيا من خلال تعبئة نموذج خاص بالشكوى .

كما تم رصد عدد الاستشارات الطلابية اذ تجاوزت 800 استشارة طلابية منذ ثلاث سنوات عمر الوحدة، اما تغير المواد والجداول والقرارات التأديبية فهي من اختصاص شؤون الطالبات .

كما اشار خالد العنزي بعد التعريف بالاشراف والارشاد الاكاديمي الى ضرورة دعم الطالب بالارشاد والتوعية مع تذكير الطالب بضرورة حث الطالب للعمل بجدية والالتزام بمواعيد المتفق عليها مع الطاقم الاكاديمي. وتابع الطالب محمد العقيل رئيس المجلس الطلابي للمجلس الحق في دعوة مسؤول لطرح النقاش حول قضية ما يجمع الطلاب على طرحها دون حالات فردية .

وشدد على ضرورة استسقاء المعلومة من مصدرها الرئيسي وهي موقع عمادة الدراسات العليا " رابطة الشؤون الطلابية ".

وفي مداخله للدكتورة هيفاء الدخيل وكيلة عمادة الدراسات العليا لشئون الطالبات بعليشة قالت الفتاة السعودية اليوم تبحث عن الفرص التعليمية وتثابر للوصول الى اعلاها، ففي هذا العام انضمت اكثر من 1500 طالبه بين دارسة ومنتسبة للدراسات العليا بدرجتيها الماجستير والدكتوراه في مختلف التخصصات العلمية والنظرية. اما الجامعة فتعمل على توسيع خدمتها للطالبات والرقي بها من خلال رفع الجودة والتحول الى التقنية لتوفير خدمه اسهل واسرع للطالبات، كما تعمل العمادة لاستقطاب موظفات مدربات لتغطية البرامج التطويرية والوصول الى الجودة المرجوة.

تلمس احتياجات الأسر الفقيرة في حملة الشؤون الاجتماعية بجدة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23492&CategoryID=5

جدة :سامية العيسى 2010-10-04 1:45 AM

أوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للتنمية الاجتماعية الدكتور عبد العزيز الهدلق لـ"الوطن" أن حملة "تلمس احتياجات الأسر الفقيرة"، التي انطلقت في جدة قبل أسبوع، واحدة من ضمن سلسلة 4 حملات سنوية، تعدها وزارة الشؤون بهدف تقديم إيضاحات حول عمل وخدمات الوزارة للمواطنين بمختلف الأعمار من الجنسين. وقال إن الحملة تسعى من خلال عدة برامج تنشيطية وتوجيهية إلى الوصول لفئات الشباب والأطفال والتعريف بحقوق المواطنين والمواطنات. وقال "شاهدنا خلال تجولنا في عدة مواقع استقطاب الحملة لأكثر من 5 آلاف مواطن من جنوب وشرق مدينة جدة، قدمت لهم خدمات ومعونات عينية وطبية، وإن الإقبال كبير من سكان جدة ".

وكان الهدلق قام بجولة استطلاعية أمس ضمت 12 مركزا ومولا تجاريا بجدة، للاطلاع على مواقع الحملة في تلك المراكز. من ناحية أخرى، أوضح مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبد الله آل طاوي أن الحملة تسير كما هو متوقع لها وبكل فخر في أكثر من 142 موقعا ومولا تجاريا. وقال: لمسنا الدعم الذي يقدمه فريق المتطوعين من الشباب والفتيات في فريق " الرحمة". من جهته، قال مدير عام التنمية بمنطقة مكة المكرمة أحمد الغامدي إن الحملة يشارك فيها أكثر من 32 جمعية خيرية وتجوب سيارات طبية مجهزة بفريق طبي مراكز ومولات جدة، للكشف على الراغبين من المواطنين، وتوفير جميع الأدوية مجانا. وقالت زينب العامري متطوعة في فريق "الرحمة"، إن فريقها شكل له موقعا على "الفيس بوك "، يتلقى من خلاله أية أوامر بالمشاركة في الحملات التطوعية. ويشارك في حملة تلمس احتياجات الأسر الفقيرة والمعاقين أكثر من 148 متطوعا ومتطوعة.

في مؤتمر نبي الرحمة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين

المفتي يدعو لمواجهة الباطل بالحقيقة والاستفادة من وسائل التقنية الحديثة

وزير التعليم العالي: الطعن في الرسول يؤذي جميع الأمةالإسلامية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 13626
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13625&I=788882&G=1

عبد الله العماري – الرياض

أكد سماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ أن نصرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم واجبة على كل مسلم على قدر استطاعته، وأنه يجب أن نواجه الباطل بالحق، وأن نوضح للجميع سيرة الرسول الكريم.

وأوضح خلال افتتاح فعاليات المؤتمر الدولي «نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم» الذي تنظمه الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها «سنن» حالياً بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض أن العالم كان في غاية من الضلال فبعث الله الرسول محمداً صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين إنسهم وجنهم، وهو رسول للخلق كلهم وخاتم النبيين، إنه رحمة للعالمين أجمع رحم الله به الخلق.

وقال سماحته: «إن من حقوق النبي العظيمة وأعظم حق علينا الإيمان به وطاعته، وأن نقدم سنته وأن نعمل بها، وأن نقبل أوامره ونواهيه، وأن نحكم سنته ونتحاكم إليها، ونشر سنته الفعلية والقولية وأن ندافع عنه ونرد كيد الحاقدين، ونبين الحقيقة وننشرها بحق وأن نقابل الباطل بالحق ونبين رحمته بالأمة ورحمته بالأعداء الذين خضعوا لأحكام الإسلام وهذا النبي رحمة للناس جميعاً.«

وأضاف: «لا ينبغي أن نقابل الباطل بباطل بل نقابله بالحقيقة، وأن نقيم الندوات في بلاد المسلمين وخارجها ونستفيد من وسائل التقنية الحديثة من أجل إيضاح الحقيقة وإن ذلك واجب على المسلمين جميعاً.«

من جانبه رفع مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود على رعايته للمؤتمر، مؤكداً أن هذه الليلة ليلة مباركة في جامعة الإمام وأن ذلك أداء لرسالتها في مؤتمر نبي الرحمة، مبيناً أن الجامعة قامت على كتاب الله وسنة نبيه وأن الجامعة ومنذ تأسيسها حظيت بالدعم من قبل الحكومة وازداد هذا الدعم والمؤازرة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

وكان وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري افتتح أمس الأول المؤتمر تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، داعياً غير المسلمين لقراءة السيرة الناصعة الناضجة للرسول الكريم بكل خير قبل إصدار الحكم وقال: «أنصفوا ولو لم تؤمنوا وإيمانكم أحب إلينا، والالتزام بالموضوعية عند القراءة والكتابة عن المصطفى الكريم.«

وخاطب العقلاء منهم أن يأخذوا بيد السفهاء الذين يسيؤون للرسل أجمعين فإنهم قد بشروا به وأوجبوا على أممهم اتباعه، وأن الطعن في الرسول الكريم طعن في الأمة المسلمة ويؤذيها جميعاً.

الشورى: مشروع ينصف القاصرات... ويحظرعمل الأطفال حمّالين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187999

الرياض – رياض المسلم

طالب عدد من أعضاء مجلس الشورى في جلسة الأمس بإضافة مواد جديدة لمشروع نظام حماية الطفل، ووضعوا توصيات منها عدم تزويج القاصرات وحظر استغلال الأطفال في العمل في الأسواق العامة كحمالين، وتوصية أخرى بحماية الجنين من الإجهاض.

وواصل أعضاء المجلس جدلهم حول تحديد سن البلوغ للطفل وذلك للمرة الثانية، فأكد عدد من الأعضاء أن سن بلوغ الطفل حسب الأعراف الدولية يكون بما فوق 18 عاماً، موضحين أن المملكة لديها اتفاقات دولية لحقوق الطفل وهذا ملزم في تحديد العمر.

من جهته، طالب العضو الدكتور محسن الحازمي في مداخلته بحماية الجنين من الإجهاض وأن تكون هذه الحماية من ضمن مشروع حماية الطفل، مشيراً إلى أهمية حماية الطفل حتى سن البلوغ وهو 15 عاماً على حسب وصفه. وطالب العضو الدكتور محمد الخنيزي أن يكون من ضمن مشروع حماية الطفل عدم بيع أي ألعاب خطرة على صحة الأطفال، مشدداً على إضافة توصية تنص على حظر استغلال الأطفال في العمل في الأسواق العامة كحمالين. مضيفاً الخنيزي في مداخلته أنه يجب أن يتضمن مشروع حماية الطفل منع زواج القاصرات وخصوصاً اللاتي لا يعرفن معنى الزواج .

وفي نهاية الجلسة قدم عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب الدكتور ثامر غشيان مقترحاً نصه إنشاء لجنة خاصة من جميع لجان المجلس لتحديد سن الطفل في هذا النظام وكذلك وضع تعريف شامل للطفل .

ويشتمل النظام الذي يقع في خمسة فصول تضمن الأول الأهداف والتعريفات وحالات الإساءة والإهمال، فيما تضمن الفصل الثاني حق الطفل في الحماية والرعاية، والحماية من أشكال العنف، أو الإساءة الجسدية، أو النفسية أو الجنسية، وحق الطفل في الرعاية البديلة إذا لم تتوافر له البيئة العائلية، ويتضمن الفصل الثالث المواد التي تحمي الطفل من استغلاله جسدياً أو جنسياً، أو المتاجرة به أو تشغيله في إنتاج المواد المخدرة أو في بيعها وترويجها، كما تحظر بيع الطفل التبغ ومشتقاته، واستيراد وبيع ألعاب الأطفال والحلوى المصنعة على هيئة سجائر.

وتضمن الباب الرابع المواد التي تنص على حق الرعاية للطفل والمسؤولية تجاهه، فيما اشتمل الفصل الخامس على المواد التي تنص على ضرورة الإبلاغ عن حالات الإيذاء للطفل، والجهات المتخصصة التي لها الحق في النظر في مثل هذه القضايا.

خلال مشاركته في جلسات اليوم الأول لملتقى الجمعيات التعاونية

د.العثيمين ينتقد عدد الجمعيات الخيرية ويطالب بمضاعفتها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 15442
http://www.alriyadh.com/04/10/2010/article564896.html

جدة – علي الفارسي

انتقد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين قلة عدد الجمعيات التعاونية في المملكة مؤكداً بأنه من المفترض أن يكون لدينا 165 ألف جمعية تعاونية تعمل في مختلف الأنواع والأغراض بدلا من 165 جمعية .

ودعا العثيمين الجمعيات السعودية للاستفادة من أبرز التجارب الناجحة على مستوى العالم فضلاً عن الاستفادة من القرارات الحكومية الداعمة لتنمية العمل التعاوني .

جاء ذلك من خلال مشاركة معاليه صباح أمس الأحد في الجلسة الثانية من جلسات ملتقى الجمعيات التعاونية الثاني والذي ينظمه مجلس الجمعيات التعاونية السعودية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، وتستضيفه الجمعية التعاونية لموظفي الخطوط السعودية بجدة بفندق بارك حياة جدة تحت شعار "التعاون نحو مفهوم معاصر" برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وأكد معاليه على أهمية دفع العمل التعاوني في المملكة إلى الأمام، مشيرا الى أن الجمعية التعاونية هي عبارة عن شركة اجتماعية مصغرة تدر ربحاً على أعضائها فضلاً عن أدوارها الاجتماعية والتنموية واستفادة أعضائها من السلع والمنتجات بشكل أرخص وأسرع، مطالباً بضرورة توضيح آلية تأسيس الجمعيات التعاونية للمجتمع من خلال الاستفادة من وسائل الاتصال والإعلام لتوضيح مفهوم الجمعيات التعاونية .

وكانت الجلسة الأولى بعنوان "العمل المؤسسي: ماهيته وآلياته" برئاسة عبد العزيز بن إبراهيم الهدلق وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المساعد لشؤون التنمية الاجتماعية، وبدأت بحديث الدكتور محمود منصور الأمين العام للاتحاد التعاوني العربي بعنوان" الدور التنموي للمنظمة التعاونية والإطار المؤسسي لإدارة التنمية" أوضح فيها بأن التعاونيات تتجه لتلبية الحاجات الأساسية للناس وعلى أساس مشاركتهم على كل المستويات واعتماد على الإمكانيات الذاتية لهم وهى تسعى من خلال ذلك التي تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية في أوساط الشرائح الاجتماعية المختلفة، كما تناول حمود بن عليثة الحربي رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بالمدينة المنورة وعضو مجلس الجمعيات التعاونية وأمين المال في الجلسة الأولى بعنوان " الجمعيات التعاونية بين المفهوم والتطبيق" أوضح فيها أن التعاون المنظم يعد وسيلة وأداة إصلاحية لخلق التوازن الاجتماعي والاقتصادي فبظهور معالم النهضة الحديثة وتضخم المشكلات الاقتصادية وفي إطار حركات الإصلاح الاجتماعي، موضحاً بأن التنظيم التعاوني امتد إلى كل نواحي النشاط الاقتصادي فظهرت الجمعيات التعاونية للمنتجين لتوفير عناصر الإنتاج، والجمعيات الاستهلاكية لتوفير السلع والخدمات وهي في كل الأحوال تهدف إلى القضاء علي الوسطاء بين المنتج والمستهلك فتستأثر بالأرباح ثم تقوم بإعادة توزيعها بين أعضائها بمقدار معاملاتهم. وأشار الحربي إلى أن الجمعيات التعاونية في العالم أجمع حققت نجاحاً .

وأوضح الدكتور محمد عبد المجيد هداية مستشار رابطة العالم الإسلامي بمكة، عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، عضو مجمع البحوث الإسلامية بمصر بأن العمل التعاوني ركن ركين وأصل أصيل من لوازم الحياة البشرية لا تستقيم الحياة على الكوكب الأرضي بدونه فلا بد للإنسان من أخيه الإنسان، مشيراً إلى أن العمل التعاوني له العديد من الثمار من أبرزها أن العمل التعاوني يعالج مشكلة الملكات المهدرة، والطاقات المعطلة التي يحول كثير من العوائق دون استغلالها

والاستفادة منها كحب الذات والانطوائية، فالعمل التعاوني هو الذي يستثمرها ويستغلها في مصلحة الفرد والمجتمع، وهو الذي يحقق الأهداف والغايات بأقل ثمن في الجهود الفكرية والعملية والمادية .
أما الجلسة الثالثة فكانت بعنوان "الأنظمة التشريعية للعمل التعاوني" برئاسة صالح بن موسى الخليل وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد لشئون المستهلك، شارك فيها الدكتور محمد أحمد عبد الظاهر عثمان مدير المركز العربي للتطوير الإداري والتعاوني بعنوان "دور التشريع التعاوني في دعم الحركة التعاونية العربية" أوضح فيها بأن الحركة التعاونية بالدول العربية تتميز بحداثة النشأة، موضحاً بأن المجتمع العربي لم يعرف التعاونيات إلا بنهاية الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد ما استبان مما حققه القطاع التعاوني على مستوى العالم، وتختلف الدول العربية فيما بينها في شأن الأخذ بقطاعات تعاونية بشكل كبير، قياساً بقطاعات أخرى. وطالب د. عثمان الدول التي ليس بها تشريع تعاوني حتى الآن، أن تعمل على سن هذا التشريع، على أن يكون خاصاً بالتعاون، موحداً ومبسطاً وغير مغرق فى التفصيلات، فيما تحدث خالد المهيدب المستشار القانوني بعنوان "الموقف القانوني للجمعيات التعاونية بأنظمة الدولة وحقوق العاملين بها" تناول أهمية وجود الأنظمة والتشريعات في دعم الجمعيات التعاونية تأسيساً وانتشاراً، وأهميتها في حفظ حقوق الأعضاء المساهمين بها، واستعرض النصوص الواردة بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد فيما يخص الجمعيات التعاونية، ونظام الجمعيات التعاونية الجديد ولائحته التنظيمية، كما استعرض التشريعات المطلوبة في بعض الأنظمة السعودية التي ستساعد في دعم الجمعيات التعاونية بالمملكة ودور الوزارات والمؤسسات الحكومية في دعم و تطوير الجمعيات التعاونية .
أما خليل يعقوب بوهزاع ممثل الشؤون الاجتماعية بالمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعنوان" ملاحظات على قوانين التعاونيات في دول مجلس التعاون" مستعرضاً القوانين المنظمة لعمل التعاونيات في دول مجلس التعاون، مشيراً إلى أن هناك اختلاف القوانين المنظمة للتعاونيات في مضمونها بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية والدول النامية .
وأشار بوهزاع بأن العوائق التي تعتري تطوير تجربة التعاونيات في دول مجلس التعاون لا تقتصر على القوانين المنظمة لهذا القطاع الحيوي فحسب، بل تمتد لتصل إلى النظرة التي يرى بها المجتمع هذه الجمعيات، وطالب بوهزاع دول المنطقة بمراجعة قوانين التعاون النافذة في دول المجلس، مراجعة جذرية، وإعادة صياغتها بهدف تكييفها لتتلاءم مع المستجدات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها مجتمعات دول المجلس، ومواءمتها مع المعايير الدولية في هذا الصدد، وبما يضمن استقلاليتها، فضلاً عن أهمية الاستعاضة عن الرقابة المشددة على التعاونيات إلى توفير الدعم الفني والتقني اللازم، وزيادة حصص البرامج التدريبية للقائمين على التعاونيات بهدف إكسابهم المهارات اللازمة، فضلاً عن تخفيف العبء على الأجهزة الرسمية التي تتولى مراقبة الجمعيات .
من جهة أخرى يواصل الملتقى جلساته اليوم الاثنين حيث ستكون الجلسة الأولى التاسعة صباحاً بعنوان "القيادة الإدارية والعمل التطوعي" برئاسة الدكتور عبد الإله ساعاتي ويشارك فيها كل من عبد الله الشهري مساعد مدير عام الجمعيات التعاونية بعنوان "تطوير نظم ولوائح الجمعيات التعاونية"، كما يتحدث الدكتور أحمد عبد الظاهر عثمان رئيس الاتحاد التعاوني العربي ورئيس الاتحاد العام للتعاونيات المصري بعنوان" العمل التطوعي ودوره في العمل التعاوني"، كما يقدم الدكتور شرف مشرف الشريف عضو الجمعية الأمريكية للتدريب والتنمية، عضو المجلس السعودي للجودة، عضو لجنة المستشارين الإداريين ورقة عمل بعنوان "دور المتقاعدين في تفعيل أنشطة الجمعيات التعاونية ."
أما الجلسة الثانية فستكون بعنوان "أمثلة واقعية لقصص نجاح محلية" يشارك فيها كل من الأستاذ ماجد درويش رئيس الجمعية التعاونية لموظفي الخطوط السعودية بعنوان " تجربة الجمعية التعاونية لموظفي الخطوط السعودية"، فيما تقدم الأستاذة نوال العجاجي نائبة رئيسة الجمعية التعاونية النسائية بالقصيم "حرفة" بعنوان "تجربة أول جمعية تعاونية نسائية"، فيما يقدم الدكتور محمد العبد الكريم الحمد رئيس جمعية حماية المستهلك بعنوان "الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وإمكانية نجاحها في المملكة".أما الجلسة الثالثة فستكون بعنوان "دور الإعلام في خدمة التعاونيات "ويشارك فيها كل من الدكتور هاشم عبده هاشم، والأستاذ جمال خاشقجي، والأستاذ جميل الذيابي .
أما جلسات غد (الثلاثاء) فستكون الأولى بعنوان "تكوين الجمعيات في الجامعات "، والثانية بعنوان "استثمار ممتلكات الجمعيات التعاونية"، والثالثة بعنوان "استثمار ممتلكات الجمعيات التعاونية"، يليها الختام والتوصيات.

وزير الصحة يؤكد اهتمام المملكة بالرعايةالصحية عالمياً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187976

القاهرة – «الحياة»
أكد وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، اهتمام المملكة العربية السعودية بالرعاية الصحيّة على المستوى الإقليمي والعالمي، تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.
وأشار إلى أن المملكة ستحتضن مؤتمراً مهماً خلال الأسابيع المقبلة برعاية من خادم الحرمين الشريفين تحت عنوان «طبّ التجمعات البشرية والحشود»، بحضور رئيس منظمة الصحة العالمية.
جاء ذلك في تصريح الوزير الربيعة لـ «وكالة الأنباء السعودية»، عقب انتهاء الجلسة الأولى من اجتماعات الدورة الـ 57 للجنة الإقليمية لشرق المتوسط في منظمة الصحة العالمية، مشيراً إلى أنه تم خلال الاجتماع انتخاب المملكة لرئاسة الدورة الحالية.
وأوضح الدكتور الربيعة أن الاجتماع ناقش مواضيع مهمة تتعلق بمكافحة الأوبئة وتطوير نظم الرعاية الصحية في مستوياتها المختلفة، وكذلك التركيز على مناهج صحة المرأة، والطفل، والتركيز على مكافحة التبغ وتشجيع منع التدخين في الأماكن العامة، وتطوير تقنية الصحة الإلكترونية، إضافة إلى تبادل الخبرات، والتعاون في تطوير نظم الصحة في دول الإقليم.

خال طالب يعتدي بالضرب على مدير مدرسة ابتدائية بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 17328
http://www.al-madina.com/node/267170

موسى الجهني - المدينة
اعتدى شاب في العقد الثالث من عمره بالضرب على مدير مدرسة ابو الهيثم الانصاري الابتدائية بحي عروة بالمدينة المنورة داخل المدرسة امس الأول، ليصيبه بإصابات متفرقة نقل على إثرها لمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة بواسطة الهلال الأحمر، وتم تقديم العلاج اللازم له ومنح راحة لمدة أربع وعشرين ساعة. وتعود خلفية الحادثة حسب مارواها (للمدينة) مدير المدرسة عوض الجابري، انه حدث اصطدام بين طالبين اثناء اللعب في ساحة المدرسة ليصيبا بعضهما، وتم الاتصال على أولياء أمورهما، وحضر خال أحدهما، وعند دخوله الى المدرسة شاهد إصابة ابن اخته وظن أنها بسبب ضربه من قبل مدير المدرسة او احد معلميها فقام بالاعتداء على المدير وضربه حتى سقط على الأرض وغادر المدرسة. وعلى الفور تم استدعاء الشرطة التي تلقت بلاغاً بالحادثة، وتم القبض على المتهم ليتم التحقيق معه واحالته لهيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص .وعلمت "المدينة" ان الشاب الذي اعتدى على مدير المدرسة خال لطالبين في نفس المدرسة الابتدائية تم تسجيلهما العام الماضي. من جهته أوضح مصدر طبي ان طوارئ مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة استقبلت مدير المدرسة وتم تقديم العلاج اللازم له وغادر المستشفى بعد ان تلقى العلاج.

أمين جدة يحارب المصدر المسؤول ... ويطلب دعم الإعلام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187941

جدة - «الحياة»
شن أمين محافظة جدة الدكتور هاني أبو راس حرباً ضد عبارة «مصدر مسؤول»، مطالباً وسائل الإعلام بدعمه وعدم استخدام هذه العبارة مستقبلاً، والاستعاضة عنها بخمسة مصادر للحصول على المعلومات المرتبطة بنشاطات الأمانة.
وبرر أبو راس في بيان رسمي (حصلت «الحياة» على نسخه منه) موجه إلى عدد من وسائل الإعلام المحلية هذه الخطوة بحرصه على «الصدقية» فيما ينشر في الصحافة عن الأمانة، ملتزماً بمبدأ الشفافية والوضوح، إضافة إلى استعداده إلى التواصل مع الإعلاميين، والعمل على إيصال حاجاتهم المعلوماتية بجميع وسائل الاتصال المتاحة.
ووفقاً لبيان أمين محافظة جدة فإن المصادر الرسمية الخمسة التي تمتلك صلاحية التصريح لوسائل الأعلام هي: الأمين، ونائب الأمين، ووكيل الخدمات، ووكيل التعمير والمشاريع، إضافة إلى المركز الإعلامي.
وناشد أبو راس المسؤولين في وسائل الإعلام بإيعاز المحررين نحو الاستناد في مصادر المعلومات من الأمانة، إلى الجهات المخولة بالتصريح، مرحباً بكل الأفكار والآراء التي يمكن أن تطرح في سبيل إظهار مدينة جدة في أجمل حللها.

تغريم أطباء 100 ألف دية مواطن توفي في مستشفى بالشرقية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 13626
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13625&I=788829&G=2

خالد سجاف - الدمام
أصدرت الهيئة الصحية الشرعية بالدمام قراراً يقضي بتغريم عدد من الأطباء بدفع الدية الشرعية لأسرة مواطن تعرض لخطأ طبي بسبب سوء تقدير حالة المريض في أحد المستشفيات الحكومية في المنطقة الشرقية.
وقال مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية الدكتور طارق السالم: «تقدم أحد المواطنين بدعوى ضد الأطباء المعالجين لحالة ابنه في أحد المستشفيات الحكومية بالمنطقة الشرقية لتأخرهم في إجراء عملية جراحية له عندما كان يعاني من الآلام.»
مبيناً أن إدارة المتابعة الفنية قامت بإجراء التحقيق مع الأطباء المدّعى عليهم وقامت بالدراسة الفنية للقضية، حيث وجه مدير الإدارة بإحالة القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية لوجود قصور وإهمال وتأخر في علاج المريض، حيث أصدرت الهيئة قرارها المتضمن استحقاق الورثة للدية الشرعية نتيجة تأخر الأطباء في إجراء عملية جراحية للشاب، إذ تأخر الاستشاري في قرار إجراء العملية في الوقت المناسب حيث كان يعاني خلالها الشاب المتوفى من آلام حادة ومستمرة في البطن، فيما اكتفى الأطباء بإعطائه المسكنات فقط، كما قررت الهيئة معاقبة الأطباء بالغرامات المالية بالحق العام.
وأشار السالم إلى أن المديرية العامة للشئون الصحية بالمنطقة الشرقية تشدد على ضرورة تطبيق الأنظمة والقوانين ومعاقبة المخالفين لها لضمان حق المستفيدين من الخدمات الصحية، بقوله» :وأيضاً لضمان سير العمل بالشكل المطلوب وفق الإجراءات النظامية المتبعة والتي تهدف إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة في هذا القطاع الحيوي الذي يمس جميع المواطنين، حيث أن مثل هذه الإجراءات المتخذة سوف يكون لها الأثر الإيجابي على المستفيدين من هذه الخدمات.«

التربية تهدد متعثري القياس بالخدمة المدنية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23491&CategoryID=5

الرياض :محمد آل ماطر 2010-10-04 2:29 AM

منحت وزارة التربية والتعليم فرصة أخيرة لمتعثري اختبار القياس من خريجي كليات المعلمين بإجراء اختبار أخير لهم، من خلال البرنامج التدريبي الذي يبدأ في الثامن من ذي القعدة المقبل كفرصة تعويضية للالتحاق بمهنة التدريس، بعد إجراء الاختبار الذي حُدد له يوما 22 و23 ذي الحجة المقبل.

ودعا وكيل الوزارة للشؤون المدرسية الدكتور سعد آل فيهد إلى ضرورة اغتنام الملتحقين بالبرنامج الفرصة، والحرص على تطوير قدراتهم ومهاراتهم للالتحاق بالتعيين المباشر، مؤكداً أن من لم يجتز الاختبار، فسيكون التعامل معه لاحقاً من خلال وزارة الخدمة المدنية أسوة بالخريجين كافة، وسيلزمه الانتظار للإعلان القادم عن احتياج الوزارة للعام الدراسي 1433.1432/

وقال الدكتور آل فهيد، في تصريح لـ"الوطن" أمس إن وزارته حرصت على تطبيق اختبارات القياس على الخريجين المتقدمين للتدريس بالتعاون مع المركز الوطني للقياس والتقويم، بما يجوّد أحد أهم عناصر العملية التعليمية، وهو المعلم .

حددت وزارة التربية والتعليم موعد انطلاق البرنامج التدريبي لمتعثري اختبار القياس من خريجي كليات المعلمين في الثامن من ذي القعدة المقبل كفرصة تعويضية للالتحاق بمهنة التدريس بعد إجراء الاختبار الذي حدد له يوما 22 و23 ذي الحجة المقبل.

وشددت الوزارة في تصريح لوكيلها للشؤون المدرسية الدكتور سعد آل فهيد، على ضرورة اغتنام الملتحقين بالبرنامج الفرصة، والحرص على تطوير قدراتهم ومهاراتهم للالتحاق بالتعيين المباشر، مؤكداً أن من لم يجتز الاختبار، فسيكون التعامل معه لاحقاً من خلال وزارة الخدمة المدنية أسوة بالخريجين كافة، وسيلزمه الانتظار للإعلان القادم عن احتياج الوزارة للعام الدراسي 1432 /1433.

وقال الدكتور آل فهيد، إن وزارته حرصت على تطبيق اختبارات القياس على الخريجين المتقدمين للتدريس بالتعاون مع المركز الوطني للقياس والتقويم، ومنهم من تعثر من خريجي كليات المعلمين في اجتياز اختبار القياس ممن دخلوا لتلك الكليات وهي تابعة للوزارة قبل عام 1425، وذلك تحقيقاً لتوجه الوزارة في تطبيق معايير الالتحاق بمهنة التدريس، بما يجوّد أحد أهم عناصر العملية التعليمية، وهو المعلم .

وأشار آل فهيد إلى أن وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد، وجه بمنح المتعثرين جميعا فرصة أخرى للالتحاق بمهنة التدريس بشرط اجتياز هذا الاختبار، وإشراكهم في برنامج تدريبي تتكفل به الوزارة، وتنفذه إحدى المؤسسات التعليمية المرموقة؛ وذلك رغبة في زيادة مهاراتهم وإكسابهم خبرات تربوية ومعرفية تجعلهم قادرين على أداء مهامهم بجودة وإتقان.

وحول البرنامج التدريبي، أوضح الدكتور آل فهيد، أن الوزارة أعدت برنامجا تدريبيا لمدة شهر في المجالات التربوية العامة والمجالات التخصصية.

مشيراً إلى أنه تم تحديد عدد من مدن المملكة تشمل الرياض، وجدة، والدمام، وأبها، وعرعر لتنفيذ البرنامج، وأنهم سيبلغون خلال الأيام المقبلة بالمراكز التي سيتدربون فيها، كما تم التنسيق مع المركز الوطني للقياس والتقويم لتحديد موعد إجراء اختبار القياس التعويضي لخريجي كليات المعلمين المشار إليهم.

التدريب التقني: التنظيم المادي و القانوني شرط لمنح الشهادات الدولية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187932

جدة - منى المنجومي

قيدت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الجهات المانحة لـ«الشهادات الدولية» بشرط يلزمها بتقديم تنظيم مادي وقانوني معترف به في السعودية أو البلد الموجودة فيها.

وبحسب تعميم صادر عن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (حصلت » الحياة» على نسخة منه) فإن هذا التحرك يأتي بعد أن سجلت المؤسسة اتجاه بعض المنشآت التدريبية الأهلية إلى التدريب أو الاختبار على برامج تدريبية غير مرخصة على أنها برامج تدريبية دولية ومنحت شهادات عليها، في حين ثبت أنها جهات وهمية وليس لها أساس.

وأكدت المؤسسة في تعميمها على أن هذه الخطوة أسهمت في إيهام عدد من المتدربين والتغرير بهم بأن تلك البرامج دولية، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن هذا التصرف يندرج ضمن أساليب التحايل واستغلال حاجة المواطنين للتدريب.

وبناء على ذلك، ألزمت المؤسسة من خلال تعميمها منشآت التدريب الأهلية بنبود عدة منها: أن تعمل المنشآت التدريبية الأهلية على التدريب والاختبار على تلك الشهادات بموجب اتفاقات مع الجهات المانحة، مع تقديم الاتفاق أو الموافقة التي حصلت عليها من الجهة التي منحتها الحق بالتدريب أو الاختبار إلى الإدارة العامة للتدريب الأهلي على أن يكون ذلك الاتفاق أو الموافقة موثقاً من جهة الاختصاص.

وتضمنت البنود أيضاً، المطالبة بأن يكون المدربون المكلفون بالتدريب على تلك البرامج من الهيئة التدريبية المعتمدة بالمنشأة التدريبية، وتزويد الإدارة العامة للتدريب الأهلي بتلك الاتفاقات أو الموافقات الموثقة من الجهات ذات الاختصاص في موعد أقصاه نهاية 1431هـ، وفي حال عدم تقديم ذلك في الموعد المحدد ستعرض المنشأة التدريبية للعقوبات وفق الأنظمة واللوائح .

وأشارت المؤسسة من خلال البنود الملزم على منشآت التدريب الأهلية تفعيلها إلى أن هذه الإجراءات لا تعني نظامية التدريب أو الاختبار لتلك البرامج التدريبية التي تسبق هذا التنظيم أو أعطاءها الصفة النظامية، وأن الشهادات التي صدرت هي مسؤولية المنشآة وتتحمل مسؤوليتها، والمؤسسة لا تعتبرها نظامية، وإنما هي لدراسة وإيجاد الآليات والنظم والتشريعات المنظمة لهذا العمل.

وشددت المؤسسة في تعميمها على جميع المنشآت التدريبية التي تعمل على التدريب والاختبار في البرامج الدولية أو إصدار شهادات إضافية للمنشآت المعتمدة من المؤسسة بضرورة الالتزام بالبنود الجديدة، وتزويد الإدارة بالمستندات المطلوبة في الموعد المحدد، مفيدة أنها لن تنظر في أي مستندات بعد نهاية هذا الموعد.

المعلمة: من باب الأمانة التفريق بين المتفوق وغير المتفوق

الحسم على معلمة هددت طالبات بالرسوب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 3396
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101004/Con20101004375546.htm

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة

أوقعت الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات في مكة المكرمة عقوبة بالحسم على معلمة اقتصاد منزلي في إحدى المدارس الثانوية في المنطقة، بعد التحقيق معها من قبل لجنة شكلت للنظر في شكوى تتعلق برفضها منح درجات إضافية لعدد من الطالبات.

وأوضح مصدر في إدارة التربية والتعليم في مكة، أنه بناء على التحقيق الذي أجري مع المعلمة تقرر إيقاع العقوبة عليها بحسم خمسة أيام من مرتبها، وذلك لحجبها سجل المتابعة وأعمال السنة عن مديرة المدرسة وعن المشرفة التربوية، وعدم استجابتها لمطالبتهما تعديل درجات متدنية لعدد من الطالبات، رغم تسلمها للأعمال المطلوبة منهن، مضيفا أن المعلمة رفضت الأعمال المسندة إليها من قبل الإدارة، بالإضافة إلى اتهامها بالإساءة إلى الطالبات وتهديدهن بالرسوب وإنقاص الدرجات.

وبحسب المعلمة (أ. ع. ق) أنها واجهت تقصيرا في مادتها من قبل بعض الطالبات، معتبرة أن «من باب الأمانة والتفريق بين المتفوق وغير المتفوق، وبين المجد والكسول، فإنني لم أمنحهن درجة النجاح»، مشيرة إلى أنها أجبرت بعد ذلك على إنجاحهن بعد ضغوطات من مديرة المدرسة والمشرفة التربوية.

واعتبرت المعلمة أن اللجنة المشكلة للتحقيق معها لم تنصفها، متهمة مديرة المدرسة والمشرفة التربوية بتزييف الحقائق، واتهامهما لها بطلب مبالغ مالية من إحدى الطالبات، مطالبة بإعادة النظر في قضيتها بشكل شفاف.

أسرة تكافؤ النسب تتلقى تهديدات بـ القتل... وتطالب بـ الحماية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187851

الدمام – شادن الحايك

طالبت أسرة عبدالله المهدي، بتوفير الحماية لها، إثر تلقيها «تهديدات بالقتل «على حد قولها، على خلفية قضية «عدم تكافؤ النسب»، التي ستعقد حولها المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) في الدمام، جلسة يوم الأربعاء المقبل، بعد اتهام والد سميرة (زوجة عبدالله) له، بـ«تزوير أوراق» قدمها له أثناء فترة الخطوبة. وأكد الزوج أنه سيحضر الجلسة، على رغم مطالبته ومحاميه أحمد السديري، بنقلها إلى ديوان المظالم في جدة، التي انتقل إليها قبل أشهر. ونفى ما تردد حول استدعائه مرتين من جانب الديوان في المنطقة الشرقية، ورفضه حضور الجلسات. وقال لـ«الحياة»: «تم استدعائي لمرة واحدة الأسبوع الماضي، ولعدم تواجدي في الشرقية، تم تأجيل الجلسة إلى الأربعاء من الأسبوع الجاري، وسأحضرها». إلا ان ابنته نورة (من زوجته الأولى)، أبدت مخاوفها على أمنهم، وقالت لـ«الحياة»: «نتلقى منذ سنوات تهديدات بالقتل، حتى أصبحت أخشى الخروج وحدي من المنزل»، مطالبة الجهات المختصة بـ«توفير الحماية لنا ممن يتحينون الفرصة لسلبنا الحياة». وأكدت نورة (12 سنة)، ان «كل الاتهامات التي وجهت إلى والدي ليست إلا ظلماً، وعلى من اتهمه ان يثبت صحة اتهاماته، إلا انه عاجز عن ذلك». وأبدت سميرة مخاوفها من استهدافها وزوجها وأسرته. وقالت: «أعيش أجواء من الترقب والخوف، من تنفيذ التهديدات التي نتلقاها في شكل مستمر»، مبدية خوفها على ابنتها ريماس التي » منذ يومها الأول في الحياة، وأنا أتوقع بأنها لن تعيش، بسبب تهديدهم لنا. وقد أبلغتني إحدى قريباتي، عن اعتزامهم تنفيذ تهديداتهم بطرق تنم عن الحقد والكراهية .«وأكدت سميرة «لن أسمح لهم باتهام زوجي ووالد ابنتي بالتزوير. وعليهم أن يثبتوا ذلك»، مشيرة إلى ان الأوراق التي يدعي والدها ان زوجها زورها «هو من قام بتزويرها، لإدانة عبدالله، إذ لا توجد أصول لها»، مؤكدة أن «العدالة ستأخذ مجراها في النهاية.«

بدوره، قال المهدي: «ذكر والد سميرة في وقت سابق، بأنني هددته بالقتل، إلا أن ذلك غير صحيح، فهو من قام بتهديدي في أروقة المحاكم، وهدد بالانتقام مني في حال لم يكن الحكم في صالحه. ولدي ما يثبت ذلك»، لافتاً إلى حادثة وقعت في العام 1428هـ، في المدينة المنورة، «اقتحم والد سميرة المنزل، حاملاً ساطوراً، بهدف قتل سميرة. ولم تتخلص منه إلا بعد حضور رجال الشرطة في مركز قباء، التي أخذت عليه تعهداً بعدم التعرض لها. كما قمت بتقديم بلاغ إلى شرطة محافظة القطيف، حول التهديدات التي تطالني وزوجتي وأبنائي، من جانب أحد أقاربها». الذي طالب باستدعائه «للوقوف على الادعاءات التي اتهمه بها، و صمنها اتهامي بالتواطؤ مع مسؤولين كبار، للتملص من المحاكمة». وقال: «لدي شهود ضده، فيما يتعلق بترديده عبارات صريحة بقتلي وأبنائي، وبعضها قاله علانية في محكمة القطيف، التي كانت تنظر في القضية، قبل ان تقرر حفظها.«

انطلاق فعاليات المنتدى العربي الثاني لحماية المستهلك السبت المقبل بالرياض

4 مليارات ريال خسائر الاقتصاد الوطني سنويا جراء الغش التجاري والتقليد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 15442
http://www.alriyadh.com/04/10/2010/article564753html

أظهرت إحصائيات حديثة حجم خسائر الاقتصاد الوطني جراء عمليات الغش التجاري والتقليد والتي تقدر بنحو 4 مليارات ريال سنويا، مع الدعوة والتشديد على أهمية تضافر جهود المستهلكين والمنتجين والشركات الصانعة وجمعيات حماية حقوق المستهلك ووسائل الإعلام لمحاربة هذه الظاهرة، في الوقت الذي يقترب فيه موعد انعقاد المنتدى العربي الثاني لحماية المستهلك برعاية كريمة من خادم الحرمين الملك عبدالله يوم السبت المقبل .

وأكد الدكتور صالح بن حمد السدراني نائب الرئيس التنفيذي بالشركة السعودية للمختبرات الخاصة (مطابقة) أهمية الشراكة الإستراتيجية بين الجمارك السعودية كخط الدفاع الأول والقطاع الخاص لحماية المستهلك والأسواق من تداول المنتجات غير المطابقة للمواصفات القياسية السعودية والعالمية والمغشوشة والمقلدة .

وقال السدراني إن هذا التعاون يسهم في الحفاظ على صحة وسلامة المستهلك، كما يحد من الآثار السلبية التي تؤثر في قطاع الصناعة والاستثمار، مشيدا بالمنتدى العربي الثاني لحماية المستهلك والذي تنظمه الجمارك السعودية وبموافقة كريمة من المقام السامي، مؤكدا الدور المهم والملموس الذي قامت به الجمارك السعودية في سبيل تفعيل نشاطات المختبرات الخاصة ودمجها في منظومة الجمارك عن طريق النافذة الموحدة وزيادة الطلب على خدماتها لتواكب حجم التجارة المتزايد الذي تشهده المملكة من الواردات والصادرات، الأمر الذي يوفر لهذه المختبرات والقيام بدورها في دعم الاقتصاد الوطني .

وأشار السدراني إلى دور المختبرات الخاصة في حماية المستورد والمستهلك والمصنع من كل ما يشوب البضائع والمنتجات من عيوب أو نقص في الجودة المطلوبة، وكذلك المساعدة بتقديم منتجات مطابقة للمواصفات القياسية السعودية والعالمية من خلال إصدار شهادات المطابقة لها، بعد إجراء الاختبار والفحص والمعايرة والتحقق وفق المتطلبات الأساسية .

وحسب نظام المختبرات الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي (رقم م/ 3)، وتاريخ 1423/2/8 ه، والذي يحدد دور المختبرات الخاصة، بأن تكون جهاز الإنذار الأول فقط، لإبلاغ الجهات المعنية المخوّلة، مثل وزارة التجارة والصناعة والجمارك السعودية وبشكل سري عن أي منتجات مخالفة للمواصفات ليتسنى للجهات المعنية اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من حماية المستهلك مع المحافظ على حقوق الموردين والمنتجين الخاصة .

وأشار إلى أهمية الشراكة الإستراتيجية بين الجمارك السعودية كخط الدفاع الأول والقطاع الخاص وحماية المستهلك والمستورد من تداول المنتجات غير المطابقة للمواصفات القياسية السعودية والعالمية والمغشوشة والمقلدة لما في ذلك من حفاظ على صحة وسلامة المستهلك والآثار السلبية على إضعاف قطاع الصناعة والاستثمار والتأثير الناتج من تداول السلع المقلدة والمغشوشة على الاقتصاد المحلي وهذا الهاجس، لن يؤتي ثماره من جانب القطاع الحكومي وحده إلاّ بوجود شراكة إستراتيجية مع القطاع الخاص ممثلا في المختبرات الوطنية الخاصة المؤهلة والحاصلة على تراخيص واعتماد سواء كانت محلية أو دولية .

هذا وقد طبقت الجمارك السعودية مؤخرا النظام السري في إحالة العينات للمختبرات الخاصة، وذلك لضمان سرية التقارير والنتائج لتلك العينات، كما أشاد بقرار وزارة التجارة والصناعة في الاستعانة بمختبرات الشركة لفحص السلع والمنتجات المستوردة ,مثل ألعاب الأطفال والسيارات المستعملة والجديدة التي لا تحمل شهادة مطابقة والمنتجات والأجهزة الكهربائية، حيث تشير الدلائل على أن الاستعانة بالمختبرات الخارجية والشهادات المصاحبة للبضائع والصادرة من تلك المختبرات لم تنجح في مكافحة الغش التجاري وتدفق السلع المغشوشة والمقلدة إلى أسواق المملكة.

بسبب تأخير المقاول لرواتبهم 4 أشهر

400 عـامـــل يمتنعون عــن العــمل في مشــروع حيوي وسـط جـدة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 3396
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101004/Con20101004375540.htm

أحمد الكناني ـ جدة

امتنع 200 عامل ـ بينهم سعوديون ـ عن العمل في مشروع حيوي وسط جدة، بسبب تأخر رواتبهم لأكثر من أربعة أشهر من قبل شركة المقاولات المتعهدة بإنشاء المشروع، فيما تغيب 200 آخرون عن الحضور للموقع ، وطالب العمال بصرف رواتبهم عن الأشهر الماضية كشرط لاستئناف تأدية مهماتهم في موقع المشروع، متهمين الشركة المشغلة بالمماطلة، لكثرة وعودها بصرف الرواتب دون تحقيق ذلك، وأفاد عدد من العمال في حديثهم لـ «عكاظ»، أنهم حرموا فرحة شهر رمضان وعيد الفطر بسبب عدم تسلمهم رواتبهم التي مضى على استحقاقها أربعة أشهر، مشيرين إلى تضرر أسرهم التي يعولونها؛ سواء المقيمين منهم في المملكة أو في بلدانهم، فيما لم يستطع بعض العمال إخفاء دموعهم أمام مسؤول الشركة الذي حضر إلى الموقع، مطالبين سرعة صرف مستحقاتهم حتى لا تتضاعف خسائرهم المادية التي أثرت سلبا على حياتهم المعيشية.

من جهته، أكد مصدر مسؤول في الشركة المشغلة (رفض الإفصاح عن اسمه) أن الشركة ستصرف للعمال كافة راتب شهر واحد يوم السبت المقبل، «تمهيدا لتسليمهم بقية المتأخرات من الرواتب».

خادمات يتحرشن بالأطفال في غياب رقابة الأسرة

الأطباء يشخصون بعض الحالات بالمزمنة والعلاج يحتاج وقتاً طويلاً

المصدر: جريدة الوطن الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=23517&CategoryID=3

جازان :عصام عريشي 2010-10-04 2:06 AM

كثيراً ما تترك بعض الأسر والأمهات أبناءها للخادمة المنزلية لرعايتهم، وتتفرغ هي لانشغالاتها، وعادة ما يكون أبسط ثمن تدفعه الأم لذلك هو تعلق الطفل بالخادمة وكأنها أمه. لكن لتلك القضية أبعاد أخرى كثيرة وتكشف الأيام يوما بعد الآخر عن ممارسات للخادمات لا يدفع ثمنها الباهظ سوى الأطفال أنفسهم، وتكون لها تأثيرات بعيدة المدى على نفسية الطفل وشخصيته. ومن بين تلك الكوارث ما رواه بعض الآباء عن تعرض أبنائهم الصغار للتحرش الجنسي من الخادمات .

ويبدأ الأب والأم في رحلة طويلة من مراجعة المستشفيات والمراكز المتخصصة لطب الأسرة للتأكد من صحة أبنائهم . وتكون المفاجأة أن الأطباء يشخصون بعض الحالات بالمزمنة جراء طول المدة التي اعتاد الطفل ممارسة ذلك السلوك الشاذ مع حاضنته.

ويقول أبو الوليد "قصة ابني ستكون صادمة ولكنها الحقيقة التي يجب أن يعرفها الجميع كي لا يسقطوا في فخ ائتمان الخادمات على أطفالهم". وقال "بدأت مأساتي عند عودتي من العمل لأفاجأ بزوجتي تخبرني بأن إبننا ذا الأربع سنوات يطلب ممارسة عادة سلوكية سيئة". وذكر أن زوجته جن جنونها قبل أن تروي له القصة بل لم تتمالك أعصابها حيث انهارت انهيارا كاملا نتيجة ندمها على ترك الطفل مع الخادمة بثقة مفرطة .

وقال إن ما جعل زوجته تتأكد من حدوث ذلك السلوك هو حينما سألت طفلها عن سبب رغبته في ممارسة تلك العادة نطق لها باسم الخادمة. وأضاف أبو الوليد أنه قرر ترحيل الخادمة إلى بلادها، مشيرا إلى أنه من المستحيل أن يجلب خادمة إلى منزله بعد تلك الحادثة .

أما أبو أحمد فيقول إن ابنه تعرض لتحرش جنسي من خادمتهم قرابة الخمس سنوات مما تسبب في إصابته بأعراض مرضية ,وتأكد ذلك بعد الكشف عليه في أحد المستشفيات وتم تشخيص حالته من قبل بعض الأطباء والذين وصفوها بأنها مزمنة .

ويقول استشاري طب الأسرة والمشرف العام على مركز الاستشارات الأسرية والنفسية بجازان الدكتور محسن عداوي إن هناك عددا من الحالات المماثلة لحالتي التحرش الجنسي التي حصلت للطفلين حيث تعرض عدد من الأطفال لحالات مشابهة أدت إلى حدوث أضرار صحية ونفسية لأولئك الأطفال .

وبين عداوي أن الطفل الذي قد يكون عرضة للاعتداء من الخادمة لا يعرف الميل الجنسي حيث لم تتحدد معالمه لدى ذلك الطفل والذي يسمى علميا (انجوبيل) وهو السن الذي يعيشه الطفل ولا يحدد معالم رغبته الجنسية، مشيرا إلى أن الطفل في هذه المرحلة قد يستلطف ذلك السلوك وخصوصا مع تقدم مراحله العمرية والتي قد تنمي عنده ذلك السلوك وأن ذلك السلوك من الخادمة يعود بنا إلى أهمية دور الأم في عدم الاعتماد على الخادمة بشكل مطلق .

وأوضح استشاري طب الأسرة أن عددا من أرباب الأسر يخلطون بين مسمى خادمة ومربية أو حاضنة، فالخادمة ليست متخصصة في تربية الأبناء بقدر ما هي مكلفة بتنظيف المنزل ومساعدة الأم في التخفيف من أعبائه .

وأشار الدكتور عداوي إلى أنه من خلال العديد من الدراسات التي يقوم بها مركز الاستشارات وجد تأثر العديد من

الأطفال في لغتهم الأم "اللغة العربية" وحدوث لكنة لدى أولئك الأطفال الذين اعتادوا وبشكل مطلق على الجو المحيط بتلك الخادمة. وبين مدى تأثير ذلك السلوك على الطفل من الناحية الصحية حيث يعتمد الطفل في هذه المرحلة اعتمادا حقيقيا على ما يسمى بأمه الفعلية" وهي الخادمة التي حضنته وألبسته وكانت هي الملجأ الحقيقي الذي يساعده على النوم , والتي سلبت كل مقومات الحنان والحب من الأم الحقيقية". وكل تلك المقومات قد تكون سببا رئيسا في دفع الطفل للاستجابة لذلك السلوك من الخادمة التي استحوذت على كافة عواطفه واستثارة مشاعره. وطالب الدكتور عداوي المسؤولين عن مكاتب الاستقدام بأن ينظموا دورات تأهيلية لهؤلاء الخادمات اللاتي أصبحن جزءاً لا يتجزأ من المجتمع لتعريفهم بثقافتنا وما يجب عليهن تعلمه من أمور ديننا الذي لا يرضى بمثل تلك السلوكيات. ووصف الطريقة المثلى لعلاج الأطفال الذين قد يكونوا عرضة لتحرش الخادمات، بأنه يجب على الآباء والأمهات معاملة أطفالهم بلطف والبعد عن العنف والشدة إذا اكتشفوا مثل تلك الحالات. ويكون علاج الطفل بالتدرج وتعريفه بكافة وظائف أعضاء الجسم بطريقة تناسب عقليته، على سبيل المثال بأن نقول له بأن ذلك العضو لم يكن إلا للتبول، وبذلك يكون باستطاعتهم إخراج ابنهم من حالته النفسية، لأن ابنهم لم يكن سوى ضحية لا ذنب له في ذلك التصرف. وبين أن الانتقام وبعد الخادمة المتزوجة عن زوجها قد يكون من أكبر دواعي الإقدام على ممارسة مثل ذلك السلوك غير السوي والذي قد يمتد تأثيره إلى الطفلة الصغيرة، فقد تجعل تلك الخادمة من أخيها سلعة لإيذائها بطرق غير مشروعة. وقد يرجع ذلك التصرف إلى الرغبة في الانتقام الناتجة عن معاملة الأسرة لها معاملة غير حسنة.

أما راجح محمد الشريف (معلم) فيضطر إلى ترك عمله ليعود إلى منزله للاطمئنان على أبنائه الذين تركهم مع الخادمة منذ الصباح الباكر، وذلك لانشغال زوجته بالعمل هي الأخرى .

ويضيف الشريف أنه لم يسبق له أن تعرض لمثل تلك المواقف، وأرجع السبب في ذلك إلى أنه يحسن التصرف في معاملة خادمتهم، بل ويقدم لها بعض الهدايا لعلها تكون أحد الحلول لدفع ذلك الشر عن بيته. ويقول عبدالإله الحازمي إن ما يحصل من بعض الخادمات من سلوكيات سيئة، لا يعد مقياسا يجعلنا نعيش حالة من الخوف والرعب لأننا مجبرون على جلب تلك الخادمة، حيث أصبحت ضرورة ملحة لمساعدة الأسر. وتقول حصة بنت أحمد "اضطررت لجلب الخادمة لكوني معلمة ولم أجد من يقوم بدوري لارتباط جميع قريباتي بالعمل، ولكي لا أشق على أحد"، مشيرة إلى أنها لا تثق في الخادمة ثقة مطلقة حيث إنها لاتوكل إليها كافة المهام، لأن زوجها يخشى من طبخ تلك الخادمة لما يسمعه من قصص عما يقمن بوضعه في الطعام .

أما فاطمة المباركي فتشير إلى أنه يجب على الأمهات أن يتخذن الحيطة والحذر في التعامل مع الخادمات، وخصوصا من تعاملهن بقسوة فيجب عليهن أن يتحملن النتائج السلبية التي ستترتب على تلك المعاملة.

آثار خنق بعنقه تغير تفاصيل لحظاته الأخيرة

الشرطة تتحفظ في إعلان تقرير الطب الشرعي بقضية متوفى الجبيل

أقاربه: طالبوا بإثباته ولم يهتموا بحقه كإنسان..

المصدر: جريدة اليوم الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 13626
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13625&I=788933&G=4

محمد حبيان ـ الجبيل

مفاجأة جديدة فجرها تقرير الطبيب الشرعي بقضية «متوفى الجبيل» حيث أكد اقرباء المتوفى (لليوم) استلام شرطة محافظة الجبيل للتقرير المبدئي للطبيب الشرعي والذي اشار الى وجود اثار (خنق) بعنق المتوفى حيث تم إخبار والد المتوفى واطلاعه على التقرير كما طلب منه الموافقة على تشريح جثمان ابنه محمد فرحان حيث مازالت جثته موجودة في ثلاجة الموتى بمستشفى الدمام المركزي.

انتحار بدون حبل

ومن جانب آخر استبعد اهل المتوفى قيام ابنهم بالانتحار نظراً لوجوده ملقى على الارض خارج التوقيف عند وصول رجال الهلال الاحمر الذي تبين لهم انه متوفى قبل وصولهم للموقع مؤكدين ان المتوفى عند نقله من مقر الشرطة الى مستشفى الجبيل العام لم يوجد على رقبته أي آثار للشنق هذا في حالة قيامه بالانتحار، كما ان وجوده في المكان الذي نقل منه هو مكان من المفترض ليس به ادوات تساعد على الانتحار كالحبل ولا يخلو من رجال الشرطة المناوبين وحالة الانتحار كما هو معروف لا يمكن نقلها من مكان الحادثة الا بعد حضور لجان متخصصة للتحقيق في الحادثة وذلك من اجل التأكد من عملية الانتحار.

مواطن أم وافد

أحد أقارب المتوفى ابدى استغرابه من طلب شرطة الجبيل باحضار اثبات هوية المتوفى التي تثبت انه سعودي الجنسية، مما ادى الى مراجعة الاحوال المدنية بالخبر مصدر حفيظة الاب من اجل احضار ما يثبت هوية المتوفى الذي يوجد لديه معاملة في نفس الاحوال من اجل الحصول على الهوية الوطنية حيث ان شرطة الجبيل لم تكتف بما تم تقديمه لهم من اثباتات تؤكد ان المتوفى سعودي الجنسية مشيراً الى ان شرطة الجبيل ركزت اهتمامها على اثبات هوية المتوفى وتركت حقه كانسان يستحق الاهتمام سواء كان مواطنا ام وافدا.

انتحار مبرر

وفي نفس السياق تعجب احد اقارب المتوفى قيام الشرطة باستيقاف قريبهم المتوفى الذي ليس له علاقة بقضية السرقة رغم اعتراف المبلغ بان المتوفى ليس هو من قام باقتحام الشقة وسرقتها والذي من المفترض اطلاق سراحه خاصة ان المتوفى ابدى استعداده التام بمساعدة الشرطة في احضار المتهم الحقيقي أي ان امر ايقافه ليس نظامياً فلو ثبت الطب الشرعي انه قام بالانتحار فان احد الاسباب الرئيسية التي اجبرته على ذلك هو استيقافه دون وجه حق اضافة الى الضغوطات النفسية التي تعرض لها جراء تكبيل يديه وقدميه بالقيود وذلك حسب افادة المبلغين انفسهم الذين كانوا متواجدين في مقر الشرطة لاستكمال التحقيقات حول موضوع السرقة .

التضاربات تزيد الغموض
يذكر أن (اليوم) نشرت تفاصيل قضية وفاة المواطن محمد فرحان الذي توفي في توقيف محافظة الجبيل في ظروف مازالت غامضة حتى الآن في الوقت الذي اكدت فيه شرطة الجبيل ان المتوفى وفد وهو في حالة سكر شديد وقام بالسرقة وتردي حالته الصحية بعد ايداعه التوقيف بساعة وتم نقله بواسطة سيارة الاسعاف وهو مازال على قيد الحياة وتوفي عند وصوله المستشفى في الوقت الذي اكدت التقارير الصادرة من مستشفى الجبيل العام والهلال الاحمر وفاة المواطن قبل حضوره المستشفى باكثر من نصف ساعة حيث ادت تلك التضاربات في التصاريح الى مزيد من الغموض الذي مازال يكتنف سير القضية وسط مطالبة اهل المتوفى لشرطة الجبيل لكشف الحقيقة ومعرفة المتسبب الحقيقي في وفاة ابنهم.

88 ٪ من السعوديات لديهن اتجاهات سلبية لـ(زواج المسيار)

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 13885
http://www.al-jazirah.com/20101004/lp3d.htm

الجزيرة - عمر اللحيان
توصلت إحدى الدراسات الاستطلاعية، التي يشرف عليها كرسي الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز، إلى وجود اتجاهات سلبية لدى النساء نحو زواج المسيار؛ حيث يرى غالبية النساء، وبنسبة 88 %، أن زواج المسيار ينتج منه آثار سلبية على المرأة. ويرى 83 % أن المرأة في هذا الزواج عرضة للطلاق أكثر من الزواج العادي، فضلاً عن كونه زواجًا لتلبية رغبات الرجل دون تحمُّل أية مسؤولية تجاه المرأة، وهذا الرأي جاء بنسبة بلغت 85 %.
ويوافق غالبية النساء العاملات على أن هذا النوع من الزواج لا يتحقق فيه العدل بين الزوجات بنسبة بلغت 82 %، وأكد 74 % أنه يُشكِّل خطراً على بناء الأسرة. ويعتقد 66 % أنه يحمل إهانة لكرامة المرأة وضياعًا لحقوقها. وبناء على نظرة النساء السلبية إلى زواج المسيار فإن 48 % من المبحوثات يفضلن قضاء الحياة دون زواج على القبول بزواج المسيار.
وعلى الرغم من أن الاتجاهات كانت سلبية بشكل عام إلا أنه اتضح من خلال الدراسة أن هناك جوانب لم يُنظر إليها بسلبية؛ فيرى 56 % من النساء أن تقدم المرأة في العمر دون زواج سبب لقبولها بزواج المسيار.
في حين أن 45 % يعتقدن أن سهولة زواج المسيار تشجع النساء على قبوله، إضافة إلى أن هدف بعض النساء من القبول بزواج المسيار هو عدم الالتزام بمتطلبات الزواج الحقيقي، وهذا الرأي جاء بنسبة 46 %. ويعترف 40 % من المبحوثات بأن القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت ساهمت في تقبل النساء لفكرته، وأن الاستقلال المادي للمرأة وخروجها للعمل ساهما في تقبلها لفكرة زواج المسيار، وهذا الرأي جاء بنسبة بلغت 47 %. وعند سؤال المبحوثات عن أبرز سلبيات زواج المسيار اتضح أن ضياع حقوق المرأة وإهانة كرامتها هما الأبرز، إضافة إلى عدم وجود الأمان والمودة والاستقرار للزوجة، وأن الأطفال لا يكون لهم حقوق. أما أبرز الإيجابيات فتمثلت في أنه يسهم في التقليل من العنوسة، ويكون سببًا في عدم كثرة الفساد والفتنة والرذيلة في المجتمع، ويمثل فرصة للمرأة للإنجاب في وقت متأخر.

مدير مكتب العمل لـ عكاظ :

إحالة قضية 163 موظفاً مفصولا إلى اللجنة العمالية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 3396
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101004/Con20101004375726.htm

فاطمة آل عمرو ـ جدة

كشف مدير عام مكتب العمل في جدة قصي فلالي، عن خطاب تلقاه أخيرا من المديرية العامة للشؤون الصحية في جدة عن قضية فصل 163 موظفا من مستشفى الملك عبد العزيز في جدة. وقال «أرسلت خطابات إلى الشؤون الصحية، وكان مضمونها تحويل الموظفين تحت برنامج التشغيل الذاتي، ولكن لم يتم هذا الشيء حتى الآن، وكان آخر رد وصل من الشؤون الصحية، أنه لم تعتمد الميزانية الخاصة للتشغيل الذاتي، ومكتب العمل يسعى لحل هذه القضية بناء على الشكاوى التي تلقيناها».

وأوضح فلالي أن الأمر الآن أصبح ما بين وزارة الصحة والشركة المشغلة التي تدعي بتشغيل الموظفين، بعد انتهاء العقد مع مستشفى الملك عبد العزيز، وتحت برنامج التشغيل الذاتي، وقال «الشركة تقول بأن الفصل لم يتم بمحض إرادتهم وإنما تم نتيجة انتهاء العقد ما بينهم وما بين الموظفين، ولذلك فإن موظفي المستشفى يريدون الحصول على حقوقهم، وطالما ستستمر هذه النزاعات فإن مكتب العمل سيحيل هذه القضية، إلى الهيئة العمالية كي تحكم بين الطرفين».

وأضاف «المستشفى يحتاج إلى موظفين سواء كانت في وظائف تخص الأعمال الإدارية، أو الفنية، ونناشد المستشفى ووزارة الصحة، إكمال برنامج التشغيل الذاتي، واستيعاب هؤلاء الموظفين، وهذا سيصبح حلا مثاليا لهم بانتقالهم إلى برنامج التشغيل الذاتي، والحل الآخر إحالة القضية إلى الهيئة العمالية، وهي تحكم إما بإعادتهم إلى الشركة نفسها بحكم النظام أو تعويضهم وإعطائهم حقوقهم وهذه آخر الحلول».

واختتم فلالي قائلا «مكتب العمل يسعى لحل أية قضية خاصة بالمواطنين، ونسعى بقدر الإمكان للوصول إلى حلول مناسبة لهم».

افتتاح فعلياتالمؤتمر الوطني الثالث للجودة

خادم الحرمين يدعو إلى تبني وتطبيق معايير الجودة لدعم القدرات التنافسية للمملكة في الأسواق العالمية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 15442
http://www.alriyadh.com/04/10/2010/article564955.html

جدة (واس)

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله أهمية تطبيق معايير الجودة والتميز في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية (الحكومية والخاصة) والاستفادة من التجارب العالمية الرائدة والمتميزة في مجال الجودة وتوظيف أفضل الممارسات لتحقيق رؤية المملكة 2020 "المملكة العربية السعودية بمنتجاتها وخدماتها معياراً عالمياً للجودة والإتقان" . وخاطب خادم الحرمين الشريفين أيده الله مساء امس المشاركين في حفل افتتاح فعاليات المؤتمر الوطني الثالث للجودة الذي تنظمه الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمجلس السعودي للجودة واللجنة الوطنية للجودة وتحتضنه جامعة الملك عبدالعزيز بجدة خاطب في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه معالي وزير التجارة والصناعة الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل رئيس مجلس إدارة الهيئة قائلاً : (أدعو جميع المسؤولين في كافة القطاعات إلى تبني مفاهيم وأسس ومعايير الجودة والتميز ، في جميع خططهم ، وأنشطتهم ، وأعمالهم ، والحرص على التطوير والتحسين المستمر لتحقيق الجودة والإتقان في القطاعات الإنتاجية والخدمية الخاصة والحكومية ، لتحقيق الرؤية الطموحة لعام 2020م) . وقال خادم الحرمين الشريفين " إن تحقيق رؤية المملكة واستراتيجيتها الطموحة في مجال الجودة يتطلب الحرص من الجميع على القيام بالدور المنوط بنا على المستوى العالمي من أجل دعم القدرات التنافسية لمنتجاتنا وخدماتنا ومنحها قيمة مضافة للمنافسة في الأسواق العالمية " . من جهة أخرى أكد معالي محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة الأستاذ نبيل بن أمين ملا أن هذا المؤتمر يعكس حرص القيادة الرشيدة على تبني مفاهيم الجودة ونشر ثقافتها في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية باعتبارها مطلباً أساسياً وركيزة إستراتيجية تسعى إلى تطبيقها مختلف الأمم والشعوب للوصول إلى المستوى المرموق والمتميز لدعم خطط وبرامج التنمية المستدامة . وأشاد معاليه في كلمته بقرار إنشاء جمعية أهلية للجودة تهدف إلى ترسيخ مفاهيم الجودة الشاملة في جميع القطاعات الحكومية والخاصة وتبني نظم ومفاهيم الجودة وتعزيز مشاركة المجتمع السعودي في بناء الجودة إلى جانب استكمال منظومة الجودة بالمملكة وتعزيز دور الهيئة وجهودها ونشاطاتها في مجال الجودة ، مشيراً إلى قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 61 وتاريخ 28 /3/ 1430ه بإضافة (الجودة) لمسمى الهيئة واعتبارها الجهة الحكومية المعنية بالجودة بجميع نشاطاتها وأنظمتها والتي تسعى جاهدة لنشر ثقافة الجودة بالمملكة . وبين أن الهيئة ترعى (أمانة جائزة الملك عبدالعزيز للجودة) التي تحمل اسم مؤسس هذا الكيان الملك عبدالعزيز - رحمه الله - وتضاهي جوائز الجودة العالمية ، والهادفة إلى زيادة الوعي بأهمية الجودة والأداء المتميز في مختلف القطاعات ، والرفع من مستوى جودة وكفاءة المنتجات والخدمات في المنشآت الوطنية ، وإطلاق روح المنافسة بينها لتحقيق التطوير والتحسين المستمر .وكشف ملا عن انضمام المملكة العربية السعودية ممثلة بالهيئة لمجلس المنظمة الدولية للتقييس الآيزو ISO للفترة من 2011-2012م الأمر الذي يعزز مشاركة الهيئة في لجان ونشاطات المنظمة ويحقق مصالح المملكة على المستوى الدولي . بعد ذلك ألقى المتحدث الرئيسي للمؤتمر رئيس المنتدى الدولي للاعتماد راندي دورثي كلمة نقل خلالها شكر وتقدير جميع المشاركين لخادم الحرمين الشريفين على تفضله حفظه الله برعاية هذا المؤتمر الأمر الذي قال إنه يعطي حافزاً قوياً للجميع لمواصلة الجهد والعطاء من أجل خدمة هذا البلد العزيز . وفي نهاية الحفل كرم معالي وزير التجارة والصناعة الرعاة والمنظمين للمؤتمر ، ثم قدمت هدية لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله تسلمها نيابة عنه معالي الاستاذ عبدالله بن أحمد زينل.

آباء سراة عبيدة يثأرون من التعليم بتغييب أبنائهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين25 شوال 1431 هـ. الموافق 4 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23465&CategoryID=5

ظهران الجنوب: عوض فرحان 2010-10-04 2:31 AM

ثأر أولياء أمور الطلاب بمدرسة الجهاد الابتدائية بآل محاج التابعة لإدارة التعليم بسراة عبيدة، من عدم التعاون معهم بفتح فصل أول متوسط ملحق بالمدرسة، بتغييب أبنائهم. وشهدت المدرسة أول من أمس غيابا شبه جماعي لطلابها في حادثة هي الأولى من نوعها.

وأكد مدير المدرسة فرحان التليدي لـ"الوطن"، حضور 19 طالبا فقط أول من أمس من بين 83 طالبا. وحول أسباب الغياب، ذكر التليدي أن أولياء أمور الطلاب أبلغوه بأنهم منعوا أبناءهم من الذهاب للمدرسة احتجاجا على عدم تعاون إدارة التربية والتعليم بالمحافظة بفتح فصل أول متوسط ملحق بمدرستهم الحكومية.

وحمل عدد من أولياء أمور الطلاب، إدارة التعليم المسؤولية الكاملة في بقاء معاناتهم برفضها المستمر فتح فصول للمرحلة المتوسطة ملحقة بالمدرسة ذات المبنى الحكومي والمحتوي على عشرات الغرف المغلقة، مما تسبب في عدم إكمال أبنائهم لدراستهم المتوسطة والثانوية.

شهدت مدرسة الجهاد الإبتدائية بآل محاج التابعة لإدارة التربية والتعليم بسراة عبيدة أول من أمس غيابا جماعيا لطلابها في حادثة هي الأولى من نوعها .

وأكد مدير المدرسة فرحان التليدي لـ"الوطن"، حضور 19 طالبا فقط من مجموع طلاب المدرسة البالغ عددهم 83 طالبا. وحول أسباب الغياب، ذكر التليدي أن أولياء أمور الطلاب أبلغوه بأنهم منعوا أبناءهم من الذهاب للمدرسة احتجاجا على عدم تعاون إدارة التربية والتعليم في سراة عبيدة بفتح فصل أول متوسط ملحق بمدرستهم الحكومية .

من جهتهم، حمل عدد من أولياء أمور الطلاب، ومنهم ماطر سعيد ومحمد حيان وعلي سلمان وسعيد جابر، إدارة التعليم بسراة عبيدة المسؤولية الكاملة في بقاء معاناتهم برفضها المستمر فتح فصول للمرحلة المتوسطة ملحقة بالمدرسة ذات المبنى الحكومي والمحتوي على عشرات الغرف المغلقة، مما تسبب في عدم إكمال أبنائهم لدراستهم المتوسطة والثانوية .

"الوطن "أجرت عدة اتصالات بمدير التربية والتعليم بسراة عبيدة يحيى آل فائع، وتم إرسال رسالة نصية على جواله للتعليق على واقعة الغياب الجماعي لطلاب ابتدائية الجهاد بآل محاج، ولكنه لم يتجاوب بالرد.

تائه في لبنان دون هوية .. والأم: والدك سعودي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 3396
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101004/Con20101004375693.htm

فادي الغوش ـ بيروت

وجد خالد حمد عبدالله الدوسري نفسه تائها في شوارع بيروت بلا أوراق ثبوتية ولا جنسية، رغم أنه من أب سعودي وأم لبنانية من أصل فلسطيني، ويعيش حاليا ظروفا معيشية صعبة، فلا هو يستطيع العودة إلى وطنه الأم ولا العمل في مسقط رأسه لأنه مجهول الهوية (مكتوم الهوية حسب لهجته اللبنانية) وهو ما يسبب لأصحاب العمل مشكلات مع الجهات الرسمية.

التقت «عكاظ» بالشاب خالد الذي تحدث نقلا عن والدته «تعرف والدي على والدتي أواخر عام 1980، وتزوجا مباشرة، وعقدا قرانهما عند مأذون شرعي بعدما رفضت المحاكم الشرعية السنية في بيروت عقد القران، لأن في ذلك التاريخ كان ممنوعا على السعودي الزواج من أجنبية، ولم يسجل رسيماً في السفارة».

ويستطرد: «بعد فترة من الزواج الوالد غادر لبنان وترك لأمي رقم هاتفه في المملكة، وبعد أيام اكتشفت الزوجة أنها حامل فحاولت الاتصال بزوجها لتخبره بحملها وضرورة مجيئه إلى لبنان ليكون إلى جانبها، فأجابها أنه لا يستطيع العودة بسبب مرض والده وهو منشغل بعلاجه في مصر».

يتابع خالد كلامه بشيء من الحسرة: «عندما ولدت أمي فرح أبي وطلب من والدتي أن تطلق عليه اسم خالد تيمنا بالملك الراحل خالد بن عبد العزيز، وبعد مضي ثلاثة أشهر على الولادة، ذهبت أمي إلى السفارة السعودية في بيروت، واستحصلت على إذن دخول إلى المملكة بإسمي، وعندما وصلنا الرياض، اندهش الوالد كيف وصلت الزوجة وطفلها، لكن بدت على محياه السعادة برؤية ابنه البكر».

ويستطرد خالد برواية والدته قائلا «أثناء وجود أبي في الرياض اكتشفت أن أبي سيتزوج ثانية، وعلمت كذلك أن أبي يخطط إلى ترحيلها إلى الحدود السعودية الأردنية، بعد أخذ الطفل منها ووضعه عند أسرة شقيقه في الكويت، فما كان من الأم إلا أن أخذت وليدها وهربت به إلى لبنان بعد رحلة عذاب».

ويضيف: «تكفل شخص بضمي على سجله الأسري واستحصلت له على أوراق إثبات وجواز سفر لبناني كي ادرس، ثم سافرت أمي مجددا إلى المملكة في 1984م، لكن هذه المرة بغرض العمل وبقيت حتى 1990م، دون أن يتعرف الابن على والده». في عام 1997 سحبت الجنسية اللبنانية من خالد، ما تسبب للشاب بحالة ضياع الهوية فاتجه إلى السفارة التي حصرت بدورها أسماء من دخلوا باسم حمد الدوسري ووجدوا 40 اسما، يقول خالد «عندما طلبت منهم أن أطلع على الصور لكي أتعرف على والدي، رفضت السفارة ذلك وكل أملي أن أجد والدي وأعود إلى بلدي».

أكد على ضرورة تقنين مهنة الخطابين

الدويش يطالب بمناهج تثقيف جنسي شرعي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 15442
http://www.alriyadh.com/04/10/2010/article564893.html

الدمام عوض المالكي

طالب أستاذ الدراسات الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الاستاذ الدكتور محمد عبدالله الدويش بإيجاد مناهج دراسية للتثقيف الجنسي في مراحل التعليم العام وأن تكون هذه المناهج مؤصلة من الناحية الشرعية، وذكر أن مفهوم التثقيف أشكل على كثير ممن نظروا للثقافة الجنسية حيث لا بد أن يحتوي المنهج على مادة علمية توضح ماهية هذه الغريزة وما الهدف منها، وكيف تتم عملية ترشيدها من حيث صياغتها بطريقة تتناسب مع فهم المتلقين من الطلاب والطالبات بطريقة لا تكون مفصلة وإنما عموميات تتصل بالناحية الشرعية. وقال في ختام الملتقى الأول للخطابين والخطابات ظهر أمس في الدمام أنه لا يرى حرجا من الكسب المادي للخطابين والخطابات ولكنه ذكر أن هذه المهنة لا بد من تقنينها كون المجتمع في حاجة ماسة لها نظرا لتوسعه ودخول المتغيرات الطارئة على جسد الحياة الاجتماعية فيه.

قانوني يطالب بتقنين نظام الأحوال الشخصية للمرأة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 15442
http://www.alriyadh.com/04/10/2010/article564898.html

الرياض - أسمهان الغامدي

شدد المستشار القانوني أحمد بن إبراهيم المحيميد على ضرورة تنظيم وتقنين كل ما يتعلق بالمرأة والطفل في الشؤون القضائية مع ضرورة تأكيد وتثبيت الحقوق الشرعية والقانونية لها قطعا للاختلاف ونفيا للتقصير ومراعاة للمصالح الاجتماعية حيث لا زلت المرأة تجد الاجحاف في بعض من حقوقها المكتسبة من خلال الشريعة السمحة والعادات والتقاليد الوضعية بحسب المحيميد .

وطالب من خلال "الرياض": بضرورة تقنين نظام الأحوال الشخصية وأن يتاح للمرأة التمتع بجميع المزايا المتاحة للرجل، كي يخفف ضرورة مراجعتها للمحاكم التي تستقبل كم هائل من القضايا المرفوعة من السيدات فيما يتعلق بالأحوال الشخصية في مختلف المحاكم السعودية لإثبات حق من حقوقها الشرعية والقانونية الثابتة بالقرآن والسنة والأنظمة المعمول بها كحقها في الولاية والحضانة والنفقة والإرث وان يكون ذلك مجدولا بنصوص قانونية تثبت للمرأة بمجرد طلبها دون الحاجة إلى اللجوء للقضاء , اختصارا للوقت وتوفيرا للجهد ورفعا للحرج عن القضاة والمحاكم وعن الأسر والمرأة تحديدا .

وأكد بضرورة إعادة صياغة النصوص النظامية الخاصة بعمل المرأة في القطاعين العام والخاص ومنحها بعض الامتيازات وعدم مصادرتها لأي سببا كان مع ضرورة فتح المجال لها للعمل ببعض المهن المقتصرة على الرجال في القطاع الخاص مثل الاستشارات القانونية والمكاتب الهندسية والمحاسبية وقطاع التأمين تقليلا من الأيدي العاملة الأجنبية وفتح المجال لها في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني.

بوادر انفراج في قضية اللعان والأم تتخوف من وفاتها أو وفاة الأب

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=23566&CategoryID=3

نجران :عزيزة اليامي 2010-10-05 12:37 AM

لاحت على السطح بوادر انفراج تؤشر إلى قرب التوصل إلى حل لقضية الطفلة فاطمة والتي عرفت بـ "طفلة اللعان"، حسبما ذكر مصدر مسؤول في جمعية حقوق الإنسان. وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان في تصريحات إلى "الوطن "أمس إن هناك محاولات جادة لإنهاء هذه القضية. مشيراً إلى أنه تم إجراء عدة مساع وتنفيذ عدة خطوات في اتجاه إنهاء القضية، لافتاً إلى أن هناك مندوبا للجمعية يتابع القضية، معرباً عن أمله في أن يتم الانتهاء من حيثياتها قريباً، وقال "بإذن الله ستتيسر قريباً". وكانت "الوطن" قد انفردت بنشر قضية الطفلة فاطمة التي أنكر والدها المفترض نسبها، وبناء عليه صدر حكم الفرقة الأبدية بين والديها حسب القاعدة الفقهية التي تسمى باللعان.

من جهة أخرى، علمت "الوطن" من مصدر مقرب من الفتاة محل القضية، أن الحالة النفسية للطفلة فاطمة تسوء في ظل الظروف التي تعيشها، خاصة في ظل حرمانها من الحصول على شهاداتها الدراسية السابقة أسوة بزميلاتها في الصف الخامس، لأنها لا تحمل هوية وليس لديها اسم كامل، أسوة ببقية زميلاتها في الدراسة، كما أنها الآن بلغت الحادية عشرة من عمرها، وأصبحت قادرة على فهم واستيعاب ما يجري من حولها، وتسمع الكثير من الكلام، وهذا كله يفاقم سوء وضعها وحالتها النفسية.وأشار المصدر إلى أن أسرة الطفلة تتجنب الحديث أمامها عن قضيتها حتى لا تزداد حالتها سوءا. لكنه لفت إلى أن والدة الطفلة تتخوف من وفاتها أو وفاة والد طفلتها قبل أن تتضح الأمور ويعترف الأب بأبوته للطفلة، فينتهي بذلك مستقبل البنت دون ظهور الحقيقة. وقال المصدر إن الأم تشعر باستياء كبير من الجهات الرسمية المعنية بهذه القضية، التي لم تنجح حتى اللحظة في إجبار الأب على عمل تحاليل الحمض النووي لتأكيد أبوته للطفلة أو نفيها، وترك الموضوع يأخذ هذه المدة الزمنية الطويلة دون البت فيه بشكل نهائي، وعدم مراعاة مشاعر الطفلة البريئة، التي افتقدت أبسط حقوقها. وكانت الأم في بداية تفجر القضية وصدور الحكم بالتفريق بينها وبين زوجها على أثر "اللعان" قد تقدمت رسمياً للسلطات وقدمت تنازلاً كاملاً عن كافة حقوقها الشرعية والمادية وأكدت أنها لن تطالب زوجها بأي شيء إذا أجرى التحليل وثبت أن الابنة من صلبه.

تأكيدا لما نشرته عكاظ حول ملاحظات الجمعية.. مدير دار الأحداث في المدينة :

صحيح بالثلاث.. صدقت حقوق الإنسان في المبنى والمحاكمات والأطباء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 3397
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101005/Con20101005375776.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

أقرت إدارة دار الأحداث في المدينة المنورة بصحة الملاحظات التي رصدتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حول تهالك المبنى، تأخير إصدار الأحكام، وعدم وجود الأطباء في الدار، في تأكيد منها يصادق على ما نشرته «عكاظ» أمس.

وأكد لـ «عكاظ» مدير دار الأحداث في المدينة المنورة عبدالعزيز البركة وجود مبنى للدار تحت الإنشاء وسيكون الانتقال إليه قريبا، مقرا في الوقت ذاته أن «المبنى غير صالح ولايفي بالغرض».

وجاء تأكيد البركة بالتزامن مع الملاحظات التي رصدتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في زيارتها المفاجئة للدار أمس الأول، إذ أقر أيضا بعدم توفر اهتمام طبي، إذ «لا يوجد إلا طبيب يأتي مرة في الأسبوع، لذا فإنه توجد مخاطبات مع الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية لتكليف أطباء لزيارة الدار بشكل مستمر أو عند الحاجة، وتوفير ممرض آخر».

وعن تأخير المحاكمات، قال مدير الدار: «القضايا تتأخر في هيئة التحقيق والادعاء العام أو من نفس القاضي ناظر القضية أو أن القضايا لها أطراف أخرى، كما أن التأخر في تصديق الأحكام من هيئة التمييز له دور في ذلك»، مشيرا إلى أنه طالما أن الحدث لم يصدر بحقه حكم يبقى موقوفا.

وكان فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة رصد في زيارة مفاجئة لدار الأحداث عددا من الملاحظات من أهمها عدم صلاحية المبنى الذي يضم 105 أحداث موقوفين في الدار. (عكاظ ـ 1431/10/25هـ)

وأوضح المشرف على الجمعية في المنطقة الدكتور محمد بن شديد العوفي أن أبرز الملاحظات التي رصدها الفريق تمثلت في عدم صلاحية المبنى، التأخر في إصدار الأحكام، وعدم الاهتمام طبيا بصحة الموقوفين.

وأفاد العوفي أن «الجمعية رصدت ممرضا يكشف على المرضى من الأحداث، وأفادونا بأن الطبيب زائر يأتي في أوقات متفرقة، ما يعد أمرا غير لائق»، مناشدا الشؤون الاجتماعية بالاهتمام بهذا الجانب بشكل خاص.

مدير عام السجون لـ «عكاظ» :

نرحب بتقارير جمعيات حقوق الإنسان ولا نضيق من النقد

رحب مدير عام السجون اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي بالتقارير التي تصدرها جمعية وهيئة حقوق الإنسان، متعهدا بإصلاح جميع الملاحظات أو الأخطاء إن وجدت، وزاد «لا نضيق من النقد وأبوابنا مفتوحة».

وقال في تصـريحات لـ «عكاظ» لدى رعايته أمس الأول حفل تخريج دفعة جديدة من قوات أمن السجن «إن العاملين في إصلاحيات السجون في مناطق المملكة هم الخط الأول لحقوق الإنسان، والتعليمات تركز على حماية حقوق السجناء، وحفظ كرامتهم والسهر على راحتهم وتأهيلهم ليعودوا أفرادا صالحين يساهمون في بناء المجتمع ودفعه نحو العالم الأول».

وفي شأن تأخر محاكمات بعض النزلاء أو تأخر إطلاق البعض الآخر منهم، أكد «أن ذلك يخضع لإجراءات التحقيق والتقاضي بين هيئة التحقيق والادعاء العام والمحاكم»، مؤكدا أن جميع الحالات التي يتأخر البت فيها وهي محدودة لها

أسبابها وظروفها، وشدد على أنه لا توجد جهة تتعمد التأخير مطلقا، سواء في التحقيق أو المحاكمة، مؤكدا أن هناك أسبابا منطقية تتطلبها ظروف كل قضية.
وأضاف سيتم تطوير سجن المدينة المنورة وكذلك سجون محافظتي بدر وينبع، فضلا عن الإصلاحيات الجديدة التي أعلن عن إنشائها في سكاكا، أبها، نجران، تبوك، الحدود الشمالية، والقصيم.
وزاد «الإصلاحيات أنشئت لاحتواء من زلت قدمه بهدف تقييد حريته حتى لا يعود للخطأ مرة أخرى، وهي إصلاحيات وليست معتقلات».
مدير سجون المدينة المنورة: توسعة جديدة قريباً
تكدس في سجن النساء وموقوفات دون محاكمة
رصدت زيارة مفاجئة لفريق نسائي من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة بقيادة عضو الجمعية شرف القرافي لسجن النساء في المدينة المنورة أمس الأول، تكدس 116 نزيلة في ثلاثة عنابر، وجود سجينات موقوفات دون محاكمة، وعدم إطلاق سراح بعض السجينات رغم انتهاء محكوميتهن.
وأوضح المشرف العام على فرع الجمعية في المدينة المنورة الدكتور محمد بن شديد العوفي أن الفريق النسائي رصد أيضا توزيعا عشوائيا للسجينات، فالمتورطات بجرائم كبيرة في عنبر واحد مع صاحبات الجرائم الصغيرة، تدن في مستوى النظافة، ووجود فصل دراسي واحد فقط يشكو الإهمال وغير لائق.
وأفاد العوفي أن هذه الملاحظات رفعت للجهات المختصة لبحثها والعمل على تلافيها، مثمنا لإدارة السجن في الوقت ذاته وجود عيادة طبية والسماح للنزيلات بالاتصال بأسرهن.
في المقابل، أكد مدير عام السجون في منطقة المدينة المنورة اللواء محياء السحيمي أن عدم إطلاق سراح النساء المنتهية محكوميتهن يعود إلى أنهن غير سعوديات وينتظرن انتهاء إجراءات الترحيل لبلدانهن.
أما عن مستوى النظافة المتدني، قال السحيمي: «سجن النساء من أنظف سجون المنطقة، لأن النساء دائما يحرصن على النظافة»، وحول تأخر المحاكمات فبين أن هذا يأتي ضمن الإجراءات المتبعة في هذا المجال والتي تتم بين عدد من الإدارات مثل هيئة التحقيق والمحكمة.
وعن التكدس، أوضح مدير عام السجون في المنطقة أن «النزيلات 78 وكن 150 وفي المستقبل القريب سيكون هناك توسعة لسجن النساء».
ملاحظات حقوقية على سجن بريمان
شريف بن أحمد ــ جدة
رصدت هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة عددا من الملاحظات على السجن العام في جدة، وذلك لدى زيارة وفد الهيئة للسجن أمس، وأوضح المشرف على فرع الهيئة إبراهيم النحياني أن الوفد رصد عددا من القضايا المتعلقة ببطء التقاضي وغيرها من القضايا المتعلقة بالسجن ونزلائه، وقال: «سنرفع تقريرنا لرئاسة الهيئة في الرياض لتتولى مخاطبة الجهات المعنية لعلاج ما رصده الوفد من ملاحظات وشكاوى».
وأضاف: «لمس الوفد لدى زيارته السجن أن هناك مشاريع جديدة في السجن، وهذا أمر قدره الوفد، ويسهم في تأدية رسالة السجون نحو الإصلاح بشكل فعال».
يشار إلى أن وفد الهيئة الذي ترأسه النحياني ضم المشرف على الرصد والمتابعة ياسر الغامدي، والباحث القانوني حسام آل محسن، إضافة إلى مدير العلاقات العامة زامل جميل، والسكرتير فواز المطيري.

الخثلان: الملك عبدالله وقف ضد محاولات تحييد "حقوق الإنسان"

وموعودون بزيارة مزيد من السجون

مؤسسات حقوق الإنسان فشلت في تحقيق تقدم في الحقوق المدنية والسياسية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=23682&CategoryID=4

الرياض :موسى بن مروي 2010-10-05 2:54 AM

أقر نائب رئيس "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان"، الدكتور صالح بن محمد الخثلان، بوجود تراجع في نشاط الجمعية، معللا ذلك بما أسماه "حالة الركود العامة التي يمر بها المجتمع". معترفا في ذات الوقت بـ"إخفاق مؤسسات حقوق الانسان"، في تحقيق تقدم في مجال الحقوق المدنية والسياسية، رغم أنها تدخل في صلب المشروع الإصلاحي، لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، والذي يؤكد الخثلان أنه وقف ضد محاولات تحييد الجمعية، وتقييد ممارساتها.

الخثلان أوضح أن "المديرية العامة للسجون"، أصبحت ترحب بزيارات أعضاء الجمعية، بعد أن وجدت في تقارير الجمعية عوناً لها.

وفيما يتعلق بـ"ضعف الوعي بحقوق الإنسان"، أرجع الخثلان السبب إلى "انقسام النخب المثقفة حول المفهوم، ووجود بيروقراطية شديدة، تجعل الإنسان لا يفكر في الاستعانة بكثير من الأجهزة الحكومية المعنية"، والتي اعتبر أنها تفتقد للحس الحقوقي، في ظل عدم وجود نصوص تشريعية دقيقة، تضمن حقوق الإنسان، مطالباً بجعل احترام حقوق الإنسان، معياراً لكفاءة الأداء، وقياس الفاعلية في الأجهزة الحكومية .وهنا نص الحوار:

يلحظ البعض تراجعاً في نشاط وحضور الجمعية في المجتمع، مقارنة بأدائها خلال سنواتها الاولى، ما سبب ذلك؟

نعم، سمعنا هذه الملاحظة، كما أننا أنفسنا لدينا مثل هذا الشعور، بالتراجع النسبي في أداء الجمعية. ولكن ومن أجل الموضوعية، لابد من الإشارة أولا إلى عدم دقة المقارنة، بين أداء الجمعية اليوم، وأدائها في السنوات الأولى لتأسيسها. فمعلوم أن البدايات في أي عمل تحمل، زخماً كبيراً، ودافعية عالية للعمل، خاصة في مجال كحقوق الانسان، حيث مثل تأسيس الجمعية ذلك الوقت، حدثاً استثنائياً في المملكة. ثانياً، التراجع النسبي في نشاط الجمعية - اذا صح ذلك- لا يخرج عن الحالة العامة في المجتمع. فاليوم هناك حالة ركود عامة في المجتمع، مقارنة بخمس سنوات مضت. فالانتخابات البلدية تأجلت، والحراك الثقافي فقد زخمه، وحتى هامش الانفتاح النسبي في الاعلام أصبح أضيق. إذاً مشكلة الركود عامة وليست خاصة بالجمعية. وهذه حالة يؤسف لها حقاً.

أسباب التجاوزات

هل اتضح لكم سبب أو أسباب حدوث التجاوزات للحقوق، من واقع عمل الجمعية؟

نستطيع القول أن هناك عدة أسباب لحدوث الانتهاكات، تتمثل أولاً، في غياب التشريعات التي توفر ضمانات واضحة تحمي الحقوق. وثانيا، في حال وجود بعض هذه الضمانات، يحدث الإنتهاك بسبب الجهل بها، سواء من قبل يتعرض حقه للانتهاك، أم من يمارس الانتهاك. وثالثاً، تحدث الانتهاكات نتيجة محاولة البعض ممارسة حقوق لهم، نصت عليها قواعد شرعية أو قانونية، ضمن المواثيق الدولية، التي انضمت لها المملكة، وأصبحت جزء من منظومتها التشريعية، إلا أن الممارسين للسلطة يجهلون هذه الحقيقة .والسبب الرابع، ويعد الأهم للكثير من الانتهاكات التي يتعرض لها الافراد في

المملكة، يتعلق بسوء ورداءة الأداء في الكثير من الأجهزة الحكومية، وعدم وجود مؤسسات رقابية فاعلة، وهذا ما يفسر حالات الفساد والتعامل السلبي مع الأفراد، مواطنين ومقيمين، عند مطالبتهم بأبسط حقوقهم.

المعوقات

هناك معوقات كثيرة، تحد من نشاط الجمعيات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان، في كثير الدول. ما هي المعوقات الخاصة بالمملكة، على وجه التحديد؟

كثيرة هي المعوقات، و لكن أبرزها عدم وجود نصوص تشريعية دقيقة، تضمن الحقوق. نعم الإسلام يعد المرجع الأول لنا في المملكة، في مسائل حقوق الإنسان، والشريعة الإسلامية غنية بالتوجيهات التي تحفظ للإنسان كرامته و حقوقه. كما أن المملكة طرف في جملة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، المعنية بحقوق الإنسان، ولكن يبقى هناك فراغ تشريعي واضح . النظام الأساسي للحكم اشتمل على نص عام، يشير إلى أن الدولة تحمي حقوق الإنسان، بالإضافة إلى نصوص تتضمن بعض الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، كالحق في العلاج، والتعليم، ونحوه. و كذلك نص صريح حول حرمة المساكن والمراسلات. فيما عدا ذلك لا توجد أي نصوص، تتناول بشكل صريح حقوق الإنسان، من زاوية شمولية .

بين الجمعية والهيئة

يرى البعض أن هناك ازدواجية في العمل، بين "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان"، و"هيئة حقوق الإنسان". كيف تعالجون مثل ذلك إن وجد، وما مدى صحة حجيث البعض عن محاولة جهات حكومية، تحييد الجمعية، والاكتفاء بالتعامل مع الهيئة؟

من يقول بالازدواجية، ينطلق من افتراض أن مؤسسة واحدة كافية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهذا غير صحيح، فالمجال واسع والمهام كثيرة، وتتطلب وجود أكثر من جهة. المسألة الثانية، هي أن الجمعية جهة حقوقية أهلية، تقوم على أسس تطوعية، وجميع أعضائها غير متفرغين، في حين أن هيئة حقوق الإنسان تعد جهازا حكوميا مرتبطة بمجلس الوزراء، وموظفوها خاضعون لنظام الخدمة المدنية. ولعل المهمة الأبرز للهيئة، تتمثل في تقديم الموقف الرسمي للمملكة في مجال حقوق الإنسان، من خلال إعداد التقارير و مناقشتها في المحافل الدولية، والرد على الانتقادات التي توجه للمملكة في هذا الشأن. فيما الجمعية معنية فقط برصد وتوثيق ومعالجة الانتهاكات والتجاوزات، ومراقبة كافة الأجهزة من زاوية حقوقية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والمساهمة في اقتراح مشاريع أنظمة تعزز حقوق الإنسان في المملكة .

أما بخصوص عدم التعامل مع الجمعية، من قبل بعض الجهات الحكومية، فهذا غير صحيح، فكافة الجهات تتعامل مع الجمعية، وإن كان بعضها يتردد في قبول الدور الرقابي للجمعية. من جهة أخرى، كان هناك محاولات لتحييد الجمعية، وتقييد عملها، ولكن موقف خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز كان واضحا و جازما، حيث أكد في توجيهه الكريم رقم (4616/م ب) على الاستقلالية التامة للجمعية. و من زاوية سياسية أظن أن هذا التوجيه يمثل وثيقة تاريخية مهمة، في التطور السياسي للمملكة، ويعبر عن رؤية واعية بدور مؤسسات المجتمع المدني .

الإخفاقات

برأيك، ما هي أبرز الملفات التي أخفقت جمعية وهيئة حقوق الإنسان، عن تلمس الحل لها؟

الملفات التي أخفقت الجمعية والهيئة فيها، أرى أنها في الغالب تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. وللحق أقول، إننا لا نزال في البدايات، ولم نتحرك كثيراً بسبب حساسية البعض، رغم أنها تدخل في صلب المشروع الإصلاحي للملك عبد الله .

زيارة السجون

تقارير الجمعية والهيئة، تشير إلى معالجة حالات كثيرة في السجون العامة، ماذا عن السجون ذات الطابع الأمني؟

حتى هذه اللحظة لم نتمكن سوى من زيارة السجون العامة، وقدمنا تقارير مفصلة عن أحوالها. أما بالنسبة لسجون المباحث، فتمت زيارة واحدة فقط، لمقابلة المعتقلين السعوديين العائدين من المعتقل الامريكي "جوانتانامو"، وطلبنا زيارتها عدة مرات، وموعودون بذلك. وبالمناسبة، قد تستغرب أن القليل من المؤسسات الحقوقية الأهلية في الوطن العربي، يتاح لها فرصة زيارة السجون، حتى العامة منها، ونحن نقدر لوزارة الداخلية قبولها ذلك. كما أن المديرية العامة للسجون أصبحت ترحب بالزيارات، بعد أن كانت مترددة، حيث وجدت في تقارير الجمعية عوناً لها فمعظم ما تم رصده من ملاحظات، بشأن السجناء، يتعلق بجهات غير إدارة السجون، ومنها وزارة " العدل"، من حيث التأخر في نظر القضايا، وكذلك وزارة "المالية"، التي تتحمل مسؤولية كبيرة في تردي أحوال السجون وتكدسها، بسبب عدم تخصيص الأموال اللازمة، لبناء إصلاحيات حديثة.

القضايا الملحة

ما هي القضايا الملحة، التي تعتقدون أنها تحتاج لتدخل من خادم الحرمين، لعلاجها جذرياً؟

الملك حفظه الله دعم الجمعية بشكل قوي، حين أكد في توجيهه للأجهزة الحكومية على استقلاليتها، وهذه الاستقلالية تعد مصدر قوتها، وأكد على ضرورة المحافظة عليها. أما بالنسبة للوضع الحقوقي بشكل عام، فأظن أن من أهم المسائل التي

تتطلب تدخله حفظه الله، هي تضمين النظام الأساسي للحكم مواد تتناول بشكل مباشر حقوق المواطن و مسؤولياته، وإفرادها في باب منفرد في النظام. كما يمكن دعم حقوق الإنسان من خلال تعزيز مبدئي المراقبة و المساءلة، ودعم المؤسسات المعنية بهذه الأدوار، وهي مجلس الشورى، وكذلك الأجهزة الرقابية، وفي مقدمتها ديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق. فبدون المساءلة والمحاسبة لكل من تولى منصباً عاماً مهما علا، فمن الصعب ضمان الكفاءة والفاعلية، واحترام حقوق الإنسان.

التجربة الحقوقية

إلى أي مدى تأثرت أفكارك حول المجتمع المحلي، بعد انخراطك في معالجة موضوعات حقوق الإنسان؟

لا شك أن سبع سنوات من العمل في أول جمعية حقوقية في المملكة، يعد تجربة ثرية، أكدت الكثير مما لدي من تصورات، كما أنها كشفت مسائل لم تكون واضحة لي، وفي مقدمتها حجم العنف الأسري في المجتمع السعودي . تجربة العمل في مؤسسة حقوقية أكدت لي، ما سبق أن عرفته كمتخصص في العلوم السياسية، من أن المجتمع السعودي قطع شوطاً كبيراً في مجال التنمية التعليمة والاجتماعية والثقافية، بدرجة غيرت من الثقافة السياسية لدى المواطن، من الحالة التي توصف بالتبعية، إلى حالة المشاركة والبحث عن دور، وهو ما يستوجب حدوث تحولات في البنى السياسية والإدارية، تنسجم مع تلك التغيرات، بما يحقق التوازن، ويحفظ الاستقرار. كما ظهر لي كذلك، انقسام النخب المثقفة من مسألة حقوق الإنسان، فمن جانب هناك النخب المحافظة، التي تقف موقفاً سلبياً من هذه الحقوق، فتنظر إليها كترجمة لمنظومة فكرية غربية، يراد تطويع المجتمع السعودي لها، ومن ثم تدعوا إلى الوقوف ضدها ورفضها، والاكتفاء بمجرد ترديد المقولة الجامدة، من أن الإسلام سبق الغرب في إقرار حقوق الإنسان. هذه حقيقة لا شك فيها، ولكن هؤلاء لم يسألوا أنفسهم كيف نترجم هذه الحقيقة لواقعنا اليوم؟ هذا ما تقف هذه النخب المحافظة عاجزة أمامه. من جانب آخر، نجد أن ما يوصف بالنخب "الليبرالية" تتبنى موقفاً اختزاليا لحقوق الإنسان، حيث تقصرها على الحقوق المدنية والسياسية فقط، وتعيب على الجمعية أي تحرك في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الموقف الاختزالي، هو ما كانت الدول الغربية تتمسك به قبل عقود، في صراعها الأيدلوجي مع الاتحاد السوفيتي، و لكنها تجاوزته لاحقاً، وأصبحت تنظر لحقوق الإنسان من زاوية شمولية، وهذا ما نأخذ به في الجمعية.

الوعي بالحقوق

هل تعتقد أن هناك وعي بحقوق الإنسان، من الموظفين في أجهزة الدولة، ومن الأفراد المنتهكة حقوقهم؟

لا شك أن هناك معرفة بمسألة حقوق الإنسان بشكل عام، وقد زادت درجة الوعي بها في السنوات الأخيرة، و لكن حين نتحدث عن التفاصيل، فالصورة لا تبدو واضحة كما ينبغي. فمن واقع ما نرصد، وما يرد لنا من شكاوى، هناك من الأفراد من يعتقد أن أي مشكلة تواجهه، تعد قضية حقوقية، ويتوقع من الجمعية التدخل فيها، وأظن أن السبب في ذلك يعود لانقطاع المجتمع السعودي عن مفهوم حقوق الإنسان لفترة طويلة، بسبب موقف سلبي منها، باعتبارها فكرة غربية. إضافة إلى أن هناك عجز في المؤسسات التي يمكن للأفراد التواصل معها، لمعالجة قضاياهم. بعض هذه المؤسسات موجودة بالفعل، ولكنها ضعيفة الفعالية، وتحكمها ثقافة بيروقراطية شديدة، تجعل الإنسان لا يفكر في الاستعانة بها أصلا، وتصبح مصدراً لزيادة معاناته، بدلاً من أن تكون عوناً له .وبالنسبة للكثير من الأجهزة الحكومية، فأظن أنها تفتقد للحس الحقوقي، وسبق أن اقترحت أن يكون احترام حقوق الإنسان وضمانها، مؤشراً و معياراً لكفاءة الأداء، وقياس الفاعلية في الأجهزة الحكومية

المرجلة والمخدرات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 3397
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101005/Con20101005375855.htm

هادي الفقيه

تذهل المتابعين الأرقام المهولة للمخدرات التي يضبطها رجال الأمن قبل أن تسمم جسد المجتمع، أرقام في خانة الملايين. أساليب أبسط ما يمكن أن توصف بأنها قذرة. وضعت في كل شيء حتى في المصاحف. المهم أن تدخل هذه السموم بأي شكل كان.

الأخبار لا تكتفي بنقل الضبطيات ولكن تحمل أنباء عن رجال أمن ضحوا بحياتهم لحماية أبنائنا واستشهدوا، بينما نحن ننعم بالراحة ونمارس حياتنا بكل هدوء وسكينة. لذا من الضروري أن نقف احتراما لهؤلاء الشهداء أولا وثانيا للاحترافية والقوة والحسم التي يتمتع بها رجال وزارة الداخلية في التعاطي مع تجار القتل والفساد. حتى أصبحت نجاحات الأجهزة الأمنية تلقى احتراما محليا ودوليا كان آخرها ما تضمنه تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (يونودك) بأن المملكة من أكبر دول العالم ضبطا للمخدرات. وهذا مبعث أمان واطمئنان للمواطن والمقيم.

وإذا كانت وكالة وزارة الداخلية لمكافحة المخدرات، والجمعية الوطنية الخيرية للوقاية من المخدرات (وقاية) يمارسون دورا توعويا مساندا للجهود الأمنية فمن الضروري أن نؤمن بأن هذا دورهم وعلينا انتظار النتائج.

الحل يبدأ من المنزل، الأم التي علمتنا أن نلبس ملابسنا والأب الذي اصطحبنا معه إلى المسجد منهما البداية، والمدرسة أيضا فالوقاية لا تعني لوحات على الحائط وكلمة في طابور الصباح بل بحث واستقصاء حقيقي للوضع.

ومن خلال استطلاع ومقاربة للمشكلة مع بعض الإخوة الاختصاصيين أعتقد أن المشكلة الأكبر هي ربط تعاطي المخدرات باكتمال الرجولة، فالسائد في أوساط المراهقين أن من يتعاطى حبوب الكبتاجون أو الحشيش هم شداد بأس ورجال أقوياء وسابقون لأعمارهم وهي باختصار «مرجلة». ونمت هذه الثقافة مع كثر لم يجدوا من يقف ليشعل الإشارة الحمراء كي يتوقفوا، فانتهى بهم الأمر في أربعة طرق إما موتى بسبب جرعات زائدة، أو مرضى نفسيين، أو مروجين ومتعاطين لا يفكرون غير في حبة حتى وإن باع أعز ما يملك، وما حدث في المنطقة الشرقية أخيرا خير دليل. والطريق الرابع في السجن يروي بطولاته واعتقاداته بأنه كان مغوارا في عبور أودية وصحارى لتهريب المخدرات.

إن أكثر فئة يجب أن تتحالف المؤسسات الحكومية والمجتمعية لبحث وضعها وإيجاد حلول أكثر قوة لمنع تسرب المخدرات إليها هم المراهقون الذين يشكلون اللبنة المستقبلية للوطن. في منتصف 1427 هـ، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية أن دور الأحداث تؤوي 948 طفلا وفتى تتراوح أعمارهم بين سبع إلى 18 عاما، قبض عليهم في قضايا تعاطي وبيع المخدرات. ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم لا نعلم ماذا حدث وإلى أين اتجه الرقم في ظل مطالبة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعدم السجن والبحث عن بدائل تربوية.

لسنا الدولة الوحيدة التي تعاني من المخدرات ولكن من الضروري أن نعرف ماذا فعلت الدول التي عالجت المشكلة ولو جزئيا، والعلاج يحتاجه الجسد سريعا قبل أن يتفاقم المرض.

التوظيف والبطالة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 3396
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101004/Con20101004375657.htm

سليمان بن محمد العيسى

هل لدينا أزمة توظيف ووظائف؟، وهل وصل حجم البطالة إلى رقم مخيف؟، الواقع للأسف يقول نعم للسؤالين .. فحين تعلن إحدى الجهات الحكومية عن فرص توظيف محدودة يتقدم لها عشرات الألوف من طالبي الوظيفة .. ومن هنا ينبغي أن تقوم استراتيجية واسعة للتعامل مع هذه الأزمة والحجم الواسع للبطالة.

فليس معقولا .. أن تستوعب الوظائف الحكومية هذا الحجم الكبير .. لحل أزمة التوظيف .. خصوصا إذا ما عرفنا التشبع الوظيفي الحكومي .. إذا أين الحل؟، هذا هو السؤال المهم للتعامل المستقبلي مع ازدياد حجم البطالة والحاجة إلى المزيد من الفرص الوظيفية .. وهناك من يرى أن تخفيض سنوات الخدمة للتقاعد يمكن أن يكون واحدا من الحلول .. وهناك من يرى تجزئة المرتبة بحيث يشغلها شخصان.. وهو واحد من الحلول غير القابلة للتطبيق .. وهناك من يرى خلق فرص وظيفية بالتعاقد المرحلي والذي ينتهي بالتثبيت، وهذا أحد الحلول القابلة للدراسة والبحث .. لكن هذه الطروحات تجاه التوظيف الحكومي تدفعنا إلى السؤال المهم الثاني .. ما هو دور القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة أو الإسهام على الأقل في حلها؟.

لا شك أن دور القطاع الخاص دور مهم ويمكن أن يسهم بشكل واسع في حل مشكلة التوظيف، لكن القطاع الخاص يبحث عن الإنتاجية والوظيفة لديه ليست ضمانا اجتماعيا، ومن هنا فالأمر يتطلب تأهيلا وتدريبا لكل الخريجين لتهيئتهم لوظائف القطاع الخاص .. والتوسع في منح القروض لأصحاب المهن البسيطة أمر مطلوب أيضا للتخفيف من مشكلة البحث عن فرص وظيفية.

إننا فعلا أمام مشكلتين كبيرتين .. أزمة توظيف وأزمة بطالة .. والحاجة إلى بحث استراتيجية مستقبلية وحاضرا أمر مطلوب .. وهي لم ولن تغيب عن بال المسؤولين.

توظيف الفتيات .. غاية أم وسيلة؟

المصدر: جريدة اليوم الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 13626
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13625&I=788800&G=1

محمد عبدالله المنصور

لا أعرف سر الحفاوة الكبيرة التي قوبل بها قرار تشغيل 30 فتاة سعودية كمحاسبات صناديق (كاشيرات) في مركز تسويق كبير في جدة وآثرت التريث في التعليق ريثما تتضح الصورة وأتعرف على فوائد هذا القرار الذي وجد من وسائل الإعلام اهتمامًا فاق ذاك الذي أولته لطبيبات وباحثات سعوديات حققن نجاحات عالمية .!

منطقيًا لا أظننا نختلف على أن الوظيفة أهم للشاب من الفتاة حتى وإن كانت هناك فتيات بحاجة للعمل لظروف أسرهن الصعبة فكل شاب بحاجة إلى العمل وإلا ضاع مستقبله وانتهت حياته وربما أوقعته البطالة في الإدمان أو الفساد والانحراف وربما الانتحار ، لكن الفتاة ليست كذلك ، فزوجها أو أبوها يتكفلان بها. الوظائف التي أنثت واحتفي بها كان يمكنها أن تفتح ثلاثين بيتًا وتنشىء ثلاثين أسرة فكم من شاب يعول والديه وإخوانه وكم من شاب حرم الزواج لأنه لايجد عملاً. لكن الفتاة ما لم تكن أسرتها في حاجة فإن وظيفتها تعود عليها بدخل مادي قد تستثمره أو تبذره على المشتريات فهو مالها وهي حرة فيه.!

المجتمع ليس ضد توظيف المرأة بل انه يدعم أي فرصة تستثمر إمكانات بناتنا وتطورها وتقلص من العمالة الوافدة وتشغل أوقاتهن بعمل جاد مفيد بدلاً من الجلوس في المنزل خاصة لغير المتزوجات. لكن توفير الوظائف للفتيات لا يجب ان يكون على حساب الرجال فنحن نعاني من بطالة مئات الآلاف من أبنائنا الذين يواجهون مضايقات وحربًا غير معلنة من بعض الوافدين ومن مسؤولي التوظيف في كثير من الشركات وهم ليسوا بحاجة إلى منافسين جدد .!!

إذا كنا صادقين في اهتمامنا بتوظيف الفتيات فهناك الآلاف من الوظائف المجزية والمناسبة للفتيات مما لا يعرضهن للاختلاط أو المضايقات التي لم تسلم منها حتى المجتمعات الغربية المتفتحة. وعلى رأس ذلك وظائف المعلمات والإداريات في المدارس الأهلية التي توجد في كل مدينة وبالعشرات. هذه الوظائف لاتحتاج إلى مؤهلات صعبة ولدينا عشرات الآلاف من خريجات الجامعات والكليات ممن يجدن هذا العمل ويكفي إبداعهن في المدارس الحكومية شاهدًا.

المشكلة التي أعرف تفاصيلها عن قرب تحدث في مدرسة أهلية بالدمام ولا أعمم فهناك الأمناء وهناك الاستغلاليون من ملاك المدارس الخاصة. هذه المدرسة تدفع راتبًا متدنيًا للمعلمة وقدره ألفا ريال تقريبًا وتحملها شراء مستلزمات التدريس وتكلفة نقلها وهي بالطبع تدفع أقل منه قليلاً للوافدة لأنها ستحصل على الدخل الاكبر من الدروس الخصوصية التي ستقدمها وكلا الطرفين يعلم ذلك. كما تلزم هذه المدرسة كل معلمة سعودية بتوقيع عقد سنوي يجعلها أتوماتيكيًا مفصولة بنهاية العام لتعيد المدرسة تعيينها إن أرادت وبراتب جديد ربما يقل وبعقد جديد وهي بذلك تظن أنها تخلي نفسها من أي التزام بل وبكل جرأة تحرمها من راتب نهاية الخدمة وكلاهما مخالفة صريحة لنظام العمل والعمال لأنها تعلم أن مكاتب العمل لاتوفر قنوات يمكن للمعلمات تقديم شكواهن من خلالها. بل وتتفاخر مديرة المدرسة بوجود محام وافد مع مديرة المدرسة عند توقيع أي معلمة مواطنة لعقدها الذي يجردها من أي حقوق !أين الإعلام ووزارة التعليم ووزارة العمل من سعودة هذه الوظائف الجاهزة؟ وكيف يسمح للمدارس الأهلية سواء البنين أو البنات استقدام هذا الكم من الوافدين رغم وجود أبناء وبنات الوطن ورغم زيادة الرسوم التي تحصلها هذه المدارس سنويًا ورغم وجود الدعم الحكومي لها؟ .

وهناك المشاغل النسائية وهناك المقاهي النسائية ومراكز الخدمة النسائية كالطباعة والتصوير وغيرها من الأعمال التجارية. وإذا كان هدفنا توفير وظائف مجزية للفتيات فلماذا لا نتوسع في التجارب الناجحة التي ساهمت فيها جمعية النهضة النسائية الخيرية في مدينة الرياض والتي تحدثت مسؤولتها في مداخلة لبرنامج "حجر الزاوية" في شهر رمضان المبارك معددة الأنشطة التي ساهمت في تأهيل المرأة وتوفير فرص العمل لها وإنشاء مصانع نسائية غير مختلطة في الرياض مثل لازوردي وسعد الدين ونادت باستنساخها. بل أين المدن الصناعية النسائية التي سمعنا عنها منذ سنوات؟ .

سؤال بريء: لماذا لم تقم الشركة الموقرة التي وظفت الكاشيرات بتحويل أحد معاملها ومصانعها ليكون نسائيًا بالكامل طالما أنها مهتمة بتوظيف الفتيات؟.

مهازل الطرد .. وهيئة الصحفيين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 3396
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101004/Con20101004375664.htm

أسماء المحمد

إن كان من حدث مؤلم يهين المنتسبين والعاملين في «المجتمع الإعلامي» أخيرا، ولم تحرك هيئة الصحفيين السعوديين له ساكنا، فهو طرد الصحافيين من قبل ممثلين لجهة حكومية هما: الهيئة العامة للإسكان وورد الخبر في هذه الصحيفة عدد الأمس، والخبر الثاني عن أحد الوزراء بحسب الأخبار تراجع واعتذر واصطحب من طردهم في جولة.

إن طرد الصحافي والتعامل معه باحتقار وتعدٍّ، وتكرار المواقف بدون تحرك الهيئة سيفتح الباب لغير تلك الجهات أن تعيد الكرة، يعتصرني ألم لا أجيد التعبير عنه لأنه مزمن، الصحفية والصحافي في بلادي لم يعد يعرف المطلوب منهما، المشاركة في رفع سقف الحرية ودعم التنمية ونقل جديدها لمناقشته، أو مكابدة مصادرته وطرده وكسر إرادته وتحطيم أدواته، أو المطالبة بحقه من جهة يفترض أنها تتحدث باسمه ومحسوبة عليه!.

الإعلام ليس حائطا مخصصا لنشر الإعلانات، إن كان له معنى يقاس حجم أهميته بمساحة الشفافية والنقد، لنتخيل يوما بلا إعلام، وصحف، وأن تتسيد أخبار الروتين الممل للقطاع العام وأخبار القطاع الخاص التي لا يليق أن تدون في صحيفة حائط!

فلاشات

ـ فوق أي أرض وتحت أي سماء في وطنه لا يحق لأي مسؤول التحكم في موقف الصحافي وفرض موقف «شخصي»، الله أعلم ماذا وراءه!، وعلى الصحافي إدراك أنه سلطة رابعة لا يحق لأحد طرده مهما كان منصبه ومكانته.

ـ لا يحق لأحد «كائنا من كان» مصادرة أدوات الصحافي التي توثق رحلته في التغطية، ووجود المسجلة وآلة التصوير ضرورة ومهمة للغاية، وإذا رافقها فيديو يوثق المعلومة صوتا وصورة لترقية قدرات المحرر على عكس رؤيته المشهدية، فهذا يعني مهنية الصحافي، وعليه أن لا يتنازل عن أدواته.

ـ على الصحافي واجبات وله حقوق، أهمها أن تحترمه الجهات التي يذهب إلى تغطية أدائها، حتى لو شمل ذلك النقد والبحث عن مواطن القصور، ليست مهمة الإعلامي أن يكون مداحا يساهم في حفلة الثناء على جهد المجتهدين، ومن موجبات المصداقية والمهنية أن ينقل بحياد ما شاهده.. والصورة شاهد على مصداقيته.

ـ المسؤول الذي يخشى العدسة والصحافي عليه ملاحظة، وهنا سؤال: ما الذي يخفيه بحيث لا يرحب بوجود الصحافة؟!

ـ إن تكرار طرد مجموعة صحافيين موقف مريب ينم عن عدائية ناتجة من تعبئة وليس محض صدفة، والتقاعس وارتكاب فعل الصمت موقف سلبي لا جديد فيه من «هيئة الصحفيين» التي إذا لم تتحرك لتسجيل موقف «اليوم» وليس غدا، تساهم بصمتها في تفاقم التجاوزات ومضاعفة حالات الطرد وهشاشة موقف الصحافي الميداني.

أزمة الخدمات الصحية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010العدد 15442
http://www.alriyadh.com/04/10/2010/article564815.html

عابد خزندار

لدينا أزمة في الخدمات الصحية ، وعدم حصول المواطنين عليها إلا بشق الأنفس وطول الانتظار ، ولا يقتصر الأمر على المستشفيات الحكومية من حيث الحصول على سرير ، إذ أصبحت المستشفيات الخاصة رغم أسعار العلاج العالية فيها مكتظة ، والحصول على ميعاد من استشاري لا يتحقق أحيانا إلا بعد أسبوعين ، والسبب الرئيسي هو تدني الخدمات الصحية في المناطق لعدم وجود أجهزة حديثة ولعدم وجود أطباء استشاريين حيث يحجم هؤلاء عن العمل في المناطق ، بل إن وزارة الصحة لا تجد حتى متعاقدين للمناطق النائية والنتيجة أن أبناء المناطق يتدفقون على مستشفيات المدن .. وفي تقرير للوزارة نشرته صحيفة الحياة في عددها الصادر بتاريخ 2 أكتوبر 2010 فإن عدد وظائف الاستشاريين الشاغرة تبلغ 55%من الوظائف المعتمدة ، وإن معدل الأطباء بالنسبة للسكان يبلغ 6ر8 أطباء لكل عشرة آلاف مواطن ، وتعترف بأنه متدن عالميا ، وهي ترمي الكرة في ملعب وزارة المالية وتعتبرها المسؤولة الأولى عن تدهور القطاع الصحي ، وهو أمر غير مفهوم؛ حيث إنها تعترف أن 55% من الوظائف شاغرة ، أي أن وزارة المالية أعطتها الوظائف ، ولكن وزارة الصحة لم تشغلها ، فمن الملوم ؟

نظام الكفيل.. ووزارة عمل !!

المصدر: جريدة المدينة الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 17327
http://www.al-madina.com/node/266904

د. عبدالعزيز الصويغ

نظام الكفيل هو كما قلت من قبل، نظام شائك لا يقل في حساسيته عن قضايا البطالة التي يعاني منها كثير من الشباب السعودي، وهو ما انعكس في ردود الفعل المتباينة التي تلقيتها حول مقالي عن نظام الكفيل الذي نُشر يوم الخميس 30 سبتمبر الماضي .وإذا كنت قد وجدت في هذه الردود بعض السلبية فأرجو ألا تنعكس هذه الروح على وزير عملنا الجديد المهندس عادل فقيه الذي نرجو أن يقتبس من سلفه الوزير القصيبي تفاؤله ويدع شاعريته يتغنى بها غيره. فإذا كنا سنعذره على عدم "قرض" الشعر فإننا لن نعذره قطعًا على عدم "طرد" البطالة وازدياد نسبتها بين شبابنا المؤهل للعمل.وعدا بعض الآراء الشاذة التي يمثلهم الرأي الذي يقول صاحبه بأنه "لا داعي لإلغاء الكفالة واللي مو عاجبه يرجع لبلده" أو الآخر الذي يرى العلة في "المتجنسين" الذين أخذوا الجنسية من أجل المال وليس حبًا في الوطن لكان هذا البلد ينعم بالخير والأمن والاستقرار؟! فقد وجدت شبه اتفاق في تعليقات القراء على ضرورة إعادة النظر في نظام الكفالة على الوجه القائم حاليًا. ورغم أن هناك فئة لا ترى إلغاء نظام الكفالة بل تنظيمها وتطويرها بحيث يعرف الجميع حقوقهم وواجباتهم، ويضمن للعامل المقيم الحصول على حقوقه وضمان الحياة الكريمة لهم. فإن هناك اتفاقًا بأن نظام الكفالة القائم يحقق مصالح المنتفعين من إبقاء نظام الكفالة على حاله حيث يعتبر لدى البعض كنزًا لا ينضب يجلب عليهم مئات الملايين على حساب كل من العمال والمواطنين. فهؤلاء هم، كما يُقال في الأمثلة الشعبية، "كالمنشار .. طالع ياكل .. نازل ياكل". ويرى الصديق محمد سندي في مداخلة على صفحتي في (الفيس بوك) أن نظام الكفالة يتيح نوعًا من أنواع السخرة "وأعني بذلك استغلال الكفيل لجهد وعرق المكفول وليس خافيًا عليك أن البعض يكفل أحدهم مقابل مبلغ شهري مقطوع سواء عمل المكفول أم لا وهو بالتأكيد شيء غير مستحسن والحقيقة أن دولنا الخليجية هي الوحيدة التي تفرض على العمالة نوعًا من الكفالة وهو موضوع كما قلت شائك ومعقد". ويشير الدكتور عبدالرحمن العناد عضو مجلس الشوري في مداخلة له على صفحتي في (الفيس بوك) إلى أن قرار مجلس الوزراء رقم 166 وتاريخ 1421/4/12هـ ألغى مصطلح كفيل ومكفول، واستبدلهما بالعامل وصاحب العمل، كما منع القرار الاحتفاظ بجواز العامل وعائلته، ومنحهما حرية التنقل داخل المملكة وأشياء أخرى... لكن القرار ما زال حبرًا على ورق. كما أشار الدكتور العناد إلى أن قرار مجلس الوزراء رقم 166 وتاريخ 1421/7/12هـ الذي أكد في مادته السادسة على الجهات المختصة بالحزم مع كل صاحب عمل يتسبب في تعليق أوضاع العمالة الوافدة المسجلة عليه النظامية أو المالية، أو يعمل على تأخير سداد أجورها أو مستحقاتها أو أخذ مبالغ مالية مقابل إنهاء إجراءاتها. كما أن هذا القرار قد تضمن أيضًا العديد من الأمور لصالح العامل ومنها: * السماح للعامل بالتنقل بحرية داخل المملكة ما دام يحمل رخصة إقامة سارية المفعول. * السماح للعامل بمراجعة الجهات الحكومية وغيرها للحصول على الخدمات التي توفر له ولعائلته مثل: إصدار رخص القيادة وشراء السيارات والحصول على الهاتف وغير ذلك دون شرط الحصول على موافقة صاحب العمل. * لا يجوز لصاحب العمل أن يحتفظ بجواز سفر العامل الوافد أو جوازات سفر أفراد عائلته. إلا أنه يلاحظ عدم تطبيق هذه التعليمات والقرارات وتظل المشكلة بحاجة إلى علاج شامل وكامل، فالسلبيات الناتجة عن نظام الكفالة ما زالت قائمة وقد ورد إلى الجمعية العديد منها، وتوصي الجمعية بإلغاء نظام الكفالة وبالبحث عن حلول أخرى تكفل للعامل الأجنبي حقوقه الأساسية لا سيما أن نظام الكفالة يتنافى مع المبادئ السامية للشريعة الإسلامية التي كفلت تكريم الإنسان مما يجعل قواعد الكفالة غير دستورية نظرًا لأن قواعد الشريعة، وتحديدًا القرآن والسنة، هما دستور البلاد عملًا بما نصت عليه المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم. فضلًا عن كون أسلوب الكفالة يناقض التزامات المملكة الدولية والمنبثقة عما وقعته وصادقت عليه من اتفاقيات دولية، ويسيء إلى سمعة المملكة، ولا يحقق إلا مصلحة لبعض المواطنين الذين استغلوه استغلالًا سيئًا .وهكذا

ومع تشعب قضايا العمالة وأهمية متابعتها بشكل يقضي على مثالبها وسلبياتها فقد يكون هناك ضرورة، كما يقول معالي الدكتور بندر الحجار نائب رئيس مجلس الشورى، (رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) آنذاك، "لوجود جهاز واحد تتجمع لديه شؤون العمالة الوافدة كافة بدلًا من تشتيت الصلاحيات الراهنة بين وزارة العمل وأجهزة وزارة الداخلية وجهات حكومية أخرى، وإلغاء أسلوب الكفيل سواء كان فردًا أو شركة، وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بالعمالة الوافدة وبسوق العمل، وتطبيق نظام الإقامة وإصدار اللوائح التنظيمية والتعاميم المنظمة لشؤون العمالة الوافدة، وترسيخ هدف تحقيق الصالح العام من خلال نزع صلاحيات الكفيل الراهنة، ووجود جهاز واحد ينظم كل مراحل علاقة العامل الوافد بالدولة منذ قدومه إلى المملكة، مرورًا بإقامته فيها وحتى رحيله عنها. وقد حمل مسمى الجهاز المقترح الذي تبنته دراسة قامت بها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورفعت للمقام السامي منذ سنوات مُسمى "هيئة شؤون العمالة الوافدة". وهي هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية للإشراف على جميع أوضاع وشؤون العمالة الوافدة، وتلغي دور الكفيل التقليدي. وتتبع الهيئة المقترحة وزارة العمل التي تملك صلاحية واختصاصًا أصيلًا في تنظيم سوق العمل في المملكة. ويرأس وزير العمل جهاز الهيئة المقترح، على أن يتم تعيين أمين عام يمثل المدير التنفيذي للهيئة بموجب قرار من مجلس الوزراء من بين مرشحين تقترحهم وزارة العمل، إذ يتكون مجلس الإدارة من ممثلين عن وزارات: العمل، الداخلية، التجارة، المالية، والصحة، إضافة إلى حقوق الإنسان، وشركات الاستقدام، وممثل عن قطاع الأعمال في مجلس الغرف التجارية.

هيئة حقوق الإنسان

حقوق الإنسان تتابع، وشرطة الشرقية تحقق والدة الفتاة المتوفاة بمستشفى خاص بالخبر تدعي وجود شبهة جنائية

الجثة بثلاجة الموتى منذ 13 يوماً وأسباب الوفاة ما زالت مجهولة

المصدر: جريدة اليوم الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 13625
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13624&I=788699&G=1

أحمد العريمة – الخبر

اتهمت والدة الفتاة المتوفاة بمستشفى خاص بالخبر دوائر حكومية بالإهمال وعدم سعيها لمعرفة ملابسات وفاة ابنتها وعدم مبالاتها بحالة ابنتها المرضية وسبب إدخالها المستشفى بظروف غامضة.

وبينت أن ابنتها البالغة من العمر 19 عاماً والموجودة بثلاجة الموتى منذ أيام أدخلت المستشفى الخاص وهي بحالة صحية سيئة وتتقيأ دماً وتتلفظ بعبارات غير مفهومة وأنها وبعد 30 دقيقة من دخولها المستشفى دخلت في غيبوبة تامة ومن ثم وفاة دماغية حسب ما أبلغها أطباء المستشفى.

وأشارت والدة الفتاة إلى تقدمها بطلب لتشريح جثة ابنتها لمعرفة سبب الوفاة وحصولها على موافقة عدم دفن جثمان ابنتها بتوجيهات عاجلة من إمارة المنطقة الشرقية بعد أن تقدمت بطلب تشريح الجثمان لوجود شبهة جنائية إلى شرطة محافظة الخبر.

ووجهت والدة الفتاة اللوم إلى شرطة محافظة الخبر والمستشفى الخاص الذي استقبل ابنتها لعدم تفاعلهم مع القضية التي لا تزال معلـــقة منذ 18 يوماً لحين تشـريح الجثمان والذي لم ينفذ حتى اليوم.

وأشارت إلى أنها محرومة من رؤية بناتها منذ 6 سنوات وأنها تطلقت من زوجها بعد أن أنجبت منه 5 بنات وولد، مبينة بأن بناتها بقين لديها بعد طلاقها إلى أن جاء والدهم قبل 6 سنوات وأخذهم لشراء ملابس وأدوات مدرسية لهن وأنهن لم يعدن إليها منذ ذلك التاريخ، منوهة إلى أنها تنقلت طوال الفترة الماضية بين المحاكم ومراكز الشرطة لرؤية بناتها وحصولها على صك شرعي صادر من المحكمة العامة بالرياض - المكتب القضائي بتاريخ 23/ 01/ 1430 هـ لرؤية بناتها ورفض والدهن ذلك وأنها ترددت كثيراً إلى شرطة محافظة الخبر منذ 3 سنوات لرؤية بناتها دون جدوى.

وتواصل الأم قولها أن الصدفة قادتها لمعرفة حال ابنتها الكبرى وأنها ترقد في العناية المركزة بأحد المستشفيات الخاصة بالخبر وهي بحالة صحية سيئة بعد تلقيها اتصالاً هاتفياً من أحد أقاربها يبلغها أن ابنتها في العناية المركزة وفوجئت بسوء حال ابنتها وأن الأطباء أبلوغها وفاة ابنتها دماغياً بعد استقبالها بحالة صحية سيئة ودخولها في غيبوبة ومن ثم وفاتها دماغياً. وبينت أنها استلمت من المستشفى ملابس ابنتها ملطخة بالدماء بعد وفاتها وفي 7 شوال 1431 هـ الساعة التاسعة ليلاً تقدمت إلى شرطة محافظة الخبر بشكوى وسلمتهم ملابس ابنتها الملطخة بالدماء.

وتروي والدة الفتاة أن المستشفى الخاص خالف الأنظمة حين استقبل الفتاة وهي بحالة سيئة وعلى يديها آثار جروح جديدة وقديمة ودماء على ملابسها التي كانت ترتديها لحظة دخولها المستشفى ولم يفتح محضر تحقيق أو يخطر الشرطة بذلك، منوهة على إصرارها بطلب تقرير طبي عن حالة ابنتها وحصولها على تقرير يفيد أن المتوفاة دخلت المستشفى وهي في حالة سيئة وتتقيأ دماء وتتلفظ بعبارات غير مفهومة وخلال 30 دقيقة دخلت في غيبوبة تامة ومن ثم وفاة دماغية .

من جانبها تؤكد الباحثة القانونية بفرع هيئة حقوق الإنسان هدى السناري أنها رافقت والدة الفتاة يوم 7/ شوال 1431 /هـ

الساعة التاسعة ليلاً وقد وقعت على محضر تسليم ملابس الفتاة وعليها آثار الدماء إلى شرطة محافظة الخبر وبعد متابعة القضية تم إبلاغنا بتحويل وتسليم المستلم إلى الأدلة الجنائية بالدمام.

وقال الباحث في الشئون القانونية مفلح بن حمود الأشجعي أن من حق الأم طلب تشريح جثة ابنتها لأنها تملك قرينة تسمى قرينة عقلية استنبطتها من خلال وجود الدم على ملابس ابنتها، وبما أن القرينة أيضاً تبلغ مبلغ اليقين، فهذا يقوي الشبهة الجنائية إلى أن يثبت التشريح الجناية من عدمها، مبيناً أن التشريح من سبل الإعانة على الأمن وحفظ حقوق العباد من خلال الوصول إلى الحقيقة كما يوضح الحالة الصحية الحقيقية للمتوفى قبيل وفاته وسبب الوفاة.

وأضاف من حق الأم طلب تنفيذ الحكم القضائي الخاص بحقها في مشاهدتها لأطفالها ولو بالقوة الجبرية عن طريق الشرطة وفي حال ثبوت تعرض بقية بناتها لسوء المعاملة فمن حق الأم أيضاً طلب إسقاط حضانة الأب ومن ثم حضانتها لبناتها حتى وإن كانت متزوجة من رجل آخر بشرط موافقة الزوج على حضانتها لأبنائها وإلا انتقلت إلى أم الأم أو من يليها في الترتيب الشرعي، على اعتبار أن الحضانة في حقيقتها ما هي إلا مصلحة وليست حقاً مكتسباً لأي من الأبوين .

وحول وضع الفتاة المتوفاة أكد الناطق الإعلامي بصحة المنطقة الشرقية أسعد سعود أنه حسب التعليمات المتبعة فإن تشريح الجثث يتم بصدور موافقة من جهات مختصة ذات صلة وحتى اللحظة لم تتلقَّ صحة الشرقية أي أمر تشريح لجثة الفتاة. وأكد مساعد الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة الشرقية الملازم أول محمد بن شار الشهري أن مركز شرطة شمال الخبر استلم من والدة الفتاة ملابس دونت في محضر استلام تدعي أنها لابنتها وجار التحقيق بذلك .

وأشار إلى أن والدة الفتاة ادعت وجود شبه جنائية في وفاة ابنتها وتم اتخاالإجراءات اللازمة النظامية لمعرفة الأسباب، ومازالت التحقيقات جارية لكشف المزيد من ملابسات القضية فيما يخص ظروف الفتاة وفي ما يخص الملابس التي أحضرتها، مؤكداً أن تطبيق الإجراءات النظامية حيال القضية سيكون بشكل كامل.

وحقوق الإنسان ترصد شكاوى ساهر وشركات تأجير السيارت ترفضه

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 13627
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13626&I=789003&G=1

عبد العزيز مخزوم - الدمام

يبدو أن مشاكل تطبيق نظام «ساهر» في المنطقة الشرقية لن تنتهي أبداً، فبعد تصريح مدير عام المرور بقرب تطبيقه بالمنطقة، أكد مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالشرقية إبراهيم عسيري لـ«اليوم» أن «الهيئة» ستنظر في أي شكوى تأتي من قائدي المركبات ضد نظام «ساهر» أو أي نظام آخر إذا استوفت الشروط حيث يتم النظر فيها ومخاطبة جهات الاختصاص والتعامل معها كمثل القضايا الأخرى.

وأضاف العسيري «أن نظام ساهر مجرد جهاز أعدته الدولة متمثل في إدارة المرور بالمملكة لخدمة المواطن والمقيم ويحد من الحوادث المرورية خاصة والتي تؤدي لوفيات لا سمح الله.«

من جهة أخرى عارضت بعض شركات تأجير السيارات في الشرقية تطبيق نظام (ساهر) والذي قد يجبرها على دفع مخالفات المستأجرين يومياً، وأكد بعض موظفي شركات التأجير أن النظام سيكبد الشركات خسائر فادحة حيث سيتحمل مخالفات غير الخاصة في حالة رفض المستأجر دفع المخالفة حيث ستضطر إلى سدادها حتى لا تتضاعف، بالإضافة إلى ارتباط الشركة بخروج سياراتها إلى خارج المملكة ولا يتم السماح لها بالمغادرة إلا عقب تصفية المخالفات، وقد طالب الناطق الإعلامي لمرور المنطقة الشرقية المقدم علي الزهراني بضرورة استخدام شركات تأجير السيارات لبرنامج (تم) لأنه بموجب النظام العام يجب ربطها مع مركز المعلومات الوطني لإخلاء مسؤولياتها في حال ارتكاب المستأجر لمخالفة أو حادثة حيث سيتم عن طريق كاميرات (ساهر) رصد المخالفات مهما تعددت .

وأضاف المقدم الزهراني أن الهدف من (ساهر) هو الحفاظ على أرواح البشر في الشوارع قبل كل شيء والصرامة والمساواة في تطبيق القانون هما الأساس لردع المتهورين والمتجاوزين للنظام المروري .

فيما أكد القائمون على خدمات النظام) تم): إن البرنامج من الخدمات الالكترونية تمنح المنشأة اسم المستخدم وكلمة المرور، ثم توضع معلومات المنشأة ونوع السيارة والرقم التسلسلي، والموديل، والبرنامج مرتبط بالمركز الوطني للمعلومات ويتم المصادقة عليه من قبله فيما الإجراءات المطلوبة للحصول على الخدمة تتمثل في تعبئة الاستمارة المختصة بالشركة والحصول على صورة من السجل التجاري وتحصيل الرسوم السنوية حيث أن فكرة خدمة « تم» والتي تم تطويرها بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور بالمملكة تقوم على ربطه إلكترونياً بالجهات المستفيدة سواء وكالات السيارات أو المعارض أو شركات التأجير المنتهي بالتمليك أو شركات التأمين أو أية جهة أخرى تمتلك عدداً من السيارات من خلال موقع إلكتروني خاص بالخدمة لضبط مخالفات مرور السيارات التابعة لها أو الحوادث، يذكر أن تطبيق النظام في الشرقية تأخر كثيراً عن الموعد المحدد بسبب مخالفات الشركة المنفذة واعتراض الإمارة على تطبيقه بدون تجهيز البنية التحية له من كاميرات شوارع وعلامات مرورية وغيرها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

طالب وزارة الحج بصيانة وتحديث المخيمات بشكل دوري

الشورى يحض على تطبيق المسار الإلكتروني لخدمة حجاج الخارج

المصدر: جريدة عكاظ الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 3392
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100930/Con20100930374799.htm

محمد الغامدي ـ الرياض

طالب مجلس الشورى وزارة الحج بالإسراع في تطبيق مشروع المسار الإلكتروني الخاص بخدمات حجاج الخارج مع وضع برنامج لصيانة مخيمات الحجاج في مشعر منى بما يضمن سلامتها والمحافظة عليها وتحديثها بشكل دوري.

وحض المجلس الوزارة على دراسة بدائل لتوفير الإعاشة الغذائية للحجاج في مشعر منى، وزيادة أعداد دورات المياه والمغاسل العامة للرجال والنساء في المشاعر المقدسة منى، مزدلفة، وعرفات والعمل على صيانتها بشكل دوري.

وأكد المجلس في توصيات تعرض الاثنين المقبل على ضرورة تكليف معهد خادم الحرمين لأبحاث الحج بإجراء دراسة تفصيلية حول أجور الخدمات التي يدفعها الحاج إلى مؤسسات أرباب الطوائف، ومدى كفايتها على ضوء ما يقدم للحاج من خدمات في الوقت الحاضر وأن تشمل الدراسة كل ما يدفعه الحاج من أجور.

ومن المقرر أن يناقش مجلس الشورى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير الأول للجنة الوطنية الدائمة للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية ، والمتضمن طلب تعديل الفقرة (ج) من (1 – 8) من الخطة الوطنية للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي 1429/1428هـ، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير السنوي لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي 1429/1428هـ.

ومن بين الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن مشروع اللائحة المنظمة للبحوث والدراسات في وزارة الصحة، وتقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن التقرير السنوي لدارة الملك عبد العزيز للعام المالي 1430/1429هـ.

العمل يوقف مستخلصات مؤسسة نظافة لم تدفع رواتب العمال

المصدر: جريدة عكاظ الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 3392
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100930/Con20100930374808.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

حض مدير مكتب العمل في نجران حسين بن محمد آل سعد، مالك شركة النظافة المشغلة لعدد من المشاريع في المنطقة إلى مراجعة مكتب العمل لحسم موضوع رواتب العمال المتأخرة حتى يباشروا مهمات عملهم سريعا بعد توقف دام فترات طويلة.

وأبرق مكتب العمل لمؤسسات الدولة التي ترتبط بعقود مع المؤسسة عدم صرف مستخلصاتها المالية حتى يتم دفع الرواتب للعمال المتوقفين وتنفيذ العقود واستمرار عمل المشاريع، إضافة إلى تصحيح وضع العمالة، حيث إن صلاحيات إقامات البعض منهم انتهت دون الرجوع للكفيل.

من جهته، أكد الوكيل الشرعي لصاحب المؤسسة أنهم متعاونون مع الجهات ذات العلاقة لإنهاء ملف توقف العمل عن مباشرة أعمالهم، وملتزمون أيضا بحسم مشكلة تأخر الرواتب، مبينا أنها لا تتعدى رواتب ثلاثة أشهر فقط وليس كما يزعم البعض أنها خمسة أشهر.

وأضاف الوكيل، الذي فضل عدم ذكر اسمه، أن بعض العمال حرضوا آخرين على العمل رغبة في نقل كفالاتهم، لاسيما أننا اشترينا المؤسسة بكامل عمالتها والعقود المبرمة معها من المالك الرئيس بمبلغ سبعة ملايين ريال قبل نحو ثلاثة أشهر وفيها يعمل نحو 70 شخصا.

وذكر أن العمال سبق وأن توقفوا عن العمل قبل شراء المؤسسة ومعروف عنهم التقاعس في أداء مهماتهم كنوع من الضغط على المؤسسة لنقل كفالتهم، داعيا الجهات ذات العلاقة إلى استخدام النظام وإلزام العمالة بمباشرة عملهم لا سيما أن هناك عقودا تنص على ذلك.

وطالب وكيل المؤسسة بجدولة الرواتب المتأخرة التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر حتى صرف المستخلصات المالية للمشاريع التي تعمل المؤسسة على تنفيذها.

محكمة المدينة تثبت نسب مي وروميساء للأم الإيرانية والأب اليمني

المصدر: جريدة المدينة الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 17324
http://www.al-madina.com/node/266542

مصلح الحربي - المدينة المنورة

صادقت المحكمة العامة بالمدينة المنورة امس الاول على صحة نسب الطفلتين مي وروميساء للسيدة الايرانية «ميترا» والأب اليمني «خ ، ن» بعد حضور الابوين الى الجلسة أمام فضيلة الشيخ صالح الجطيلي واقر الاب والام بطفلتيهما وسوف تصدر المحكمة نهاية الاسبوع المقبل صكا. وبهذا سوف تكون " ميترا " ولية دم لطفلتها المقتولة مي على يد احد المقيمين . وكانت «المدينة» تابعت أحداث القضية التي تعود لعام 1422 بعد أن تمكن الأب من خطف ابنتيه مي وروميساء من والدتهما الايرانية واخفائهما عن الانظار وانكار صلته بالمرأة وانكاره ايضا وجود بنات لديه وكانت «ميترا» قد تقدمت الى شرطة المدينة بعينات من الحبل السري لطفلتيها وبمطابقة العينات مع عينات سحبت من الاب اتضح وجود علاقة بين عينات الطفلتين وعينات الاب. وبالتحقيق مع الاب اصر على الانكـار وتم سجنه على ذمة القضية وبعد مراقبة ورصد وتحرٍّ تمكنت شرطة منطقة المدينة المنورة من القبض على «رشاد» يماني الجنسية وهو يقوم بتسليم الطفلة» روميساء» إلى ذوي طليقها «خ ،ن» بعد كمين عمل له حيث اتضح ان «رشاد» قام بعمليات تغيير ملامح الطفلة بتغيير لون شعرها حتى لا يتم التعرف عليها وبالتحقيق مع «رشاد «اعترف ان والد الطفلتين «خ،ن» قام بتسليمه لطفلتين بحجة أن أمهما تركتهما بعد أن تطلقت منه كما اعترف بأن الطفلة «مي» ذات الخمس سنوات قد توفيت عام 1427هـ بعد سقوطها وقام بمراجعة أحد المستشفيات الخاصة وبعد الكشف عليها اتضح وفاتها وقام " رشاد" بإلقائها أمام المسجد النبوي الشريف حيث لم يتعرف على ذويها وتم دفنها. و تم تسجيل اعترافات "رشاد" وإيداعه السجن العام فيما لا يزال التحقيق جاريا مع والد الطفلتين.

تعليم بنات القصيم تنفي قصة (اقتحام المحتسبين)

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 13881
http://www.al-jazirah.com/20100930/lp4d.htm

بريدة - بندر الرشودي

نفت الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات بمنطقة القصيم ما تداولته بعض وسائل الإعلام، والمواقع الإلكترونية، حول قيام مجموعة وصفت بال «المحتسبين» اقتحموا بعد ظهر الأحد 26-9-2010م مكتب مدير التربية التعليم في منطقة القصيم مطالبين بإيقاف إحدى المدارس الأهلية عن قبول الطلاب الذكور في المراحل الأولية في مدارس البنات.

مؤكدة حسب بيان صحفي على لسان مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام التربوي بتعليم البنات بالقصيم محمد بن فهد الحربي، أن ما ورد في الخبر غير صحيح ولم يحدث ما يمكن تسميته بالاقتحام أو التجمهر - كما وصف الخبر- حيث أشار الحربي إلى أن الإدارة العامة بوصفها منشأة حكومية مدنية أبوابها مشرعة للجميع، وتستقبل يومياً عشرات المراجعين لأغراض مختلفة بشكل طبيعي ومنسجم مع طبيعة عملها.

ولتوضيح الأمر حول مضمون الخبر والذي تمت الإشارة فيه إلى مطالبة بعض المواطنين بإيقاف إحدى المدارس الأهلية للبنات عن قبول الطلاب الذكور في الصفوف الأولية قال الحربي: الأمر برمته لم يتجاوز حضور اثنين فقط من المواطنين طلبا مقابلة مدير عام التربية والتعليم بغرض الاستفسار عن نظامية الإجراء الذي قامت به المدرسة ومدى التزامها بالمعايير المطلوبة، وتم إيضاح الصورة الكاملة في جو ودي بعيد عن التشنج والاحتقان.

لافتاً في الختام إلى أنهم في إدارة تعليم البنات أرادوا من هذا البيان الصحفي توضيح الأمر منعاً للبس وحرصاً على وضع الحدث في إطاره الطبيعي بعيداً عن المبالغة.

أكد وجود دراسة عن مدى الحاجة لفتح أقسام نسائية.. الحماد لـ(الجزيرة):

لا حاجة للوسيط في تعاملات المرأة مع ديوان المظالم

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 13881
http://www.al-jazirah.com/20100930/lp5d.htm

الجزيرة - علياء الناجي

أكد نائب رئيس ديوان المظالم الشيخ علي بن عبدالرحمن الحماد لـ»الجزيرة» عن وجود دراسة واستفتاء عن مدى حاجة الديوان لتوظيف المرأة فيها مشددا في الوقت ذاته أنه لم تواجه النساء أي مشكلة لدى تعاملها مع الديوان وذلك من خلال ما لُمس في أرض الواقع.

ووفقا للحماد اعتبر أنه لا حاجة لتعامل النساء بديوان المظالم بوجود وسيط من خلال فتح أقسام نسائية تتعامل مع الديوان من خلالهن مستدركا بقوله إذ نرى أن ذلك أميز وأفضل لأن تتعامل المرأة مباشرة مع متابعة قضاياها والترافع مباشرة مبينا في الوقت ذاته أنه لايوجد للديوان أي تردد في توظيف النساء لديه إذا وجدت الحاجة الماسة إليهن.

وقال الحماد: إن التسهيلات من خلال التعاملات الإلكترونية بالديوان لن تفرق بين أنثى وذكر حيث إنها تعتمد على مبدأ الشفافية والوضوح والعدالة للجنسين.

جاء ذلك خلال ختام فعاليات المؤتمر الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية بفندق الفورسيزون بالرياض أمس.

وعلى الصعيد ذاته قال مدير عام الإدارة العامة للحاسب الآلي في وزارة العدل ماجد العدوان لـ(الجزيرة): إن التفتيش القضائي الإلكتروني سيحد من تأخير النظر بالقضايا المطروحة لدى كل قاضٍ بحيث يتسنى للربط القضائي وللجهات المختصة الكشف عن سبب تأخر النظر في مواعيد القضايا لدى القضاة.

وأوضح العدوان في السياق ذاته عن إنشاء مشروع جديد لتخزين البيانات عبر التعاملات الإلكترونية للوزارة بحيث لا يستطيع أن يعدل على البيانات أو يخترقها وتعد بمثابة (الأرشفة) موضحا أن الحل الوحيد لإزالة البيانات إتلافها عبر الكبس أو التكسير وهو مايعني وجود نواح أمنية قوية لدى التعاملات الإلكترونية للوزارة.

العمل : العزل والاحتشام والبيع للنساء شروط السماح بعمل الفتيات كاشيرات

المصدر: جريدة اليوم الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 13622
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13621&I=787826&G=1

جعفر تركي،وجعفر الصفار-القطيف

قال المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل حطاب العنزي لـ «اليوم» لا يوجد قرار تحت مسمى توظيف المرأة بوظيفة «كاشيرة» وإنما يوجد قرار لتوظيف المرأة بشكل عام ،منوها إلى أن القرار قائم ومعمول به إلا أن هناك ضوابط خاصة لتوظيف المرأة يجب توافرها في مقر العمل

وأشار متى ما تم تطبيق الضوابط فإنه من الممكن توظيف الفتاة في أي موقع، مبينًا أن الشروط موجودة لدى مكاتب العمل بالمناطق ويمكن لصاحب العمل الإطلاع عليها متى ما رغب بتوظيف المرأة.

وبين بالنسبة لتوظيف الفتيات في وظائف البائعات أو الكاشيرات فإن هناك ضوابط خاصة أهمها أن تكون الفتيات في غرف زجاجية معزولة وأن يكن محتشمات ويبعن للنساء أو العائلات.

وكان صاحب أحد المطاعم بالمنطقة الشرقية عمل على توظيف 9 فتيات في وظائف مختلفة بالمطعم بمقتضى سعودة الوظائف بالمطعم حسب التصريح الممنوح لديه من مكتب العمل الذي بين بشكل صريح أن المطعم تتوافر فيه الضوابط المطلوبة لعمل المرأة طبقًا لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم « 187» في 1426/7/17 هـ والقرار الوزاري رقم «1/1793» في 1426/5/22هـ .كما أن القرار 120 يعطي وزارة العمل صلاحية البحث والتوسع في خلق فرص عمل للمرأة ولرغبة الشركات التي تمتلك مراكز تسوق توظيف «كاشيرات.«

وقالت الفتيات اللائي يعملن في المطعم إنهن يعملن بعيدات عن الرجال، وأن جميع مراحل العمل تمر بخطوات الكترونية، وتقتصر على إدخال المعلومات للحساب الآلي.

وبين أن طبيعة عملهن بعيدة عن الاختلاط حتى بمسئولي المطعم، وإن العمل يتم بشكل الكتروني. منوهات إلى أن الطلبات تأتي إليهن من خلال فتحة خاصة ونقوم بإدخال بيانات الطلب للحاسب الآلي، ثم يرسل بعد ذلك للمطبخ عبر جهاز الكتروني يطبع الفاتورة فينفذ الطلب وأن الطلبات التي تطلبها العائلات تقدم من قبل رجال .

وأوضحن أن الفتيات لا يقمن بإيصال الطلبات للكبائن العائلية إلا في حالات نادرة وهي حضور عدد من الزبائن الفتيات دون رجل فإن توصيل الطلبات يكون من قبل فتيات.

وقد وجد قرار توظيف الفتيات أصداء طيبة من المواطنين والمواطنات، حيث يوفر فرص عمل للمواطنات ويساهم في القضاء على البطالة.

اعتداء وحشي على طالب سعودي في ميزوري الأمريكية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 3392
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100930/Con20100930374928.htm

فاطمة آل عمرو ـ جدة

تعرض السعودي فارس الدريعان الطالب في إحدى الجامعات الأمريكية إلى اعتداء وحشي أثناء زيارته أحد أصدقائه في مدينة ورينزبيرج في ولاية ميزوري، وقال الدريعان لـ«عكاظ» أن أمريكيا من السمر هاجمه بوحشية وسدد إليه أكثر من 12 طعنة في أنحاء متفرقة من جسده، مشيرا إلى عدم وجود خصومات له أو أعداء مع أي شخص أو جهة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وروى المصاب تفاصيل ما تعرض له وقال في الثامنة من مساء 15سبتمبر الحالي كنت في سيارتي في موقف سيارات في محيط منزل أحد أصدقائي فاقترب مني رجل طلب خدمته في نقل شقيقه المصاب بنوبة قلبية إلى أقرب مستشفى فوافقت على الأمر بدافع إنساني، وفي منتصف الطريق شعرت بالخطر فأوقفت مركبتي وطلبت منه الهبوط فبادرني بالهجوم المباغت وطعنات السكين، ومع ذلك نجحت في مقاومته ومحاولة الإمساك به لكنه أصابني في وجهي وحاول الهرب بالسيارة لكني نجحت في الإفلات وتحاملت على أوجاعي ووصلت إلى مستشفى قريب، إلى ذلك فتحت شرطة ولاية ميزوري تحقيقا في الحادث وأكدت أن القضية لم تنته بعد، وأن إجراءات البحث مازالت مستمرة عن الهارب بعد أن تحفظت على اداة الجريمة وبصماته، وعلق على الحادث المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز النقلي وقال «الجريمة تخضع للقانون الأمريكي، وأي عمل جنائي يخضع لقانون الدولة التي تقع في أرضها الجريمة».

الجهات الأمنية تسيطر على أحداث شغب في إدارة الوافدين بجوازات منطقة مكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 17324
http://www.al-madina.com/node/266555

سعد آل منيع - سعد العنيني – جدة

سيطرت الجهات الأمنية في محافظة جدة على أحداث شغب أثارها نزلاء أحد عنابر الترحيل في إدارة الوافدين بجوازات منطقة مكة المكرمة في محاولة لتنفيذ عملية هروب جماعي، رغم تمكن عدد محدود من الهرب أكد المتحدث الرسمي لادراة جوازات المنطقة الرائد محمد الحسين أنهم ليسوا مطلوبين في قضايا جنائية وإنما هم من متخلفي الحج والعمرة. وكان عدد من نزلاء عنبر 4 الخاص بجنسيات أفريقية قد تمكنوا من كسر الحائط الأسمنتي واشتبكوا مع الحراس وهرب عدد منهم إلى خارج إدارة الوافدين، وتمكنت الجهات الأمنية من السيطرة على الوضع وتم القبض على عدد من الهاربين، فيما تم إسعاف ونقل سبع حالات مصابة إلى مستشفى الملك عبدالعزيز بجدة. وقال المتحدث الرسمي لادراة جوازات منطقة مكة المكرمة الرائد محمد الحسين: حدثت حالة الشغب لعدد من نزلاء توقيف الوافدين بجدة خلال الساعات الأولى من يوم أمس، وتمت السيطره عليها في حينة، إلا أن بعض السجناء تمكن من الهرب إلى خارج إدارة الوافدين، مضيفًا: إن هؤلاء الهاربين ليسوا من المطلوبين في قضايا جنائية وإنما هم من المتخلفين من موسم الحج والعمرة في سنوات ماضية. مصادر طبية أكدت لـ "المدينة" أن الاصابات التي تم نقلها للمستشفى وعددها خمس حالات تراوحت بين بسيطة ومتوسطة، وهي عبارة عن رضوض وكدمات، إضافة إلى إصابتين تم علاجهما بالموقع. القبض على عدد من الهاربين وكانت "المدينة" قد رصدت الوضع في ساعات مبكرة من يوم أمس، حيث لوحظ تواجد أمني كبير من قبل قوات الطوارئ الخاصة وأمن المهمات والدوريات الأمنية ودوريات الجوازات وفرق من الدفاع المدني والهلال الأحمر، وفوجئ المراجعون لإدارة الوافدين بمنعهم من الدخول وطلب منهم العودة الأسبوع المقبل. وقامت الدوريات الأمنية ودوريات الجوازات طوال يوم أمس بجولات مكثفة جنوب جدة والمواقع القريبة من إدارة الوافدين، حيث تم القبض على عدد من الهاربين وإعادتهم إلى دور التوقيف بالإدارة. وأكدت مصادر مطلعة لـ "المدينة" أن العنبر الذي خرج منه السجناء (عنبر 4) خاص بعدد من الجنسيات الافريقية تمكنوا من كسر الحائط الخلفي للعنبر وتسللوا إلى خارجه، حيث اشتبكوا مع عدد من الحراس واستطاع عدد منهم الهرب خارج أسوار إدارة الوافدين، لافتة إلى أن الجهات الأمنية طوقت الموقع من كل الجهات وتمت السيطرة على الوضع في حينه.

150عاملًا في مكة يتجمعون للمطالبة برواتب متأخرة 9 شهور

المصدر: جريدة المدينة الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 17324
http://www.al-madina.com/node/266549

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة

تجمع أكثر من 150 عاملًا هنديًا وباكستانيًا وبنغاليًا تابعين لإحدى الشركات المتخصصة في مجال المقاولات بمقر سكنهم رافضين العمل ليعبروا عن استيائهم من عدم تسلم رواتبهم. وقال مجاهد حسين وأنور حسين نيابة عن العمال: "إنهم يعيشون أوضاعًا مأساوية وصعبة للغاية نتيجة عدم تسلمهم الرواتب منذ 9 أشهر كذلك تم إيقاف الإجازات منذ ثلاث سنوات وبعضنا فقد والديه في كارثة الفيضانات في باكستان ولم يتم السماح لهم بالسفر للاطمئنان على ذويهم إضافة إلى ذلك فانهم في أوضاع مزرية نتيجة عدم أهلية المكان.

وأشاروا إلى أن لجنة مكونة من إمارة وصحة البيئة ومكتب العمل والعمال قاموا مشكورين بعمل جولة ميدانية تفقدوا خلالها أوضاعنا أوصوا بعدم أهلية المكان للعيش وأمهلوا مدير الشركة مدة 3 أشهر لنقل جميع العمال إلا أن مدير الشركة يقوم بالتهرب دائمًا بحجج وذرائع متكررة وما زاد من معاناتنا أيضًا إبلاغ مسؤول الإعاشة بالشركة بوقف الطبخ ابتداءً من يوم غد لعدم وجود سيولة كافية وقد قمنا برفع شكوى جماعية لدى مكتب العمل والعمال لكن دائمًا ما نصطدم بعدم حضور مدير الشركة لذلك قررنا الذهاب لصحيفتكم التي تتبنى شعار صوتك قلمنا لإيصال معاناتنا للمسؤولين في مكتب العمل والعمال لإنهائها في أقرب وقت ممكن.

وقال عبدالله محمد الكاموخ مدير شؤون العاملين والتوظيف في الشركة: "إن هناك بالفعل مستحقات للعمال لكن نتيجة تعثر بعض المشروعات وتسجيل المخالفات علينا هو ما وضعنا في هذا الموقف والتحركات جارية بإذن الله لإيجاد حل مرضي لهذه المشكلة أما بخصوص السكن فقد كلفنا فريق من الشركة للبحث عن بديل مناسب لنقل جميع العمال له وكذلك فيما يخص الإجازات ليس لدينا مانع لإعطاء الإجازات لمن لديه ظروف خاصة أو نقوم بترحيله إذا طلب ذلك وأوأكد عبر صحيفتكم بأن التنسيق جاري مع مكتب العمل والعمال ممثلًا في لجنة الأجور لإنهاء هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن بإذن الله. من جانبه ذكر مصدر مسؤول في مكتب العمل بمكة أن العمال تقدموا بشكوى لمكتب العمل يشتكون من تأخر رواتبهم وسوء أوضاعهم وقضيتهم منظورة لدى المكتب وقد وجهنا للشركة المدعى عليها بالحضور ولم يحضر مندوب الشركة وقد تم تكرار الاستدعاء وفي حلة عدم الاستجابة فإننا نطلب إحضاره عن طريق الجهات المختصه

وكيل الخارجية: التعاون الإلكتروني بينالجهات الحكومية ضعيف... ونعاني ندرة الخبرات

المصدر: جريدة الحياة الخميس21 شوال 1431 هـ. الموافق 30 سبتمبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/186439

الرياض - سحر البندر - حسين النعمي

أكد وكيل وزارة الخارجية لشؤون تقنية المعلومات الأمير محمد بن سعود آل سعود ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية المسؤولة عن بناء التجهيزات الإلكترونية والمعلوماتية، مشيراً إلى أن انخفاض الرواتب في القطاعات الحكومية أدى إلى ندرة الخبرات السعودية في مجال الاتصالات وتقنية المعلوماتوقال في جلسة بعنوان: «تجارب محلية وقصص نجاح» ضمن فعاليات اليوم الأخير من «المؤتمر الوطني الثاني للتعاملات الإلكترونية الحكومية» أمس: «ندرة الخبرات السعودية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات جعلنا نشاهد الأشخاص أنفسهم المميزين بالمعرفة والخبرة يتنقلون من مكان إلى آخر بحسب الطلب والامتيازات المقدمة لهم.«

وتحدث عن ملاحظات على القطاع العام من أهمها ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية المسؤولة عن بناء التجهيزات الإلكترونية والمعلوماتية وتحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين، معتبراً أن «تدني مستوى التعاون والتنسيق بين الأجهزة الحكومية يجعلنا نقف عند حدود محاولاتنا الأولى والتي لا تتفق مع ثقافة التقنية ومستجداتها المتجاوزة بسرعتها كل متردد يحمي بانفراده العاجز عن متابعة الجديد المفيد.«

وأشار إلى أن أحد أسباب ضعف الخبرات الوطنية في القطاع العام تردي الرواتب التي تحكمها اعتبارات الوظائف الحكومية ومراتبها بعيداً عن التميز وندرة الخبرات، وهو ما دفع بعض الجهات إلى التحايل على إشكالية ضعف الرواتب بإيجاد رافد مادي آخر لتكافأ به أصحاب التخصصات والخبرات النادرة، وبهذا نكون عالجنا إشكالية النظام بالتحايل على النظام، متسائلاً: «لماذا لا تعمل الأجهزة الحكومية للحفاظ على خبراتها البشرية مثل ما عملت بعض الجامعات على إضافة صنف الندوة والتميز كقيمة مضافة على الراتب الأساسي؟.«

ودعا إلى تأسيس مجلس وطني أعلى للتنمية المعرفية والاقتصاد الرقي يرتبط بمجلس الوزراء ويكون على غرار المجلس والهيئات الوطنية التي تعنى بتحسين حياة المواطن ورفاهيته مثل المجلس الاقتصادي الأعلى.

من جهته، استعرض مساعد مدير الأمن العام للتخطيط والتطوير رئيس لجنة العمل على برنامج التعاملات الكترونية الحكومية (يسر) اللواء محمد الشهري، التعاون مع مركز المعلومات الوطني لتقديم خدمة سريعة وموثوقة ومنها نظام القضايا الشامل ومواجهة الإرهاب ونظام القضايا الشامل الذي امتد ليشمل جميع القطاعات المعنية.وأشار إلى أن مديرية الأمن العام استفادت من نظام التعرف على الخصائص الحيوية (هايد) الذي يهدف إلى ضبط المخالفين، ولا سيما في الطرق، ونظام ترخيص الأسلحة الذي أصبح متاحاً للعمل في مناطق المملكة وتمكين المواطن من الحصول على الخدمة في موقعه، إضافة إلى نظام تنفيذ الأحكام الحقوقية الذي جرى تجربته واختصر الكثير من الوقت والجهد، مشيراً إلى أنه سينفذ في الرياض عام 2011.

وأكد توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتنفيذ برنامج يسر وتدريب 10 آلاف شخص في الأمن العام عليه خلال عام 2011، على أن يرتفع العدد إلى 30 ألف شخص خلال الأعوام المقبلة .

وذكر مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن اللواء خضر الزهراني، أن الأمن العام يسعى إلى التخلص من استخدام الورق وأنجز نظام التحريات والبحث الجنائي ويرصد جميع ما يرد للأمن العام، عبر سرعة وصول المعلومة وتبادلها وتم تنفيذ مرحلتين من النظام والثالثة قيد التنفيذ .

وتحدث عن نظام «شموس» الذي يمكن من ربط الأجهزة الأمنية بالقطاع الخاص لتوفير المعلومات وتبادلها وبناء أكبر منظومة إلكترونية، مؤكداً أن خدماته تقدم للقطاع الخاص مجاناً وتشمل المكاتب العقارية وقطاع السيارات والسياحة والفنادق والشقق المفروشة وبلغ عدد الجهات المشتركة فيه 12 ألف منشأة.
وعرض العميد عجلان العجلان تجربة الأمن العام في الاستفادة من التقنية في مواجهة القضايا الجنائية، ولا سيما الأسلحة في الحوادث الجنائية، لافتاً إلى أن نظام GPISO يتيح التحقق من الأسلحة وتحليل البيانات وربطها بالقضايا الأخرى التي استخدم فيها السلاح نفسه، والتطبيقات الجنائية للحمض الوراثي .
كما أكد أهمية نظام الهوية باستخدام البصمة الذي يهدف إلى منع دخول المشبوهين إلى المملكة.

مصدر مسئول : القضاة يتمتعون بنزاهة ومسؤولية

القضاء الأعلى ينفي القبض على موظفي محكمة المدينة في قضية فساد

تفتيش دوري على المحاكم ومتابعة الشكاوى والتظلمات

المصدر: جريدة اليوم الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 13622
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13621&I=787825&G=1

سعد السريع ـ الرياض
نفى مصدر مسؤول في المجلس الأعلى للقضاء صحة ما نشر في إحدى الصحف المحلية من أن بعض المحامين قد تقدموا للمجلس بمعلومات عن تجاوزات في المحكمة العامة بالمدينة المنورة، مبينا أنه لم يتلق أي بلاغ بهذا الشأن.وحول ما تناقلته بعض الصحف المحلية من قيام بعض الجهات المختصة بالتحقيق في قضية فساد مالي وإداري والقبض على بعض المتهمين من موظفي المحكمة العامة بالمدينة المنورة، وما نُسب لبعض القضاة قال المصدر : المجلس الأعلى للقضاء يتابع العمل القضائي بحكم اختصاصه وصلاحياته وفقا لما نص عليه نظام القضاء في الإشراف على المحاكم والقضاة وأعمالهم .كما يقوم بالتفتيش الدوري على القضاة للتحقق من كفايتهم ويتولى متابعة الشكاوى والتظلمات التي تقدم من القضاة وضدهم دون نشر لذلك في وسائل الإعلام وهذا منهج يسير عليه المجلس في أعماله بما يخدم المصلحة العامة ويحفظ لجهاز القضاء مكانته وهيبته ونزاهته. وأضاف قائلا : أما ما يتعلق بقضاة المحكمة العامة في المدينة فلم يرد للمجلس اتهام لأحد منهم، وما عدا ذلك فله جهاته ومراجعه وهي تقوم بمسؤولياتها على وجهها حسبما لديها من تعليمات وأنظمة، وأشار الى أن المجلس الأعلى للقضاء يثمن دور الإعلام ويود أن يذكر الجميع بتوخي الدقة والموضوعية فيما ينشر في الصحف وعدم الانسياق وراء الإثارة الإعلامية.
وشدد على نزاهة القضاء في بلادنا وثقة ولاة الأمر ـ أيدهم الله ـ والمجتمع في القضاة وأنهم يتحلون بالنزاهة والأمانة والمسؤولية ويدعو الجميع لتحري الدقة والحيطة في طرح مثل هذه الأمور وتغليب المصلحة العامة والرجوع للمجلس لمعرفة الحقائق والوقوف على المعلومة الصحيحة تمشياً مع المادة التاسعة من نظام المطبوعات والنشر والتعليمات المؤكدة لذلك.
وكان العديد من الصحف قد نشر عن تورط عدد من الموظفين فى قضايا فساد بمحكمة المدينة المنورة، وأن المباحث الادارية تجري التحقيق مع عدد من المتورطين فى هذه القضايا .

هيئة الهلال الأحمر تمكّن معتقلي غوانتانامو من الاتصال المرئي بذويهم

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 13881
http://www.al-jazirah.com/20100930/lp1d.htm

الجزيرة- محمد المناع
وجّه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي الإدارات ذات العلاقة للقيام بتمكين المعتقلين السعوديين في مناطق التوتر والحروب بالاتصال بذويهم في كافة مناطق المملكة عن طريق الاتصال الهاتفي المرئي، حيث قامت الإدارة العامة للشؤون الدولية بالتنسيق والمتابعة مع البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر بدولة الكويت بهذا الخصوص.
وظهر أمس في الإدارة العامة للشؤون الدولية وبإشراف مندوبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر سونيا العرباوي عمل كافة الترتيبات اللازمة والتسهيلات الضرورية لأسر وذوي المعتقلين في الخارج من سكان منطقة الرياض لتمكينهم من الاتصال بأبنائهم هناك.
وفي ختام اللقاءات شكر ذوو المعتقلين كل من أسهم في تسهيل هذه المهمة الإنسانية لهم ووجّه بهذا الأمر الإنساني الحيوي وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي رئيس الهيئة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز.

محكمة المدينة تنظر دعوى تفرقة زوجين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 3392
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100930/Con20100930374935.htm

ماجد الصقيري ـ المدينة المنورة
تنظر المحكمة العامة في المدينة المنورة الأسبوع المقبل، دعوى مواطن ضد أشقاء زوجته بتهمة التشهير، الأذى، والتفرقة بينه وبين زوجته بواسطة صك طلاق بتاريخ غير صحيح للحصول على وثائق رسمية. وقال لـ «عكاظ» مصدر مطلع «إن أحد أشقاء الزوجة، وهو وكيلها الشرعي، تقدم للمحكمة لرفع دعوى ضد الزوج بتمكينه من استلام وثائق رسمية، مستندا على صك طلاق صادر من المحكمة قبل ستة أعوام، إذ تمكن الوكيل من كسب القضية واسترجاع الوثائق الرسمية التي كانت تحت تصرف الزوج». وأوضح المصدر أن الوكيل الشرعي أبرز وثائق غير صحيحة، مفادها انتهاء العلاقة بين الزوجين قبل ستة أعوام، على الرغم من وجود تصريح دفن لابن الزوجين يثبت استمرار العلاقة الزوجية بينهما. وأشار المصدر إلى أن بيانات الجوازات تفيد بسفر الزوجين معا، بعد تاريخ صك الطلاق المقدم للمحكمة من جانب الوكيل الشرعي، إضافة إلى إثبات من أحوال المدينة المنورة بعد أربعة أعوام من تاريخ صك الطلاق المزور.
وكانت المحكمة الجزئية في المدينة المنورة، أصدرت حكما يقضي بإلزام الزوج تسليم وثائق رسمية للزوجة كان يحتفظ بها، بناء على صك الطلاق المقدم من وكيلها الشرعي والذي يثبت انتهاء الارتباط بين الزوجين.

حرية أكبر.. وفرص نسائية أكثر

المصدر: جريدة شمس الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 1723
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=110552

الرياض.خالد الأصور

في أحدث قراءة لها حول الإصلاحات وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، أصدرت منظمة » هيومان رايتس ووتش« المعنية بحقوق الإنسان، أحدث تقرير لها، خصصته لاستعراض سياسة الإصلاح التي ينتهجها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز في المملكة

ويحسب لهذا التقرير أن المشرف على إعداده الباحث المخضرم والمتحدث باسم المنظمة «كريستوفر فيلكة» الذي زار المملكة عدة مرات، واطلع عن قرب على الأوضاع الحقوقية، كما شارك أخيرا في إعداد دراسة موسعة بعنوان «حصاد أعوام الإصلاح الخمس في السعودية»، مما يجعل تقريره يتسم بشيء من الموضوعية، بخلاف بعض المنظمات الحقوقية الأخرى التي تعتمد في تقاريرها على مزاعم غير موثوقة.

تطرق التقرير إلى الوضع الحقوقي في المملكة، وقسمه إلى أربعة مجالات في برنامج الإصلاحات للملك عبدالله بن عبدالعزيز؛ هي حرية التعبير، وحقوق المرأة، والقضاء، وحقوق الأقليات، مؤكدا حصول انفتاح بصفة عامة في المجالات الأربعة، وأضاف ما نصه: «أصبح الناس يشعرون بأنهم أكثر حرية»، وإن كان قد استدرك بأنه يتعين تعميق الإصلاح بشكل أكثر في القوانين بما يكفل حقوق المواطنين.

وأوضح التقرير أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز يتحرك وفق معايير وخصوصية المجتمع السعودي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وليس بالمفهوم الغربي، مشيرا إلى أنه يمكن للحكومة السعودية أن يكون لها دور طليعي في عملية الإصلاح كما هو الحال في أي مجتمع ودولة في العالم، مذكرا بأن الحكومة السعودية هي التي بادرت باتخاذ قرار تعليم البنات وغيرها من القرارات، وهذا يعني أن للحكومة دورا في قيادة عملية الإصلاح في المجتمع، وقدر التقرير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أنه اتخذ القرار بعملية الإصلاح، نافيا أنها جاءت نتيجة ضغوط خارجية، ومؤكدا أنه قرار سعودي بالدرجة الأولى.

وأشاد التقرير بصفة عامة بما تحقق للمرأة السعودية خلال الأعوام الخمسة الماضية، معتبرا أنها نالت فرصة للتعبير عن نفسها بشكل أكثر حرية، لكنه تحفظ على ممارسة الحقوق نفسها، التي لا تزال تواجه بعض المعوقات الاجتماعية، مشيرا إلى أن الانفتاح في حرية التعبير من أهم ما شهدته المملكة في الأعوام الخمسة الماضية، وأن من إيجابيات هذا الانفتاح في مجال حرية التعبير أن الصحافة سلطت الضوء على تجاوزات «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وانتقدتها، الأمر الذي أدى إلى إصلاحات في الهيئة، مع وجود بعض التجاوزات، التي أصبحت أقل عن ذي قبل، وأصبحت الهيئة مضطرة إلى أن تدافع عن ممارساتها، وبالتالي أن تقلل من صلاحياتها في احتجاز المواطنين بتهمة التجاوزات الأخلاقية كما تراها الهيئة

القضاء الأوروبي يلغي قراراً للمفوضيةالأوروبية بتجميد أموال ياسين قاضي

المصدر: جريدة الحياة الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/186869

لوكمسبورغ -ا ف ب- أعلن القضاء الأوروبي أمس إلغاء قرار للمفوضية الاوروبية يجمد أموال مواطن سعودي يشتبه بأنه على علاقة بأسامة بن لادن والقاعدة وحركة طالبان.

واعتبرت محكمة الاتحاد الاوروبي أن قرار المفوضية الاوروبية بتجميد اموال السعودي ياسين عبدالله قاضي يشكل «خرقاً غير مبرر» لحقه بالملكية، وبناء عليه ألغت المحكمة قرار المفوضية الاوروبية.

وجاء في حكم محكمة الاتحاد الاوروبي «ان حقوق الدفاع الخاصة بالسيد قاضي لم تحترم الا شكلياً .«

واضاف الحكم: «ان المفوضية لم تأخذ في الاعتبار الرأي الذي عبر عنه السيد قاضي، والذي لم يتمكن اصلاً من التعبير عن وجهة نظره بشكل مفيد.«

وأوضح الحكم أن المفوضية الاوروبية «لم تقم بأي جهد جدي لدحض عناصر النفي التي قدمها ياسين عبدالله قاضي، هذا عندما كانت الادعاءات الموجهة ضده دقيقة بما يكفي لكي يتمكن من فهم ما هو متهم به.«

واعترض رجل الاعمال السعودي الذي يقيم في المملكة على قرار تجميد أمواله امام محكمة العدل الاوروبية.

وفي ايلول (سبتمبر) 2005 تم رفض طلبه، إلا ان محكمة العدل الاوروبية عادت في سبتمبر 2008 وألغت قرار تجميد أمواله، معتبرة أن هذا القرار اتخذ «عبر خرق الحقوق الاساسية» للمواطن السعودي ياسين عبدالله قاضي.

واعتبرت المحكمة الاوروبية أنه مع الإقرار بأنه لا يمكن إعلام الأشخاص المستهدفين بقرارات تجميد اموالهم مسبقاً خوفاً من سحب هذه الأموال، فان الاتحاد الأوروبي «يبقى ملزماً بإبلاغ الشخص أو الكيان المستهدف بإجراءات من هذا النوع بالأسباب التي استدعت اتخاذ القرار، إما عند اتخاذه أو في أقرب وقت ممكن بعد اتخاذه، لكي يكون قادراً ضمن المهل على استخدام حقه بالاعتراض.«

وأضافت محكمة الاتحاد الاوروبي أنه لا بد من احترام هذه الحقوق حتى ولو كان الاتحاد الاوروبي يطبق اجراءات صادرة عن مجلس الامن الدولي.

واثر القرار الصادر في ايلول (سبتمبر) 2008، أقرّت المفوضية الاوروبية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2008 تدابير جديدة، إلا أنها تمسكت بتجميد أموال رجل الأعمال السعودي.

وهذه التدابير الجديدة هي التي ألغتها محكمة الاتحاد الاوروبي.

وزير العمل يبحث عن حلول خلاّقة تُبعد سخط العاطلين و التجار عن وزارته

المصدر: جريدة الحياة الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/186762

مكة المكرمة - أنور محمد

على رغم اعترافه بأن «إرضاء الناس غاية لا تدرك»، يعكف وزير العمل السعودي المهندس عادل فقيه على محاولة البحث عن حلول خلاّقة ومبتكرة تجلب الرضا إلى وزارته التي يعترف أيضاً بأنها «غير مرض عنها.!«

ولا تتوقف اعترافات فقيه عند هذا فحسب، بل يواصل مسلسل اعترافاته بتأكيده جهله) شخصياً) لكثير من الأنظمة والتفاشصيل في وزارته، ويكشف فقيه الذي تربع على كرسي وزارة العمل أخيراً حيرته بين فريقين متنازعين يجب أن تفصل بينهما وزارته، «يمثل أولهما رجال أعمال يسعون إلى مضاعفة أرباحهم والمساهمة في النمو الاقتصادي من طريق الحصول على أعداد كبيرة من العمالة بكلفة زهيدة، بينما يمثل الفريق الآخر مواطنون يحلمون بالحصول على فرصة وظيفية تكفل لهم حياة كريمة في وطنهم الذي يغص بملايين العاملين من دول أخرى.«

وقال فقيه البارحة الأولى (في احتفائية رجـــل الأعمال عبدالرحمن فقيه به في دار الأول في مكة المكرمة): «لم يكن إعلاني حاجتي إلى ثلاثة أشهر حتى أبدأ في التصريح الإعلامي والتعليق على ما يدور داخل أروقة الوزارة نوعاً من الدبلوماسية أو تهرباً من الإجابة بل كان اعترافاً بجهلي لما يدور في دهاليز الوزارة. فمن الخطأ أن أتحدث في وقت مبكر من عمري في الوزارة، خصوصاً في ظل الخلاف الأزلي بين موفري الفرص الوظيفية والراغبين في الظفر بها الذي يحتم أن يكون تحقيق النجاح في تحقيق إرضاء إحدى الفئتين على حساب الأخرى، لذلك فإن هذه القضية متعددة الأبعاد تتطلب حلولاً متعمقة ومتأنية وخلاّقة تحقق النجاح للفريقين وليس لأحـــدهما فقط .

وأرى أن إبدائي آرائي حالياً لن يخدم أصحاب الأعمال ولا طالبي الوظائف.«

وكشف وزير العمل السعودي قيادته حراكاً يهدف إلى حشد أكبر قدر من الرؤى والأفكار والحلول المقترحة لأزمة التوظيف في السعودية. ولفت إلى تلقيه وعوداً من رئيس مجلس الغرف السعودية صالح كامل بدرس القضايا ومناقشتها وطرح المقترحات والحلول المناسبة لها.

وشدد فقيه على أنه يحتاج في الوقت الراهن إلى سماع كل الآراء ودرس جميع الأفكار، » وإذا ما صدقت النية سنتوصل بمشيئة الله إلى حلول ترضي الأطراف كافة.«

وعرج وزير العمل على موضوع صفحته على موقع «الفيس بوك»، معتبراً إياها أحد الروافد المهمة التي سيعتمد عليها في التعرف على أعمال الوزارة وخدماتها للناس، قائلاً إنه أصبح لديه الآن أكثر من خمسة آلاف صديق على «الفيس بوك»، وهو ما شجعه على فتح صفحة أخرى على الموقع نفسه تسمح له بزيادة عدد الأصدقاء إلى الحد الأعلى للصفحة والذي قد يصل إلى أكثر من 50 ألف صديق خلال الشهرين المقبلين، مشيراً إلى أن أكثر من 95 في المائة من التعليقات التي تلقاها من خلال الموقع «ليست من أصحاب العمل بل جاءت من الشباب والفتيات الباحثين والباحثات عن العمل»، لذلك وبعد أن لمس مواقفهم الجامدة من الحلول الخاصة بقضايا الوزارة وخدماتها طلب منهم طرح نوعية المواضيع التي يرغبون في التحدث بخصوصها تمهيداً لمناقشتها بالترتيب أمام كل الناس.

وفي الاحتفائية، وصف رجل الأعمال المكي عبدالرحمن فقيه وزير العمل السعودي بأنه أحد الثمار الطيبة والنماذج المضيئة لهذا الوطن الغالي الـذي فتحت له القيادة السعودية الرشيدة نافذة العلم والتحصيل قبل أن تشرع له أبواب خدمة الوطن، مشيراً لما لوالده الأديب الراحل محمد فقيه من أثر كبير في تربيته وتنشئته، داعياً له بالتوفيق.

وتطرق فقيه إلى خطة التنمية التاسعة التي تضمنت نمواً سنوياً يبلغ متوسطه 5.2 في المئة زيادة عن النسبة السابقة 3.8 في المئة، كما تحدث عن العمالة السعودية التي تنادي خطة التنمية بتوظيف 226.400 عامل سعودي وعرّج على مدى مساهمة العمالة الوافدة في خطة التنمية.

يذكر أن وزير العمل قد انضم إلى مـــوقع «الفيس بـــوك» ليكون ثالث وزيـــــر سعودي يصبح أحد أعضاء أكبر مواقع التواصل الاجتماعي فـــي العالم، بعد وزير الإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة ووزير العدل الدكتور محمد العيسى .
وخلال 18 ساعة من وضع وزير العمل إعلانه على صفحته الشخصية، بلغ عدد التعليقات والمداخلات أكثر من 67 تعليقاً من سعوديين، أبدوا من خلالها استحسانهم الفكرة، إذ يتميز الموقع بالتفاعل المباشر عند تبادل المعلومات والأفكار والحوار المفتوح .وبحسب آخر إحصائية، فـــإن عـــــدد أعضاء الموقع من الجنسيات العربية بلغ 18 مليون عضو وحققت «اللغة العربية» أعلى معدل نمو 18 فـــــي المئة، فـــي شهر آب) أغسطس) المـــاضي وتلتها اللغة البرتغالية بمعدل 11 في المئة. وقد بلغ عدد الأعضاء المسجلين من جميع العالم أكثر من 500 مليون مشترك بينهم شخصيات عامة من مختلف أرجاء العالم وساسة من أبرزهم الرئيس الأميركي باراك أوباما وحاكم إمارة دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

في بيان تعقيبي من والد المبتعث السهلي في استراليا تلقته الرياض:

سفارة المملكة في استراليا تابعت القضية مع الشرطة للقبض على الجناة ولم تقدم أي مساعدة لإنقاذ ابني صحيا!

المصدر: جريدة الرياض الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010العدد 15439
http://www.alriyadh.com/01/10/2010/article564040.html

الرياض - «الرياض»
بعث والد الطالب محمد بن عبدالله السهلي المبتعث السعودي في استراليا في رد توضيحي على ما أعلنت عنه سفارة خادم الحرمين الشريفين باستراليا عن متابعة قضية الاعتداء على ابنه محمد بعد تعرضه للضرب من قبل ثلاثة أشخاص مخمورين واهتمام السفارة بالقضية ومتابعتها لصحة المصاب ومتابعة القضية مع الشرطة الاسترالية للقبض على الجناة والذي نشرته «الرياض» يوم الأربعاء الماضي .
وأكد المواطن عبدالله فراج السهلي في تعقيبه الذي تلقته «الرياض» نفيه التام على ما جاء في رد السفارة مبيناً ان السفارة فقط اكتفت بتعمد موظف من السفارة لمتابعة قضية ابنه مع الشرطة لكنها لم تبادر في اعطائه أي اثبات هوية أو مساعدته مادياً أو متابعة وضعه الصحي أو توفير سكن له جاء ذلك في نص التعقيب التالي :
سعادة رئيس تحرير جريدة «الرياض» الغراء وفقك الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أشير لسعادتكم ما تم نشره بجريدتكم الموقرة بتاريخ ١٤٣١/١٠/٢٠ه يوم الأربعاء ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠م رداً من سفارة خادم الحرمين الشريفين من استراليا على ما نشر بالجريدة يوم الجمعة ١٤٣١/١٠/١٥ه بشأن ما حصل لابني محمد عبدالله السهلي من اعتداء في استراليا حسب ما وضح في الجريدة .
فجاء الرد من السفارة تؤكد متابعتها لقضية ابني فهذا صحيح ما ذكروه بتعميد موظف من قسم السعوديين بالسفارة بالسفر إلى ملبورن ومتابعة القضية مع الشرطة والاطمئنان على صحة ابني.. وما ذكر في الرد ان السفارة عرضت على ابني باعطائه ورقة عبور للسفر إلى أهله فقال: ابني لديه موعد في المستشفى والاجازة ٣ أسابيع لا تكفي أن أسافر حيث ان موعد المستشفى كل اسبوع يعطونه موعد وحتى الآن لم يدخل المستشفى.. أما طلبنا الأساسي فقد كلم ابني الموظف بالمساعدة له لاعطائه أوراق رسمية مؤقتة ببدل المفقودة تثبت انه سعودي ومبتعث لكي يراجع بها حيث انه مجرد من جميع الأوراق الرسمية وذهب لأخذ سكن فطلبوا منه اثبات وجلس في الشارع حتى حضر له فاعل خير من دول الخليج واستأجر له غرفة في أحد الفنادق ثم أخرج من الفندق وجاءه فاعل خير من وطننا الغالي واستأجر له شقة باسمه ولايزال بهذه الطريقة حتى تاريخه بدون مأوى لذا استرحم سعادتكم ايصال ذلك لمن يهمه الأمر حيث أؤكد لسعادتكم انه يوجد لدي الأدلة القاطعة على ما يثبت صحة كلامي .
وفقكم الله إلى ما يحبه ويرضاه .
محبكم والد «محمد »
عبدالله فراج السهلي

الملحم: العاملون في طب الطوارئ يعانون من قسوة العمل وغياب الحوافز

المصدر: جريدة الحياة الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/186814

الأحساء – حسن البقشي

كشف رئيس نادي طب الطوارئ في المنطقة الشرقية الدكتور مبارك الملحم، أن 95 في المئة من العاملين في إدارات الطوارئ ليست لديهم شهادات في طب الطوارئ. فيما المتبقون يحملون درجة «استشاري». وأوضح ان نسبة من حصلوا على التدريب «بلغ تسعة في المئة» مضيفاً ان «41 في المئة من الأطباء العاملين في طب الطوارئ، كان دخولهم القسم اختيارياً. فيما أجبر 36 في المئة على ممارسته، وفق أوامر إدارية.«

وأضاف الملحم، الذي يتولى أيضاً مهام السكرتير العام للجمعية السعودية لطب الطوارئ والمدير التنفيذي المشارك للخدمات الطبية في مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام، ان « 50 في المئة من هؤلاء الأطباء يلاقون قسوة في العمل، وسوء تعامل من المصابين القادمين إلى أقسام الطوارئ، وتجهمهم على الأطباء، وتعرضهم إلى خطر مستمر، وصعوبة في نظام المناوبات، فضلاً عن عدم وجود البدلات والحوافز.«

ولفت الملحم خلال مشاركته في محاضرة عن طب الطوارئ في المملكة، قدمها مساء أول من أمس، ضمن فعاليات «الملتقى الثالث لنادي طب الطوارئ» في المنطقة الشرقية، المنعقد في فندق «كورال بلازا»، إلى «الحاجة الماسة لتطوير خدمات طب الطوارئ في المملكة عامة، وبخاصة الشرقية، في ظل النقص الحاد في الكادر الطبي والأسرّة، بسبب كثرة الحوادث»، مشيراً إلى إحصاءات صدرت في العام 1414هـ، أوضحت أنه «يموت نحو 12، ويصاب 60 فرداً يومياً، بسبب حوادث السيارات. كما أن الجلطات والأزمات القلبية في ازدياد مطرد، نتيجة ارتفاع نسبة السمنة وقلة الحركة، والتدخين، والدهون في الدم، وانتشار مشكلات السموم والتعاطي، والأمراض المزمنة، وفشل الدورة الدموية، وتسمم الدم الذي يحتاج إلى سرعة في التشخيص والعلاج للحيلولة دون الوفاة، ومنع فشل الأعضاء.«

وأشار في محاضرته التي شارك فيها 150 طبيباً ومسؤولون من وزارة الصحة، و«صحة الأحساء»، إلى أن أقسام الطوارئ «تعاني من قلة كفاءة الممارسين، وعدم حصول الكثير من الأطباء على تدريب في مجال إنعاش مرضى القلب والحوادث بالطرق العلمية السليمة والمتعارف عليها»، منتقداً دور المراكز الصحية للرعاية الأولية في «محاولة المساعدة بفك التكدس في المستشفيات، لذا أصبح المرضى يتجهون صوب المستشفيات، لانعدام الثقة في المراكز». وشدد على ان «القاعدة في المراكز الصحية هي الأساس»، مطالباً بـ«تطوير الأطباء والكادر الصحي فيها، لتخفيف الضغوط على المستشفيات، وضرورة زيادة عمل بعض المراكز إلى الـ11 مساء»، متمنياً أن «يستمر العمل في كل المراكز، على هذا المنوال، لتخفيف الضغط عن أقسام الطوارئ.«

ولفت إلى «التطور السريع والمسؤول الذي تلقاه هيئة الهلال الأحمر السعودي، التي حوّلت كثيراً من الطموحات إلى واقع ملموس، يتمثل في تطوير الخدمات الإسعافية والكفاءات السعودية المُشغلة»، مضيفاً «دُشنت أخيراً، خدمات الإسعاف الطائر في الرياض وجدة بنجاح. وسيشمل قريباً، جميع مناطق المملكة»، متوقعاً «قرب تشغيل برامج الربط الالكتروني وغرف التحكم المركزية بين المستشفيات في المملكة وسيارات الهلال الأحمر السعودي، للتأكد آلياً من أقرب مستشفى لديه أسرّة شاغرة ومتاحة لنقل المرضى والمصابين من جانب المسعفين، بدلاً من تفويت الوقت في البحث عن شاغر في مستشفيات أخرى، للتأكيد على أهمية الساعة الذهبية في إنقاذ الأرواح.«

وذكر أن الهيئة السعودية للتخصصات الصحية «أسست طب الطوارئ، وتوجد فيها الآن زمالة في هذا التخصص، وخرّجت 70 طبيباً منذ عام 2000. وتسعى إلى تخريج 500 طبيب حاصلاً على الزمالة في طب الطوارئ، في غضون السنوات الـ10 المقبلة». وأبدى أسفه لأن » غالبية الأطباء الـ 70 الذين تخرجوا متكدسين في المدن الرئيسة والمناطق

الكبيرة فقط». وطالب الملحم، بـ«دعم أقسام الطوارئ بأطباء مؤهلين ومدربين في طب الطوارئ، ودعم هذا الكادر مادياً ومعنوياً، وتقديم البدلات المُجزية لهم، وإعادة النظر في نظام تشغيل أقسام الطوارئ، بما يتماشى مع التوجه العالمي، وأيضاً الاهتمام في التصميم المناسب وعدد الأسرّة المناسبة، وخلق نظام حركة للمرضى يكون سلساً وآمناً، ودعم هذه الأقسام بالمعدات الحديثة والأدوية اللازمة، وإعطائها أولوية في الاهتمام، واستشارة أهل الخبرة في الطوارئ، من كل من الزمالة والجمعية السعودية لطب الطوارئ، وكذلك الأندية العلمية المتخصصة.«

بدوره، أكد مدير «صحة الأحساء» حسين الرويلي «إعادة تدريب الكفاءات الطبية والصحية في شكل خاص، والجمهور عموماً، وبخاصة من له علاقة مباشرة في المجتمع، بهدف تطوير خدمات طب الطوارئ». كما شدد على ضرورة «دعم هذا المجال، وتوفير السبل كافة التي تجعل منه قسماً متميزاً في تقديم الخدمات الطبية التي تؤدى عملها لخدمة المرضى وحالات الطوارئ، لإنقاذ المصابين في الحوادث والحالات الطارئة.«

وعرض الدكتور أنور عبدالله، خلال محاضرة بعنوان «رحلة المريض في قسم الطوارئ ماذا نتعلم»، عبر «البروجكتور»، مشهداً تمثيلياً، يبين بعض المواقف الحرجة الذي يتعرض لها المراجع، أثناء وصوله لقسم الطوارئ، لإنقاذ شخص ما، ووضع بعض الحلول الواجب اتباعها لمثل تلك المواقف. فيما ألقى عضو النادي مدير قسم الطوارئ في مستشفى الملك فهد في الهفوف الدكتور عمر بايمين، محاضرة تفصيلية حول طب الطوارئ.

لوحات إرشادية لتوعية المرضى بحقوقهم في المستشفيات

المصدر: جريدة المدينة الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010العدد 17325
http://www.al-madina.com/node/266718

حسين بختاور - المدينة المنورة

شددت مديرة علاقات المرضى بوزارة الصحة الدكتورة فاطمة الجوعان على ضرورة وجود لوحات إرشادية لتوعية المرضى والمراجعين و ذويهم بحقوق المريض وتوضيح طبيعة عمل قسم علاقات المرضى بالمستشفيات للجميع، كما طالبت بضرورة زيادة أعداد صناديق المقترحات و الشكاوى الخاصة بالمرضى، جاء ذلك خلال زيارتها لمستشفيات منطقة المدينة لتفعيل دور علاقات المرضى في المستشفيات، واختتمت الجوعان جولتها بمستشفى التأهيل الطبي بالمدينة المنورة التقت خلالها مدير المستشفى الدكتور عبدالله بن محمد الشنقيطي ورئيس قسم علاقات المرضى باسم حلبي، وأبدت ارتياحها لما لاحظته من الاهتمام الذي يحظى به المرضى. وعقد اجتماع بمسؤولي قسم علاقات المرضى بالإضافة إلى الاخصائيات الاجتماعيات لمناقشة أهم المشاكل و العوائق التي تواجه العاملين بالأقسام.

الأميرة عادلة بنت عبد الله تثمن مساهمة بوبا بـ 500 ألف

تدريب 90 ممرضة وممرضاً على الرعاية الصحية المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010العدد 3393
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101001/Con20101001375124.htm

ليلى عوض ـ جدة

امتدحت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، مبادرة بوبا العربية للتأمين الطبي بالمساهمة بمبلغ نصف مليون ريال، لدعم برامج المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية في المنطقة الغربية، والهادفة لتدريب طواقم الممرضات على تقديم هذا النوع من الرعاية المتخصصة، وقالت إن «ذلك يدل على بعد نظر القائمين عليها، وبفضلها سيستفيد مئات المرضى من الخدمات التي تقدمها لهم المؤسسة خلال السنوات المقبلة».

ولفتت الأميرة عادلة إثر توقيع اتفاقية بين بوبا العربية والمؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية ـ فرع المنطقة الغربية تخصص بوبا العربية بموجبها مبلغ نصف مليون ريال سعودي لدعم جهود المؤسسة لتطوير وتأهيل 30 ممرضة وممرضا في مجال الرعاية الصحية المنزلية سنوياً على مدى ثلاث سنوات، إلى أن «عدد سكان المملكة في ازدياد مطرد، ويتميز بمتوسط عمر كبير نتيجة توافر الخدمات الطبية عالية الجودة والمستمرة في التطور وهو أمر محمود، ولكن، في المقابل هناك زيادة في عدد من يحتاجون للرعاية الصحية في منازلهم، وإلى ممرضات متمرسات في هذا المجال المهم»، مشيرة إلى أن البرنامج التدريبي يعقد أربع مرات خلال العام، وتكون فترة كل برنامج ثلاثة أيام في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة، وأضافت «تم الاتفاق بين المؤسسة وشركة بوبا على رعاية البرنامج لثلاث سنوات مما يمكنه من تأهيل 90 ممرضة وممرضا خلال هذه الفترة»، مشددة على أن البرنامج يأتي في إطار الحاجة المتزايدة لهذه الخدمة في المملكة والتي تتطلب مهارات عالية تمكن الممرض من رعاية المرضى في منازلهم بعيداً عن المستشفيات والمراكز الصحية، كما تمكن المتدربين من حيازة مهارات اتصال مناسبة في تعاملهم مع المرضى وذويهم، والقدرة على تدريب ذوي المريض على العناية به.

من جهته، أكد الرئيس التنفيذي لبوبا العربية السيد طل ناظر، على أهمية البرامج التدريبية الموجهة للممرضات، مشدداً على أن «للمؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية دورا رائدا في مجال الرعاية الصحية المنزلية على مستوى المملكة، ولها تاريخ حافل بالنجاحات، وقد استطاعت تخفيف آلام الكثير من المرضى المحتاجين، والارتقاء بجودة حياة من هم في حاجة لرعاية خاصة في أماكن إقامتهم، وتزويدهم بالرعاية الطبية، الدعم الاجتماعي، التوعية الصحية، والخدمة الطبية المنزلية على السواء»، وأضاف: لهذا السبب، قررت بوبا العربية المساهمة مع المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية ـ فرع المنطقة الغربية في هذا المشروع الخير.

باحث أسريّ: مكاتب الواسطة تحدّ من زواج الإكراه والعنف الأسريّ

المصدر: جريدة الحياة الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/186811

طالب باحث في شؤون الأسرة، بإيجاد «مرجعية علمية وشرعية، تحدد عمل الخطّابين والخطّابات وفق مكاتب رسمية يعملون من خلالها». واستند الدكتور محمد السيف، في هذه المطالبة، إلى المادة التاسعة من نظام الحكم السعودي، التي «تدعم استقرار الأسرة .«وأشار السيف في ورقة عمل قدمها خلال الملتقى العلمي الحواري الثامن الذي نظمه خلال اليومين الماضيين، مركز «رؤية للدراسات الاجتماعية»، و«الجمعية الخيرية للمساعدة على الزواج والرعاية الأسرية» (وئام)، بعنوان «نحو تأهيل علمي وشرعي وضبط اجتماعي ورسمي للخطّابين والخطّابات في المجتمع السعودي»، إلى جملة من المطالب المتعلقة في تنظيم هذه العملية، ومنها ضرورة «إنشاء مكاتب رسمية يعمل من خلالها الخطّابين والخطّابات». كما دعا إلى «تقديم رؤية اجتماعية عن حاجة الأسرة المعاصرة لمكاتب رسمية خاصة بالتوفيق بين الأزواج، ومتغيرات التربية الزوجية في المجتمع، التي تتطلب إنشاء تلك المكاتب للتوفيق بين الأزواج، والحد من العشوائية وتخبط الشباب في عملية اختيار زوجاتهم، في حال كانت الزوجة الأولى، أو حتى عند الرغبة في تعدد الزوجات، وذلك لكشف القناع عن الممتهنين لتلك المهنة بقصد الكسب المادي البحت»، مشدداً على ضرورة «إنشاء تلك المكاتب، للحد من شيوع ظاهرة الزواج الطقوسي، والإكراه عند الاختيار للزواج، وإرشاد البنت في قرار اختيار الزوج». ودعا الخطّابين والخطّابات إلى «كشف الشخصيات النرجسية العنيفة عند الاختيار للزواج، والحد من التعاسة الزوجية، بسبب التنافر أو البرود أو العجز الجنسي بين الأزواج، لدعم الأمن الوطني.«

وشخّص الباحث الأسري الدكتور صالح العساف، الضبط الاجتماعي والرسمي لتسهيل الزواج في المجتمع السعودي، وفق رؤية تربوية مقترحة، حلل من خلالها الواقع عبر معايير عدة، منها «النمو السكاني لفئة الشبان والفتيات ممن هم في سن الزواج، الأمر الذي أصبح يشكّل هاجساً كبيراً لدى أولياء الأمور، بسبب تداعياته على المستقبل الأخلاقي لأبنائهم وبناتهم، وضعف التواصل الأسري، ما أدى إلى جهل الأسر ببعضها، وبما لديها من بنات بلغن سن الزواج، والتساهل في كثير من شروط الأهلية للزواج.«

وأشار العساف، إلى ان تلك المعايير أدت إلى «آثار عكسية، تتمثل في تنامي نسبة الطلاق والخلافات الزوجية. ووصل أحياناً إلى العنف الأسري»، لافتاً إلى «انتشار لغة «الحب» بين الشاب والفتاة، التي تبثها وتدعو لها وسائل الاتصال، بل وتظهرها على أنها تطور. ما ولدّ خوفاً من اختراقها لحاجز القيم السائدة في المجتمع السعودي، التي تحرم تعرّف الشاب على الفتاة أو العكس، والرغبة في الزواج من بلدان أخرى، وبتجاهل واضح لما لذلك من آثار سلبية آنية ومستقبلية، وبدأ المجتمع السعودي يتأثر فيها، والاستمرار على الأساليب التقليدية في مراحل الزواج، وأهمها مرحلتا «الرغبة و«الخطبة». فهما لا يزالان يقتصران على التواصل الشخصي العارض بين الأسر، وفي حال غياب ذلك التواصل؛ تتفاقم المشكلة وتتنامى العنوسة، بل وتهيئ المناخ لانتشار علاقات غير مشروعة تحقق رغبة كل من الشاب والفتاة، ليكتوي كل منهما بنارها فيما بعد.«

مخالفون للأنظمة يستبشرون بالعفوالملكي وبدء إجراءات الترحيل بالقنصليات وإدارات الوافدين

إقبال كبير على التسجيل بمقرات السفارات وفرحة أسفل كوبري الستين

المصدر: جريدة الوطن الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23072&CategoryID=5

جدة :محمد الزايد 2010-10-01 1:00 AM

بدأت كافة القنصليات بمدينة جدة استقبال رعاياها ممن قدموا إلى السعودية بتأشيرات حج أو عمرة أو زيارة ، ممن سجلت عليهم مخالفات أو انتهت صلاحية تأشيراتهم، وذلك للاستفادة من العفو الملكي الشامل من العقوبات المقررة على المخالفات التي ارتكبوها لنظام الإقامة، وذلك بالمبادرة لإنهاء إجراءات سفرهم في أقرب إدارة للوافدين خلال مدة أقصاها 6 أشهر بدأت من السبت الماضي.

وشهدت بعض القنصليات تجمعا لعدد من رعاياها الراغبين في الاستفادة من العفو الملكي الكريم ،ومنها القنصلية المصرية والتي شهدت تواجد أعداد كبيرة لإنهاء إجراءاتهم، والتي لم يبت في أي منها حتى اللحظة ،وذلك لعدم وضوح الآلية المتبعة بين القنصلية وإدارة الوافدين بجدة والتي تطلبت عقد اجتماعات بين الطرفين لترتيب عملية ترحيل الرعايا الراغبين في العودة لبلادهم والاستفادة من العفو الملكي.

وكشفت جولة قامت بها "الوطن" أمس على كوبري الستين بجدة (طريق الملك فهد) الموقع الذي لا يجهل طريقه أي مقيم أو مقيمة تخلف عن السفر للاطلاع على مدى استفادة مخالفي نظام الإقامة بهذا الموقع من العفو الملكي .

وظهرت الصورة جلية بتواجد أعداد كبيرة من الجنسيات الآسيوية منها الهندية والباكستانية والإندونيسية والسيريلانكية والبنغالية والنيبالية إضافة لجنسيات أخرى ما زالت تقبع تحت الجسر في انتظار قنصليات بلادها لإرشادهم للطريقة المثلى للاستفادة من قرار العفو الملكي لمتخلفي نظام الإقامة.

حيث أكد ضياء عبد الرحيم مخالف لنظام الإقامة من الجنسية الهندية أنه تخلف عن السفر بعد أداء فريضة العمرة ،وظل أسفل الكوبري منذ عامين مضيا حتى فوجئ ليلة الأربعاء الماضي بمندوبين من القنصلية الهندية حضروا لمقر تواجده ومن معه من أبناء جنسه أسفل الكوبري وقاموا بتزويد رعاياهم باستمارات تسجيل وتصحيح وضع" حصلت "الوطن" على نسخة منها " وتطالب فيها القنصلية المتخلفين من رعاياها بإحضار جواز السفر أو الإقامة أو صورة منهما، وفي حال فقدهما يكتفى بإحضار أي إثبات من البلد الأصلي كبطاقة الهوية أو رخصة السير أو ما شابه، مع ضرورة إحضار اثنين من بني جنسيته يؤكدان من خلال إقرار يوقعانه على معرفتهما به شخصيا وأنه هندي الجنسية .

كما تمنى ساري هورت من الجنسية الإندونيسية أن يرحل إلى بلاده، مؤكدا في نفس الوقت على عدم تقدم أي شخص من قبل قنصلية حكومته لهم في هذا الموقع، وأنهم علموا بأمر العفو هو ومجموعة كبيرة معه من الرجال والنساء من خلال الصحف التابعة لبلادهم وقاموا بالذهاب لمقر قنصليتهم التي أخذوا منها موعدا بالمراجعة يوم السبت المقبل حتى تتضح الرؤية وآليات الترحيل والاستفادة من العفو .

وأوضح القنصل العام لجمهورية مصر العربية بجدة السفير علي العشيري في اتصال مع "الوطن" أن قنصليته تتابع حتى اللحظة مع إدارة الوافدين آلية تنفيذ أمر العفو السامي من خلال إيفاد نائب القنصل العام لمقابلة المسؤولين بإدارة الوافدين بجدة للاستفسار عن الإجراءات التي ستتم لتنفيذ الأمر السامي.

وأكد العشيري أن المعلومات المتاحة حتى اللحظة والتي تم إبلاغهم بها لم يتم استيفاؤها بعد من قبل إدارة الوافدين ،حيث لا يوجد لديهم تفاصيل حول كيفية تطبيق الأمر، مشيرا إلى أنهم يتابعون مع إدارة الوافدين لتتضح الصورة تماما ويبدأ التحرك على مستوى الجالية المصرية.

وأضاف العشيري أن ما تتم مناقشته مع إدارة الوافدين حاليا هو محاولة معرفة شمول العفو للزيارة بكافة أنواعها حيث تعد هذه النقطة جوهرية في التعاون بين الطرفين كما أن القرار تضمن كلمة (وغيرها) وهذا ما نحن بصدد البحث فيه عن كيفية الخروج بآلية تحدد التعامل مع مثل هذه المخالفات.

واضاف العشيري: أن مخالفي نظام الإقامة فيما يخص العمرة سيتم إنهاء إجراءاتهم وسفرهم طبقا للنظام المعمول به مسبقا بالتعاون مع إدارة الوافدين و الجوازات، أما فيما يخص مخالفي نظام الزيارة وغيرها حسب الأمر الملكي فهي المسألة الأساسية التي تسعى القنصلية المصرية لاستيضاحها وكيفية تطبيقها ،وهل ستشمل الزيارة بكافة أنواعها عائلية وتجارية وخلافها أم لا، حيث إن القنصلية والقائمين عليها يتلقون استفسارات من رعاياهم حول هذا الموضوع .

من جانبه أوضح القنصل العمالي بالقنصلية المصرية بجدة محمد الدكروني أن اتضاح الصورة سيتم خلال الأسبوعين القادمين حول الآلية التي سيتم اتباعها في عملية الاستفادة من العفو الملكي الكريم لمخالفي نظام الإقامة ،حيث أكد أن القائمين على القنصلية المصرية قد توجهوا في وقت سابق لمقر إدارة الوافدين بجدة للتعرف منهم على الإجراءات الجديدة فيما يتعلق بمخالفي نظام الإقامة بالنسبة للزيارة والعمرة. وأضاف الدكروني أن القنصلية ستعمل على توعية ونشر الإجراءات حال توافرها لها من قبل إدارة الوافدين لكافة رعاياها عن طريق الصحف المصرية وممثلي الجالية المصرية في مختلف المناطق التابعة للقنصلية.

وعن تحمل تكاليف سفر مخالفي الإقامة أكد الدكروني أنه لم يرد ما يفيد أن إدارة الوافدين ستتحمل تكاليف سفر المخالفين لبلادهم، مضيفا أن مخالفي نظام الإقامة للزيارة أو للعمرة سيتحملون نفقات عودتهم لبلادهم على حسابهم، أما حالات الهروب من الكفلاء أو التغيب عن العمل فستتم معاملتهم حسب النظام المتبع.

من جهته أوضح المتحدث الإعلامي بجوازات منطقة مكة المكرمة الرائد محمد عبدالله الحسين أن أمر العفو واضح والتفاعل معه من قبل الإخوة الوافدين مخالفي نظام الإقامة كان جيدا وأن أعداد المتقدمين في تزايد بدءا من السبت الماضي حيث وصلت في اليوم الثالث لقرابة 500 حالة ممن ينطبق عليهم العفو.

وأشار إلى أن الجوازات لديها الاستعداد التام منذ صدور القرار لاستقبال جميع ما يرد إليها من مخالفي نظام الإقامة، إضافة إلى التنسيق المسبق مع بعض القنصليات التي قامت بإصدار وثائق لرعاياها ومن ثم التنسيق مع إدارة الوافدين تمهيدا لإنهاء إجراءات ترحيلهم ممن تكون أوضاعهم سليمة وغير مطلوبين لجهات أخرى قبل صدور العفو المكي الكريم وبعد صدور العفو سيتم استقبال من يراجع من تلقاء نفسه ممن تنطبق عليه الشروط لإنهاء إجراءات ترحيله كذلك مؤكدا على أنه تم إنهاء إجراءات عدد لا بأس به حتى يوم أمس ممن كانت أوضاعهم سليمة ومكتملة، داعيا جميع الوافدين للاستفادة من هذه المكرمة الملكية في أسرع وقت ممكن.

من واقع مجتمعنا

ولاية الأب سلطة تتحوّل إلى جحيم

أب يسجن ابنته 7 سنوات وفتاة تقاد إلى مدمن للزواج

المصدر: جريدة اليوم الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010العدد 13623
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13622&I=788229&G=1

اليوم ـ الدمام

حينما تسلب منك حقوقك ستلتف حول ذاتك وتعانق الحسرة والألم إذا ما وجدت من يساعدك ويخرجك من ظلم سلب الحقوق، هذا واقع يعيشه عدد كبير من فتياتنا ويجب ألا نتجاهل هذا الأمر، فكثير من أولياء الأمور لا يجيدون التعامل مع بناتهم خاصة حين وقوع خطأ لتجده يصدر أنواعاً من العقابات الصارمة التي تتنافى مع علاقة أب بابنته من عطف وحنان وتزداد الفجوة حين ننظر إلى جانب آخر من سلب الحقوق عندما يكابر أولياء الأمور.

ويفرضون على بناتهم عمل أشياء وفق ما يرون هم وليس كيفما ترى ابنته، كأن يزوجها بشخص يعتقد أنه مناسب في وقت أنها ترفض هذا الزوج لأسباب تبديها إلا أنه يتجاهلها ويصرُّ على قناعاته التي ربما ترمى بابنته الى الجحيم، كل هذه الصور وغيرها تأتي لترسم لنا زاويا مظلمة ومؤلمة لفتيات لا يمتلكن القدرة على انتزاع حقوقهن أمام مجتمع تحيطه بعض العادات غير الصحيحة وتعشش في عقول عدد كبير من أفراده .

عريس مدمن

قصص في مجتمعنا كثيرة هي التي تحكي معاناة ضحيتها فتاة هنا وهناك ربما تكون أخطأت او لم تخطئ، فها هي (س، م) تقاد إلى عش الزوجية رغم أنفها وترتبط بزوج كانت ترفضه أشد الرفض لاقتناعها بأنه غير مناسب لها ولكن كل هذا لم يجدِ أمام تمسّك الأب برأيه ورميه ابنته إلى حيث المستقبل المجهول والمحاط بالمخاطر باعتبار الفتاة لا ترغب في الزواج ممن جاء به والدها وأرغمها عليه وبعد فترة جاءت نتائج فعلة الأب غير السوية، كما ترويها الفتاة بنفسها حيث تقول إنها عادت الى منزل والدها بعد أقل من شهرين بعد أن اكتشفت أن زوجها مدمن للمخدرات لتبلغ والدها بما اكتشفته، والذي وقع في ورطة وبدأ يعضُّ أصابع الندم وبات يبحث عن طرق لإخراج ابنته من تلك الورطة التي هو من أوقعه فيها في وقت عاند الزوج ورفض الطلاق .

سجينة الجدران

وهاهي فتاة أخرى ذات عشرين خريفاً تقع ضحية تعنّت والدها وإصراره على رأيه دون النظر الى أن ابنته لها رأي، ولديها حقوق بأن تقولها وتعيش حياتها حرة لا تتقيد بقيود لا تمتُّ للدين بصلة.. هذه الفتاة من سكان الدمام باتت هذه الآونة سجينة جدران المنزل بقرار تعسّفي من والدها وذلك لرفضها الزواج من ابن عمتها، وأصبحت لا تخرج من المنزل الا في الخفاء بمساعدة والدتها وللضرورة، حيث لا تزور أحداً منذ سنة تقريباً، ولا يُسمح لأحد بزيارتها، حتى التواصل عبر الجوال أو غيره منعت منه .. أي عقل يصدّق أن كل هذه التصرّفات تصدر من أب يفترض أن يكون قلبه عطوفاً على فلذة كبده، ورغم مرور الزمن لا تزال هذه الفتاة محبوسة عن المجتمع بسبب أنها طالبت بحقوقها !!

محاولة انتحار

أم "عبدالله" تبلغ من العمر خمسين عاماً، لها رأيها في القضية، حيث تقول: غالباً ما يأتي التعسّف، وسلب الحقوق من الوالد سواءً كانت الحقوق لأبنائه أو لزوجته وهذا الأمر تسبّب في دمار بيوت وتشتيت أسر كثيرة في وقت أن حل الأمر بغاية اليسر والسهولة، حيث إن باستطاعة رب الأسرة التخلي عن بعض آرائه المتشددة، ومنح أفراد أسرته حقوقهم لتنعم الأسرة وأفرادها بالعيش الآمن.

وتضيف إن العديد من الفتيات أصبن بأمراض نفسية تصل إلى حد الجنون نتيجة جحود أولياء أمورهن وسلب الحقوق التي يجب عليهم تعزيزها ومنحها إياهن كأبسط حق لهن ولكن لا وجود لمثل ذلك لدى رؤوس لا تحتوي على عقول مدبّرة لتجد هذا الأب أنه يرى نفسه على صواب ويظن أنه يحسن الصنع لا يرى سوى نفسه ويسعى لأن يعيش مسيطراً ولا تجده يتفاعل مع أي حدث حتى وإن وصل ذلك الى محاولات الانتحار .

الشريعة الإسلامية

وتقول حنان خالد إن هذه القضية شائكة، والمتسبب فيها دائماً هو الممسك بزمام أمور الأسرة في وقت أن ضحاياها غالباً ما يكونون من النساء أزواجاً وبناتٍ وكل القصص الواردة في مثل هذه القضية ذات مآثر سلبية كبيرة تنعكس على الشخص المتضرر ذاته، كأن تكون الفتاة أو الزوجة، بل إن الآثار قد تلحق بالمتسبب حينما يشتت أسرته ويفرق شملهم فهناك العديد ممن ارتكبوا بعض الحماقات ضد نسائهم ندموا أشد الندم ولكن كان ذلك بعد فوات الأوان ولم يعد باستطاعته إعادة الحياة إلى الوراء لذلك على كل أب أن يخاف الله فيمن لديه من أبناء وبنات وزوجته ويمنحهم الحقوق كاملة حسب الشريعة الإسلامية السمحاء لئلا يقع ضحية تصرُّفات خاطئة تخلف وراءها جحيماً يطال أنفس ليس لها ذنب فيما يحدث لها

وصفها بالآفة الاجتماعية الضارة التي لابد من القضاء عليها القحطاني:الدعاة والإعلام يتحملون مسؤولية تفشي الوساطة السيئة

المصدر: جريدة اليوم الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010العدد 13623
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13622&I=788212&G=1

عبدالقادر الزين ـ الدمام

اكد الشيخ الدكتور مشبب فهد القحطاني الباحث في القضايا الاجتماعية والدينية ان الوساطة السيئة مشكلة تحتاج إلى حل، وأضاف ان تجاهل الحرام وكسر الانظمة من اجل تقديم منفعة لشخص معين أو تقديم مصلحة لشركة أو أفراد على آخرين يعتبر آفة اجتماعية ضارة قد تؤدي إلى تعطيل حد من حدود الله أو تضر بالآخرين وقال هي موجودة لدينا كثيرا وهي معول هدم للكفاءات وتجاهل لحقوق الآخرين مذكرا بتحريم الرسول صلى الله عليه وسلم شفاعة اسامة للمرأة المخزومية التي سرقت.

واشار إلى ان الوساطة المحرمة تبدأ من الاعفاء من المخالفات المرورية وتصل إلى تقديم شخص واعطائه وظيفة مهمة أو حساسة علما ان هناك من هم اسبق منه واقدر على ادائها ويتم تجاهلهم. وقال وكثيرا ما تحصل في المناقصات والمبايعات فيأخذ المسؤول عن المناقصة رشوة من شخص ويقدمه على من هو افضل منه أو للتوقيع على مناقصة وانهائها مع عدم مطابقتها للشروط المتفق عليها.

وأضاف : كما تحصل الواسطة في تمكين مريض من الحصول على سرير في مشفى عليه ازدحام من المرضى ويعتذر لمرضى آخرين لهم نفس الحق في المشفى بعدم وجود اماكن. وأضاف ان الوساطة المحرمة قد تحصل عند رجال الجمارك لدخول محرم إلى البلد.

المسؤولية المشتركة

وحمل الشيخ القحطاني رجال الاعلام ووسائل الاعلام مسؤولية كشف مضار الوساطة السلبية السيئة وقال على الدعاة والخطباء وائمة المساجد كذلك كشف اضرار الوساطة السلبية. واوضح ان هذه الواسطة لها اضرار خطيرة على المجتمع واشار إلى ان فاعلها لا ينتمي لوطنه حق الانتماء لعدم وجود العدالة فيما يفعل من تقديم من لديه كفاءة على من لديه الكفاءة والاهلية وبين انها تسهم في ارتكاب جريمة الرشوة وتنشئ الحقد ممن لم يحصلوا على حقوقهم وتقلل من قيمة الكفاءات بتجاهلها واقصائها من مكانها الذي تستحقه.

الحد من الوساطة

وحول سؤال كيف يمكن الحد من الوساطة اجاب : بتطبيق النظام على الجميع وعدم التجاوزات واعطاء كل ذي حق حقه وزيادة الوعي الديني بين أفراد المجتمع.

وعن الشفاعة الايجابية في مساعدة الناس على اخذ ما هو حق لهم قال : هذه الوساطة يجب تشجيعها لان فيها نفعا للمسلمين بدون إلحاق ضرر باحد أو بالمجتمع او بالبيئة واستدل بحديث نبينا صلى الله عليه وسلم حيث كان حين يأتيه السائل لطلب حاجة ليقول : (اشفعوا تؤجروا (ويقضي الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ما شاء .

الجانب التنموي

واوضح هذا الجانب التنموي فقال لا بأ س ان تشفع لشخص محتاج عند غني أو لدى جهة خيرية بان يعطى ما يغنيه أو تساعد شخصا يبحث عن وظيفة لدى شركة أو حكومة أو تاجر لكي يتم توظيفه دون إلحاق أي ضرر بآخرين. أو تشفع لدى شخص ان يعفو أو يسامح شخصا آخر وهكذا.

التحذير من التخليط
وقال ان ما ذكرته وامثاله من الشفاعة التي تؤجر عليها هي مستحبة وقد تكون من النوع الواجب، وحذر من الخلط بين ما هو محرم من الوساطة وبين ما فيه مصلحة للفرد أو للجماعة. واشار إلى ان الشافع أو المتوسط عليه ان ينتبه لعدة أمور تتلخص في ان تكون الواسطة خالصة لوجه الله لا قصد منها صاحبها مدحا أو مصلحة مادية أو معنوية والا يتبعها باذى وان تكون بسرية تامة حتى لا تؤثر على المشفوع له.
نصح للقادرين
وقدم النصح للقادرين على الشفاعة الحسنة الا يبخلوا بها خصوصا للعاجزين عن قضاء حوائجهم أو المحتاجين لتخفيف كرباتهم وما حل بهم من ازمات لوفاء الديون والاعفاء من السجون ونصرة المظلوم. واشار إلى ان المسلم يحرص على مصلحة اخوانه وتقديم العون والمساعدة لهم ما امكنه ذلك.
مؤسسات خيرة
وعقب بوصيته لاهل الفضل بانشاء مؤسسات تهدف إلى التوسط بين الناس في أمور الخير كالتأليف بين الازواج، وتأهيل الموظفين لسوق العمل والاصلاح بين الناس ودلالة طلبة العلم للتخصصات اللازمة والمفيدة للمجتمع والتي يحتاجها هذا المجتمع.
كما حذر من الوساطة المحرمة التي تزرع العداوات والضغائن بين المسلمين وتبعد الكفاءات وتحارب الابداع وتسبب الفساد بكافة صوره في المجتمع. وذكرنا بقول الحق سبحانه وتعالى (من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها، ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها، وكان الله على كل شيء مقيتا.(

سلمى... امرأة تمضي مع أطفالها الأيام من دون طعام

المصدر: جريدة الحياة السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187154

جدة - جود العمري

يوم بعد آخر، تزداد ظروفها تعقيداً، وتقسو عليها فتمنعها من ممارسة حياتها، ولم تتوقف أزمة أحوالها عندها، بل تعدت إلى حرمان بناتها من فرص الدراسة، كما أبعدتها هي من قبل، إذ بلغت أولاهن الثامنة من العمر ولا تزال حبيسة المنزل، ولحقت بها الثانية التي أكملت ربيعها السادس وهي الأخرى باتت تتضاءل أمامها فرص التعليم.

هكذا، تمضي الأيام والأسابيع والشهور والسنين على «سلمى» وأطفالها الأربعة، من دون طعام أو ماء، تعاني ظلم الأيام وقسوة الأحوال، فكل من حولها يطاردها ويطالبها إما بدين أو إيجار لم تستطع جمعه أو حاجة كان لا بد من الحصول عليها.

وبين مطالبات صاحب المنزل بالإيجار، وملاحقات الدائنين لها، تتابع بألم يعتصر القلب كمداً فصول ذبول أطفالها وسقوطهم أمامها جراء الجوع والعطش، وإنهاك الأمراض لأجسادهم التي يحاصرها الموت ويتربص بها من كل جانب.

»سلمى» امرأة وجدت نفسها أمام هذا الواقع المرير، حملت الديون زوجها على الهرب، إذ لا أهل له أو أقارب، فيما حال أهل (سلمى) يغني عن سؤالهم، فهو ليس إلا صورة من واقعها المؤلم.

حينما همت (المرأة الصابرة) «سلمى» بالحديث عن حالها، ترقرق الدمع في عينيها، قبل أن تقول لـ«الحياة»: «لم أفلح في الحصول على وظيفة تقيني ذل السؤال، كما أغلقت أمامي الكثير من أبواب الخير وفرص المساعدة للحصول على طعام، وكذلك الحال في الدراسة بالنسبة لابنتي الكبرى، وهاهي تلحق بها أختها التي بعدها، ولا أعلم مصير ما بعدهما.«

ومضت: «أي عمل اليوم يحتاج إلى شهادة لا تقل عن الثانوية العامة، إضافة إلى اللغة الإنكليزية، ومع هذه المتطلبات، توقف وضعي عند هذا الحد، وحين حاولت الحصول على أي عمل، وجدت أنه يتطلب مني مجهوداً ذاتياً أكثر، ما وجدته أمراً مستحيلاً، لأنني لم أستطع القيام بأي جهد، إذ إن جميع عمليات ولادة أبنائي الأربعة كانت » قيصرية»، فأصغرهم يبلغ من العمر سنة ونصف وأكبرهم بنت تبلغ ثمانية أعوام ولهذا لم يقو أي منهم على العمل بعد.«

وفي تفاصيل أكثر عن حياتها (المُرّة)، تقول سلمى: «تزوجت من رجل تجاوز حينها الـ45 عاماً، وهو يكبرني قرابة الـ20 عاماً، ولدت منه أربعة أطفال، وهو أجنبي، ووحيد ولا يوجد له عائلة هنا، فكنت أنا له بمثابة الأهل والعائلة، يعاني من مشكلات عدة، و يعمل «حمالاً» ينقل الصناديق أو أثاث المنازل، ومن هذا العمل كنا نعيش ونغطي على ظروفنا، بيد أنه اليوم (وقد تجاوز الـ80 من العمر) لم يعد يستقبله أحد في أي عمل، إذ إنه أصبح رجلاً عجوزاً لا يقوى على العمل أو بذل مجهود، وقد تراكمت علينا الديون وإن كانت في نظر الكثيرين صغيرة، إلا إننا لا نستطع الحصول على 10 ريالات، فكيف نسدد مبالغ نرى أنها تعادل ثروات أمامنا.«

في خضم ذلك، تخون الدموع سلمى، على رغم محاولة تصنُّع البسمة لتكمل قصة مأساتها» :زوجي اليوم هارب لا أعلم مكانه، فعل هذا خوفاً من أن يعاقبه الدائنون أو صاحب الإيجار بوضعه حبيس القضبان، وهو شيخ هرم لا يحتمل البقاء يوماً واحداً في السجن، عطفاً على ملازمة الأمراض له حيثما حل أو رحل، لا أسمع صوته إلا بعد أشهر عدة مرة واحدة فقط، وهو يخبرني أنه يحاول العثور على عمل كي يستطيع أن يرسل لنا مالاً للأكل.«

وتزيد أم الأطفال الأربعة: «تمضي علينا أنا وأطفالي ليال لا نأكل فيها شيئاً، فمنذ ثلاثة أسابيع مرت علينا أيام مكثنا فيها من دون أي طعام، لم نفطر ولم نأكل شيئاً في الغداء، وذات الحال في الليل، و بعد مرور يوم ونصف اليوم طرق أحد أهل الخير باب منزلي، وقدّم لنا ما كان فيه من النصيب، وابنتي الكبيرة مريضة لم أستطع معالجتها في أي مستشفى، إذ لا أملك حق العلاج أو الكشف عليها، وحين ألجأ لأهلي أجد أنهم أيضاً لا يجدون ما يأكلونه ويقولون لي «كلي معنا مما تجدينه عندنا فهذا كل ما نستطع تقديمه لك.«

وعن واقع أهلها تعترف: «إن جميع إخواني وأخواتي لم يكملوا دراستهم و ذلك لأن والدنا أصيب منذ أكثر من 30 عاماً في حادثة مرورية أفقدته الذاكرة و أقعدته لفترة طويلة عن العمل، ما اضطرّنا لترك المدارس وبهذا لم يستطع أي أحد منا إكمال دراسته.»

وتتابع: «حاولت كثيراً أن أتقدم للمحكمة والضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية ولكن جميعهم كانوا يردوني، وذلك لأنني أجنبية ومتزوجة من أجنبي، وعندما حاولت الحصول على عمل لم يقبلوا بي، إذ لا أملك شهادة، والفرصة الوحيدة التي أتيحت أمامي لم أستطـــع فيها العمل، للمشقة والأضرار التي ستلحق بي جراء الجراحات الطبية المتكررة التي أجريتها في ولادتي لأطفالي، أذوب قهراً في كل يوم عندما أرى السنوات تمر أمامي وأطفالي يحرمون حتى من الدراسة فلا المدارس الحـــكومية تقـــبلهم، ولـيس لدي استطاعة لإلحاقهم بالمدارس خاصة، إذ لا أستطيع سداد أقساطها فأنا لا أملك 10 ريالات.»

لتلافي الزحام والإرباك وتقريب مواعيد الحسم في القضايا المهمة

إلغاء النظر في صكوك إثبات الوفاة والإعالة في المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010العدد 3394
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101002/Con20101002375145.htm

عدنان الشبراوي – جدة

أبلغت «عكاظ» مصادر قضائية مطلعة أن المجلس الأعلى للقضاء يدرس حاليا مقترحات تقدم بها عدد من القضاة، من بينها مقترح لإلغاء النظر في القضايا الإنهائية في المحاكم العامة، مثل قضايا إثبات الحياة والوفاة والإعالة والوصايا، وذلك بعد أن ثبت أنها تشغل وتربك المحاكم ويمكن الاستغناء عنها بإثباتات وأساليب أخرى وإجراءات إدارية تقوم عليها جهات توثيقية وتخفف عن المحاكم عبء النظر فيها.

وقالت المصادر إن هذا التوجه يأتي على خلفية ملاحظات ومقترحات قدمها قضاة أكدوا فيها أن هناك تباعدا في مواعيد القضايا الجنائية والحقوقية والأسرية وبطء في البت فيها، بسبب زحام القضايا الإنهائية التي تشكل ما لا يقل عن 35 في المائة من حجم الدعاوى في المحاكم، وأكدت مصادر قضائية على أهمية تفعيل التعاميم والتعليمات التي تحدد مرجعية بعض الأمور الإجرائية وتحدد جهات خاصة لتوثيقها والبت فيها وإصدار الوثائق والصكوك المناسبة لها، خصوصا أن بعض هذه القضايا لا تؤدي إلى إشغال القضاة فحسب وإنما تؤدي إلى تراكم أعداد المراجعين في المحاكم.

وذكرت المصادر أن عدد المراجعين في قضايا إثبات الوفاة بلغ سبعة آلاف قضية خلال عام واحد في محكمة جدة وحدها، وراجع فيها نحو 35 ألف مراجع، كون كل صاحب قضية يحتاج إلى اصطحاب اثنين من الشهود ومثلهما من المزكين، وقدرت عدد القضايا الإنهائية بنحو 350 ألف قضية تنظر في العام الواحد، وهو ما يشكل 40 في المائة من إجمالي القضايا المنظورة من قبل 269 محكمة في مختلف المناطق، يقابل ذلك نقص في أعداد القضاة، وهو ما يشكل تحديا للأجهزة القضائية وسببا أساسيا في إطالة مدد التقاضي وتباعد مواعيد الجلسات وتراكم القضايا المنظورة أمام المحاكم.

وبين تقرير حديث صادر عن وزارة العدل أن إجمالي القضايا المميزة أمام محكمتي التمييز بلغ 56857 قضية ميزت منها محكمة الرياض 24474 قضية بنسبة 43 في المائة، ومحكمة مكة 32383 قضية بنسبة 57 في المائة وتنوعت هذه القضايا ما بين قضايا حقوقية بلغت 19933 قضية بنسبة 35 في المائة وجنائية بلغت 29611 قضية بنسبة 52 في المائة، فيما بلغت القضايا الإنهائية 7313 قضية بنسبة 13 في المائة، وتنوعت قرارات محكمتي التمييز، وجاء منها 31370 قرارا بالتصديق بنسبة 55 في المائة و 24553 قرارا بالملاحظة بنسبة 43 في المائة و 934 قرارا بالنقض بنسبة 2 في المائة.

140 طالبة يمتنعن عن الدراسة في مكة

المصدر: جريدة عكاظ السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010العدد 3394
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101002/Con20101002375280.htm

سلمان العلياني ـ مكة المكرمة

أدت مناظر الحوادث المرعبة، ووعورة الطريق إلى امتناع 140 طالبة في مدرسة الريان المتوسطة والثانوية في حي النزهة شمالي مكة المكرمة عن الذهاب للمدرسة لليوم الخامس على التوالي منذ بداية العام الدراسي الحالي.

وأكد ذوو الطالبات أن بناتهم لن ينخرطن في الدراسة حتى يتم وضع حل جذري وسريع لمشكلتهم التي تزداد كل يوم مع ارتفاع نسبة الحوادث وأعداد الشاحنات المستخدمة للطريق المجاور للمدرسة والتي تشكل خطرا جسديا ونفسيا عليهن.

وأوضح أولياء الأمور، أن هناك عدة حوادث وقعت على الطريق لأقارب الطالبات، الأمر الذي انعكس سلبا على الحالة النفسية لهن وهي العنصر الأساس في التعليم، مشيرين إلى أن بناتهم المتخرجات من الجامعات والكليات على استعداد تام لتدريس الطالبات بالمجان في حال عدم وجود عدد كاف من المعلمات شريطة أن تنشأ مدرسة متوسطة وثانوية داخل الحي.

من جهة أخرى، ذكر مدير عام إدارة التربية والتعليم أنه تم رفع مطالب أهالي الحي لفتح مدرسة متوسطة وثانوية قريبة منهم إلى الجهات المختصة ولم يتم قبول الطلب بسبب عدم انطباق الضوابط الخاصة بإحداث المرحلتين المتوسطة والثانوية، مشيرا إلى أنه تم تأمين وسيلة نقل ممتازة وآمنة لنقل الطالبات من حي النزهة إلى حي الريان بانتظام.

معلـــم يـركـل طـالـبـا ويـكـسـر يـــده بالقطـيـــف

المصدر: جريدة اليوم السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010العدد 13624
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13623&I=788378&G=5

جعفر الصفار ـ القطيف

تعرض طالب يدرس في الصف الرابع الابتدائي بإحدى المدارس الأهلية في محافظة القطيف للضرب من معلم في أجزاء متفرقة من جسمه وركلة عنيفة أدت إلى التواء يده وكسر اصبعين من يده، وفقاً لإفادة والده .

وأضاف ولي أمر الطالب "بدأت شرارة الحادثة أثناء سقوط أثاث متعلق بالمدرس بالقرب منه، فاستشاط غضباً متهماً ابني بأنه أسقطه، وقام بركله فتعرض للسقوط وأدى ذلك إلى كسر أصبعين في يده اليمنى"،

مشيرا إلى أنه قام بنقل ابنه إلى المستشفى، إذ أثبت التقرير الطبي وجود كسر في اصبعين وكدمات نتيجة الركل وسقوطه على الأرض، مضيفاً بقوله : "تقدمت باعتراض وشكوى لمدير المدرسة الذي تعاطف مع الوضع ورفض أسلوب الضرب ووعد بمعاقبة المتسبب ."

50برماويا يعتدون على حارس أمن سعودي في مكة

المصدر: جريدة الوطن السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23221&CategoryID=5

مكة المكرمة: ابتسام شقدار 2010-10-02 1:29 AM

احتجز أكثر من 50 رجلا وامرأة من الجنسية البرماوية حارس أمن صناعي (سعودي) بعد أن اعتدوا عليه أثناء قيامه بعمله في حراسة مخطط في جبل السرد بزهرة كدي بمكة المكرمة لمنع البناء العشوائي وهشموا زجاج سيارته وسلبوا هاتفه النقال وجهاز الاتصال اللاسلكي.

وحسب مصادر "الوطن" فإن الاعتداء وقع عند الواحدة من ظهر أمس عندما كان حارس أمن تابع لإحدى مؤسسات الحراسات الأمنية والخاصة يبلغ (52 عاما (يقوم بمهام عمله المعتادة بالمخطط لمنع البناء العشوائي، حيث داهمه حوالي 50 شخصا بين رجال ونساء وأطفال جميعهم من الجنسية البرماوية واعتدوا عليه واحتجزوه وكسروا زجاج السيارة وقاموا بسحب جهاز خاص بالتواصل اللاسلكي وجواله الخاص لمنع تواصله مع الجهات الأمنية.

وعند انتهاء فترة عمله، حضر 4 من زملائه إلى الموقع لاستلام الموقع لكنهم تعرضوا هم أيضا إلى الاعتداء وتدخلت الأجهزة الأمنية في مكة وتم نقل المصاب إلى مستشفى النور التخصصي، حيث أصيب في رأسه بشج وكذلك وجود كدمات بالبطن والفخذ الأيسر وسحجات مختلفة بأنحاء الجسم.

كما تلقى زملاؤه تهديدات صادرة من هاتفه النقال المسروق عبر الرسائل القصيرة.

من جانبه بين الناطق الإعلامي لشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان أن التحقيقات لا تزال جارية، وأنه تم التحفظ على شخصين أحدهما حدث تم إيداعه بدار الأحداث بجدة والآخر تم توقيفه بمركز شرطة الكعكية، مشيراً إلى أن البحث الجنائي كشف تحرياته عن الآخرين للقبض عليهم واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاههم.

الشؤون الاجتماعية تدرس نقل صاحبات السوابق للسجون للحد من العنف في مؤسسات الرعاية

المصدر: جريدة المدينة السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010العدد 17326
http://www.al-madina.com/node/266844

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

تدرس وزارة الشؤون الاجتماعية حاليا وضع نزيلات مؤسسات رعاية الفتيات بالمملكة في السجون بدلا من مؤسسات الرعاية للحد من أحداث الشغب التي شهدتها تلك المؤسسات في مدن عديدة أبرزها مكة المكرمة مؤخرا. وعلمت(المدينة) أن الوزارة عقدت اجتماعا مع مديرات المؤسسات ومديرات مكاتب الإشراف الاجتماعي النسائي لإيجاد خيارات وبدائل من شأنها دفع المؤسسات للقيام بدورها التأهيلي للنزيلات بالدرجة الاولى، وتتمثل هذه الخيارات في نقل الفتيات ممن تزيد أعمارهن عن(30)عاما والفتيات متكررات السوابق إلى سجن النساء العام التابع لوزارة الداخلية مباشرة دون الدخول إلى المؤسسة وان يقتصر دور المؤسسات على الفتيات صغيرات السن وصاحبات الجرائم الصغيرة فقط. ويأتي تحرك الوزارة بعد أحداث الشغب والمشاجرات الجماعية التي شهدتها مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة خلال الأشهر الـ 6 الماضية. الجدير بالذكر انه تنفيذا لتوجيه إمارة منطقة مكة المكرمة تم نقل ثلاث من نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة إلى سجن النساء في العاصمة المقدسة، بعد أن ثبت تورطهن في إثارة أعمال الشغب داخل الدار.وقال الناطق الإعلامي في وزارة الشؤون الاجتماعية محمد العوض في حينه في تصريح صحفي ان الامارة بعد درسها ما خلصت إليه لجنة شكلت للنظر في ما أثارته ثلاث نزيلات في مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة من أعمال شغب أخيراً، وجهت بنقلهن إلى «سجن النساء»، خصوصاً عقب ثبوت تورطهن في الأحداث الأخيرة. ويذكر ايضا أن عدداً من نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة فجرن أحداث شغب داخل أروقة الدار قبل أسابيع عدة، حين اعترضن (حينها) على ما وصفنه بسوء مقر الدار، وتذمرن من ما وصفنه بسوء المعاملة والقسوة التي يجدنها من قبل الاختصاصيات والمعروف أن الوزارة قامت بإنشاء أول دار للتوجيه الاجتماعي بمدينة الرياض عام 1374هـ لرعاية الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف على حد سواء ممن تتراوح أعمارهم ما بين سبعة إلى ثمانية عشر عاما وفي عام 1393هـ تم إنشاء مؤسسات رعاية الفتيات والتي ترعى الفتيات المنحرفات ممن تتراوح أعمارهن بين (13) إلى (30) سنة واللاتي ارتكبن جنحاً أو جرائم يعاقب عليها الشرع أو النظام وذلك من أجل العمل على إعادة تأهيلهن ليكن أفرادا صالحين وفاعلين يشاركن في عملية التنمية.

السجن 8 سنوات لأشخاص زوروا شهادات طبية من مستشفى حكومي ومعهد صحي

المصدر: جريدة الحياة السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187094

جدة - أحمد الهلالي

أصدرت «محكمة سعودية» حكماً بالسجن ثمانية أعوام وستة أشهر مع دفع غرامة مالية قدرها 16 ألف ريال على ثمانية متهمين في قضية تزوير شهادات امتياز طبية صادرة من طريق أحد المعاهد الصحية المعروفة والحصول على رشوة ومبالغ مالية كبيرة مقابل إصدار تلك الشهادات في مجالات الصيدلة والتمريض والإدارة الصحية. واعتبرت المحكمة أن ما أقدم عليه المتهمون لا يقتصر ضرره عليهم فقط وإنما يتعدى ذلك إلى الصحة العامة كونهم يمنحون شهادات دراسة وتدريب في مجالات الصيدلة والتمريض والإدارة الصحية غير صحيحة لأشخاص غير مؤهلين فنياً لممارسة هذه الأعمال المتعلقة بصحة وسلامة المجتمع، ما ستنتج منه حتماً أخطاء طبية فادحة يذهب ضحيتها أناس أبرياء.

وتعود تفاصيل القضية إلى ما قبل سنوات، عندما تتبعت المباحث الإدارية في «المنطقة» تحركات عدد من المسؤولين «المتهمين» (بعضهم في مستشفى حكومي وآخرون في أحد المعاهد الصحية) من خلال تلقي مبالغ مالية كبيرة، إذ تم القبض على ثمانية متهمين بينهم سعوديون ومصري وأردني وسوري حكم عليه غيابياً.

وتضمنت لائحة التهم التي وجهتها هيئة الرقابة والتحقيق (بحسب «صك الحكم») مساهمة بعض المتهمين في تزوير محررات عرفية ورسمية هي عبارة عن السجلات الأكاديمية المستخرجة من أحد المعاهد الصحة (تحتفظ «الحياة» باسمه)، إضافة إلى شهادات تدريب الامتياز المستخرجة من المستشفى الحكومي، وذلك بإثبات وقائع وبيانات كاذبة على أنها صحيحة.

كما تضمنت منح بعض طلاب المعهد (من ضمنهم متهمون في القضية) سجلات أكاديمية تضمنت المواد الدراسية التي تدرس على مدى سنتين، ورصد درجات وهمية أمام كل مادة على رغم عدم دراسة أولئك الطلاب في المعهد إطلاقاً ودراسة بعضهم الآخر فترة قصيرة جداً لم تتجاوز الأسبوعين ومنحهم بعد ذلك خطابات توجيه للمستشفى الحكومي العام لتدريبهم في ضوء تلك الدراسة المزعومة، ومن ثم إعطاؤهم شهادات تدريب امتياز مخالفة للحقيقة، تتضمن تدربهم في المستشفى لمدة ستة أشهر، مع أنهم لم يتدربوا إطلاقاً أو تدربوا لفترة قصيرة جداً لم تتجاوز أسبوعاً واحداً فقط.

وزادت لائحة الاتهام: «تم دفع مبالغ مالية على سبيل الرشوة لـ «رئيس قسم التدريب والتعليم الطبي» في المستشفى (الذي يعتبر في حكم الموظف العام) وذلك لحمله على الإخلال في إصدار شهادات تدريب امتياز لطلاب بعضهم لم يدرس في المعهد تتم إحالتهم إليه لتدريبهم في المستشفى، وبدوره يتبنى عملية إصدار تلك الشهادات تحت مسؤوليته وبتوقيعه الشخصي من دون أن يتم تدريبهم إطلاقاً أو تدريبهم لمدة قصيرة جداً قد لا تتجاوز أسبوعاً فقط، مخالفاً بذلك نظام التدريب الذي يتطلب تدريبهم لمدة ستة أشهر بعد درسهم في المعهد لمدة سنتين.

وأضافت اللائحة أن أحد المتهمين ارتكب تزويراً في محررات رسمية مع المتهمين الآخرين عبارة عن شهادات تدريب امتياز منسوب صدورها لوزارة الصحة، أثبت فيها بيانات ومعلومات ووقائع كاذبة على أنها صحيحة، إذ وقع عليها بصفته الموظف المسؤول مضفياً عليها الصفة الرسمية (كما هو الحال لشهادات تدريب الامتياز الصادرة لبعض الطلاب)، كما أسهم مع أحد المتهمين في تزوير محررات عرفية (السجلات الأكاديمية الصادرة من المعهد الصحي لبعض الطلاب) لعلمه المسبق بأن هؤلاء الطلاب حصلوا عليها بطريقة غير نظامية وبمقابل مادي، من دون أن يدرسوا في المعهد أو من دون إكمال دراستهم نظامياً وتدريبهم من دون دراسة مسبقة في المعهد.

ولفتت إلى أن رئيس قسم التدريب والتعليم الطبي في المستشفى وبصفته في حكم الموظف العام كونه يعمل متعاقداً مع إحدى الشركات الطبية المتعاقدة مع وزارة الصحة، قام بقبول وأخذ مبالغ مالية على سبيل الرشوة في مقابل الإخلال بواجبات وظيفته والمتاجرة بأعمالها، بعد أن اتفق مع أحد المتهمين على أن يقوم بإصدار شهادات تدريب امتياز لطلاب المعهد الذين تتم إحالتهم إليه من قبل المشرف على المعهد، لتدريبهم في المستشفى وحصوله على مبالغ مالية نظير ذلك

تودع في حسابه الشخصي بواسطة موظفي المعهد الذين كان يصدر لهم أوامر بإيداع مبالغ الرشوة في حساب رئيس القسم على أنها رسوم واستحقاقات مالية له، إضافة إلى اتفاق على أن يحصل المتهم المذكور على نصف الرسوم المقررة لصندوق التدريب الأهلي وعدم إيداعها في حساب هذا الصندوق.
وأشارت اللائحة إلى أن بقية المتهمين ارتكبوا تزويراً في محررات عرفية هي عبارة عن السجلات الأكاديمية الصادرة من المعهد لبعض الطلاب الذين لم يباشروا الدراسة في هذا المعهد إطلاقاً، أو أنه تمت ترقيتهم من مستوى إلى مستوى أعلى بطريقة غير نظامية وذلك بإثباته وقائع وبيانات ومعلومات كاذبة في تلك السجلات الأكاديمية لهؤلاء الطلاب على أنها صحيحة ومعترف بها كما هو الحال بالنسبة للسجلات الأكاديمية المستخرجة، إذ تم إدخال بياناتها ومعلوماتها في جهاز الحاسب الآلي في المعهد على أن هؤلاء الطلاب درسوا بطريقة نظامية بالمعهد ورصدوا درجات وهمية وتقديرات غير حقيقية لهم في سجلاتهم الأكاديمية ومن ثم إعطاؤها لهم لتقديمها للجهات الأخرى للاحتجاج بصحتها، وذلك بقصد الكسب المادي غير المشروع.

محكمة المدينة تستكمل غداً قضية مواطن يشكو تزييف الشرطة

المصدر: جريدة الحياة السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187090

جدة - أحمد الهلالي
تستكمل المحكمة الإدارية في منطقة المدينة المنورة غداً (الأحد) القضية المرفوعة ضد شعبة التزييف والتزوير في شرطة منطقة المدينة من المواطن عبدالله المجددي الذي يطالب فيها بتعويضه 50 مليون ريال نظير اتهامه بإقامة 24 دعوى كيدية ضد مسؤولين في المنطقة من دون وجه حق.
وتأتي الجلسة المعلنة بعد قرار المحكمة خلال الجلسة الماضية للقضية التي غاب عنها ممثل الشرطة، تأجيلها إلى يوم غدٍ.
وسبق أن تسلمت المحكمة اللائحة الاعتراضية على الحكم الصادر في القضية القاضي بصرف النظر عن الدعوى، بعد إحالة المدعي العام في المدينة المنورة ملفها إلى نظيره) المدعي العام) في أبها، التي غادر المواطن (المجددي) إليها هرباً من مطاردة بعض الإدارات الحكومية.
وكان المدعي العام رفع ضد المجددي دعوى في المحكمة الجزئية، وبعد أن نظرت المحكمة في القضية وبحثت جميع أبعادها، وتأكدت لديها براءة المواطن من كل التهم، أصدرت حكمها بصرف النظر عن الدعوى، الأمر الذي أتاح للمواطن العودة إلى المدينة المنورة.
يذكر أن القضية بدأت قبل 27 عاماً بتظلم عبدالله المجددي (سعودي) من القائمين على وقف جدة، واتهمهم باستخراج صكوك تخالف شرط الوقف واستغلاله لمصلحتهم الخاصة من دون بقية المستحقين.
من جهته، طالب المواطن المجددي في دعوى تقدم بها إلى رئيس المحكمة العامة في المدينة المنورة بفتح قضية أخرى برمتها من تاريخ نشوئها طوال 17عاماً ليتبين حقيقة خصمه.
وطالب في دعواه بمساءلة المواطن الذي ادعى ضده كيدياً عدم متابعته لهذه الدعوى المزعومة التي بقيت لدى محكمة أبها ما يقرب من الستة أشهر ومن ثم أعيدت لمصدرها » محكمة المدينة المنورة» لعدم المراجعة، ما يثبت عدم جديته في دعواه ومحاولته الحالية رفع دعوى تدل على رغبته وحرصه على صرف نظره عن أمور يتابعها تخصه منظورة في جهات عدة منها هيئة الرقابة والتحقيق والادعاء العام، وأخرى بالمحكمة.

الأطباء يطالبون بحوار الوزير في ظل إغراءات خارجية

المصدر: جريدة الوطن السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23224&CategoryID=5

أبها : الوطن 2010-10-02 2:08 AM

أصدر أطباء سعوديون بيانا دعوا فيه وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة إلى الجلوس معهم على طاولة حوار للاستماع إلى مطالبهم المتمثلة في إيجاد الحلول لمعاناتهم بما يضمن تحقيق مبدأ المساواة بين الأطباء السعوديين وإنصافهم وحمايتهم من الإغراءات التي يتلقونها داخل وخارج المملكة.

وطالب الأطباء في بيان رسمي دونوه في موقع "إلى متى؟" والخاص بالمطالبة بحقوقهم الوظيفية وعدم تجاهل مطالبهم والجلوس معهم على طاولة واحدة وفتح باب النقاش والحوار والنظر للأمور نظرة واقعية وموضوعية .

وكشف المشرف العام على الموقع الدكتور وليد بن سعيد أبو ملحة لـ"الوطن" أن الأطباء السعوديين باتوا يتلقون اتصالات ورسائل تدعوهم للعمل في القطاعات الصحية بعدد من دول الخليج المجاورة برواتب مغرية وحوافز. وأوجز الأطباء السعوديون مطالبهم في احتساب البدلات، مثل بدل التفرغ والندرة والتميز ضمن المرتب الأساسي، واحتساب ذلك بأثر رجعي، مع صرف البدلات الأخرى، مثل بدل التدريب والإشراف والنقل والسكن والعدوى، أسوةً بالأطباء السعوديين وغير السعوديين المشمولين بنظام التشـغيل الذاتي.صدر الأطباء السعوديون المسجلون في موقع " إلى متى " الإلكتروني الخاص بالمطالبة بحقوقهم الوظيفية مساء أول من أمس بيانا دعوا فيه وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة إلى الجلوس معهم على طاولة حوار للاستماع إلى مطالبهم المتمثلة في إيجاد الحلول لمعاناتهم بما يضمن تحقيق مبدأ المساواة بين الأطباء السعوديين وإنصافهم وحمايتهم من الإغراءات التي يتلقونها داخل وخارج المملكة.

وقال الأطباء وفقا للبيان الذي حصلت " الوطن " على صورة منه إنهم ينشدون من وزير الصحة بصفته رئيسا لمجلس الخدمات الصحية الذي يحوي جميع القطاعات الصحية بالمملكة ، إضافة إلى أن الكادر الصحي "جوهر الخلاف " قد تمت صياغته وإخراجه عن طريق مستشاريه ، وأنه من قدم الكادر الصحي للجهات المختصة لإقراره الوقوف معهم وعدم تجاهل مطالبهم والجلوس معهم على طاولةٍ واحدة وفتح باب النقاش والحوار والنظر للأمور نظرةً واقعية وموضوعية لبحث حقوقهم التي ينتظرونها . وأكدوا ثقتهم في استجابة الوزير لمناقشتهم ودراسة مطالبهم والعمل على تحقيقها نظرا للدور الكبير الذي يقومون به لخدمة الوطن والمواطن في مختلف القطاعات الصحية.

وكان الأطباء السعوديون قد أبرقوا لوزير الصحة الدكتورعبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، ووزيرالخدمة المدنية محمد الفايز، ووزيرالمالية إبراهيم العساف، ينشدون تدخلهم السريع والعاجل لحسم قضيتهم، تنفيذا لأمر خادم الحرمين الشريفين لتحقيق المساواة بين الأطباء السعوديين بمختلف الجهات الصحية .وأوجز الأطباء السعوديون مطالبهم في احتساب البدلات، مثل بدل التفرغ والندرة والتميز ضمن المرتب ليكون بها جميعاً أساسيا، واحتساب ذلك بأثر رجعي، صرف البدلات الأخرى، مثل بدل التدريب والإشراف والنقل والسكن والعدوى، أسوةً بالأطباء السعوديين والأجانب المشمولين بنظام التشغيل الذاتي، دون استحداث شروط أو قيود غير مطبقة على أطباء برامج التشغيل الذاتي، وخفض المدة المطلوبة للتقاعد براتب كامل من 40 سنة إلى ما يتناسب مع البداية العملية المتأخرة للطبيب بحكم سنوات الدراسة الطويلة والتدريب، وعدم مقارنته بمن يبدأ حياته العملية عند سن العشرين عاماً، وصرف التعويض المناسب عن سنوات عدم المساواة" بيننا نحن أطباء نظام الخدمة المدنية وزملائنا أطباء برامج التشغيل الذاتي ."يذكر أن عدد من الأطباء السعوديين قد أسسوا موقعا على شبكة الإنترنت للمطالبة بحقوقهم الوظيفية ، وقال المشرف العام على الموقع الدكتور وليد بن سعيد أبو ملحة، إن تأسيس الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت (إلى متى؟ www.elamtta.com (جاء استجابة للمطالب المستمرة للأطباء السعوديين ممن يعملون وفق نظام الخدمة المدنية في جميع المرافق الصحية بالمملكة ، مضيفا أن مطالب الأطباء منطقية مقارنة بالمهام التي يقومون بها وأنهم سيطرقون كل الأبواب لتحقيق المطالب التي يجب أن يحظوا بها.

وكشف أبو ملحة أن عدداً من الأطباء السعوديين باتوا يتلقون عروضاً وحوافز مغرية من القطاعات الصحية في دول الخليج وفي مقدمتها الإمارات وقطر، وخاصة للأطباء الذين يحملون شهادات في تخصصات نادرة.

صحة الرياض توضح ملابسات وفاة أم الأطفال السبعة لم تنجح المحاولات للسيطرة على النزيف والقضية أحيلت للطب الشرعي

المصدر: جريدة الرياض السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010العدد 15440
http://www.alriyadh.com/02/10/2010/article564281.html

سعادة رئيس تحرير جريدة «الرياض »
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..
إشارة إلى المقال المنشور بجريدة «الرياض» بتاريخ ٢٨ رمضان العدد (١٥٤١٥) تحت عنوان: (أم ودعت أبناءها السبعة.. لتلد الثامن وترحل .(
نود إحاطة سعادتكم بالآتي :
١ -المريضة المتوفاة بزرة ناعم المطيري (رحمها الله) أدخلت مستشفى الملك خالد بمحافظة المجمعة يوم الأربعاء الموافق ١/٩/١٤٣١ه بتشخيص حمل في ٨ شهور وأسبوعين مع نزول بالمشيمة من الدرجة الشديدة مصحوب بنزيف ما قبل الولادة وهي حامل للمرة الثامنة وعندها سبع ولادات سابقة منها ولادتان بعملية قيصرية. ووضعت المريضة بقسم النساء والولادة تحت الملاحظة مع علاجها علاجاً تحفظياً وراحة تامة حتى ميعاد الولادة بعملية قيصرية .
٢ -تم إجراء عملية ولادة قيصرية للمريضة يوم الاثنين الموافق ٢٠/٩/١٤٣١ه، وأثناء العملية بعد ولادة الجنين حدث نزف دموي شديد بالرحم نتيجة حالة عدم انقباض الرحم بعد الولادة، ولم تنجح محاولات السيطرة على النزيف من قبل الطاقم الطبي بغرفة العمليات، مع العلم بأن مثل هذه الحالات تعتبر حالات ذات خطورة عالية، وقد أدى ذلك بصدمة دموية حادة بالدورية الدموية والقلب ومن ثم الوفاة للمريضة رغم محاولات الانعاش القلبي الرئوي التي أجريت لإنقاذ حياتها .
٣ -وبناء على الشكوى التي تقدم بها زوج المريضة المتوفاة إلى معالي وزير الصحة والمرسل منها صورة إلى سعادة مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض. صدر قرار سعادة مدير عام صحة الرياض بتاريخ ٢٨/٩/١٤٣١ه بتشكيل لجنة مختصة للتحقيق في الشكوى .ونظراً لهذه الملابسات ووجود شكوى من زوج المريضة بها مطالبة بالحق الخاص فقد رأت اللجنة احالة القضية إلى الطب الشرعي لإصدار قرار نهائي بهذا الخصوص .
هذا للعلم والإحاطة .
وتقبلوا أطيب تحياتي،،،
مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام الصحي بصحة الرياض
سعد بن مسفر القحطاني

ماجدة مخالفة لنظام الإقامة في البحرين ووالدها يطالب طليقته إرجاعها للمملكة

المصدر: جريدة المدينة السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010العدد 17326
http://www.al-madina.com/node/266812

عبد الله الزهراني – الدمام

علمت " المدينة " أن الأيام المقبلة ستشهد إسدال الستار على قضية الطفلة ماجدة يوسف الخليفة بعد ان اضطرت والدتها المطلقة (بحرينية الجنسية) ان تسجلها طفلتها في المدارس الحكومية في مملكة البحرين إلا أن ذلك يحتاج إلى أوراق رسمية تخص الطفلة لدى والدها السعودي المقيم في مدينة الدمام والذي رفض تسليم الأوراق للأم بعد ان قامت بخطفها قبل حوالى عامين وتهريبها عبر جسر الملك فهد بدون أوراق ثبوتية !!!الطفلة تقيم مع والدتها في البحرين بدون أي أوراق ثبوتية ورسمية وتعتبر مخالفة لنظام الاقامة هناك. !!

وقال والد الطفلة يوسف الخليفة لـ " المدينة " غدا الاحد سوف أقوم بزيارة السفارة السعودية وإخبارهم بان والدة الطفلة تريد إثباتات الطفلة والنظام هو انه لابد من رجوع الطفلة للسعودية لإكمال أوراقها وتجديدها لأنها في الأخير تعتبر سعودية.

وأضاف : ان طليقتي اتصلت بي تريد جواز سفر ماجدة لكي تتمكن من ادخالها المدرسة وقلت لها ان النظام يلزم الطفلة الرجوع إلى السعودية لإكمال أوراقها وتجديدها لكي تكون مقيمة في مملكة البحرين بشكل رسمي لان الطفلة الآن تعتبر مخالفة لنظام الإقامة في مملكة البحرين ناهيك على أنها دخلت البحرين بطريقة غير مشروعة بطريق التهريب الا انها تريد الاوراق بأي طريقة وفي المقابل رفضت ذلك نهائيا.

كما أن طليقتي تتهرب من لقائي بطفلتي فعندما اطالبها بلقاء الطفلة تطلب مني السفر للبحرين وعند وصولي هناك تغلق هاتفها وأنا لا اعلم أين هم علما أنني لم أشاهد طفلتي منذ حوالي العامين.

يذكر أن تفاصيل القضية التي تابعتها " المدينه " في حينه إلى قرابة العامين عندما قامت طليقة احد المواطنين السعوديين وهي من الجنسية البحرينية بخداع طليقها عند حضورها لمدينة الدمام وأوهمته بأنها تريد ان تصطحب طفلتها للتنزه وشراء بعض الأغراض ومن ثم إرجاعها له إلا أنها كانت على تخطيط مسبق مع شقيقتها التي حضرت للسعودية معها للهروب بالطفلة وتهريبها عبر جسر الملك فهد بدون أي أوراق ثبوتية وهذا ما تم بالفعل مما اضطر الزوج الى الرفع إلى عدة جهات حكومية منها أمارة المنطقة الشرقية وسفارة السعودية في البحرين ومن حوالي عامين لازلت القضية لم تحل رغم عدة جلسات في المحكمة العامة في البحرين بين الطرفين حيث ان الطرف الأول وهو الزوج تمثله سفارة السعودية ممثلة في محاميها.

ويشار الى ان الطليقة البحرينية قامت بإدخال طفلتها في إحدى المدارس الخاصة في البحرين (روضة) عن طريق الواسطة لان الطفلة لا تحمل أي أوراق ثبوتية او رسمية وتعتبر مخالفة لنظام الإقامة هناك.

خطأ طبي يفقد عشرينية الوعي ويصيب عنق مولودها

المصدر: جريدة عكاظ السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010العدد 3394
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101002/Con20101002375279.htm

عبد الكريم المربع ـ مكة المكرمة

تحقق مديرية الشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة ممثلة في لجنة المخالفات الطبية في خطأ طبي أدخل سيدة عشرينية في غيبوبة دائمة بعد إجراء عملية قيصرية في مستشفى النساء والولادة في مكة المكرمة.

وروى لـ «عكاظ» شقيق المريضة إبراهيم الصبحي تفاصيل المعاناة التي تعيشها شقيقته والتي انطلقت من موادعتها لزوجها وابنها الصغير بعد أن تقرر إجراء عملية قيصرية لها، حيث كانت تتمتع بصحة جيدة قبيل إدخالها غرفة العمليات، وبعد خروجها من غرفة العمليات تم توجيهها على الفور إلى غرفة العناية الفائقة لتعرضها إلى التهاب شعبي رئوي ، ويضيف الصبحي: عند السؤال عن حالتها لم نجد إجابة شافية من الأطباء المشرفين على حالتها ونظرا لتردي حالتها تم نقلها إلى مستشفى خاص إلا أن التقرير الصادر عن مستشفى النساء والولادة عن الحالة لم يكن كافيا ولم يرد فيه أن المريضة ولدت بعملية قيصرية أو شرح عن سبب دخولها لغرفة العناية المركزة».

وأوضح شقيق المريضة أنه بعد مخاطبات مطولة مع عدة مستشفيات في العاصمة المقدسة والطائف تم نقلها إلى مستشفى الزاهر حيث ترقد فيه، مشيرا إلى تعرض الطفل إلى كدمة في العنق، من جهته أكد الناطق الإعلامي للشؤون الصحية في مكة المكرمة فائق حسين أن المديرية أحالت ملف القضية إلى لجنة المخالفات الطبية لدراسته والكشف على الحالة ومعرفة ما إذا تعرضت إلى خطأ طبي أثناء إجراء العملية القيصرية لها أم نتيجة لمعاناتها من مرض سابق عن العملية وسوف يتم الكشف مستقبلا عن نتائج الفحوصات والتحقيقات التي يجريها فريق اللجنة المكلف.

أميركا: مبتعثة تُحبط اعتداءً على طالب سعودي بجامعة بوسطن

المصدر: جريدة الحياة السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187288

بوسطن – «الحياة»

أحبطت مبتعثة سعودية مخطط لص أميركي للاعتداء على طالب سعودي في حرم جامعة بوسطن الأربعاء الماضي، إذ سارعت المبتعثة آلاء إبراهيم كيفي إلى استخدام أحد أجهزة الاتصال بالطوارئ المنتشرة في الحرم الجامعي، بعدما رأت السارق يضرب المبتعث السعودي لنهب أمواله، وأدى ذلك إلى إطلاق صافرات الإنذار، ما دفع المجرم إلى ترك ضحيته لينجو بجلده.

وتدخلت سلطات الجامعة لنقل المبتعث السعودي المغدور إلى المستشفى، فيما تقدمت رابطة المبتعثين السعوديين في الولايات المتحدة بالشكر إلى زميلتهم كيفي لتدخلها الذي حال دون إلحاق مزيد من الأذى بالطالب السعودي .

وكان طالب سعودي تعرض أخيراً للطعن في رأسه ويديه من قبل شخص حاول مساعدته أثناء هطول أمطار غزيرة في ولاية ميسوري. واضطرت السلطات الطبية إلى إحاطة جروح المصاب بنحو 100 غرزة .

وزير العدل يدشن فعاليات اللقاء الحقوقي الوطني الثاني.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 15441
http://www.alriyadh.com/03/10/2010/article564663.html

جدة - واس

يدشن وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى اليوم فعاليات اللقاء الحقوقي الوطني الثاني الذي تستضيفه وتنظمه لجنة المحامين بغرفة جدة، وذلك بقاعة صالح التركي بمقر الغرفة الرئيسي بجدة، بحضور رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، ورئيس غرفة جدة صالح بن عبدالله كامل، وعدد من المهتمين بالشأن الحقوقي والقضائي .

وأوضح كامل أن تشريف معالي وزير العدل برعاية هذه التظاهرة الحقوقية القضائية يعد اهتماما واضحا من معاليه بنشر الثقافة الحقوقية لدى مختلف شرائح المجتمع، مشيرا إلى الهدف الكبير الذي سيحققه هذا اللقاء من إتاحة الفرصة لجميع الحقوقيين ورجال القانون في مختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها المختلفة من اقتصادية، وتجارية، وخدمية، وحقوقية، وأمنية، للتواصل مع المستشارين من القطاع الخاص والغرف التجارية والمحامين والقضاة لتبادل الخبرات وعلوم المعرفة الحقوقية في مختلف مجالات العمل القضائي والقانوني والعدلي .

وكشف كامل أن فعاليات اللقاء الحقوقي الوطني الثاني التي تقام تحت مظلة اللجنة الوطنية للمحامين بمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بتنظيم لجنة المحامين بغرفة جدة سيكون برنامجها شاملا الاجتماع برؤساء لجان المحامين بالغرف السعودية وتكريم عدد من الإعلاميين البارزين في تغطية الأخبار والتحقيقات الحقوقية، إضافة إلى تكريم عدد من المحامين لجهودهم الحقوقية المتميزة في مجال حقوق الإنسان وكذلك بعض المؤسسات واللجان القضائية المتميزة في نشر الثقافة الحقوقية والتطبيق الأمثل لنظام المحاماة الذي يقصر الترافع أمام المحاكم وديوان المظالم واللجان القضائية على المحامين المرخصين من وزارة العدل .

وأضاف أن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء وديوان المظالم يعزز دور هذا اللقاء الذي يهدف إلى مخاطبة أكثر من 10,000 حقوقي داخل البلاد، في مسعى للتعرف إلى أهداف ومضامين المشروع وتناوله آخر المستجدات فيما يخص تنفيذه وإنشاء الهيئة الوطنية للمحامين وتفعيل نظام المحاماة وتعديله كما نظامي الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية ليواكب احتياجات ومتطلبات هذا المشروع .

ودعا كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية لمشاركة مستشاريها القانونيين في فعاليات اللقاء الحقوقي الوطني الثاني نظراً لما يحتويه برنامجه العلمي من تفاصيل هامة تتطلب مشاركتهم للإلمام بمستجدات التحديثات والتطوير على العمل القضائي والحقوقي والعدلي للبلاد حيث حرصت اللجنة المنظمة على دعوة أساتذة القانون والشريعة بجامعات المملكة والمعهد العالي للقضاء .

من جانبه أكد رئيس لجنة المحامين بغرفة رئيس اللجنة المنظمة للفعاليات المحامي الدكتور ماجد قاروب اكتمال استعدادات لجنة المحامين بغرفة جدة لاستضافة هذا الحدث الهام الذي يحاضر فيه عدد من القضاة والمحامين والحقوقيين، ويتركز على شرح مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء وديوان المظالم لبيان المحاكم والدرجات القضائية المستحدثة وأثرها على مهنة المحاماة وتعامل الأجهزة الحقوقية والأمنية مع المحامين وأهمية الثقافة الحقوقية وأثرها على القضاء التجاري.

التحقيق في خطأ طبي تسبب في غيبوبة عشرينية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 3395
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101003/Con20101003375325.htm

عبد الكريم المربع ـ مكة المكرمة

تحقق مديرية الشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة ممثلة في لجنة المخالفات الطبية في العاصمة المقدسة، في قضية خطأ طبي أدخل سيدة عشرينية في غيبوبة مستمرة بعد إجراء عملية قصرية في مستشفى النساء والولادة في العاصمة المقدسة.

وجاء هذا التحرك على خلفية ما نشرته «عكاظ» أمس، عن تفاصيل الحالة الصحية لمواطنة وطفلها، يشكوان من الإهمال الطبي والتمريضي منذ خضوعها لعملية قيصرية تسبب في فقدانها للوعي حتى الآن، وإصابة طفلها بكدمة في العنق أثناء الولادة.

ودعا إبراهيم الصبحي (شقيق المريضة) إلى التوسع في فتح التحقيق من أجل معرفة المتسبب في إصابة شقيقته وطفلها لمضاعفات تهدد حياتهما، خصوصا وأنها لاتزال فاقدة للوعي وترقد في أحد المستشفيات الخاصة.

وقال الصبحي «إنه يتعين على لجنة التحقيق، سرعة استجواب كافة الطاقم الطبي والتمريضي الذي أشرف على حال شقيقتي نوف، وفرض عقوبات صارمة وجزاءات رادعة للمقصرين في أداء مهمات عملهم وفق الأنظمة والقوانين في هذا الشأن».

ضرب مدير مدرسة اتصل بأسرة طالب مصاب

المصدر: جريدة عكاظ الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 3395
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101003/Con20101003375476.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

تعرض مدير مدرسة في المدينة المنورة أمس لضرب وصف بالمبرح تلقاه من خال طالب، على خلفية مشاجرة وقعت في المدرسة.

وأكد لـ «عكاظ» مصدر أمني أن القضية باشرتها شرطة المدينة المنورة ويجري التحقيق لمعرفة التفاصيل كافة من جميع الأطراف. وأوضح لـ «عكاظ» وكيل مدرسة الحسن بن الهيثم الابتدائية أحمد المهنا أن طالبين اصطدما ببعضهما في فناء المدرسة وأصيبا ما استدعى حضور الهلال الأحمر والاتصال بأسرتي الطالبين.

وبين وكيل المدرسة أنه بعد الاتصال على أسرتي الطالبين «حضر خال أحدهما وتلفظ على مدير المدرسة واعتدى عليه بالضرب المبرح وأصابه في أجزاء متفرقة من جسده».

وأشار المهنا إلى أن الهلال الأحمر نقل المدير إلى مستشفى الملك فهد وتلقى العلاج.

ترحيل 700 أثيوبي من مثيري الشغب في عنابر الوافدين بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاحد24 شوال 1431 هـ. الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 17327
http://www.al-madina.com/node/266966

سعيد العدواني – جدة

أنهت إدارة الوافدين بجدة ترحيل اكثر من 700 مخالف لأنظمة الإقامة من الوافدين الذين تسببوا في أحداث الشغب والفوضى وتمكن البعض منهم من الهرب، وذلك بعدا اتصالات متتالية بين المسؤولين في إدارة الجوازات ومسؤولي القنصيلة الاثيوبية. وسلم ممثل القنصلية ادارة الوافدين وثائق مرور المرحلين بعد الحادثة على دفعات بدءا من مساء الأربعاء الماضي وحتى يوم أمس الأول الجمعة، وظهر عدد من الوثائق يحمل تاريخ إصدار منذ شهرين وثلاثة أشهر، غير أن العاملين بالقنصلية لم يبادروا بتسليمها الا بعد حدوث الشغب وهروب نحو 320 وافدا تمكنت الجهات الامنية من استعادة 66 منهم بعد هروبهم من العنابر التي كانو موقوفين بها. واكد العقيد حسين بن يحيى الحارثي مدير إدارة الوافدين ان الامور عادت لوضعها المعتاد وان العمل يسير بشكل طبيعي، فيما تم ترحيل ما يزيد عن 700 وافد أفريقي تسببوا في أحداث الشغب داخل العنابر المخصصة لمخالفي انظمة الأقامة. وأفاد أنهم في إدارة الوافدين كانوا قد حرصوا في وقت سابق على جمع الموقوفين بممثل من قنصلية بلادهم وطلب منه احضار وثائقهم لنتمكن من إنهاء اجراءات مغادرتهم، الا ان تلك الوثائق لم تسلم لإدارة الوافدين الا مساء يوم الأربعاء، أي بعد حدوث المشكلة وباتصالات متتالية من قبل مسؤولين في الدولة بمسؤولي الجالية الأثيوبية، وبعدها تسلمنا وثائق ترحيلهم وشرعت فرق من رجال الجوازات في إكمال اجراءات الترحيل. ولفت العقيد الحارثي إلى ان المشاغبين تجمعوا وقاموا بخلع باب داخلي لإحدى دورات المياه وحطموا القفل الخاص بالعنبر رقم 4 وخرجوا جماعات وبدأوا في تكسير أقفال العنابر الاخرى حتى خرج البقية وعمت الفوضى وقام البعض بتقطيع الشبك الحديدي وتمكنوا من الخروج، بينما قام عدد من الوافدين الموقوفين من جنسيات مختلفة بإغلاق ابوابهم وربطها خوفا من أن تمتد إليهم أحداث الشغب، وقال ان هؤلاء الوافدين من الجنسية الأفريقية كانوا يطالبون بسرعة ترحيلهم الى بلادهم وكنا نسعى معهم في العمل على إنهاء اجراءات ترحيلهم غير ان وثائقهم لم ترد الى ادارة الوافدين الا مؤخرا بعد الحادثة. وبين العقيد الحارثي أن عدد الموقوفين في الترحيل قرابة 3500 مخالف من جنسيات مختلفة ويجري العمل على ترحيل كل من يتم انهاء اجراءاته مباشرة بحيث لا يبقى فترة طويلة الا من كانت عليه قضية عالقة او كانت ممثلية بلاده غير متعاونة في اصدار وثيقة سفره الى بلاده. ---------- «المدينة» ترصد »الثغرات» والأضرار التي خلفها الهاربون «المدينة» قامت بجولة داخل عنابر التوقيف في إدارة الوافدين بجدة رصدت خلالها الثغرات التي نفذ عبرها الهاربون، ووقفت على الأضرار والتلفيات التي لحقت بالمبنى. فيما تم على الفور اصلاح عدد من الأبواب المحطمة بعد السيطرة على الوضع. وبينما كانت فرقة من رجال الجوازات تعمل على ترتيب اجراءات ترحيل 194 مخالفا أثيوبيا، كانت مجموعة أخرى تقف على تقديم الخدمات ووجبة الغداء للموقوفين الذين مازالوا في انتظار اجراءات ترحيلهم، وعمد رجال الجوازات مع ممثل القنصلية الاثيوبية على تسليم الموقوفين وثائقهم ومن ثم اخراجهم إلى موقع فرز المرحلين بعد توفير حافلتين من النقل الجماعي لإيصالهم الى المطار في طريقهم إلى بلادهم. وكان عدد من الوافدين يحملون وثائق سفرهم التي اصدرتها قنصليتهم قبل شهرين أوثلاثة غير انها لم تسلمها ادارة الوافدين الا بعد أحداث الشغب والفوضى.

الحقيل لـ الحياة: افتتاح محاكم إداريةفي مناطق عدة... العام المقبل

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187621

الرياض - أحمد غلاب

كشف رئيس ديوان المظالم إبراهيم الحقيل عن افتتاح محاكم إدارية في مكة المكرمة، ونجران، وجازان، وعرعر العام المقبل بعد تأجيل بدء العمل فيها حتى يتم تأهيل كوادرها البشرية، وتدريبهم على أعمالهم .

وأضاف في حديثٍ إلى «الحياة»: «أنا غير راضٍ عن الخدمة التي يقدمها الديوان، وأطمح لمزيد من التميز في خدمة المتقاضين، وثمة طموحات نسعى لتحقيقها»، مشيراً إلى أن نسبة إنجاز القضايا المرفوعة أمام الديوان ارتفعت 20 في المئة عن العام الماضي .

وشدد على أن ديوان المظالم لا يملك سلطة على الأجهزة الحكومية لتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منه ضدها، كونه جهة قضائية فقط، لافتاً إلى إنشاء وحدة للمعلومات والتقارير لإعداد التقارير التي توضح نسب إنجاز الإدارات القضائية في المحاكم، وتزويد الجهات ذات العلاقة في الديوان بالمعلومات والتقارير اللازمـــة حول مستـــوى الأداء.

<بشأن الوظائف الـ930 التي أعلنها ديوان المظالم أخيراً... ما الإجراء الذي اتخذه الديوان لتحديدها؟ وهل تعتقدون أن ديوان المظالم لا يزال يعاني نقصاً في موظفيه؟

-ديوان المظالم اتبع في شأن التوظيف آلية مُنظّمة ودقيقة تتضمن عدداً من الإجراءات، بدأت في حصر الحاجة الفعلية لجميع محاكم الديوان الحالية من وظائف معاوني القضاة، والوظائف الإدارية المساندة كماً ونوعاً، وتشمل عدد الإدارات القضائية، وحجم العمل في هذه المحاكم، وأُخذت في الاعتبار حاجة المحاكم الإدارية الجديدة، وفقاً لخطة افتتاحها والزيادة المتوقعة في حاجاتها.

وتركز حصر الحاجة الوظيفية على تحديد كادر وظيفي كافٍ، ثم التحقق من توافر الجدارة فيه إنفاذاً للمادة الأولى من نظام الخدمة المدنية، وبعد دراسة شاملة أعلنت الحاجة إلى 930 وظيفة، وبلغ عدد المتقدمين عبر الموقع الإلكتروني نحو 80 ألف شخص، وعمل لهم فرز مبدئي فأصبح عددهم 56 ألفاً، اجتاز منهم 21 ألفاً الاختبار التحريري، وسيخضعون للمقابلة الشخصية.

أما عدد الموظفين فلا شك أن صدور نظامي القضاء وديوان المظالم الجديدين اللذين تضمنا تعدد درجات التقاضي، والمشاريع التوسعية الكبيرة في افتتاح المحاكم بدرجاتها، والتوسع في افتتاح الإدارات القضائية يستدعيان توفير الوظائف المساندة.

<كم عدد قضاة الديوان حالياً؟ وما نسبة الزيادة التي طرأت عن العام الماضي؟

-عدد القضاة حالياً في الديوان 380 قاضياً، وخلال الـ18 شهراً تم تعيين 96 قاضياً يمثلون ما نسبته 25 في المئة من قضاة الديوان، وهذه النسبة تعتبر قياسية في تاريخ الديوان، إلا أننا نطمح للمزيد بالوصول إلى المتوسط العالمي لعدد القضايا التي ينظرها كل قاضٍ بما يسهم في اختصار دورة القضية بأكبر قدر ممكن.

<يشتكي كثير من المواطنين من تأخّر الفصل في القضايا لدى الديوان، ما الحلول التي تسعى إدارتكم لإيجادها؟

-حرصنا على التوسع في التعيينات القضائية وافتتاح المحاكم، والتوسع في تعيينات أعوان القضاة ليخفف ذلك عن القاضي أي أعباء إدارية إضافية بما يتيح له توجيه ذلك الجهد إلى العملية القضائية، وتدريب وتطوير الكادر القضائي والوظيفي بما يضمن تحسين مستويات الأداء، وأعاد مجلس القضاء الإداري تشكيل عدد من الإدارات للحصول على أكبر قدر من الإنجاز، وهيكلة الإجراءات واختصارها، بما يمهد للانتقال إلى البيئة الإلكترونية القضائية التي بدأ بالفعل التشغيل التجريبي لها.

وبالمقارنة بين الربعين الأول من عامي 1430 و 1431 تُظهر الإحصاءات وجود تقدم في إنجاز بما نسبته 20 في المئة، إلا أن ذلك لا يقنعنا، ونأمل في خفض نظر القضايا داخل الإدارات في القريب العاجل.

<هل تخصصون للقضاة معدلات مطلوبة منهم للفصل في القضايا بشكل دوري لتسريع عجلة التقاضي؟

-الفصل في القضايا عملية نسبية تختلف من قضية إلى أخرى، إذ تتوخّى العدالة والحياد التام، وتسير ضمن أصول مهنية دقيقة وضمانات قضائية لا يمكن الحيدة عنها، من وجوب الاستماع إلى أطراف القضية، وتمكينهم من تقديم ما لديهم، وأخذ القاضي وقته كاملاً للنظر والدراسة، ولا شك أن العمليات القانونية والقضائية تتطلب جهداً كبيراً يدركه أهل الاختصاص.

وقد أنشأنا وحدة للمعلومات والتقارير في مركز دعم القرار المرتبط برئيس الديوان مباشرة، لإعداد التقارير التي توضح نسب إنجاز الإدارات القضائية في المحاكم، وتزويد الجهات ذات العلاقة في الديوان بالمعلومات والتقارير اللازمة حول مستوى الأداء، ووضع مؤشرات إشرافية لرئاسة الديوان ومجلس القضاء الإداري من خلال التقارير والمعلومات الإحصائية، وإنشاء قاعدة بيانات تساعد في عملية دعم اتخاذ القرار على المستوى الاستراتيجي في الديوان لقياس نسبة الأداء.

ولا يخفى أن هناك نسبة من التأخر الذي قد يرجع إلى طرفي الدعوى وطبيعة القضايا، خصوصاً مع الجهات الحكومية.

<هل أنتم راضون عن العمل الحالي لديوان المظالم وما يقدمه من خدمه؟

-أنا غير راضٍ عن الخدمة التي يقدمها الديوان، وأطمح إلى مزيد من التميز في خدمة المتقاضين، وثمة طموحات نسعى لتحقيقها، ولن نصل إلى هذه الحال إلا إن كانت هناك قدرة ومساحة وإمكانات للتطوير وتجويد للأعمال، ونحن الآن نشهد نقلة نوعية مهمة في تاريخ القضاء السعودي يقودها خادم الحرمين الشريفين، ولا بدّ من مجاراتها.

<ماذا عن تطوير العمل الإلكتروني للديوان الذي يمكّن المراجعين من اطلاعهم على سير قضاياهم؟

-التطبيقات الإلكترونية أحد أهم الأهداف الاستراتيجية التي نسعى لتحقيقها في ديوان المظالم، ونأمل بتطبيقها للانتقال إلى مرحلة متقدمة من التطوير والتحديث لا تقف عند ما انتهى إليه الآخرون، بل تنطلق مما يطمح إليه الآخرون، وتجربتها في القضاء تُعد تجربة حديثة لدينا نوعاً ما، وتطلبت إنشاء بنية تحتية تقنية كاملة في الديوان، والتعاقد على البرامج اللازمة القضائية والإدارية .

وبدأت بواكير التطبيقات الإلكترونية في التطبيق التجريبي للمحكمة الإلكترونية التي سيتم من خلالها تلافي ما قد يظهر من سلبيات وملاحظات أثناء التطبيق، ودشن الديوان أخيراً بوابته الإلكترونية.

<هل هناك خطة لزيادة محاكم الديوان؟ وما المناطق المقرر فيها افتتاح محاكم مستقبلاً؟

-تسهيل الخدمات القضائية وتسهيل وصول المتقاضين إلى المحاكم الإدارية من أهم أهدافنا، والتوسّع في افتتاح المحاكم جزء أساسي من خططنا الاستراتيجية التي تستهدف تغطية المناطق والمحافظات بالمحاكم الإدارية، وتمّ إنشاء محاكم عدة في مكة المكرمة وجازان ونجران وعرعر، إلا أن افتتاحها تأجل بسبب تأهيل وتدريب الكوادر البشرية فيها، ووضع الديوان خطة زمنية لافتتاح هذه المحاكم تباعاً خلال النصف الأول من العام المقبل، وإنشاء محكمتين إداريتين في الباحة وتبوك بعد توفير الكفاءات القضائية المناسبة.

واتخاذ القرارات في افتتاح المحاكم يبنى على ما يرفعه مكتب المعلومات والتقارير في مركز دعم اتخاذ القرار في الديوان من تقارير دورية لمجلس القضاء الإداري مقروناً بعدد السكان، ونسب القضايا في كل منطقة ومحافظة، وقرب وبعد المحاكم المجاورة، ومن خلال تحدد الحاجة إلى افتتاح محاكم من عدمه.

<ماذا عن عدم تطبيق الأجهزة الحكومية للأحكام القضائية الصادرة عن الديوان؟ وهل لكم سلطة عليها؟

-تنص المادة الخمسون من النظام الأساسي للحكم على أن «الملك أو من ينيبهم معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية»، أما القضاء فغايته تحقيق العدالة ورد الحقوق، من خلال القرارات والأحكام الصادرة عنه، ودور الديوان يتمثل في إصدار الحكم القضائي النهائي، ولا سلطة له في التنفيذ.

<ماذا عن البدء في عمل المحاكم التجارية التي أعلن إنشاؤها في وقت سابق؟

-أعلنا الشروع في إجراءات «السلخ» التي نصت عليها آلية العمل التنفيذية للنظام القضائي الجديد، وتمت تسمية مساعدين لرؤساء المحاكم الإدارية للقضاء التجاري والجزائي في الرياض وجدة، ونحن على تنسيق مع مجلس القضاء الأعلى وفق ما نصت عليه آلية العمل المشار إليها، وهناك لجان عدة تعمل لوضع الترتيبات للجوانب الإدارية والقضائية. وأؤكد أننا نتولى مسؤولية القضاء التجاري والجزائي وقضاته وموظفيه بشكل كامل إلى حين يتم سلخه بشكل كامل، وهذا نابع من حرصي الشديد على عدم حصول أي فراغ أثناء مرحلة الانتقال، خصوصاً أنني عضو في المجلس الأعلى للقضاء، ويهمني نجاح المجلس في مهمته الجديدة وإدارته للعملية بكفاءة واقتدار .

<هل توجد خطة واضحة لتطوير أعمال القضاة وتدريبهم؟

-لا شك في أن وضوح الأهداف في ديوان المظالم يساعد ويرسم مسار الأعمال التي يباشرها، والتدريب أحد الأعمال الجوهرية في نشاط الديوان لتطوير قدرات القضاة ومعاونيهم للمساعدة في إنجاز القضايا بعدل وسرعة، لذا فإن هناك خطة سنوية واضحة ومحددة صيغت بمشاركة متخصصين في مجال التدريب، فتدريب وتطوير الكادر القضائي والوظيفي أضحى ضرورة ملحّة وليس خياراً تكميلياً، وهو منصوص عليه في نظام القضاء، ولا يمكن للقضاء أن يتطور ويتقدم ويواكب المستجدات من دون تزويد عناصر المنظومة القضائية بالتدريب اللازم الذي ينمي المهارات الأساسية والمساندة، ومن خلال زيارات وفود الديوان للدول المتقدمة وجدنا منظومات تدريبية قضائية مؤسسية متخصصة ومتقدمة تعتمد لها موازنات ضخمة ويختار لها كوادر على مستوى عال، والقضاة في ماليزيا - مثلاً - يكلفون بثمانين ساعة تدريبية سنوياً، إلا أنه نظراً للوضع الحالي وحتى قيام مؤسسات تدريبية قضائية متخصصة لدينا فإننا اكتفينا ببعض البرامج السنوية البسيطة وإن كانت لا تلبي طموحاتنا لكنها الخيار المتاح في الوقت الراهن.

<يحكى أن ديوان المظالم يسعى لزيادة ساعات عمل القضاة بشكل أسبوعي لتسريع النظر في القضايا المرفوعة، ما صحة ذلك؟

-في ما يخص جلسات التقاضي ووقتها، فهي محسومة بموجب الأنظمة في المملكة ومنها نظام المرافعات، أما ساعات العمل الإضافية فهي موجودة في النظام، وتوجد لها آلية محددة في الديوان بما يضمن التوظيف الأمثل والفعّال لها من دون هدر، وليست هبة أو منحة تعطى للقاضي أو الموظف بل لا بد من وجود حاجة فعلية لها، وتتم المحاسبة عليها في ما بعد لقياس الأداء خلالها للتأكد من أنها أضافت إنجازاً لأعمال الديوان، وتم تكليف جميع القضاة والموظفين الذين يُجيز النظام تكليفهم بالعمل خارج وقت الدوام الرسمي في جميع المحاكم الإدارية مدة شهرين كاملين للعمل خارج الدوام، وانعكس ذلك على العمل إيجاباً من خلال معدلات لافتة للإنجاز.

ناشد أمين عام الأمم المتحدة إنصافه

محكمة الاتحاد الأوروبي تلغي قرار تجميد أموال رجل الأعمال السعودي القاضي

المصدر: جريدة اليوم الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 13625
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13624&I=788670&G=1

فهد الثقفي - جدة

الغت محكمة الاتحاد الأوروبي قرار المفوضين الأوروبيين بتجميد أموال رجل الاعمال السعودي ياسين القاضي الذي وصفته بالقرار المستبد والزامها بدفع جميع مصاريف القضية لصالحه ، لينسجم قرارها مع قرار محكمة العدل الأوروبية الصادر في سبتمبر 2008 بإلغاء تجميد الأموال للشيخ ياسين قاضي . ودعت محكمة الاتحاد الأوروبي الى احترام الحقوق الأساسية للشيخ ياسين قاضي حتى لو كان الاتحاد الأوروبي يطبق إجراءات صادرة من مجلس الأمن الدولي . وفندت المحكمة في قرارها الصادر في 45 صفحة جميع الإدعاءات التي قدمتها المفوضية الأوروبية والتي وصفتها بالخاطئة .

وقالت (ليس من المبالغة اعتبار هؤلاء الأشخاص هم مساجين(دولة) حيث أن قدرتهم على التحرك منعت بشكل مبالغ فيه وليست لهم أي قدرة للاستفادة من أموالهم وأن أثر هذا التجميد عليهم وعلى عوائلهم يمكن أن يكون في غاية الخطورة (كما اعتبرت أن لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن قد أخطأت بعدم توخي جهة محايدة للنظر في هذه الادعاءات بشكل مستقل والسماح للشيخ ياسين قاضي بالدفاع عن نفسه أمام هذه الادعاءات . ويعد هذا انتصارا آخر للشيخ ياسين قاضي بعد أن برأته المحكمة العليا في بريطانيا والزمت وزارة الخزانة البريطانية بدفع الأتعاب المتعلقة بالقضية .

وقد استلم الشيخ ياسين قاضي الدفعة الأولى من وزارة الخزانة البريطانية 300.000 جنيه استرليني. وناشد الشيخ ياسين قاضي أمين عام الأمم المتحدة التدخل لدى لجنة العقوبات لإنهاء الظلم الواقع عليه بشكل نهائي وعدم إعطاء الفرصة لظهور الأمم المتحدة بشكل محايد عندما يتعلق الأمر بمواطن عربي أو مسلم.

الجدير بالذكر ان القضاء الامريكي شطب مؤخرا دعوى مدنية رفعها اقارب ضحايا احداث 11سبتمبر على رجل الاعمال السعودي الشيخ ياسين قاضي ، حيث كان ضمن مجموعة من الشخصيات والشركات والحكومات بالعالم الإسلامي الذين رفع عليهم أقارب ضحايا أحداث 11 سبتمبر دعاوى مدنية بزعم وجود صلة لهم مع تنظيم القاعدة وبالتالي تحميلهم مسئولية مباشرة أو غير مباشرة بتلك الأحداث. ورفضت المحكمة الأمريكية هذه المزاعم وأمرت بشطب الدعاوى ضد الشيخ ياسين القاضي لعدم توفرها على أسس أو حقائق.

الهلال الأحمر ينجح في فتح قناة مباشرة بين (كوبا)ومقره بحي الصحافة

مواقف إنسانية مؤثرة صاحبت الاتصال المرئي بين المحتجزين في غوانتانامو وأسرهم بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 15441
http://www.alriyadh.com/03/10/2010/article564492.html

متابعة – محمد الغنيم

تواصل المملكة مساعيها الحثيثة عبر القنوات الدولية الرسمية لتمكين أسر المواطنين المعتقلين في السجون العراقية والأفغانية من زيارة ذويهم هناك عبر جهود متواصلة تقوم بها هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتنسيق مع الجهات الدولية المختصة .

وأبلغ المدير التنفيذي للتشغيل الذاتي بهيئة الهلال الأحمر الدكتور موفق البيوك " الرياض"أمس أن الهيئة ماضية في مساعيها في هذا الصدد في ظل اتفاقيات تمت مع الجهات الدولية المعنية ،وكان منها أيضاً مساع للسماح لأهالي المعتقلين في غوانتانامو بزيارة ذويهم هناك إلا أن ذلك لم يتم، ثم جاءت الخطوة الثانية بتمكينهم من الاتصال الهاتفي مع أبنائهم ثم بدأنا قبل أيام بالاتصال المرئي المباشر ولله الحمد .

د.البيوك ل«الرياض»: ماتم حق لكل محتجز وأسرته وسيستمر مرة كل شهرين مجاناً

وفي شأن زيارة أسر المعتقلين لذويهم في العراق وأفغانستان ،أوضح البيوك أن الاتفاق كان على زيارة أفراد العائلة بالدرجة الأولى لأبنائهم المحتجزين هناك وتم الاتفاق على ذلك وبقي القرار النهائي وبعض الأمور القانونية إلا أنه بالنسبة لزيارة العراق لم يزل الموضوع عالقاً حالياً لأمور سياسية هناك في حين لم يطرأ جديد على التنسيق المستمر مع الجانب الأفغاني بهذا الأمر .

وحول الخطوة التي نجح الهلال الأحمر في تحقيقها قبل أيام بتمكين عدة أسر من التواصل المرئي المباشر والمجاني مع ذويهم المحتجزين في غوانتانامو لمدة ساعة لكل أسرة قال د.البيوك في تصريحه إن ذلك تم في مقر الهيئة حيث خصصت قاعة يتجمع فيها أفراد عائلة المحتجز هناك ثم يتم تمكينهم بالاتصال به ويتواصلون معه ويشاهدونه مباشرة مشيراً إلى المواقف الإنسانية المؤثرة جداً التي صاحبت هذه الخطوة عندما يرى الشخص أهله وأطفاله ويرونه بعد غياب لسنوات .

وأكد المديرالتنفيذي للتشغيل الذاتي بالهيئة ل"الرياض"عزم الهيئة على استمرار تمكينها لأسر المعتقلين في غوانتانامو من الاتصال المرئي مع ذويهم مرة كل شهرين لافتاً إلى أن ذلك حقاً لكل محتجز ولأسرته في التواصل مع بعضهم البعض .

هذا وكان صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر قد وجه الإدارات المعنية بالهيئة انطلاقاً من الدور المجتمعي والإنساني الذي تقوم به بتمكين المعتقلين السعوديين في مناطق التوتر بالاتصال بذويهم في كافة مناطق المملكة عن طريق الاتصال الهاتفي المرئي وقامت الإدارة العامة للشؤون الدولية بالتنسيق والمتابعة مع البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر بهذا الشأن وبدأت الهيئة ظهر الأربعاء الماضي وبإشراف مندوبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عمل كافة الترتيبات اللازمة والتسهيلات الضرورية لأسر وذوي المعتقلين في الخارج من سكان منطقة الرياض لتمكينهم من الاتصال بأبنائهم في لفتة إنسانية رفع معها ذوو المعتقلين شكرهم وتقديرهم لكل من ساهم في تسهيل هذه المهمة الإنسانية لهم وعلى رأسهم سمو رئيس الهيئة .

مديرة مدرسة في حوطة سدير ترفض تسليم الكتب للطالبات

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 15441
http://www.alriyadh.com/03/10/2010/article564504.html

حوطة سدير- ابراهيم المزروع

ناشد عدد من أولياء أمور طالبات المدرسة الثانوية الثانية بحوطة سدير المسؤولين بوزارة التربية والتعليم التدخل والحد من تعنت مديرة المدرسة برفضها تسليم الكتب الدراسية لعدد من طالبات المدرسة بالرغم من توفرها في المدرسة وقد مضى من العام الدراسي أسبوعه الأول ولا زالت المعاناة قائمة .

يقول أحد أولياء الأمور: نحن في بداية الأسبوع الثاني وبناتنا لم يستلمن المقررات طوال الخمسة الأيام الماضية وبداية الاسبوع الثاني في تصرف غير مسبوق من مربية كان من الأجدر بها تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قواعد السلوك في حال أخلت إحدى الطالبات بما ورد في القواعد المنظمة للسلوك والمواظبة والتي صدرت من مقام وزارة التربية والتعليم .

وطالب أولياء أمور الطالبات مدير التربية والتعليم بالمجمعة إنهاء إشكالية تسليم الكتب للطالبات.

إمارة الشرقية تنظر قضية عشرينية تركها زوجها لصديقه مقابل حبة مخدر

المصدر: جريدة اليوم الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 13625
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13624&I=788623&G=2

أحمد العدواني - الدمام

استنجدت فتاة في العقد الثاني من عمرها بلجنة التكافل الأسري التابعة لإمارة المنطقة الشرقية بعد أن احتجزها زوجها في المنزل وتركها لصديقه مقابل حبة مخدر، فيما لم تجد طريقاً للمساعدة.

وعلى الفور وجه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية بمتابعة قضية الفتاة وسرعة إنجازها، على ما أفاد رئيس اللجنة الشيخ غازي الشمري، مشيراً إلى أنه أجرى اتصالاً بالفتاة لتوضيح مجريات ما حصل، بقوله: "الزوج يعمل موظفاً في إحدى الدوائر الحكومية، وما زالت القضية قيد النظر."

ورداً على سؤال قال: "ترجع أسباب حدوث مثل هذه الحالات في المقام الأول إلى موافقة أهل الفتاة على الزوج من الوهلة الأولى، في حين المفترض أن يدرس دين وخلق الزوج لأن الحياة الزوجية عبارة عن ارتباط لتكوين نواة لأسرة سعيدة".

واستشهد الشمري بقضية سابقة تعود إلى امرأة تقدمت ببلاغ عن زوجها وطالبت فيه بتقديم ورقة تثبت خلوه من الإدمان إلى لجنة التكافل الأسري، الأمر الذي رضخ فيه الزوج وقدم الورقة التي تثبت ذلك بالإضافة إلى إقرار خطي بعدم العودة إليه في سبيل العودة مجدداً إلى منزل الزوجية.

الشورى يشارك في اجتماعي اتحاد مجالس المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187669

الرياض – «الحياة»

أكد نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر حجار أن المجلس يحرص على القيام بدور فاعل في الاتحاد البرلماني الدولي والمشاركة في جميع أعماله وفقاً للتوجيهات الكريمة من ولاة الأمر الحريصين على إبراز دور المملكة وريادتها في مختلف التجمعات والمنظمات الدولية، مما يسهم في إيصال رسالة المملكة وما باتت تتمتع به من ثقل سياسي واقتصادي بارز.

وقال الدكتور حجار في تصريح صحافي لدى وصوله مطار جنيف الدولي أمس: « إن مجلس الشورى سيشارك في أعمال الاجتماعين التنسيقيين لاتحاد مجالس منظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي للنظر في عدد من المواضيع، التي تهدف إلى تنسيق الجهود العربية والإسلامية للوصول إلى رأي موحد بشأن المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للاتحاد في دورتها الثالثة والعشرين بعد المائة، وأعمال اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الدولية التي تبدأ أعمالها غداً (الاثنين) في جنيف. وأبرز الدور الكبير الذي يمثله الاتحاد البرلماني الدولي على خريطة العمل البرلماني وما يتيحه هذا الاجتماع والاجتماعات المماثلة من فرص للحوار البناء الهادف إلى بناء عالم جديد يقوم على التكامل والتعاضد لمواجهة المستقبل، عبر الاحترام المتبادل والعمل على خدمة الإنسانية جمعاء.»

من جانبه وصف الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد الغامدي الاجتماع الذي تحتضنه مدينة جنيف الخاص بأعمال جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الدولية أنه يأتي في مرحلة مهمة من مراحل التعاون الدولي في مجال العمل البرلماني، لانعكاساته المباشرة على أداء المجالس والبرلمانات وتطورها.

ويبحث الاجتماع في موضوع إدارة المصروفات البرلمانية عند الأزمات المالية ...التحديات والحلول، إضافة إلى مواضيع عدة ذات الشأن التنظيمي للجمعية.

وعد مؤتمر الأمناء العامين للبرلمانات العربية الذي استضافته الكويت أوائل شوال الجاري حلقة مهمة في سبيل تنسيق مواقف أمانات المجالس العربية تجاه المواضيع المدرجة على جدول أعمال الاجتماع الدولي للأمناء.

وأبرز أهمية الدور الذي تقوم به الأمانات العامة في دعم العمل البرلماني وتوفير المقومات لمختلف أعماله ومهامه، لافتاً إلى أن هذا الدور ينبغي أن يتنامى ويتطور ويواكب المستجدات ويلبي حاجات العمل البرلماني من الدعم الفني والاستشاري والبحثي والمعلوماتي، وذلك من خلال استخدام النظم الإدارية والمعلوماتية الحديثة، وزيادة كفاءة الأداء للإدارات المساندة لأعمال المجلس.

ورأى أن التطوير المتواصل لأداء الأمانات العامة والتي هي العمود الفقري لكل البرلمانات أمر مطلوب بل وضروري لتطوير الأداء البرلماني، وذلك بتوفير البيانات الدقيقة والمعلومات الوافية والدراسات المتعمقة، واقتراح السياسات والبدائل للأعضاء لتمكينهم من أداء مهامهم واتخاذ قراراتهم بالشكل الصحيح، ولاشك أن هذه الجمعية ومؤتمراتها الدورية هي أرض خصبة ومجال رحب لتبادل الرأي والخبرة والوقوف على أفضل الممارسات على النحو الذي يسهم في دعم العمل البرلماني الدولي.

ويضم وفد المجلس أعضاء المجلس صالح بن عيد الحصيني، والدكتور صدقة فاضل، والدكتور عبدالله بخاري، ومستشارتي المجلس غير المتفرغتين الدكتورة الجوهرة بوبشيت، والدكتورة فاطمة جـــمجوم والمدير العام لمكتب الأمين العام ناصر النـــاصر والمـــدير العام للشعبة البرلمانـــية المستشار خالد المنصور.

تدرسه لجنة في مجلس الشورى

مقترح يمنع تعطيل وتأخير صرف مستخلصات المقاولين في العقود الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 15441
http://www.alriyadh.com/03/10/2010/article564417.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

تدرس لجنة الشؤون المالية في الشورى المقترح المحال إليها من رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ بشأن إضافة مادة لنظام المشتريات والمنافسات الحكومية، وتتكون المادة المقترح إضافتها من أربع فقرات حيث تنص الأولى على أنه لا يحق للطرف الأول تعطيل أو تأخير أو المماطلة في صرف مستخلصات الطرف الثاني في العقود الحكومية، ويتم الصرف فوراً عندما يحين موعد الاستحقاق .

وحسب الفقرة الثانية المقترحة يحق للطرف الثاني "المقاول" المطالبة بالتعويض أمام ديوان المظالم، وجاء في الفقرة الثالثة النص على عدم مطالبة المقاول بأي مرفقات لا تخص العقد عندما يتقدم للمطالبة بصرف مستحقاته على اعتبار أن شروط الترسية مستوفاة عند توقيع العقد، والاكتفاء بالضروري من المرفقات لزوم صرف الدفعات لاسيما وان بعض المطالبات قد تصل ومرفقاتها إلى مئات الصفحات .

وأوضحت اللجنة المالية أن مقدم المقترح عضو المجلس عبدالوهاب آل مجثل قد ساق عدداً من المبررات لدعم اقتراحه منها تأكيده على أن جميع العقود الحكومية تصنف على أنها عقود إذعان لخلوها من أي ضوابط تضمن حقوق المتعاقد، وكذلك عدم ورود أي مواد في نظام المشتريات والمنافسات الحكومية تضمن حقوق المتعاقد المادية والمعنوية .

ويشدد آل مجثل في مبرراته على عدم الانتظام في صرف المستخلصات خصوصاً قبل نهاية العام المالي بشهرين على الأقل، ولجوء الممثلين الماليين إلى حجج واهية للتنصل من تعطيل الصرف، إضافة إلى اتباع أساليب التسويف والتعطيل من قبل الجهات المستفيدة لتعطيل الصرف وتأخره إلى مدة قد تستمر إلى 12 شهراً .

وقال آل مجثل إن تعطيل الصرف يكون بحجج واهية مثل طلب شهادة السعودة والزكاة والدخل وربما الانتساب للغرفة التجارية الصناعية أو طلب شهادة التصنيف، وكل ذلك قد يؤدي إلى لجوء المقاولين إلى الاقتراض بفوائد تثقل كاهلهم وربما يؤدي ذلك إلى تأخر صرف مستحقات العمال .

وأكدت مصادر "الرياض" توجه اللجنة المالية إلى رفض المقترح موردةً عدداً من المبررات وهي في صدد رفع توصية بعدم ملائمة الأخذ بما جاء فيه، وفي حال سقوط توصية اللجنة فسوف يلجأ المجلس للمادة الثالثة والعشرين من قواعد عمل المجلس حيث يتم التصويت أولاً على وجهة نظر اللجنة، فإن حازت على أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين عُد الموضوع منتهياً، وإلا فيجري التصويت على وجهة نظر مقدم الاقتراح فإن حاز على تلك الأغلبية فيحال الاقتراح إلى لجنة خاصة يقررها المجلس.

وزير المياه يدشن توزيع ماء زمزم ويعلن إيقاف تعبئة الجوالين

الحصين: الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع 200 ألف عبوة بلاستيكية يومياً والتوزيع في الحج آلياً

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 15441
http://www.alriyadh.com/03/10/2010/article564661.html

مكة المكرمة – خالد عبدالله،

أكد معالي وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله بن عبدالرحمن الحصينى أن عملية توزيع ماء زمزم المبارك في العبوات البلاستيكية ستقتصر على نقاط التوزيع الموجودة حاليا بمنطقة كدي والبالغ عددها 20 نقطة توزيع لافتا النظر إلى أنه سيكون هناك نقاط توزيع أخرى سيتم تجهيزها مستقبلا لمواجهة الطلب المتزايد على ماء زمزم مبينا أن الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع تبلغ 200 ألف عبوة بلاستيكية يوميا حيث يتم توزيعها حاليا على الجميع يدويا ولفترة مؤقتة وستستبدل خلال فترة الحج بالطريقة الآلية مع زيادة نقاط التوزيع إلى 40 نقطة.جاء ذلك عقب تدشين معاليه يوم امس عملية توزيع ماء زمزم المبارك على المواطنين والمقيمين وقاصدي بيت الله الحرام من خلال 20 نقطة توزيع تم تجهيزها بموقع مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لسقيا زمزم الذي وجه بإنشائه أيده الله في منطقة كدي بمكة المكرمة على مساحة تبلغ 13 ألفا و405 أمتار مربعة بتكلفة إجمالية تبلغ 700 مليون ريال. وبين معاليه أنه لن يكون هناك تعبئة بالجوالين لماء زمزم كما كان في السابق حيث سيتم إيقاف التعبئة بالطريقة السابقة من منطقتي كدي والغزة والاقتصار على التوزيع من خلال النقاط المجهزة في المشروع موضحا أن العمل في نقاط التوزيع يستمر في الفترة الحالية لمدة 18 ساعة يوميا موزعة على ثلاث فترات.وبين أن ماء زمزم يوزع من خلال المشروع بعد تنقيته على قسمين أحدهما مخصصة للحرم المكي الشريف والآخر ينقل من خلال صهاريج إلى المسجد النبوي الشريف وجزء منه يبقى ليتم توزيعه من خلال نقاط التوزيع ، مبينا أن مصنع التعبئة يتكون من عدة مبانٍ منها مبنى ضواغط الهواء ومستودع عبوات المياه الخام ومبنى خطوط الإنتاج ومبنى مستودع العبوات المنتجة بطاقة تخزينية يومية تبلغ (200) ألف عبوة. وأوضح المهندس الحصينى إن المشروع يشتمل على مبنى المولدات الكهربائية الاحتياطية بطاقة (10) ميجاوات ويعمل بنظام " سكادا " الذي يمكن من التحكم والمراقبة لمراحل المشروع كافة ابتداءً من ضخ المياه من البئر إلى آخر مراحل التعبئة ويحتوي أيضاً على مستودع آلي مركزي لتخزين وتوزيع العبوات المنتجة من مصنع التعبئة مجهزاً بأنظمة تكييف وأنظمة إنذار وإطفاء الحريق بتكلفة تبلغ أكثر من (75) مليون ريال يمثل (15) مستوى لتخزين وتوزيع (5ر1) مليون عبوة سعة (10) لترات.وقال إن مستودع التخزين يعمل بشكل آلي بواسطة نظام تقني متقدم دون تدخل بشري للوفاء باحتياجات المواطنين والمقيمين وقاصدي بيت الله الحرام من الزوار والمعتمرين وضيوف الرحمن في أوقات الذروة حيث يتم تخزين واستخراج العبوات آلياً من خطوط الإنتاج بمصنع التعبئة عبر سيور ناقلة آلية تصل بين خطوط الإنتاج والجسر الناقل الذي يصل بدوره بين مصنع التعبئة والمستودع المركزي سعة 5ر1 مليون عبوة وتستخدم فيه أحدث أنظمة التخزين العالمية المعروفة باسم التخزين الآلي والاسترجاع الآلي (AS/RS) ، حيث تدخل العبوات المنقولة عبر الجسر الناقل إلى المستودع المركزي عن طريق رافعات رأسية حمولة كل منها (2000 كلجم) تُخزن هذه العبوات في أماكن محددة ويُتحكم فيها وتدار عن طريق برنامج تخزين متطور يتم من خلاله التخزين حسب تاريخ الإنتاج وخط الإنتاج ، ويتيح هذا البرنامج المتطور تحديد أولويات التوزيع حسب تاريخ التخزين ونتائج الاختبارات الخاصة بالمياه المنتجة التي تتم بمختبر المحطة. وأضاف أنه بعد انتهاء مرحلة الإنتاج والتخزين تبدأ مرحلة نقل العبوات المخزنة من

مبنى المستودع إلى نظام التوزيع الأتوماتيكي عن طريق الرافعات الرأسية لتوضع العبوات على سيور ناقلة تنقلها إلى (42) نقطة توزيع آلية ، حيث تُوزع هذه العبوات على المستفيدين باستخدام قطع معدنية خاصة ويمكن الحصول على هذه القطع من منافذ التوزيع الخاصة المنتشرة داخل منطقة المشروع ليقوم المستهلك بوضع القطعة داخل ماكينة التوزيع فيحصل آلياً على العبوة .

عمداء كليات التقنية: العلاقة بين المدربين والمحافظ شبه مقطوعة

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 شوال 1431 هـ. الموافق 3 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187637

الرياض - عبدالعزيز القرعاوي

واجه عمداء الكليات التقنية ومديرو الوحدات التدريبية انتقادات المؤسسة العاملة للتدريب التقني والمهني لأدائهم الميداني، بـأكثر من 25 ملاحظة رصدوها على أداء المؤسسةوسلّم عمداء الكليات التقنية نائب محافظ المؤسسة للتدريب التقني والمهني الدكتور حمد العقلا تقريراً رصدوا فيه الملاحظات على أداء ديوان المؤسسة (حصلت» الحياة» على نسخة منها) تتمحور حول مركزية العمل وتحجيم دور المجالس التدريبية، وعدم منح صلاحيات لعمداء ومدراء المعاهد، وإهمال صيانة الكليات والمعاهد، واهتزاز الثقة بين المدربين والمؤسسة، وإصدار قرارات غير مدروسة، ويطالب فيها بإصلاح الأوضاع داخل ديوان المؤسسة.ووضع معدو التقرير مشكلة التأخر في صرف المستحقات المالية لمنسوبي الوحدات التدريبية أولى الملاحظات على المؤسسة، وانتقدوا عدم إتاحة الفرصة للوحدات التدريبية لتطوير المناهج، وعدم تفعيل دور المجلس الاستشاري للتدريب والمجلس العلمي، إضافة إلى إشغال الوحدات التدريبية بكثرة الطلبات المتكررة بمعلومات موجودة لدى المؤسسة.وتذمروا من تحديد صلاحيات قيادات الميدان وعدم إشراكهم في القرارات التدريبية، وتهميش أرائهم ومقترحاتهم التي تنتهي إلى سلة المحفوظات من دون نقاش مع المؤسسة .وطالب العمداء بإيضاح مهام وصلاحيات نواب المحافظ مستشهدين بعدم التزام بعض النواب بصلاحياتهم وإتاحة المجال لتعديّهم على صلاحيات النواب الآخرين مما تسبب في عدم وضوح الرؤية والالتباس على مدراء العموم وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام حول المرجعيات. كما أبدو استياءهم من إهمال المؤسسة لمرافقها من الكليات والمعاهد من خلال التقصير في توفير عقود عمالة النظافة والصيانة والتشغيل الذاتي، مستدلين بحجم سلفة الصيانة الفصلية في الكلية التقنية في الرياض والتي اقتصرت على 50 ألف ريال لا تفي باحتياجاتها .وطالبوا بإلغاء مجالس المناطق التدريبية إذا لم تمنح صلاحيات لهم، خصوصاً في ظل وجود نواب ومدراء عموم وعمداء ومدراء معاهد، معتبرين المجالس التدريبية أداة للبيروقراطية وعبئاً على الوحدات التدريبية .وأكد التقرير أن المؤسسة تصدر قرارات غير مدروسة منها كثرة تغيير المناهج والخطط التدريبية والنظام الثلثي والتقويم المستمر في فترة وجيزة، فيما وصف معدوه العلاقة بين المدرب ومحافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني بـ «شبه مقطوعة»، لافتين إلى أنه لا تعقد لقاءات أو اجتماعات معه، وإذا تمت مخاطبته فلا يصل من مكتبه ردود .«وأبدوا استياءهم من التدخل في السياسات الإدارية الداخلية للكليات، وعدم وجود برامج مالية وإدارية واضحة لبرامج المؤسسة كالتدريب الموازي، والاستثمار في المطاعم والمقاهي والبنوك ومكائن الخدمة الذاتية .وانتقد التقرير استعانة المؤسسة بمستشارين من خارج المؤسسة لا تتوافق تخصصاتهم وما تحتاجه المؤسسة وعدم الاستفادة من متخصصين متمكنين مؤهلين من كوادرها، وكذا عدم التنسيق بين إدارة المناهج وإدارة التجهيزات مما يؤدي إلى الهدر في تجهيز المعامل بأكثر مما يحتاجه المنهج أو التقصير في تجهيز المعمل بأقل مما يحتاجه المنهج .ونبه إلى اهتزاز ثقة المدربين بالمؤسسة نتيجة التأخير في صرف مستحقاتهم للتدريب الموازي وعدم المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بمنسوبي الوحدات التدريبية، وعدم مراعاة ظروف وخصوصية كل وحدة تدريبية بحسب حجمها وطبيعة تخصصاتها، إضافة إلى مخاطبة مسؤولي الوحدات التدريبية بأسلوب يفتقر أحياناً إلى اللباقة والتقدير والاحترام.ورصد التقرير عدم رضا الوحدات التدريبية على آلية عمل مراكز خدمة المجتمع الموضوعة من قبل أمانة المجلس وذلك من خلال عدم استقلالية عمل إدارة التدريب الموازي عن المركز وعدم إصدار الشهادات من المجالس التدريبية.

لطيفة أبو نيان: رعاية المسنات ستأخذ بعداً اجتماعياً آخر من خلال تقديم الرعاية المنزلية

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 15441
http://www.alriyadh.com/03/10/2010/article564655.html

الرياض-سلوى العمران

أكدت المديرة العامة للإشراف الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية الاستاذة لطيفة أبو نيان أن رعاية المسنات ستأخذ بعدا اجتماعيا آخر من خلال تقديم الرعاية المنزلية حيث نسعى في وزارة الشئون الاجتماعية لعدم وجود دار رعاية للمسنات والمسنين خاصة وأن الأعداد قليلة جدا وهم من الفئات التي انقطعت بهم السبل ولا عائل لهم من قريب أو بعيد في حين لا زالت الأسرة تتكفل برعاية أفرادها من المسنين والمسنات والتكافل الاجتماعي أيضا قوي ويدل على قوة الترابط الأسري ، كما أثنت على ارتفاع أعداد المتطوعات من النساء والفتيات اللاتي يساهمن وبشكل فعال في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والترفيه للنزيلات وهو ما يكشف عن الحب والرغبة لدى نسائنا وفتياتنا في فعل الخير واحتساب الأجر وقد ضربن أروع مثل في ذلك جاء ذلك خلال الاحتفال الذي نظمته دار الرعاية الاجتماعية للمسنات بمناسبة اليوم العالمي والعربي لهم بالإضافة للاحتفال باليوم الوطني للمملكة وقالت مديرة الدار الاستاذة جواهر الغشيان إن هناك تفاعلا كبيرا بين المسنات بالدار والمتطوعات من النساء والفتيات أدى إلى نشوء علاقة من الود والتراحم لدرجة أنهن يفتقدنهن إذا لم يحضرن في مواعيدهن وتقوم المتطوعات عادة بإقامة أنشطة متنوعة ومفيدة للنزيلات داخلية وخارجية وشكلوا جسرا للتواصل والعطاء مع آخرين خارج الدار .

تضمن الاحتفال إقامة فقرات بدئت بالقرآن الكريم فكلمة لمديرة الدار وممثلة شركة أرامكو الراعية وأخرى ترحيبية لإحدى المقيمات فقصيدة لمها الوتيد من ذوي الاحتياجات الخاصة ثم مشهد تمثيلي معبر عن الأخوة قدمته مجموعة بوارق الخير ، وقدمت مجموعة عاشقات الوطن عددا من الرقصات والعروض الشعبية التي حظيت بتفاعل النزيلات والحاضرات ، كما تم تكريم الجهات الراعية والمشاركة في الفعاليات وهي شركة أرامكو السعودية ومؤسسة تولين لتنظيم المعارض والاحتفالات والإعلاميات وصديقات الأمهات المتميزات ، وختاما تجولت الزائرات الحاضرات للحفل في الأركان التي شملت مشغولات يدوية للمقيمات والخيمة الشعبية حيث قدمت المشروبات الساخنة والأكلات الشعبية.

الفايز تمثل المملكة في مؤتمر "رعاية الطفولة" بروسيا

المصدر: جريدة الوطن الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23322&CategoryID=5

الرياض :فاطمة باسماعيل 2010-10-03 12:28 AM
مثلت نائبة وزير التربية والتعليم لتعليم البنات نورة بنت عبدالله الفايز، المملكة في المؤتمر العالمي الأول بشأن "الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة: بناء ثروة الأمم" الذي نظمته اليونسكو وحكومة الاتحاد الروسي ومدينة موسكو خلال الفترة من 27 إلى 29 سبتمبر المنصرم، وشارك فيه 65 وزيرا من مختلف بلدان العالم، فضلاً عن ممثلين لوكالات الأمم المتحدة، والوكالات المعنية بالتعاون الإنمائي، ومنظمات المجتمع المدني، وعدد من الخبراء .
واستهدف المؤتمر تقييم التقدم المحرز بهدف توسيع نطاق الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة وتحسينهما، وبخاصة لصالح أكثر الأطفال عرضةً للخطر وأشدهم حرماناً ,واعتمد المشاركون في المؤتمر خطة عمل موسكو، وهي وثيقة تعرض عدداً من التحديات التي يجب معالجتها لتحقيق أهداف الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وتشمل هذه التحديات النقص في الالتزام السياسي، والتمويل العام غير المناسب، والدعم الخارجي المحدود، والتنفيذ الفعال للخدمات ,ووجه المشاركون بالمؤتمر نداءً خاصا إلى المنظمة لزيادة الجهود التي تبذلها في مجال تعزيز خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وتنميتها.

مطالب بدعم فرق الرعاية المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187494

جدة - أحمد العمري
دعا المشرف العام على برنامج الرعاية الصحية المنزلية في وزارة الصحة الدكتور ناصر الخزيم، إلى تكثيف الجهود التوعوية الهادفة إلى دعم الفرق الطبية المخصصة للتعامل مع المرضى في منازلهم. وقال في كلمة ألقاها خلال افتتاح الدورة التدريبية الثانية لأنشطة برنامج الرعاية الصحية المنزلية: «يجب التركيز على تعزيز الأنشطة التي تقدمها الفرق الطبية العاملة في برنامج رعاية الصحة الأولية للمرضى في منازلهم مثل العناية بالأمراض المزمنة، وأمراض الشيخوخة، والتقرحات السريرية، إضافة إلى إصابات الجهاز العصبي والجلطات الدماغية مع العناية بالتنفس والتغذية الأنبوبية وأساليب التواصل وفنون التعامل مع مثل هؤلاء المرضى وذويهم»، مشيراً إلى أن إدارته تحرص على تنفيذ مثل هذه الدورات في مختلف مناطق المملكة لضمان إيصال الفكرة الأساسية والأهداف المرسومة للبرامج إلى الأطباء العا ملين في البرنامج في المناطق كافة.
وأوضح الخزيم أن هذه الدورة تعد الثانية بعد تنفيذ الدورة الأولى للبرنامج في الرياض خلال الأسبوع الماضي، لا فتاً إلى أن هذه الدورات معتمدة من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بواقع 20 ساعة تدريبية لكل دورة.
في المقابل، شدد مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود على أهمية هذا البرنامج الذي تسعى وزارة الصحة لتطبيقه وتفعيله لخدمة هذه الشريحة المحتاجة من المرضى والمقعدين وكذلك المسنين، مشيراً إلى أن فعاليات الدورة تستمر لمدة خمسة أيام، إذ تستهدف العاملين في برامج الرعاية الصحية المنزلية في المناطق الصحية، وتهدف إلى تطوير وطرق وأساليب التواصل وفنون التعامل مع المرضى والمسؤولين عن تقديم الرعاية الصحية لهم في منازلهم.

التربية تلزم إدارات التعليم بدمج المعوقين سمعيا في التعليم العام

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 شوال 1431 هـ. الموافق 3 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187501

جدة - منى المنجومي
ألزمـــت وزارة التربيـــة والتعليم أخيراً، الإدارات التعليمية التابعة لها، بتطبيق الآلية الخاصة بدمج المعوقين سمعياً في مدارس التعليم العام.
ويأتي هذا التحرك، بعد أن أقرت الوزارة في سابق التوصيات الواردة في محضر الاجتماع بين المشرفين والمشرفات العامين للعوق السمعي.
وبحسب تعميم صادر عن وزارة التربية والتعليم فإن آلية دمج المعوقين سمعياً اعتبرت الفصل الدراسي العادي في التعليم العام هو الخيار التربوي الأول وليس الوحيد في تعليم الطالب أو الطالبة المعوق سمعياً باعتباره نمطاً من الأنماط التربوية، والموضحة في الفقرة 18 من المادة الثالثة من القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، مشيرة إلى أن قبول الطالب في أي نمط تربوي لا يكون نهائياً إلا بعد مضي فصل دراسي كامل، يتحدد من خلاله مدى تقدمه واستفادته من البرنامج ويتم ذلك من طريق لجنة خاصة.
وطالبت الآلية، بتشكيل لجنة في إدارات التربية والتعليم لدراسة الحالات الفردية للطلاب وتحديد المكان التربوي الملائم، وتتكون اللجنة من مشرف التربية الخاصة بالإدارة التعليمية ومدير المدرسة ومعلم التعليم العام ومعلم التربية الخاصة واختصاصي النطق والتخاطب وولي أمر الطالب ويكون قرارها بشأن الطالب إلزامياً،
في حين حدد الأنماط التربوية التي يمكن أن يدرس بها الطالب أو الطالبة المعوقة سمعياً على النحو الآتي: المعاهد ويدرس فيها الطلاب والطالبات المعوقون سمعياً من فئة الصم في معاهد خاصة وتسمى معاهد الأمل للصم، والفصول الخاصة في مدارس التعليم العام وهي على نوعين، فصول خاصة تسمى فصول الأمل للصم وتكون ضمن منظومة المدرسة العادية «التعليم العام» وهو ما يعرف بـ«الدمج المكاني» ويدرس الطلاب والطالبات في هذا النوع من البرامج مناهج التعليم العام وفق خطة دراسية خاصة، إضافة إلى فصول ضعاف السمع وبها يدرس الطلاب والطالبات المعوقون سمعياً من فئة ضعاف السمع، ويتم في هذا النوع من البرامج تطبيق نفس المناهج والخطط الدراسية في التعليم العام إضافة إلى خدمات تربوية مساندة «تدريبات السمع والكلام» من طريق معلم أو معلمة النطق والكلام.
وأوضحت الآلية أن الدمج الجزئي يتم من خلال أن يقضي الطالب أو الطالبة جزءاً من اليوم الدراسي في فصول التعليم العام، وجزءاً في غرفة المصادر، بحيث يدرس مع أقرانه المنهج الدراسي العام لبعض المواد، ويدرس المواد الأخرى في غرفة المصادر مع معلم التربية الخاصة بالتنسيق مع معلم التعليم العام وباتباع الخطة التربوية الفردية.
في المقابل، أشارت الآلية إلى أن الدمج الكلي يكون فيه الطالب أو الطالبة طوال اليوم الدراسي مع اقرأنه السامعين في فصول التعليم العام مع تقديم خدمات استشارية لمعلم التعليم العام من طريق المعلم المستشار أو تقديم الخدمة التربوية المباشرة للطالب إذا دعت الحاجة من طريق المعلم المتجول، في الوقت الذي أقرت الآلية ضرورة أن يكلف معلم أو معلمة العوق السمعي المتخصص في التربية الخاصة أو مسار العوق السمعي بالتدريس في «الفصول الخاصة» في المرحلة الابتدائية لجميع الصفوف وجميع المواد، أما التدريس في المرحلة المتوسطة فيسند إلى معلمي المواد المتخصصين في المدارس التي بها برامج للعوق السمعي مع الأخذ في الاعتبار إعطاؤهم دورات تدريبية حول خصائص المعوقين سمعياً وطرق التواصل معهم، مع الحرص على أن تكون المراحل الدراسية في معاهد وبرامج العوق السمعي من ثلاث مراحل هي الابتدائية، والمتوسط والثانوية، إضافة إلى التأكيد على أهمية المرحلة التمهيدية «التحضيرية.«

واشترطت الآلية أن تضم معاهد الأمل إضافة إلى فصول الطلاب أو الطالبات الصم فصولاً خاصة لمتعددي العوق ممن تكون إعاقتهم الرئيسة هي الإعاقة السمعية، مع تطبيق شروط قبول الطلاب والطالبات المعوقين سمعياً الواردة في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم.
وفي ما يخص الطلاب والطالبات الذين يعانون من اضطرابات في النطق والكلام فيجب وفقاً للآلية اتخاذ إجراءات عدة، منها قصر قبول الطلاب والطالبات ذوي اضطرابات النطق والكلام في الفصول العادية في مدارس التعليم العام مع التأكيد على تقديم خطط تربوية فردية لتدريبات النطق والكلام، ويفضل أن يتم توجيههم إلى المدارس التي بها برامج للعوق السمعي حتى يستفيد الطالب من وجود اختصاصي النطق والكلام في المدرسة، وعند تقويم الطلاب والطالبات ذوي اضطرابات النطق والتخاطب في المواد الدراسية فإنه يراعى التجاوز عن المهارات المتعلقة بالصوت والطلاقة الكلامية واللغة، وإيجاد مهارات بديلة بحسب حال كل طالب.

الجزيرة) ترصد قلق أولياء أمور الطالبات معاناة للأهالي ومخاطر على الطالبات بعد نقل كليات جامعة الجوف من دومة الجندل إلى سكاكا

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 13884
http://www.al-jazirah.com/20101003/ln59d.htm

الجوف - احمد الحجاج
أعرب أولياء أمور طالبات بجامعة الجوف للبنات في دومة الجندل عن معاناتهم المستمرة بسبب نقل كليات فرع الجامعة بدومة الجندل إلى مدينة سكاكا، وأوضح المواطن صبحي سالم حجم المعاناة التي تتعرض لها بناته الثلاث مع بدء العام الدراسي، حيث ينتقلن وزميلاتهن إلى سكاكا التي تبعد عن دومة الجندل أكثر من 100 كم ذهاباً وإياباً، وقال ل(الجزيرة) إن إحدى بناته تركت الدراسة بسبب بعد المسافة، وطالب بإعادة الدراسة في فرع دومة الجندل. وتساءل المواطن عبدالمصلح الحسن، وهو ولي أمر طالبة بفرع جامعة الجوف في دومة الجندل، عن سبب نقل الطالبات المستجدات إلى سكاكا، وقال إن الجامعة الحالية مبناها جميل ويضم أكثر من 1200 طالبة فلماذا يتم نقلهن إلى سكاكا. أما المواطن ماجد السرحاني فقال عن معاناته وزوجته حيث أصبحت تباشر عملها بسكاكا، وتساءل: لماذا لا يتم إعادة الطالبات وفتح فرع دومة الجندل لتفادي مخاطر الطريق لهن ولمعلماتهن، حيث إن زوجتي في أشهر الحمل الأولى ومسافة الطريق تشكل خطراً على صحتها. وقال عبد الله الجباب: إن معاناته تتلخص في كيفية إيجاد وسيلة نقل لابنته إلى سكاكا، وأنه يعيش قلق دائم عند ذهابها إلى سكاكا من مخاطر الطريق، وطالب من المسؤولين النظر في هذه المعاناة له ولغيره وللطالبات.
واستغرب المواطن خالد النادي نقل الطالبات المستجدات إلى جامعة سكاكا، مشيرا إلى أن مبنى الجامعة في دومة الجندل ممتاز ويخدم عددا كبيرا من أهالي البلدة والقرى التابعة لها كالأضارع والرديفة والنبك أبو قصر التي تبعد عن مدينة سكاكا أكثر من 270 كم ذهاباً وإياباً، واستغرب استئجار مبنى في مدينة سكاكا بينما المبنى الموجود في دومة الجندل مبنى حكومي.. وتساءل: فما هذا التناقض الغريب! ودعا جميع أولياء أمور الطالبات بدومة الجندل وزير التعليم العالي، الذي عرف بتسهيل أمور التعليم، إلى أن يحل مشكلتهم وأن يعمل على إعادة فتح فرع جامعة الجوف بدومة الجندل، خاصة أن نقل الطالبات إلى سكاكا يكلف الجامعة مبالغ طائلة إضافة إلى الأعباء الأخرى المتمثلة في استئجار المباني في مدينة سكاكا.

اللواء الحارثي لـ الحياة: لم نتلق طلباً بنقل نزيلات دور الرعاية إلى السجون

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 شوال 1431 هـ. الموافق 3 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187499

جدة - أحمد الهلالي

أكد المدير العام للسجون في السعودية اللواء علي الحارثي عدم تلقي إدارته أي طلب حتى الآن في ما يتعلق بنقل نزيلات مؤسسات رعاية الفتيات في السعودية إلى السجون، بغية إيقاف بعض التفلتات التي حدثت أخيراً في بعض دور الرعاية.

وقال في حديث خاص إلى «الحياة»: «إن القرار الخاص بدرس نقل الفتيات إلى السجون يعود إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ولم تتم حتى الآن مخاطبتنا في هذا الشأن كي نبدي وجهة نظرنا في قرار نقلهن من عدمه.»

وفي هذا السياق، تبحث وزارة الشؤون الاجتماعية في وضع حل لأحداث شغب نزيلات مؤسسات رعاية الفتيات، خصوصاً في مكة المكرمة الذي تكرر حدوثه للمرة الثانية خلال عام واحد، الأمر الذي جعل المسؤولين القائمين على مؤسسات الرعاية يشرعون في درس وضع حلول جذرية لهذه المشكلة .

ويأتي تحرك وزارة الشؤون الاجتماعية بعد أحداث الشغب التي تكررت خلال العام الحالي في مؤسسة رعاية الفتيات في العاصمة المقدسة، إذ تم تشكيل عدد من اللجان التي وقفت على «المؤسسة» لتقديم التقارير ومعرفة الدوافع وراء ذلك الشغب، بعدما اعترضت النزيلات حينها على ما وصفنه بـ «سوء مقر الدار»، وتذمرن مما وصفنه بـ «سوء المعاملة والقسوة التي يجدنها من قبل الاختصاصيات في الدار.»

وكان التقرير الإحصائي الرسمي السنوي الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية العام الماضي، أعلن تسجيل مؤسسة رعاية الفتيات في الرياض ومكة المكرمة والأحساء وأبها 64 حال انحراف، و 90 قضية أخلاقية، وأربع حال حمل سفاح، وثلاث حال دعارة.

وأفاد التقرير (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن مؤسسة رعاية الفتيات في الرياض رصدت 41 حال انحراف بين الفتيات، وحالَيْ تعاطي مخدرات، وأربع حال حمل سفاح، وأفصح التقرير ذاته عن 22 حال انحراف في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة، وحال تعاطي مواد مخدرة، وتسجيل حال دعارة واحدة في الرياض ومكة المكرمة وأبها. لافتاً إلى أن مؤسسة رعاية الفتيات في أبها سجلت 51 قضية أخلاقية، تليها الرياض بـ17 حالة، ثم مكة المكرمة بـ 16 حالة، وأخيراً الأحساء بست حالات .

وأكد «تقرير الوزارة» أن اللائي طوي قيدهن وأخرجن من مؤسسات دور الرعاية في السعودية، بعد انتهاء محكوميتهن بلغن 927 فتاة، نقلت 11 منهن إلى مؤسسات رعاية أخرى، وأعيدت 26 فتاة إلى أسرهن، في حين وزعت الأخريات إلى جهات حكومية عدة.

آل الشيخ: مطلوب المزيد من البرامج لـ تحصين الشباب من التكفير

المصدر: جريدة الحياة الاحد24 شوال 1431 هـ. الموافق 3 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187661

جاكرت – أحمد المسيند

قال وزير الشؤون الإسلامية السعودي الشيخ صالح آل الشيخ إن الشباب الإسلامي يحتاج إلى مزيد من التحصين من تيارات الإرهاب والغلو والتكفير التي نالت كثيراً من بلاد المسلمين، وألحقت بالدين مفاهيم وتصورات سيئة.

وذكر – في افتتاح المؤتمر العالمي للندوة العالمية للشباب الإسلامي في جاكرتا أمس – إن ذلك يتطلب المزيد من البرامج «لتصح صورة الدين، ولحماية الأمة من التفجير والتكفير وخيانة «الأمانة.«

وأقرّ وزير الشؤون الإسلامية بأن «الحكومات في حاجة إلى المؤسسات والمنظمات الخيرية والعكس أيضاً». لكنه اشترط «إعطاء غطاء رسمي للمؤسسات والمنظمات الإسلامية العاملة في الحقل الخيري لتقوم بدورها». وقال: «إن متطلبات الزمن الحالي تقتضي أن تكون هناك جسور للتواصل بين الجانبين»، مشيراً إلى أن الأعداء يتربّصون بالعمل الإسلامي والمنظمات والجمعيات الإسلامية.

وأضاف: «أن الناظر اليوم لأوضاع العالم يجد تحديات كثيرة سياسية واقتصادية ومدنية وحضارية، والتي تتطلب منا مواجهتها وإيجاد الحلول الناجعة لها، ولا ننبهر بالشرق أو الغرب، ولكن لابد أن تكون هذه الحلول منبثقة من أصولنا وثوابتنا وركائز الشريعة»، مشيراً إلى أن التحديات التي تواجه الشباب سواء في التوظيف أو العمل يجب إيجاد حلول لها.

وسيط المدينة ينفي هروبه ويؤكد:ثروتي من تجارتي

المصدر: جريدة الوطن الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23344&CategoryID=5

المدينة المنورة: علي العمري 2010-10-03 1:40 AM

دافع "وسيط المدينة" المتهم بالهروب من قضية الفساد المالي التي برزت مؤخرا في المدينة المنورة عن نفسه مؤكدا أن مصدر ثروته يعود إلى عمله في مجال التجارة عبر أنشطة متنوعة كان يزاولها منذ 22 عاما، إلى جانب التركة التي خلفها والده. وقال رجل الأعمال "ز. م" في تصريح خص به "الوطن" من مقر إقامته في مصر أمس إنه تلقى قبل أسبوعين اتصالا من ضابط أمن برتبة مقدم يطلب منه الحضور لاستجوابه غير أنه طلب مهلة لاستكمال إجراءات استقدام 200 مهندس وعامل، نافيا أن تكون إقامته الحالية في مصر بقصد الهروب من سلطات التحقيق بعد اتهامات الفساد .

وحول قيام الأجهزة الأمنية بتجميد حساباته البنكية، قال إن القرار مطروح أمام القضاء، حيث إنه الجهة الوحيدة المخولة نظاما بتجميد الحسابات ، إذ لا يمكن نظاما التعرض للملكية الخاصة إلا بأحكام قضائية نهائية مبنية على الجزم واليقين، وليس على الظن والتخمين على حد وصفه، مشددا على أن المناقصات التي رست على مؤسسته الخاصة كانت وفق الأنظمة واللوائح.نفى رجل الأعمال "ز. م" المتهم في قضية الفساد المالي التي برزت مؤخرا في المدينة المنورة، أن تكون إقامته الحالية في مصر جاءت بقصد الهروب من سلطات التحقيق بعد حادثة الفساد، مشيرا إلى أن سفره للخارج بغرض جلب 200 مهندس وعامل للعمل في مؤسسته لا سيما مع توسع الأنشطة التي يقوم بها.

وأضاف رجل الأعمال في تصريح إلى"الوطن" من مقر إقامته في القاهرة، أنه تلقى اتصالا قبل نحو أسبوعين من قبل ضابط أمن برتبة مقدم في أحد الأجهزة الأمنية، يطلب منه خلال الاتصال الحضور لاستجوابه، غير أنه طلب مهلة لاستكمال إجراءات استقدام العمالة إلى البلاد، الأمر الذي كان يتطلب بعض الوقت لإنهاء متطلبات الاستقدام، متسائلا عن سر تداول الحادثة بعد سفره لاسيما وأنها تكشفت قبل السفر بعدة أسابيع.

وردا على سؤال حول قيام الأجهزة الأمنية بتجميد حساباته البنكية بعد أن تكشفت حادثة الفساد، قال إن القرار مطروح أمام القضاء، حيث إن الجهة الوحيدة المخولة نظاما بتجميد الحسابات هي القضاء فقط، إذ إنه لا يمكن نظاما التعرض للملكية الخاصة إلا بأحكام قضائية نهائية مبنية على الجزم واليقين، وليس على الظن والتخمين على حد وصفه .

وأشار إلى أن مصدر ثروته يعود إلى عمله في مجال التجارة عبر عدة أنشطة كان يزاولها منذ 22 عاما، إلى جانب التركة التي خلفها والده بعد وفاته، مبينًا في السياق ذاته أنه يتمنى أن يكون لديه من الثروة 10% مما تناولته وسائل الإعلام عقب القضية التي أثيرت مؤخرا.

وحول علاقته بالفساد المالي والإداري الذي برز مؤخرا، أوضح رجل الأعمال أن مجلس القضاء الأعلى أجاب على السؤال بنفيه أن تكون هناك أي قضية متهم فيها أي من القضاة في محكمة المدينة المنورة. أما فيما يتعلق بالمناقصات التي ترسو على مؤسسته الخاصة فإن ذلك يكون وفق الأنظمة واللوائح التي تبدأ من الجهة التي أعلنت المناقصة، وصولا إلى الرقابة التي تراجع وتدقق وتعتمد إجراءات المؤسسة التي ترسو عليها المناقصة، فإذا كان هناك تلاعب على سبيل المثال فإن المسؤولية تكون على من اعتمد أو أقر تلك الإجراءات.وذكر رجل الأعمال أن جميع أنشطته ومعاملاته نزيهة، وأن كل ما يقال ويثار في هذا الجانب من تورط في قضايا فساد وغيرها ما هو إلا "كلام مرسل". وأضاف :لا أملك في هذا الجانب إلا الرد بالقول "هاتوا برهانكم"، مؤكدًا أن سمعته ونزاهته جعلته وكيلا شرعيا لعدد من الأئمة في المسجد النبوي الشريف، إضافة إلى أن عددا من التعاقدات مع الجهات الحكومية مازالت قائمة منذ 15 سنة، وهو دليل على نزاهة المؤسسة .يذكر أن رجل الأعمال "ز.م" أثيرت حوله اتهامات تضمنت تورطه في استخراج حجج استحكام لعدد من الأراضي والمزارع في المنطقة، إلى جانب تمكنه من الفوز بعدد من المناقصات الحكومية، وذلك في إطار قضية الفساد المالي التي برزت في المحكمة العامة أو التي برزت في إدارة التربية والتعليم.

أكدوا كلامهم في خطاب رسمي للجهات الرقابية والمالية

موظفو الشؤون الاجتماعية يتهمون الوزارة بـ هدر المال العام ويطالبون بـ الترشيد

المصدر: جريدة اليوم الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 13625
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13624&I=788671&G=2

سعد الشهراني – الرياض

طالب عدد من موظفي وزارة الشئون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين وزير الشئون الاجتماعية بإيقاف هدر الأموال التي تحدث في مقر ديوان الوزارة ، وان يتم ترشيد الصرف بما يخدم الصالح العام.

ووصف موظفو الوزارة في خطاب سلموا صورة منه لمكتب الوزير و"تحتفظ اليوم بنسخة منه" ، كما أرسلت نسخ لوزير المالية ولرئيس هيئة الرقابة والتحقيق ولرئيس ديوان المراقبة العامة ، بأنه غير مقدر للمسئولية الملقاة على عاتقه، حيث يشاهد يومياً تصرفات تحدث في مقر ديوان الوزارة من بعثرة وإهدار للمال العام. وذكروا في خطابهم أنه تم هدم مقر مستودعات واقعة في ديوان الوزارة تتميز بأنها مبنان أسمنتية لا تكلف الدولة إيجارات وإنما تحتاج فقط لترميم بسيط وتتميز بقربها من الإدارات المعنية بصرف وتسليم أدوات واحتياجات المعوقين ومستلزماتهم ولا تكلف المواطنين العناء والتأخير، وبدلاً من ذلك تم نقل هذه المستودعات إلى مبنى مستأجر في حي السلي بمبالغ طائلة تجاوزت مئات الألوف من الريالات سنويا.

وأشاروا في خطابهم انه تم خلع وإزالة مظلات جديدة لمواقف سيارات موظفي الوزارة رغم أنه لم يمض على شرائها وتركيبها سوى 3 اشهر بمبالغ تقدر بثلاثمائة ألف ريال، وأيضا تم هدم المظلات الخراسانية التي كانت تستخدم مواقف لسيارات الموظفين وهي لا تحتاج إلا إلى ترميم بسيط . وقالوا : لقد تمت إزالة مظلات قديمة لمواقف موظفي الوزارة ومراجعيها رغم صلاحيتها وسلامتها وجودتها ، إضافة الى انها تكلفت أكثر من مليوني ريال ، وعمدت الوزارة في البدء بهدر مالي جديد يتمثل بتأمين مظلات جديدة بمبلغ 3ملايين ريال.

وتساءل موظفو الوزارة في خطابهم عن المظلات جديدة الإنشاء وكذلك المظلات القديمة التي أزيلت بالرغم من تكلفتها لخزينة الدولة ملايين الريالات، حيث إن الوزارة تقوم بهدر واضح وجلي لأموال الدولة بشكل عام وأموال الأيتام والمعوقين الذين ترعاهم الوزارة بشكل خاص.

4 مليارات حجم الدعاوى العقارية .. مصادر عكاظ :

الجمع بين مماطلة دفع الإيجار وإخلاء العقار في دعوى واحدة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 3395
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101003/Con20101003375312.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة أمس، بوجود توجه جديد لدى القضاء يقضي بإلزام المماطلين في دفع الإيجارات بالإخلاء مع إلزامهم بدفع مستحقات مالك العقار حتى لحظة المغادرة وليس المدة التي رفعت فيها الدعوى القضائية.

وقالت المصادر إن: «المحاكم تعتبر مقدار الإيجار للعقار المنتهية مدة إيجاره بناء على العقد السابق، وتستعمل المحكمة حقها في تقديم موعد جلسات هذا النوع من القضايا إلى يوم واحد من تاريخ تقديم الدعوى، وفقا للمادة 40 من نظام المرافعات الشرعية».

وأفادت المصادر ذاتها أن نحو 45 في المائة من القضايا العقارية المنظورة أمام القضاء تعتبر دعاوى طلبات إخلاء وإيجارات متأخرة، مقدرة حجم المبالغ في الدعاوى العقارية في المحاكم العامة والجزئية في العام الجاري بنحو أربعة مليارات ريال.

بدوره، رأى مصدر قضائي مختص أن هذه الخطوة الجديدة تهدف إلى الحد من الدعاوى المتعلقة بإخلاء العقارات وإيجاراتها والتي تشكل مؤشرا خطيرا على مصداقية سوق العقار والثقة.

وبين المصدر القضائي أن «المحكمة العامة في جدة لجأت إلى إصدار أحكام رائدة ومعززة لهذا السوق والاستثمار فيه ومطمئنة للمؤجرين، إذ أصبحت أحكامها المتعلقة بالإخلاء والإيجار مجتمعة، وتلزم المستأجر الممتنع من الإخلاء بالأجرة التي تفرضها المحكمة عليه إلى ساعة تنفيذ حكم الإخلاء من قبل الحقوق المدنية حتى ولو كان الحكم غيابيا، أي في غيبة المستأجر المحكوم عليه».

الإدارية بالدمام تنظر اتهامات بتزوير أوراق في قضية عدم تكافؤ النسب

المصدر: جريدة المدينة الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 17327
http://www.al-madina.com/node/267033

عبدالله المانع ، عبدالله الزهراني - الدمام

تدخل قضية القطيف «عدم تكافؤ النسب» منحنى آخر بعد مداولات طويلة في أروقة المحاكم، حيث تنظر المحكمة الإدارية «ديوان المظالم» بالدمام صباح يوم الأربعاء المقبل في استدعاء الزوج عبدالله آل مهدي وزوجته سميرة (المدعى عليهما في القضية (للمثول أمامها بحجة تزوير أوراق قدمها أثناء فترة الخطوبة.

وقال والد الزوجة « م . ز « أن القضية مسماها «خداع وتزوير» كما أسمتها محكمة القطيف وليست تكافؤ نسب كما هو مسجل ومثبت بالأوراق الرسمية، والحقيقة أن الزوج تخلف عن الجلستين الماضيتين في ديوان المظالم وجلسة الاربعاء هي آخر فرصة له وإذا لم يحضر سيتم إحضاره بواسطة السلطات المعنية.

ونفى الاب أن يكون قام بتهديد الزوج بالقتل كما قال لوسائل الاعلام وطالب بإثبات ذلك. وعلمت «المدينة» من مصادرها ان الزوج تلقى اتصالاً من ديوان المظالم بالدمام الاسبوع المنصرم، لحضور جلسة الاربعاء، بعد اتهامه بالتزوير من جانب والد زوجته، غير أنه أفاد المتصل بعدم تواجده في المنطقة الشرقية، بسبب نقل عمله إلى مدينة جدة منذ 4 أشهر، وطالب بإحالة القضية إلى ديوان المظالم في جدة محل إقامته الحالية.

وخاطب المحامي الذي يترافع عن المهدي وزوجته ديوان المظالم في الدمام، مطالبا بإحالة الدعوى إلى جدة محل إقامة المدعى عليه، ومؤكدا ان قضية عدم تكافؤ النسب حفظت لعدم متابعتها، وأشار إلى أن المحكمة الكبرى في القطيف أحالت القضية قبل صدور الحكم فيها إلى المحكمة العليا التي اعادتها بدورها إلى محكمة القطيف لأنها لم تحكم فيها، ذلك أن المحكمة العليا تختص بالنظر في القضايا التي صدرت فيها أحكام.

بالتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين
جامعة نايف العربية تسلط الضوء على (اللجوء في الإسلام)

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 13884
http://www.al-jazirah.com/20101003ln9d.htm

تنطلق يوم غدٍ الاثنين بجامعة نايف أعمال الحلقة العلمية (اللجوء في الإسلام) التي تنظمها كلية التدريب بالجامعة بالتعاون مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين.

ويستفيد من هذه الحلقة العاملون في وزارات الخارجية والهيئات الدبلوماسية بالدول العربية والعاملون في المنظمات الدولية والمنظمات الخيرية والتطوعية ومراكز الأبحاث المهتمة بشئون اللاجئين والمهاجرين.

وأوضح رئيس الجامعة الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي أن هذه الحلقة تنظم في إطار سعي الجامعة لمعالجة القضايا الإنسانية الملحة ومحاولة إيجاد الحلول لها وتحديد المسئوليات لتخفيف المعاناة عن اللاجئين المتأثرين بالكوارث البشرية والطبيعية والأثر العميق الذي يحدثه النزوح واللجوء على البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس فقط لبلدانهم ولكن للمحيط الإقليمي والدولي عامة.

مؤكداً أن تنظيم هذه الحلقة يأتي انطلاقا من جهود الجامعة لتحقيق الأمن العربي والدولي بمفهومه الشامل عن طريق تزويد الكوادر العربية بأحدث المستجدات في مجال عملهم وإبراز سماحة الإسلام.

وأضاف أن هذه الحلقة هي نموذج للتعاون الدولي الهادف إلى الاستفادة من الخبرات الدولية مبيناً استرشاد الجامعة بالتوجيهات الكريمة لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب الذين أولوا هذا الصرح اهتمامهم وعنايتهم وفي مقدمتهم رجل الأمن الأول صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والرئيس الأعلى للجامعة الذي أعطى هذه المؤسسة العربية وقته ورعايته حتى أصبحت بيت الخبرة الأمنية العربية من أبرز المؤسسات المتخصصة إقليمياً ودولياً.

وتهدف الحلقة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة اللاجئين في العالم العربي والإسلامي، والتعرف على سماحة الإسلام في قضايا اللجوء، الاطلاع على مشكلة اللجوء في العالم العربي والإسلامي، والعمل على ترسيخ مفاهيم اللجوء في الإسلام لدى الدول المستقبلة للاجئين، وإبراز الجهود الدينية والإعلامية والتربوية في علاج هذه الظاهرة.

وستتناول الحلقة جملة من الموضوعات المهمة منها: مقارنة بين مبادئ اللجوء في الشريعة الإسلامية ومبادئ اللجوء في القانون الدولي، وأحكام اللجوء في الشريعة الإسلامية، واللجوء في التاريخ الإسلامي، والتجربة السعودية في التعامل مع اللاجئين، واللاجئون والأمن الإنساني والمواثيق الدولية، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

ندوة: 50 في المئة من حالات اضطراب الأكل عند الأطفال

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ. الموافق 5 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188335

الرياض - صديق البخيت
كشفت ندوة طبية أن الأطفال الذين أعمارهم لا تزيد على 10 سنوات أكثر الفئات العمرية معاناةً من صعوبات في التغذية بالمملكة «اضطراب الأكل»، إذ تصل نسبتهم نحو 50 في المئة من مجموع الحالات المصابة.
وشددت الجمعية السعودية لطب الأطفال أمس في ختام فعاليات الندوة التي أقامتها بالتعاون مع شركة أبوت في جدة، والدمام، والرياض حول مواجهة اضطراب الأكل الانتقائي لدى الأطفال، والصعوبات والتحديات، التي تواجه الأسرة عند تغذية أطفالها، وكيفية إدارتها، معتبرتها مشكلة تواجه العديد من الأسر السعودية.
وتطرق أستاذ طب الأطفال في جامعة جورج واشنطن البروفيسور الأميركي بني كيرزنير الذي يزور المملكة خلال هذه الأيام طريقة إدارة الصعوبات التي تواجه الأهل عند تغذية أطفالهم، مؤكداً أهمية متابعة الحالة وانعكاسها على الأسرة والمجتمع ,وشدد على الأطباء والممرضين العاملين بهذا المجال على ضرورة التمييز بين مشكلة انتقائية الطفل في طعامه وبين العديد من الأمراض النفسية والعضوية، التي تكون مصحوبة بالأعراض نفسها كونهم أول من يطلب منهم مواجهة هذه الحالات ,وعلى رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة تبين مشكلة صعوبات التغذية في المملكة، إلا أن كيرزنير أكد أن أكثر شرائح المجتمع معاناة من هذه الصعوبات هم الأطفال، ولا سيما الذين تقل أعمارهم عن 10 سنوات، مشيراً إلى أهمية عقد مثل هذه الندوات وحضورها من أطباء الأطفال، والممرضين، وأولياء الأمور، لمواكبة أحدث التطورات الطبية، والاطلاع على خبرات المتخصصين في المجال.

الهلال الأحمر تواصل أعمالها الإنسانية مع المعتقلين السعوديين في الخارج

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ. الموافق 5 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188414

الرياض - «الحياة»
قامت هيئة الهلال الأحمر السعودي بلم شمل إحدى الأسر في منطقة جازان بابنها المعتقل في غوانتانامو، من خلال اتصال مرئي مساء أمس، وذلك في جو أسري حميم ومناسب ,وقال المدير العام للإعلام والتوعية في هيئة الهلال الأحمر السعودي المتحدث الرسمي للهيئة أحمد بن ريان باريان في تصريح صحافي أمس: «إن الهيئة ممثلةً في الإدارة العامة للشؤون الدولية والإدارة العامة في منطقة جازان، وبالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، استكملت برنامج الاتصال المرئي مع المعتقلين، بناءً على توجيه رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز الذي أكد أهمية اكتمال الدور الاجتماعي الإنساني الذي تقوم به الهيئة .»وأعرب والد المعتقل عن شكره وتقديره لرئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي ولجهود الهيئة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. يذكر أن هيئة الهلال الأحمر قامت بتنفيذ برنامج الاتصال المرئي مع المعتقلين في غوانتانامو، من خلال تمكين عديد من الأسر السعودية من الاتصال بأبنائها، بعد انقطاع عنهم دام سنوات عدة.

والده يتهم الطبيبة بزيادة نسبة تدفق المغذي

التحقيق في وفاة طفل في مستشفى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 3397
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101005/Con20101005375783.htm

ماجد الصقيري ـ المدينة المنورة

تحقق المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة ممثلة في إدارة المتابعة والتحقيق، في خطأ طبي تسبب في وفاة طفل لم يتجاوز عمره خمسة أشهر، بعد أن أحضره والده إلى مستشفى الأطفال في المدينة المنورة.

وذكر لـ «عكاظ» والد الطفل المتوفى ماجد المطيري، أن طفله مر بوعكة صحية عانى فيها من كثرة الاستفراغ في ثالث أيام عيد الفطر الماضي، وقال «ذهبت به إلى مستشفى الأطفال في المدينة المنورة، حيث أجروا له تحليلا للدم أظهرت نتائجه وجود أملاح بسيطة في إحدى كليتي الطفل، وأن ذلك لا يشكل خطرا على حياته»، وأضاف «أخبروني بضرورة وضع مغذ للطفل، فيما طلبت طبيبة عربية من إحدى الممرضات المتواجدات في القسم بزيادة سرعة تدفق المحلول من 33 إلى 73»، مؤكدا أن حالة طفله تدهورت بعد زيادة نسبة المحلول وبأن لون جسده مال إلى الزرقة وانتفخ بطنه، بينما غادرت الطبيبة المستشفى بعد انتهاء ساعات عملها غير مهتمة بتدهور حالة الطفل، حتى جاء طبيب آخر وطلب بعد معاينته لحالة الطفل سرعة إجراء التحاليل اللازمة له، والتي أكدت تدهور حالته الصحية، وطالب الطبيب بسرعة تحويله إلى غرفة الإنعاش حيث توفي فيها في نفس اليوم.

وأوضح المطيري أن التقرير الطبي الصادر من المستشفى أفاد أن سبب الوفاة فشل في الدورة الدموية وتضخم في عضلة القلب، وذلك بعد إعطائه المحلول الزائد.

من جهته، أكد الناطق الإعلامي للشؤون الصحية في المدينة المنورة عبد الرزاق حافظ، أن مساعد المدير العام للطب العلاجي الدكتور محمد الشلاحي طالب بتشكيل لجنة داخل مستشفى الأطفال للتحقيق في شكوى والد الطفل ومعرفة ما إذا تعرض طفله إلى خطأ طبي، ووجه بسرعة الإفادة حول الموضوع وإحالته إلى إدارة المتابعة والتحقيق في المديرية العامة للشؤون الصحية .

التحقيق مع رجال أعمال في قضية الفساد بمحكمة المدينة..

ومافيا العقار تستولي على أراضٍ ومنح بالملايين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 17329
http://www.al-madina.com/node/267358

عبدالمحسن البدراني - المدينة المنورة

استدعت المباحث الإدارية بالمدينة المنورة عددًا من رجال الأعمال الذين يعتقد أنهم على علاقة بقضية الفساد بالمحكمة الشرعية والوسيط الهارب (ز.ع) والمساح بالمحكمة (ط.ع). وقال المصدر إن الاستدعاء جاء بعد اعترافات أدلى بها بعض الموظفين المتورطين بالقضية، متوقعًا بدء التحقيق مع أحد القضاء المشتبه بهم خلال الأيام القادمة. من جهة أخرى حصلت ''المدينة'' على عدد من الوثائق والإثباتات التي تكشف استغلال ''مافيا الأراضي'' بالمدينة المنورة لنفوذها داخل المحكمة الشرعية وأمانة منطقة المدينة المنورة لاستخراج صكوك وكروكيات مزورة يقومون بتطبيقها على أرض خام، تم إحياؤها من مواطنين لم يستطيعوا استخراج صكوك لها أو لأراضٍ أخرى قامت الأمانة بتهميش صكوكها وطلبت إلغاءها، ولكن بنفوذهم وعلاقتهم يتم صرف النظر عن اعتراض الأمانة وإلغاء التهميش من قبل بعض القضاة، وبموجب ذلك يستخرج صكها ويتم بيعه لاحقا. وقدر نائب شيخ طائفة العقار بالمدينة المنورة عبدالله السناني القيمة السوقية لهذه الأراضي بحوالى مليار ريال بعد تخطيطها، وذلك اعتمادًا على مواقع الأرض، بينما يبلغ سعرها النصف تقريبا إذا تم بيعها كأرض خام. وتبين الوثائق والصور اختيار مافيا العقار لمواقع استراتيجية وحيوية وفي مواقع متعددة في المدينة المنورة، ومن بينها صك (حرة سوداء) وهو لارض تقع على الدائري الثالث بالمدينة المنورة تم الاستيلاء عليها بكروكيات مزورة استخرج المساح (ط.ح) صكًا لها وكتب ملكيتها باسم أخيه للتضليل، رغم عدم وجود احياءات شرعية لها وهي عبارة عن حرة سوداء وتم تهميش صكها من قبل امانة المدينة المنورة وتبلغ مساحة الأرض حوالى (148) ألف متر مربع وتقدر قيمتها السوقية بحوالى 15 مليون ريال، وتقوم مافيا العقار حاليا بمحاولة استخراج صك جديد لها باسم جديد بعد أن قامت الأمانة بتهميش الصك وإلغائه.

280منحة لذوي الدخل المحدود

كما استولت أيضا على أرض تقع في مخطط شوران كانت الأمانة قد اعترضت على عدم وجودها بالمصورات الجوية الخاصة رغم اعتماد المخطط منذ 1413هـ. وقامت ''مافيا الأراضي'' بالسيطرة على 280 قطعة كان قد تم منحها للمواطنين من ذوي الدخل المحدود و(10) مواقف سيارات وسبعة شوارع بعرض (10) أمتار وشارعين بعرض (25) مترا ومسجد وهي جميعها بداخل المخطط.

وأكدت مصادر لـ ''المدينة'' أن أمانة المدينة المنورة ستقوم بإلغاء هذا الصك وتوجيه التهمة لهم لاستيلائهم على أراضي مواطنين من ذوي الدخل المحدود منحتهم الأمانة إياهم، ويحاول المساح (ط.ح) الذي يملك ثلث هذه الأرض بيعها بأسرع وقت وبنصف ثمنها عبر تسويقها هو ومجموعة أخرى من شركائه على مواقع إلكترونية عقارية ومكاتب عقارية نتعامل معهم.

ومن الصكوك أيضًا صك لارض تقع في شمال المدينة المنورة وهي عبارة عن أرض فضاء ليس بها أي إحياءات سواء قبل صدور صكها أو بعدها.

وبالفعل تم تنفيذ مخطط سكني على هذه الارض وأخذ الموافقات اللازمة لاتمامه رغم أن الامانة قامت بتهميش هذا الصك والاعتراض عليه والغائه، ولكن يبدو ان سطوة ''مافيا العقار'' كانت هي الاقوى.

ومن الأراضي كذلك ارض تقع في الجنوب الغربي للمدينة المنورة لم يستطع مالكها استخراج صك لها وهي على مساحة أكثر من 420 ألف متر، وقام مالكها بتوكيل معقب لاستخراج صكها من المحكمة الشرعية ولكن ''القاضي'' رفض هذا المعقب وطلب توكيل شخص من طرفه يدعى (م.ق) اتفق على ان يحصل على (10) قراريط من مساحة الارض، وبالفعل تم ذلك واستخرج الصك وخلال (4) اشهر فقط قام ببيعها إلى احد رجال الاعمال، الذي اكتشف لاحقًا انه تم

النصب عليه وان هذه الارض وصكها سيتم الغاؤه من قبل امانة المدينة المنورة. وهناك مواقع عديدة أخرى سيطرت عليها مافيا العقار بالمدينة سواء داخل مخططات لذوي الدخل المحدود أو في مناطق أخرى من المدينة المنورة والبعض منها صكوك قديمة استخرجت منذ أكثر من (50) عاما لمزارع قديمة.

طرق ملتوية و15 يومًا لاستخراج الصك

تستخدم «مافيا العقار» طرقا ملتوية للحصول على الأراضي من أصحابها الحقيقيين، مستغلين عدم قدرتهم على التعرف على أراضيهم، ولعل من أبرز أعضاء هذه المجموعة الوسيط الهارب (ز.ع). والموظف في المحكمة (ط.ح)، حيث يقومون وعبر وسطاء آخرين بتقديم عرض لملاك الأراضي والمزارع، التي بدون صكوك بقدرتهم على إصدار الصك لأراضيهم مقابل الحصول على نصف مساحة الأرض بشرط أن يتم بيعها فور صدور الصك لها الذي يستخرجونه باسم مالك الأرض الأصلي. وتطور هذا الأمر قياسًا على تطور السيولة المالية لهم أو لشركائهم بقيامهم بشراء أراضي البعض منها أراضٍ بيضاء، ويقوم المساح) ط.ح). بإعداد تقرير الهيئة الذي يتضمن وجود آبار ونخيل واحياءات كاملة، ومن ثم تتم إحالة المعاملة إلى مكتب أحد القضاة المعروف عنهم عدم الوقوف على الأرض المراد استخراج صك لها. وبلغ التمادي بمافيا العقار أن أخرجت عددا من الصكوك لأراضٍ أقامت أمانة المدينة المنورة عليها مخططات لذوي الدخل المحدود، وكانت الأمانة قد ألغتها وعجز أصحابها وملاكها الحقيقيين عن مجابهة الأمانة واستخراج صكوك لها أو ألغت صكوكها ولكن «مافيا العقار» استخرجت صكوكها، رغم قيام المخططات عليها. وتقدم البعض منهم بطلب تعويض من وزارة المواصلات عن طرق تم تنفيذها في هذه الأراضي والبعض منهم حصل على تعويض بالفعل وتأكيدا لقدرتها ونفوذها البالغ في الأمانة أعلنت هذه » المافيا» عن قدرتها على استخراج الصك خلال (15) يومًا إلى شهر، وهو ما يجعل مالك الأرض الحقيقي يسلم أرضه ويمنحهم نصفها بعد أن يستخرجوا صكها خلال هذه المادة بعد أن كان يحاول استخراجه طوال عشر سنوات. ولم تكتف هذه «المافيا» بذلك بل استغلت بعض كبار السن، الذين لم يستطيعوا استخراج صكوك لأراضيهم رغم إحياءاتها القديمة بسبب تعقيدات واشتراطات القضاة وروتين المحكمة، حيث يقومون باستخراج الصك وفقًا لاشتراطاتهم أو شراء الأرض منه، مستغلين بذلك جهلهم بالقراءة والكتابة.

وبعد شراء هذه الأراضي بأسعار زهيدة وإيهام أصحابها أنه لا يمكن استخراج صك لها يقومون بكتابة هذه الأرض بأسماء حركية، مهمتها ان تخرج الصكوك باسمها مقابل مبلغ مادي زهيد وذلك لإبعاد الشبهة عنهم .

الوسيط الهارب اشترى فيلا وسيارة لأحد القضاة و«إبل» لقاضٍ آخر

تبين أن ''الوسيط الهارب'' (ز.م.ع). كان محدود الدخل ويملك ارضًا زراعية صغيرة في شمال المدينة المنورة، وكان يحاول استخراج صك لها لسنوات عديدة، ولكن شاءت الصدف أن يلتقي بأحد موظفي المحكمة الشرعية، الذى تعاون معه لاستخراج الصك.

وتطورت العلاقة بعد ذلك إلى صداقة مع بعض قضاة المحكمة الشرعية بالمدينة وعلاقات تجارية مع القضاة نتج عنها تحوله من المواطنين محدودي الدخل إلى أحد رجال الأعمال وأصحاب المقاولات والمؤسسات التجارية وأحد أهم أعضاء ''مافيا العقار'' بالمدينة، حيث يشترط استخراج صكوك للأراضي خلال فترة قياسية مقابل نصف الأرض وبعدها تطور الحال إلى قيامه بشراء أراضٍ واستخراج صكوك لها بحكم علاقته المميزة مع قضاة في المحكمة الشرعية. ونتيجة هذه العلاقة قام بعض القضاة بتوكيل الوسيط الهارب في العديد من معاملاتهم التجارية والخاصة وقام بشراء فيلا لأحد القضاة وسيارة ''مرسيدس'' لابن احد القضاة بمناسبة نجاحه حتى أن أحد القضاة كلفه بشراء ''إبل'' لمزرعته وتطور الأمر بتكفل هذا ''الوسيط'' بسفر أحد القضاة إلى جمهورية التشيك، لأنه كان يعاني من آلام في ظهره. وأقنع الوسيط الهارب عددا من القضاة بالدخول معه في مساهمة لشراء مخطط معتمد بالمدينة، ولكن تأخر القاضي في دفع حصته أدى إلى عدم إتمام البيع وخسارة الوسيط الهارب لتنفرط بعدها السبحة، وتنكشف حقيقة العلاقات المشبوهة التي يمتلكها مع عدد من موظفي المحكمة، التي نتج عنها انكشاف امر علاقته بالقضاة.

إلزام جزئية جدة بإعادة نظر سوا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23609&CategoryID=5

جدة: حسن السلمي 2010-10-05 1:43 AM

على الرغم من امتناع قضاة محكمة جدة الجزئية عن النظر والبت في قضية المساهمات المتعثرة " سوا " ، ألزم المجلس الأعلى للقضاء المحكمة نفسها بإعادة فتح ملف القضية استجابة لتوجيه محكمة التمييز بمنطقة مكة المكرمة، والقاضي بإعادة نظر القضية من قبل قاض جديد تحدده المحكمة وفق أنظمتها الإلكترونية، بعد أن اعترضت على الأحكام التي أصدرها القاضي السابق للقضية عابد الأزوري والمتضمنة السجن والجلد لقرابة 59 رئيس مجموعة في المساهمة، مطالبة بالبت في أحكام الحق الخاص قبل العام . ويأتي قرار الإلزام بناء على المادة 188 من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية .

ألزم المجلس الأعلى للقضاء محكمة جدة الجزئية بإعادة فتح ملف قضية مساهمات "سوا "الشهيرة وفق التوجيه الصادر من محكمة التمييز بمنطقة مكة المكرمة، والقاضي بإعادة نظر القضية من قبل قاض جديد تحدده المحكمة وفق أنظمتها الإلكترونية.

ويأتي هذا الإلزام بناء على المادة 188 من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، وبعد أن رفعت محكمة جدة الجزئية كافة أوراق قضية "سوا" إلى مجلس القضاء الأعلى بشأن رفض كافة قضاة المحكمة نظر القضية وسط إصرار محكمة التمييز على نقض حكم القاضي السابق عابد الأزوري، ومطالبتها بإعادة نظر القضية من قبل قاض جديد .

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن محكمة التمييز بمنطقة مكة المكرمة تلقت كامل أوراق قضية مساهمات " سوا" العائدة من مجلس القضاء الأعلى، والمتضمنة طلب إعادتها لمحكمة جدة الجزئية، وإلزام أحد قضاتها بإعادة نظر القضية وفق ما تقتضيه المادة 188 من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية.

وأكدت المصادر أن توجيه مجلس القضاء الأعلى تضمن تحديد اسم قضاة المحكمة الجزئية بجدة لإعادة نظر القضية، وهو القاضي الذي كانت قد أحيلت إليه القضية آليا وفق نظام تسلسل إحالات القضايا المعمول به في جزئية جدة قبل رفعها لمجلس القضاء الأعلى من قبل رئيس المحكمة .

وكشفت المصادر عن أن محكمة التمييز أحالت كافة أوراق القضية لجزئية جدة مطلع هذا الأسبوع، لتنفيذ توجيه مجلس القضاء الأعلى بإعادة دراسة القضية، وإصدار أحكام قضائية بها. وتوقعت أن تبدأ إجراءات دراسة وفتح القضية من جديد خلال الأسبوعين المقبلين.

وكانت الدائرة الجزائية الثانية بمحكمة التمييز بمنطقة مكة المكرمة قد نقضت أحكام الحق الخاص التي أصدرها قاضي "سوا" عابد الأزوري، والمتضمنة السجن والجلد لقرابة 59 رئيس مجموعة في المساهمة، مطالبة بالبت في أحكام الحق الخاص قبل الحق العام، وهو ما رفضه القاضي الأزوري مرتين متتاليتين، ثم أصدرت حكما بإعادة نظر القضية من قبل قاض آخر تحدده المحكمة الجزئية.

وأمام رفض قضاة المحكمة الجزئية بجدة إعادة نظر القضية لكبر حجمها، وتشعب قضاياها، اضطر رئيس المحكمة الجزئية لرفع كامل القضية إلى مجلس القضاء الأعلى الذي وجه بإلزام المحكمة بتنفيذ قرار التمييز بإعادة نظر القضية من جديد.

يذكر أن المادة 188 من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية تنص على الآتي"محكمة التمييز يجب أن تصدق الحكم في حال اقتناعها بإجابة القاضي عن ملحوظاتها، وفي حال عدم اقتناعها، وتمسك القاضي برأيه، فلها أن تنقض الحكم كله أو بعضه بحسب الحال، مع ذكر المستند، وإحالة القضية إلى قاض آخر بالمحكمة."

50معلمة بأملج يشكين تجاوزهن وتعيين معلمات من خارج المحافظة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 17329
http://www.al-madina.com/node/267330

فايز السميري - أملج

تذمر أكثر من 50 معلمة بمحافظة أملج من تعيين عدد كبير من المعلمات من خارج محافظتهن، وقلن إن مرور عدد من السنوات على التخرج وشهاداتهن لم تشفع لهن بالتعيين، وطالبن بلجنة عاجلة من خارج منطقة تبوك للتحقيق مع فرع وزارة الخدمة المدنية بالمنطقة، وكيف أن بعضهن يحمل إثبات إقامة في أملج، وتساءلن كيف حصلت المعلمات المعينات على الوظيفة بالرغم من أن معظمهن من جازان والمدينة ومكة؟

وكانت المعلمات المتذمرات قدمن طلبا بهذا المعنى إلى مقر محافظة أملج وتم تسليم الشكوى إلى وكيل المحافظة .

"المدينة" التقت المحتجات أثناء تقدمهن بالشكوى، حيث أوضحت كل من نجية المرزوقي وفاطمة الفايدي ونجلاء العلاطي وفاتن الحمدي وأمل الحمدي وأشواق سليمان السميري أن بعضهن يحملن تخصصات نادرة مثل الفيزياء والكيمياء واللغة الإنجليزية وغيرها، ورغم ذلك لم يحظين بالتعيين، وجاءت معلمات من خارج المحافظة وبإثبات إقامة غير صحيح ليأخذن فرصتهن. مؤكدات حاجتهن الماسة إلى الوظيفة.

وناشدت المعلمات المسؤولين بالتحقيق العاجل مع فرع وزارة الخدمة المدنية بتبوك، حول كيفية حصول أغلب المعلمات على إثبات الإقامة على الرغم من أنهن من خارج أملج.

ومن جهته بين مكتب التربية والتعليم بأملج أنه لا علاقة لهم بالتعيينات والتعاقدات وأن هناك جهات مسؤولة تعمل لخدمة الوطن في هذا العمل.

واتصلت «المدينة» بمدير فرع وزارة الخدمة المدنية بتبوك لإيضاح الأمر ولكنه لم يرد رغم الاتصالات المتكررة. وتؤكد مصادر «المدينة» بأن شكوى المعلمات اللاتي قدمنها الى إمارة أملج كانت برقم 3991 وتاريخ 1431/10/25هـ، وتم تحويلها عاجلاً إلى مكتب التربية والتعليم بأملج للرد عليها، وكذلك تم رفع طلبهن إلى إمارة منطقة تبوك للنظر فيه.

نتيجة ضعف الرقابة وإهمال المقاولين

رصد 30 مشروعاً متعثراً بقيمة 300 مليون في الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 3397
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101005/Con20101005375765.htm

ردة بن محمد الحارثي ـ الطائف

رصدت «عكاظ» أمس، تعثر أكثر من 30 مشروعا في محافظة الطائف ومراكزها، بقيمة تتجاوز الـ 300 مليون ريال تتعلق بمشاريع تنموية، خدمية، تعليمية، وصحية لخدمة نحو 150 ألف مواطن.

وأوضحت لـ «عكاظ» مصدر مطلع أن هذه المشاريع تعطلت لاعتبارات تتعلق بإهمال المقاولين، قصور شركة الكهرباء، وضعف الرقابة، خصوصا مشاريع الطرق والبلدية.

وقال المصدر «إن مشروع إنارة الأنفاق في الطريق السياحي معطل منذ عامين، على وجود ميزانية تبلغ 20 مليون ريال، وتعثر إنشاء مشروع جسور في مفرق بني سعد وغزايل في طريق الجنوب وبتكلفة تزيد عن 45 مليون ريال، إضافة إلى تعثر العمل في طريق داما الصخرة في ميسان منذ العام الماضي وبتكلفة تزيد عن 20 مليون ريال».

وأشار المصدر إلى تعطل مشاريع عقبة مروة، مقسى، وهظاظ بتكلفة تقارب الـ 80 مليون ريال، مشاريع سفلتة وصلات طرق في بني مالك كالمواريد والقريع تصل كلفتها لـ 25 مليون ريال.

ونبه المصدر إلى وجود مشاريع تعليمية معطلة تتمثل في مدرستي بلحيس والمحارزة منذ العام الماضي والبالغة تكلفتها ثمانية ملايين ريال، بسبب عدم إيصال التيار الكهربائي، إضافة إلى تعثر البدء في إنشاء مدرستي المجاردة والعمار في ثقيف البالغة تكلفتها سبعة ملايين ريال.

ولفت المصدر إلى تعثر إنشاء مكتب التربية والتعليم في حداد منذ عامين والبالغة تكلفتها نحو ستة ملايين ريال، مدرسة البنات في المناضح بتكلفة تزيد عن خمسة ملايين ريال منذ أربعة أعوام، مدرستي الشباشبة والمثان للبنات، مشروع معهد التدريب المهني، كلية التربية للبنات البالغة تكلفتها عشرة ملايين ريال. وذهب المصدر إلى أن وجود تعطيل لمشاريع صحية تتعلق بإنشاء مستشفى صيادة وتحويله لمركز صحي بتكلفة تزيد عن خمسة ملايين ريال، وبطء إنشاء مستشفى قيا منذ ستة أعوام على رغم تكلفتها التي تجاوزت الـ 15 مليون ريال، مركز صحي قها في ثقيف، مركز صحي قرى الحمة وكتنه في ميسان. وأضاف المصدر أن حزمة المشاريع المتعثرة شملت أعمالا تنموية تتضمن إنشاء مقر لإمارة الصور، مركز الشرطة، أبراج للاتصالات، سفلتة المنتزهات وتزويدها بالألعاب المختلفة، تشغيل فرع إدارة المرور في حداد، تغيير طبقة الاسفلت في طريق مرتد غزايل وجميعها تزيد تكلفتها عن عشرة ملايين ريال.

في حين حذر المصدر من إهمال مشاريع المياه لقرى المحافظة، من أجل تجنب ظهور السوق السوداء وتكبيد المواطنين أموالا لشرائها والتي ستصل إلى أكثر من 200 ريال للصهريج.

الشورى: مطالب بفتح الباب أمام المواطنين غير الصيادلة لتملك الصيدليات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188423

الرياض – رياض المسلم

طالب أعضاء في مجلس الشورى في جلساتهم الاعتيادية أمس، بنقل اختصاص الصيدليات من وزارة الصحة إلى هيئة الغذاء والدواء، مع فتح المجال للمواطنين من غير الصيادلة للاستثمار في المجال.

وطالب عضو مجلس الشورى عامر اللويحق، في مداخلته حول نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية في المملكة، بتعديل المادة الثالثة من النظام، والتي تشترط أن يكون مالك الصيدلية صيدلياً وقال: «هذا الشرط سيحد من التوسع في إيجاد الأدوية من خلال المستثمرين في استيرادها وبيعها وهم ليسوا صيدليين، كما أن هذا الشرط قد يفتح الباب للفساد والتستر وشراء الأسماء، من دون ممارسة عمل فعلي، ولهذا أرى أن يُلغى هذا الشرط ويعدل، بحيث يكون مالك الصيدلية سعودياً بدلاً من صيدلانياً.«

وأشار اللويحق إلى أن بعض العاملين في الصيدليات الأهلية «يبيعون الأدوية، خصوصاً المضادات الحيوية، من دون وصفة طبيب، وهذا الأمر لا بد من تضمينه في تعديلات النظام، بحيث يتم حظر بيع هذه الأدوية، التي تؤثر في صحة الإنسان في حال بيعها من دون وصفة طبيب، وهو يعتبر مخالفة نظامية، ويجب أن تضم إلى بند المخالفات في النظام».

من جانبه، أوضح العضو الدكتور عبدالله العبدالقادر أن «هناك نقصاً شديداً في الصيادلة بالمملكة منذ العشرين عاماً الماضية، إلى جانب وجود غش تجاري في الصيدليات، يجب أن يذكر نظام هذا المقترح ومواده معرفتها بالعلامات التجارية، وليس تركيزها على العبوات المقلدة، خصوصاً أن الصيدليات الآن تملكها شركات وليس أفراداً»، وبيّن الدكتور عبدالرحمن اليامي أن 90 في المئة من الصيادلة في المملكة ليسوا سعوديين .

من جانبه، أكد رئيس اللجنة الصحية في المجلس الدكتور عبدالله الدريس، أن » التعديلات المقترحة على نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية تتضمن نقل جميع اختصاصات وزارة الصحة الواردة في النظام، وإسنادها إلى الهيئة العامة للغذاء والدواء بحكم الاختصاص، وتعديلات على عدد من مواد النظام، مشيراً إلى أن لجنة الشؤون الصحية والبيئة قامت بدراسة وافية لتلك المقترحات، استضافت خلالها عدداً من مسؤولي الجهات المعنية، خصوصاً التي شاركت في دراسة التعديلات المقترحة، واستطلعت مرئياتهم بشأن الملاحظات التي توقفت اللجنة عندها في عدد من مواد النظام، وتوصلت إلى تعديلات بالحذف أو الإضافة على التعديلات المقترحة على النظام.

ووافق مجلس الشورى على مشروعي اتفاقين بين المملكة وجمهورية الهند، يتعلق الأول بنقل الأشخاص المحكوم عليهم، في حين يتعلق الثاني بتسليم المطلوبين. وأكد المجلس أهمية مثل هذه الاتفاقات للمملكة في حفظ أمنها واستقرارها، وتعزيز علاقاتها مع جمهورية الهند وتطويرها، بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين. كما ناقش المجلس مشروع لائحة البحوث والدراسات بوزارة الصحة في ضوء التقرير الذي قدمته لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بعد درسها لمشروع اللائحة الذي يقع في 15 مادة، وبيّن رئيس اللجنة الأمير الدكتور خالد بن عبدالله، أن مشروع اللائحة يهدف إلى ربط البحث العلمي بأهداف وزارة الصحة وخطط التنمية، والاستفادة من نتائج البحوث والدراسات في الارتقاء بالخدمات الصحية والوقائية والعلاجية، ورفع القدرات البشرية الوطنية، بما ينعكس إيجاباً على مستوى الخدمات الصحية.

وكيل العمل: نقلة نوعية في خدمةالمراجعين... ومواجهة الوظائف الوهمية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188338

الرياض - أحمد غلاب

وعد وكيل وزارة العمل للتخطيط والتطوير الدكتور مفرج الحقباني بنقلة نوعية في خدمة المراجعين خلال الفترة القليلة المقبلة، عبر تقديم الخدمات كافة بشكل تقني.

وأضاف خلال مؤتمر صحافي في مقر الوزارة أمس عقب تدشينه خدمة الاستعلام الإلكتروني للخدمات نيابة عن وزير العمل، أن العام المقبل سيشهد إطلاق تطبيقات كثيرة للخدمات الإلكترونية للمراجعين، لافتاً إلى أن وزارته تهدف من خلال تطبيق هذه الخدمات إلى مواجهة كثير من التحديات والعقبات ومنها تسهيل تقديم طلبات العمل وموافقتها مع الشركات التي لديها وظائف شاغرة، مشيراً إلى أن عدد الشركات المسجلة عبر البوابة الإلكترونية للوزارة وصل إلى 13 ألف شركة.

وذكر أن الخدمة الجديدة للاستعلام الإلكتروني ستكون داعماً قوياً لمواجهة التلاعب في الوظائف الوهمية الذي تمارسه بعض الشركات، إذ ستكون الطلبات كافة المقدمة للوظائف عبر البوابة الإلكترونية فقط، كما أنها تمكن المواطنين من الاستعلام عما إذا كانوا تعرضوا لاستغلال هوياتهم الوطنية في الاستقدام أو التوظيف أو غيرها من الأمور.

وتابع الحقباني: «موظفو الوزارة كافة دربوا على أسس إلكترونية رفيعة من أجل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، والوزارة تسعى إلى إيجاد نقاط ومراكز لخدمتهم بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة.»

وتطرق إلى أن 65 في المئة من خدمات مراجعي مكاتب العمل يتم الحصول عليها إلكترونياً، والوزارة بصدد زيادة هذه النسبة بشكل أكبر قريباً، مؤكداً السعي لإيجاد بنك معلوماتي في الوزارة بالتعاون مع شركات متخصصة لتسهيل التعامل بين مراجعي مكاتب العمل.

يذكر أن أرقام الخدمة التي دشنتها وزارة العمل أمس كانت 888996 لشركة الاتصالات السعودية و 626666 لشركة موبايلي و 709446 لشركة زين وقيمة الرسالة الواحدة ريال ونصف الريال.

تواصل مؤتمر نبي الرحمة

مطالبات باستراتيجية شاملة تتبنى نصرة النبي لدى المجتمعات الغربية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 15443
http://www.alriyadh.com/05/10/2010/article565283html

تغطية – متعب ابوظهير- فاطمة الغامدي

تواصلت امس الاثنين جلسات المؤتمر الدولي (نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم) الذي يقام تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وتنظمه الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

ففي الجلسة الثامنة والتي رأسها مفتي عام جمهورية موريتانيا سماحة الشيخ أحمد ولد لمرابط الشيخ محمد الشنقيطي، طالب في بدايتها الأستاذ الدكتور محمد زرمان في بحثه (صورة النبي صلى الله عليه وسلم في الفكر الأوربي بين الإجحاف والإنصاف (بإستراتيجية شاملة لتحسين صورة النبي تتضمن الاستفادة القصوى من البث الفضائي المباشر وأوصى أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد بجامعة الدمام الدكتور عبدالله رفاعي محمد أحمد وحمل بحثه عنوان (الوحي القرآني «دراسة تقويمية لأقوال المستشرق الألماني كارل بروكلمَنْ») بضرورة رصد كل ما يكتب عن القرآن الكريم في الغرب بمختلف اللغات الأجنبية، مع الرد عليها ونشرها نشراً إلكترونيا

وفي الجلسة التاسعة التي رأسها المستشار في الديوان الملكي معالي الشيخ عبدالمحسن بن ناصر العبيكان ، فقد بدأت الجلسة ببحث الدكتور مصطفى محمد حلمي سليمان بعنوان (رؤية علماء غربيين منصفين للإسلام ونبيه) طالب فيه الجميع بالذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكل ما توافر لدينا من وسائل، ودفع الاتهامات الباطلة الموجهة إليه التي زادت عن حد الاحتمال، مع الإصرار على استمرارها وانتقالها من بلد إلي آخر في تناسق وترتيب بين وسائل الإعلام الغربية التي يقف وراءها دهاة المستشرقين والمبشرين .

ثم ألقى الدكتور محمد عبدالواحد العسري بحثاً بعنوان (أصول الصورة المشوهة لمحمد صلى الله عليه وسلم في الغرب الأوروبي ومكوناتها: قراءة في تاريخ الاستشراق الإسباني ونماذجه وامتداداته (

في الجلسة العاشرة التي رأسها معالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل، بدأت ببحث الدكتور عبدالحكيم فرحات بعنوان (نبوة محمد صلى الله عليه وسلم في الاستشراق الفرنسي المعاصر جاكلين شابي :أنموذجاً (

جاء بعد ذلك بحث الدكتور فهد بن سليمان الفهيد بعنوان (قراءة نقدية لما كتبه المستشرق السويدي كريستر هيدين حول الطريقة التي يستعملها المسلمون لتقديم الإسلام للأوروبيين وتعريفهم بدينهم (

ثم قدم الأستاذ محمود عبدالعزيز راضي بحث (أدباء أوروبا والإسلام وتداخل المصالح الشخصية مع المهمة المقدَّسة: دراسة تقويمية لآراء الكاتب والفيلسوف الفرنسي فولتير حول الإسلام ونبيه صلى الله عليه وسلم أنموذجاً (

ونوه في ختام بحثه إلى عدد من التوصيات التي أثبتُها في البحث والتي خرجتُ بها بعد تناول هذا الموضوع: العمل على إنشاء قنوات فضائية إعلامية موجّهة في ظل هذه الثورة المعرفية والمعلوماتية لمخاطبة الرجل الغربي بكلِّ اللغات عن الإسلام ونبي الإسلام صلى الله عليه وسلم .

وأكد الدكتور صالح بن حامد الرفاعي في بحثه (لمحات من جهود الصحابة ومواقفهم في الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم) الذي قدمه في الجلسة الحادية عشرة التي رأسها صاحب السمو الأمير الدكتور سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أن حفظ الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم وحمايته من أعدائه من دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم، وأن الإيمان بأن الله الذي حفظ نبيه صلى الله عليه وسلم وعصمه من أعدائه في حياته

بعده شدد الدكتور نادر السنوسي العمراني على ضرورة الحرص على القيام بواجب الدفاع على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى سنته، والصبر، وتحمل الصعاب في سبيل الدفاع عن سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وأن يكون دفاعنا عن النبي صلى الله عليه وسلم دفاعاً محكماً مُمنهَجاً، مع الحرص على نشر الوعي الحديثي بين أفراد المجتمع المسلم، وكذلك الحرص على الابتكار في طريقة الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم، مواكبين في ذلك مستجدات العصر، مع استكتاب أقلام علماء المسلمين، بإقامة مثل هذا المؤتمر، لبيان سنة النبي صلى الله عليه وسلم وفضائله .

أما رئيس الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها الدكتور عبد العزيز بن محمد السعيد فجاء بحثه بعنوان (السنة في دعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب) أكد فيه أن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوة سنية سلفية؛ لأنها قامت على أصول أهل السنة والجماعة، واتبعت منهاجهم حذو القذة بالقذة، في الأصول والفروع، والتأصيل والتطبيق، ومسائل الإجماع والاجتهاد، كما أبرز البحث تميز هذه الدعوة على كثير من الدعوات، بجمعها بين التنظير والتطبيق العملي، وكل ذلك على منهاج النبوة؛ فإنك لا تكاد تقف على مسألة يذكرونها إلا وهي مقرونة بدليلها.

التربية ترفض التقارير الطبية السابقة لخفض حصص المعلمات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ. الموافق 5 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188247

جدة - منى المنجومي

حذرت إدارات تعليم منتشرة في عدد من المحافظات السعودية أخيراً، المدارس من اعتماد تقارير طبية سابقة في خفض نصاب الحصص للمعلمات المريضات صحياً أو نفسياً، معلنة أنه لن يتم التعامل مع أي موظفة في احتساب خفض نصابها من الحصص ما لم يكن لديها قرار بذلك ساري المفعول صادر من إدارة شؤون الموظفين.

وقال مصدر مطلع لـ «الحياة»: «إن هذا التحذير يعد إجراءً «احترازياً» للحد من أي عمليات تحايل يمكن تسجيلها في هذا الشأن»، وزاد: «إدارات التعليم طالبت بأن يتم التعامل مع المعلمات المريضات صحياً ونفسياً وفقاً لحالهن، إذ يتم التعامل مع المعلمات اللائي يرجى شفاؤهن من خلال خفض نصابهن إلى 50 في المئة لمدة عام دراسي، مع ضرورة أن يُطالبن بتقديم تقرير طبي في بداية كل فصل دراسي، وإذا استمر المرض بعد انتهاء العام الدراسي يعاملن معاملة المريض الذي لا يرجى شفاؤه.»

وأوضح المصدر: «إن إدارات حددت للمدارس آلية التعامل مع المعلمات المريضات صحياً ونفسياً ولا يرجى شفاؤهن، إذ طالبت بتحويلهن إلى عمل إداري إذا كانت خدماتهن تقل عن 18 سنة، أما إذا كانت خدماتهن تتجاوز 18 فأكثر، فوجهت إدارات التعليم بمنحهن مهلة سنتين، مع خفض نصاب الحصص إلى 50 في المئة.

مكة: المصادقة شرعاً على اعترافات متهمين في مقتل الفتاة الجزائرية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188242

مكة المكرمة – أحمد الهلالي

صادقت المحكمة الجزئية في مكة المكرمة أمس (الإثنين) على اعترافات اثنين من المتهمين شرعاً في مقتل الفتاة الجزائرية سارة بيونس (15عاماً)، التي لقيت مصرعها إثر سقوطها من الفندق الذي تقيم فيه بعثة بلادها خلال موسم رمضان الماضي في المنطقة المركزية في مكة المكرمة.

وأوضح مصدر لـ «الحياة» أن اثنين من المتهمين حضرا يوم أمس إلى مقر المحكمة الجزئية وسط «إجراءات احترازية» وتمت المصادقة على أقوالهما التي تضمنت عدداً من نقاط الاعتراف بالجريمة والدوافع من ورائها.

وعلمت «الحياة» أن المتهمين صادقا على ما جرى في التحقيق الذي أوضح أن سقوط الفتاة حدث نتيجة قفزها من سطح الفندق في محاولة للهرب، بعد أن تم استدراجها إليه من أحد العاملين في الفندق، كما وجهت سلطة التحقيق لهما تهمة الاختلاء غير المشروع والتغرير بفتاة في مثل هذا العمر.

وأشار المصدر إلى أنه ستتم إحالة المتهمين إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لإعداد مذكرة اتهام بحقهما، تمهيداً لإحالتها مرة أخرى إلى المحكمة لإصدار الأحكام الشرعية بحقهما.

وجاء تصديق اعترافات المتهمين بعد أسابيع من فتح الجهات الأمنية في مكة المكرمة تحقيقاً مع أربعة مقيمين (من الجنسيتين اليمنية والبنغلاديشية) تسببوا في مقتل الفتاة الجزائرية انتهى بإدانة اثنين من المتهمين الأربعة.

وكان مصدر في هيئة التحقيق والادعاء العام، أكد شروع الهيئة في إجراء التحقيقات القصوى، وإخضاع الواقعة لاستجواب موسع مع أطراف القضية كافة، إذ اطلعت على التقرير الطبي الصادر من إدارة الطب الشرعي التابعة لوزارة الصحة، وتقرير آخر من معامل الأدلة الجنائية.

وكانت غرفة العمليات المشتركة في شرطة العاصمة المقدسة تلقت بلاغاً يفيد بسقوط فتاة من «فندق المهاجرين» الكائن في جهة الغزة ووفاتها في الحال، وأشار حينها المتحدث الرسمي في شرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان إلى أن الفتاة سقطت من الطابق الـ16 على سطح فندق مجاور للفندق المذكور منخفض عنه بخمسة طوابق، وأن سقوطها جاء متزامناً مع وجود عاملين بنغاليين يعملان في سطح الفندق الذي سقطت عليه، ما أدى إلى إصابتهما.

وأثارت الحادثة حفيظة المعتمرين الجزائريين ما دفع مجموعة كبيرة منهم إلى التجمّع في الطرقات القريبة من الفندق بعد سقوط الفتاة مطالبين بحضور سلطة أمنية كبيرة، إضافة إلى السفير الجزائري لمعرفة أسباب سقوط الفتاة، والاقتصاص الفوري من الجناة المتسببين في الواقعة.

عدوى الثأر من "التعليم" تنتقل لأولياء أمور 400 طالبة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23610&CategoryID=5

ظهران الجنوب: عوض فرحان 2010-10-05 1:44 AM

انتقلت عدوى ثأر أولياء الأمور من إدارة التعليم بتغييب أبنائهم من مدرسة الجهاد الابتدائية للبنين بتهامة قحطان إلى مجمع الغايل التعليمي للبنات. ومنع أولياء الأمور أمس بناتهم البالغ عددهن أكثر من 400 طالبة في المراحل الدراسية المختلفة من التوجه إلى مدارسهن، احتجاجا على الوضع الذي وصفوه بالسيئ لمبنى المدرسة المستأجر الضيق والمنتهية صلاحيته .

انتقلت عدوى الغياب الجماعي الذي شهدته مدرسة الجهاد الابتدائية للبنين بتهامة قحطان إلى مجمع الغايل التعليمي للبنات المجاور بمراحله الثلاث الابتدائي والمتوسط والثانوي.

ومنع أولياء الأمور بناتهم البالغ عددهن أكثر من 400 طالبة من الذهاب إلى مدارسهن خلال الأيام الثلاثة الماضية، احتجاجا على الوضع الذي وصفوه بالسيئ لمبنى المدرسة المستأجر الضيق والمنتهية صلاحيته، والذي أصبح يهدد حياة الطالبات، في ظل عدم تعاون المسؤولين عن التعليم مع مطالبهم منذ عقدين بضرورة إنشاء مدارس حكومية للبنات .

وأرجع علي القحطاني سبب منع الطالبات من الذهاب إلى مدارسهن إلى الحالة السيئة لمبنى المدرسة المستأجر والضيق، حيث خصص في البداية ليكون للمرحلة الابتدائية ثم ألحقت به مرحلتا المتوسطة والثانوية، فأصبح يمثل خطرا حقيقيا على حياة أكثر من 400 طالبة.

وقال القحطاني إن مطالب الأهالي مستمرة بضرورة النظر بعين المسؤولية لمجمع الغايل التعليمي للبنات بفصل مدارسه واعتماد مشاريع حكومية تهيّئ للطالبات البيئة التعليمية المناسبة لإكمال تعليمهن.

من جهته، أوضح مدير مكتب التربية والتعليم للبنات بظهران الجنوب خليل جبران صقيع القحطاني، أن لجنة شكلت لبحث أوضاع مجمع الغايل التعليمي أوصت بفصل المرحلة الابتدائية عن المرحلتين المتوسطة والثانوية، وتم الرفع بذلك لمدير عام التربية والتعليم للبنات بعسير. وأكد القحطاني تسليم مشروع مجمع الغايل الحكومي للمقاول حيث سيبدأ تنفيذه خلال الفترة القريبة القادمة.

استقالة 4 عمد بالطائف احتجاجا على معاملتهم كـ مستخدمين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=2361&CategoryID=5

الطائف :ساعد الثبيتي 2010-10-05 1:51 AM

فضل 4 عمد جامعيين في محافظة الطائف الانسحاب من "العمودية"، وتقديم استقالاتهم لإدارة شرطة الطائف، وذلك بعد أن عينوا على وظائف مستخدمين خلاف ما نص عليه نظام العمد الجديد، الذي يقضي بتعيينهم على مراتب لا تقل عن السادسة.

وعلمت "الوطن" أن العمد الذين لم يحصلوا على المراتب التي يستحقونها نظاما، وفضلوا الاستقالة هم: عمدة حي السحيلي موسى الفيفي، وعمدة حي عودة حامد السفياني، وعمدة تربة محمد البقمي، وعمدة السيل مشعل الثبيتي، بينما فضل الباقون الانتظار لحين حسم ديوان المظالم القضية المرفوعة من قبل أحد العمد ضد الأمن العام، حيث يتظلم فيها من عدم منحه مرتبته الوظيفية التي يستحقها بموجب نظام العمد .

وقال عمدة حي عودة المستقيل حامد السفياني، إنه فضل الاستقالة، والبحث عن وظيفة أخرى، خاصة أن وظيفة العمدة على مراتب المستخدمين هي نفسها التي يعين عليها حراس المدارس والمراسلين، مبينا أن الراتب الذي يعطى له كمستخدم لا يتناسب مع حجم عمل العمدة، ولا يكفي لاستئجار مكتب، كما أنه يعمل يوميا أكثر من 18 ساعة. وأشار إلى أن نظام العمد يكفل لهم مراتب لا تقل عن السادسة، إلا أن شرطة الطائف عينتهم على نظام المستخدمين، مضيفا أنهم يخاطبون في الأوراق الرسمية بمسمى المستخدمين وليس العمد، وأن وظيفة مستخدم قللت من شأن العمدة - على حد تعبيره - لدى سكان الحي الذين يرون أنه أقل شأنا من أن يهتم بشؤونهم .

يذكر أن قضية عمدة الطائف سلطان الداموك ضد الأمن العام وصلت إلى مراحلها النهائية حيث تحددت الجلسة السابعة لنظر القضية في 25 من ذي القعدة المقبل. وكان القاضي طلب في الجلسة المنصرمة مخاطبة الشرطة لتوضيح الآلية التي يوظف بموجبها العمد على وظائف مستخدمين.

افتتاح دورة الأحكام الفقهية الرابعة في الأحساء

بحث قضايا العنف الأسري والرقية وأحكام جراحة التجميل

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 13627
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13626&I=789019&G=2

مصطفى الشريدة، منذر الهزاع، سهاد النونو - الأحساء

افتتحت مساء أمس الأول فعاليات دورة الأحكام الفقهية الرابعة على مستوى المملكة، بقاعة المركز الترفيهي بإسكان مستشفى الملك فهد بالهفوف، وتستمر فعاليات الدورة ثلاثة أيام، من يوم 24 حتى 1431/10/27هـ برعاية صاحب السمو الأمير بدر بن محمد بن جلوي آل سعود محافظ الأحساء، وقام رئيس محاكم الأحساء الشيخ سامي بن فهد الحادي بافتتاح فعاليات الدورة، نيابة عن سمو محافظ الأحساء، بحضور مدير إدارة التوعية الدينية بوزارة الصحة علي بن سليمان الجمحان، ومدير الشؤون الصحية بالأحساء حسين الراوي الرويلي، وبدأ حفل الافتتاح بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم كلمة مدير التوعية الدينية بصحة الأحساء محمد أحمد البو جليع، والتي تحدث فيها عن دور إدارة التوعية الدينية بصحة الأحساء في تفعيل الأنشطة والبرامج التدريبية والعلمية النافعة للوصول للأهداف المرجوة، وتوعية الفريق الطبي والفني والإداري بمستجدات العلوم الطبية والشرعية، بهدف رفع مهارات العاملين ليقوموا بتوجيه وإرشاد المرضى والمراجعين إلى أمور دينهم ودنياهم، ثم كلمة مساعد مدير الشؤون الصحية للتخطيط والتطوير والمشرف على الدورة سالم بن حمود العودة، وتناول فيها الموضوعات التي ستناقشها الدورة وسيتطرق إليها المتحدثون متمنياً تحقيق الاستفادة من التوصيات التي سوف تخرج بها هذه الدورة، ثم كلمة رئيس اللجنة العلمية الدكتور محمد خالد العبد العالي، قال فيها: إن هذه الدورة تعتبر إضافة نوعية وتكمل الدورات السابقة لأنها تتناول محاور رئيسية في الصحة النفسية، وكان اختيار هذه المحاور مبنياً على أهميتها في واقعنا المعاصر، وقال مدير الشئون الصحية بالأحساء حسين الراوي الرويلي: نحن نسعى من هذه الدورة ومن خلال موضوعاتها المختلفة إلى زيادة الوعي والحصيلة العلمية والعملية في المجالات الطبية والشرعية والإدارية في وقت واحد، وتقوية الحس الإيماني لدى العاملين بالقطاع الصحي الحكومي والخاص في مختلف التخصصات والفئات لتقديم أفضل الخدمات الطبية للمرضى والمراجعين والمهتمين، ثم كلمة راعي الحفل وألقاها بالنيابة عن سموه الشيخ سامي بن فهد الحادي رئيس محاكم الأحساء، وجاء فيها الإشادة بمنهجية الإسلام المتكاملة، ودور ولاة الأمر في إقامة مثل هذه الدورات القيمة، معبراً عن أهمية الدورة في بيان الأحكام الشرعية في بعض القضايا الطبية. كما تم تدشين المعرض المصاحب للدورة بمشاركة جهات طبية وخيرية، وتقام (4) جلسات يومياً، تشمل الآراء الطبية والنظرة الشرعية وورش عمل، وسوف يقدم خلال الدورة عدة أوراق بحثية علمية، تتناول موضوعات الجلسات الشرعية الفقهية، والاكتئاب من منظور إسلامي، ونحو مجتمع سليم من مرض القلق، والعنف الأسري آثاره وسلبياته وطرق علاجه ومسائل فقهية في التعامل مع الرقية الشرعية، وآراء مجمع الفقه الإسلامي في جراحة عمليات التجميل والأحكام الشرعية المتعلقة بها، وفي نهاية حفل الافتتاح تم تكريم الجهات الراعية وأعضاء اللجان وراعي الحفل.

تقنية الطائف تفاجئ طلاب المادة الواحدة بحرمانهم من التدريب

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 17329
http://www.al-madina.com/node/267329

عواض الخديدي - الطائف

فاجأت الكلية التقنية في الطائف عددا من خريجيها من طلاب قسم التقنية المدنية والمعمارية ممن تبقى لديهم مادة واحدة تزيد ساعاتها عن أربع بحرمانهم من التطبيق الفصل الأول من هذا العام وسيؤدي ذلك الحرمان إلى تأخير عدد من طلابها المتوقع تخرجهم والذي يزيد عددهم عن 50 طالبا ممن تبقى لديهم مقرر مع التدريب التعاوني لعام كامل على الرغم من السماح لدفعات سابقة بالتطبيق من الذين تبقى لديهم مادة واحدة.

وذكر عدد من الطلاب لـ "المدينة" أنهم فوجئوا بقرار المسؤولين بالكلية من حرمانهم من التطبيق إذا تبقى لديهم مادة أكثر من 4 ساعات فيما طالبوا بضرورة إعادة النظر في ذلك والسماح لهم ببدء التطبيق في تخصصاتهم التي يلتحقون بها ليتمكنوا من الالتحاق بركب الخريجين والبحث عن فرصة عمل مع بداية الفصل الثاني من هذا العام .

يأتي ذلك في الوقت الذي أصدرت فيه الكلية قبل أسبوع تعميما بألا يزيد عدد المقررات المتبقية عن مقرر واحد ولا تزيد ساعاته عن أربع ساعات أسبوعيا وألا يكون مشروع التخرج من ضمن المقررات المتبقية وشدد التعميم على أن يتم التقيد بما ورد فيه اعتبارا من الفصل الحالي والفصول القادمة.

يقول سامي الربيعي أحد الطلاب الملتحقين بقسم التقنية المدنية : بقي لدي مادة واحدة وهي المشروع ومن المفترض أن أبدأ التطبيق الفصل الأول من هذا العام إلا أنني فوجئت وزملائي بحرماننا من التطبيق طالما أن تبقى لدي مادة واحدة تزيد عن 4 ساعات وأضاف قوله من غير المعقول أن يضيع عام كامل بمادة واحدة ونحن لم نبلغ بذلك مسبقا ولم يتم إشعارنا بذلك إلا مع بداية العام وقال إننا نتمنى من المسؤولين النظر إلينا بعين الشفقة والرحمة وإعادة النظر في وضعنا كطلاب ننتظر ساعة التخرج بفارغ الصبر.

فيما طالب عبدالمجيد العتيبي المسؤولين بالكلية بمساواتهم بالدفعات السابقة والتي سمح لها بالتطبيق ولديهم مقررات حيث أن مقررا واحدا لا يؤثر على فترة التدريب وقال لقد صدمنا بقرار الكلية المفاجئ والذي أحبط آمالنا والذي سيؤدي إلى ضياع عام بأكمله دون وجه حق وناشد المسؤولين في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني النظر في وضعهم ومساواتهم بزملائهم السابقين الذين أتيحت لهم الفرصة في التطبيق مع وجود مقرر لديهم . ويشاركهم الرأي كل من عبدالعزيز بانقيطه وعبد الرحيم الحارثي ومشاري الخديدي بقولهم : إن قرار الكلية المفاجئ حطم طموحاتهم وأثر على وضعهم النفسي بعد أن كانوا على أعتاب التخرج مستغربين في الوقت ذاته تطبيق ذلك القرار ابتداء من هذا العام ووجهوا نداءهم للمسؤولين بمساواتهم مع زملائهم وإعادة النظر في القرار الذي وصفوه بالمجحف وغير المنطقي.

رأي العميد

من جهته أكد عميد الكلية التقنية بالطائف محمد العمري أن الطالب لا يستطيع أن يوفق بين التدريب والمادة المقررة لديه والتي تزيد عن أربع ساعات وأن القرار جاء بناء على ما ورد في اللائحة الجديدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني . وقال إنه بالنسبة لتلك الفئة من الطلاب فإن موضوعهم يدرس حاليا لإيجاد حل مناسب لهم حيث أنه كانت دراستهم على اللائحة القديمة وسيتم النظر في المادة المتبقية لديهم هل هي تخصصية او عامة ، ووعد عميد الكلية الطلاب بدراسة وضعهم وطلب منهم التوجه إليه لإيجاد حل مناسب لهم.

اتهم مكفوله بالجنون ليتهرب من دفع رواتبه

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 3397
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101005/Con20101005375899.htm

هاني با حسن ـ جدة

قدم إلى المملكة ضاربا في الأرض يطلب الرزق فاستقبله أحد أبناء جدة ليصطحبه إلى صاحب عمل تاركا الشاب أمانة لديه وبعد أن بلغ من العمل عتيا تأخر رب العمل في تسليمه راتبه وحين طالب به اتهمه بالجنون.

يحكي صالح عوض قصته حين وطئت قدماه جدة قادما من اليمن، حيث عمل على وظيفة بائع ملابس ليعمل بعدها في (منحل عسل) تابع للكفيل ذاته حتى استقر الحال به مندوبا لقطع غيار السيارات.

ويوضح المتهم بالجنون إلى أن كفيله امتنع عن صرف رواتبه مدة عام فقرر بعدها التوقف عن العمل ليتهمه كفيله بالجنون، مشيرا إلى أنه استند في تهمته إلى تقرير طبي صادر من مستشفى خاص في جدة، باسم شخص مطابق لاسم صالح الثلاثي.

ويضيف «بعد أن اتهمني كفيلي بالجنون ليتهرب من دفع مستحقاتي والبالغة 300 ألف ريال نظير عملي لديه، تقدم بشكوى ضدي في شرطة المنتزهات في جدة وتم توقيفي مدة 15 يوما في زنزانة انفرادية، وتم بعدها الكشف علي ليثبت أني لست المعني بالتقرير المزعوم».

وأبان صالح أنه بعد عدة أشهر تخللتها جلسات في المحاكم أصدرت الهيئة العليا العمالية قرارا برقم 2/920 بتاريخ 1431/8/29هـ بإلغاء قرار الهيئة الابتدائية في جدة بأن المدعو صالح عوض لا يعمل لدى كفيله رغم الأوراق الثبوتية التي تؤكد عكس ذلك.

اتصلت «عكاظ» على الكفيل الذي أفاد أن صالح كان يعمل لديه في منحل عسل مدة ثلاثة أشهر اختفى بعدها، وحول الوضع العقلي لصالح أوضح الكفيل أن لديه ما يثبت صحة ادعائه.

هيئة الاتصالات: 47 مليون اشتراك في الاتصالات المتنقلة... و11 مليون مستخدم للإنترنت

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188328

الرياض – ماجد الخميس

كشفت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، أن معدل عدد طلبات الجمهور لحجب أو رفع الحجب عن مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت التي تم تسلمها خلال الربع الثاني من السنة الحالية (بعد حذف الطلبات المتكررة) بلغ حوالى 1190 طلباً في اليوم الواحد، في مقابل حوالى 660 طلباً في اليوم خلال الفترة نفسها من العام الماضي (الربع الثاني من عام 2009) أية بزيادة مقدارها 80 في المئة، موضحة عدد الروابط المحجوبة خلال النصف الأول من عام 2010 بلغ حوالى 240 ألف رابط، لافتة إلى أن المواد الإباحية تمثل ما نسبته حوالى 94 في المئة من مجموع الروابط المحجوبة.

وكشفت إحصاءات رسمية حديثة وصول عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة إلى 47 مليون اشتراك بنهاية الربع الثاني من عام 2010، وبذلك بلغت نسبة الانتشار نحو 172 في المئة، إذ تمثل الاشتراكات مسبقة الدفع الغالبية العظمى منها بنسبة تتجاوز 85 في المئة.

وبلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت، طبقاً للنشرة الإلكترونية لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (حصلت «الحياة» على نسخة منها) بنهاية الربع الثاني من عام 2010 نحو 4.3 مليون خط، منها نحو 3.200 مليون خط سكني أي ما يمثل 74 في المئة، من إجمالي الخطوط العاملة، وبذلك تبلغ نسبة انتشار الهاتف الثابت بالنسبة للسكان نحو 15,7 في المئة، في حين ارتفعت نسبة الانتشار للمساكن قليلاً إلى نحو 68,6 في المئة.

وفي مجال الإنترنت، زادت نسبة انتشار الإنترنت بمعدلٍ عالٍ خلال السنوات الماضية إذ ارتفعت من 5 في المئة، عام 2001 إلى نحو 40 في المئة، في نهاية النصف الأول من عام 2010، فيما يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة حالياً بنحو 11 مليون مستخدم .

وعزت الهيئة أسباب النمو إلى زيادة الوعي بفوائد الإنترنت، والتوسع الكبير في خدمات النطاق العريض، إضافةً إلى الانخفاض في أسعار أجهزة الحاسب وخدمات الاتصالات والإنترنت.

خدمات النطاق

العريض بـ 3,2 ملايين اشتراك

نما عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض من أقل من 35 ألفاً عام 2005 إلى أكثر من 3.2 مليون اشتراك بنهاية النصف الأول من عام 2010، إذ بلغ متوسط النمو السنوي التراكمي أكثر من 180 في المئة سنوياً خلال الأعوام الأربعة الماضية .

ويعد هذا تحسناً كبيراً، وسريعاً في توفر توصيلات النطاق العريض، طبقاً للهيئة، موضحة أن نسبة انتشار خدمات النطاق العريض بالنسبة للسكان وصلت نحو 12 في المئة، في حين بلغت نسبة انتشار النطاق العريض للمساكن في المملكة نحو 34 في المئة، في نهاية النصف الأول من عام 2010 .

ويلحظ أن الاشتراكات بخدمة خطوط المشتركين الرقمية (DSL) تمثل نحو 42 في المئة، من مجموع الاشتراكات بخدمات النطاق العريض، فيما تمثل الخطوط اللاسلكية الثابتة والاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض نحو 57 في المئة تقريباً، بحسب الهيئة.

وتوقعت الهيئة أن تستمر وتيرة النمو في خدمات النطاق العريض مع توسع نطاق المنافسة من مقدمي الخدمة، وزيادة الطلب على خدمات الانترنت، وزيادة الوعي باستخداماته، وقيام الشركات المرخصة الجديدة بنشر وتوسيع شبكاتها،

وإطلاق خدمات جديدة للمستخدمين. وتعد خدمات النطاق العريض حالياً هي الأساس في مصادر الدخل الجديدة للشركات، وسيكون سوق خدمات البيانات معاً مع خدمات النطاق العريض المحرك الرئيسي لنمو سوق الاتصالات في الفترات القادمة.

وتنامى عدد أسماء النطاقات السعودية المسجلة عن طريق المركز السعودي لمعلومات الشبكة بشكل مطرد، طبقاً للهيئة، إذ بلغ إجمالي عدد أسماء النطاقات المسجلة أكثر من 19000 حتى نهاية النصف الأول من عام 2010 .

الهيئة تبدأ بتخصيص

عدد من رموز الرسائل الموحدة

بدأت الهيئة بتصنيف عدد من رموز الرسائل القصيرة الموحدة إلى فئتين، الأولى للخدمات الإنسانية التي تقدم على مستوى المملكة من جهات غير ربحية، والأخرى لخدمات مقدمي خدمة الرسائل القصيرة، إذ تميز رموز الخدمات الإنسانية بهيكلية مختلفة مكونة من أربع خانات .

وسيسهم استخدام هذا النوع من الموارد في تسهيل الترويج للخدمات وتسهيل الوصول إليها من المستخدمين، فبدلاً من الإعلان عن أكثر من رمز للخدمة نفسها، سيكون بالإمكان الإعلان عن رمز واحد، واستخدامه من جميع المستخدمين، بحسب الهيئة.

وأوضحت الهيئة أنها لاحظت حاجة سوق الاتصالات في السعودية لتوحيد رموز الرسائل القصيرة لدى جميع مقدمي خدمة الاتصالات المتنقلة، فبادرت بإعداد الضوابط المنظمة لتوحيد رموز الرسائل القصيرة لدى جميع مقدمي خدمة الاتصالات المتنقلة، مبينة أنه تم تحديث ضوابط تخصيص رموز الرسائل القصيرة واستخدامها في شهر رمضان من عام 1430هـ، وتم تمكين مقدمي خدمة الرسائل القصيرة من استخدام رمز رسائل موحد للنفاذ لخدمة ما، لدى شبكات مقدمي خدمة الاتصالات المتنقلة المختلفة .

عدم تعاون بعض القنصليات ساهم في تأخير إجراءات تسفيرهم

الوافدين ترحل 1000 مخالف بينهم محدثو شغب ترحيل جدة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 15443
http://www.alriyadh.com/05/10/2010/article565258.html

جدة-عبدالرزاق الزهراني

رحلت إدارة الوافدين في منطقة مكة المكرمة أكثر من"1000" ألف مخالف لنظام العمل خلال اليومين الماضيين من بينهم المتسببون في الفوضى والشغب التي حدثت داخل إدارة الوافدين بجدة قبل أيام، حيث تم ترحيلهم إلى بلدانهم بعد إنهاء كافة الإجراءات النظامية المتعلقة بتسفيرهم والتأكد من سلامة وضعهم، وعدم وجود أي ملاحظات عليهم. وأكد العقيد حسين الحارثي سعي إدارة الوافدين إلى تسهيل مغادرة المخالفين فور اكتمال الإجراءات، موكداً أن أسباب تأخر ترحيلهم تعود إلى عدم تعاون قنصليات بلدانهم،في إنهاء إجراءاتهم وإصدار الوثائق اللازمة لترحيلهم. وأشار الحارثي إلى أن الذين تمكنوا من الهروب قبل أيام قد استغلوا فترة تقديم وجبة الإفطار لهم واعتدوا على الطهاة والعمال الذين يباشرون توزيع الوجبات ولاذوا بالفرار، مؤكدا أن تعاون الأجهزة الأمنية ساهم في السيطرة على الوضع في العنابر في وقت قياسي.وأضاف الحارثي بأنه قد تم التعميم عن بقية الهاربين بحسب أوصافهم، فيما سجلت صورهم وبصماتهم العشرية. ودعا جميع المخالفين لنظام الإقامة إلى الاستفادة من المكرمة الملكية والعفو الصادر بحقهم من الغرامات المالية وذلك بمراجعة إدارة الوافدين لإنهاء إجراءات مغادرتهم لبلدانهم قبل انتهاء مدة العفو.

تفليسة الأجهوري: بيع أكثر من 50 قطعة في اليوم الأول

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188357

جدة – أحمد الهلالي

فوجئ القائمون على المزاد العلني لتفليسة الاجهوري مساء أمس، بحضور آلاف المواطنين الراغبين في خوض المزايدة، ما أدى إلى زحام شديد، فيما تم حرمان العشرات من النساء اللاتي حضرن للمرة الأولى لخوض المزايدة من الدخول إلى القاعة التي خصصت للمزاد، بسبب حضور أعداد كبيرة لا تستوعبها القاعة.

وتدخل رجال الأمن لفك الاختناق الذي شهدته أروقة القاعة التي تم فيها المزاد، الأمر الذي جعل مصفي التفليسة صالح النعيم يعتذر من الحاضرين للمزاد بقوله «لم نكن نتوقع هذا الحضور الكبير.«

وأضاف في كلمة قبل انطلاق المزاد: «عملية تسجيل الأسماء لدخول المزاد لليوم الثاني تتطلب الحضور العاشرة صباحاً للتسجيل وتقديم الضمانات البنكية بالنسبة لراغبي دخول المزاد ليومه الثاني، اليوم (الثلثاء .(

وبلغ عدد القطع التي تم بيعها حتى وقت متأخر من أمس، أكثر من 50 قطعة تراوحت مساحاتها ما بين 550 وحتى 2300 متر، وبلغ سعر البيع 1020 ريالاً للمتر الواحد.

وسجل المزاد في افتتاحية البيع مبلغ 600 ريال للمتر عندما تم عرض أول قطعة بمساحة 625 متراً، وتم إغلاق السعر للقطعة الأولى عند مبلغ 850 ريالاً للمتر، في حين سجلت بقية القطع أسعاراً متفاوتة بحسب مساحة كل قطعة .

وشهد المزاد حضور موظفين حكوميين ومعلمين وبعض أصحاب المهن غير التجارية، خصوصاً أن المزايدة تجري على قطع أرضية سكنية وتجارية صغيرة المساحة.

من جهة أخرى، شهدت قاعة المزاد حضور سيدة تبلغ من العمر أكثر من 50 عاماً للمطالبة بحقوقها بعد سماعها إقامة المزاد لبيع أراضي الأجهوري، ووصلت إلى قاعة المزاد وهي غير مصدقة أن المزاد تمت إقامته، خصوصاً أن ثلاثة مصفين تعاقبوا على التفليسة.

وقالت السيدة وتدعى أم محمد لـ «الحياة»، إنها شاركت في المساهمة العام 1400هـ، ومنذ ذلك العام ودفعت 120 ألف ريال، مشيرة إلى أنها ومنذ ذلك الحين وحتى الآن لم تحضر أية محاكمة للأجهوري، لكنها متواصلة عن طريق الهاتف أو متابعة الصحف اليومية التي تشتري منها نحو خمس صحف يومياً.

ملتقى الجمعيات التعاونية يطالب الإعلاميين بخدمته... ومنظموه يستقبلونهم كـ متهمين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188304

جدة - ياسر الأبنوي وإيمان السالم

اتهم المتحدثون في ملتقى الجمعيات التعاونية في جلسة أمس (الإثنين) الإعلام بالتقصير تجاه خدمة هذه الجمعيات، في الوقت الذي تعرض منسوبي الإعلام في اليوم الأول من فعالياته إلى معاملة غير مرضية من منظميه.واستقبل منظمو الملتقى، الإعلاميين (الذين يطالب القائمون على الملتقى بخدمة أهدافه، وأهمية دوره في إبراز جهودهم وإيصالها إلى المجتمع)، كالمتهمين المدانين، إذ اقتادوهم إلى ركن قصي محاط بسياج أحمر، وألزموهم بالجلوس وعدم التحرك إلا بمرافق أشبه بحارس أمني، ومنعوا المصورين الصحافيين من مرافقة الوزير في جولته، أو حتى التقاط الصور إلا بحارس، على أن يتم ذلك واحداً تلو الآخر، كمن يمثل أمام محكمة.

وفي بادئ الأمر، حاول الصحافيون والمصورون الاعتراض، وأبدوا تذمرهم من تعامل المنظمين، وحاولوا التفاهم مع أي منهم لكن من دون جدوى، فقرر غالبيتهم ضمنياً أن لا يهتم بتغطية المداولات، إلا من خلال قصة تقليدية أو صورة.

وجاءت الجلسة الثالثة بعنوان «دور الإعلام في خدمة التعاونيات» (برئاسة الدكتور هاشم عبده هاشم، ومشاركة كل من جمال خاشقجي، وهاشم جحدلي)، تناولت الفجوة بين الإعلام والعمل الاجتماعي، وفيها دعا المشاركون في الملتقى وسائل الإعلام إلى تولي دورها في التعريف بثقافة العمل التعاوني وأهميته وأدواره بهدف تعميم الفائدة بين الجميع فضلاً عن الدعوة لدرس فكرة إنشاء قناة فضائية خاصة بالعمل التعاوني، وتبني فكرة زوايا خاصة في الصحف الورقية.

وأكدوا تفعيل وسائل الإعلام جميعها (المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية (فضلاً عن توظيف وسائل الاتصال لخدمة العمل التعاوني والتعريف به .

ودعا وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين إلى الاستفادة من تجارب الجمعيات الناجحة على مستوى المملكة ودول الخليج والعالم ككل، مؤكداً خلال مشاركته ضرورة تبني هذه الجمعيات للأفكار الإبداعية في العمل التعاوني.

وشهد الملتقى أمس عدداً من الجلسات كانت الأولى بعنوان «القيادة الإدارية والعمل التطوعي» برئاسة عميد كلية الأعمال في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عبدالإله ساعاتي، تحدث فيها مساعد مدير إدارة الجمعيات التعاونية عبدالله بن يحيى الشهري بعنوان «تطوير نظم ولوائح الجمعيات التعاونية» موضحاً أن العمل التعاوني اتخذ منذ القدم أشكالاً مختلفة، بدأ بالجهود الفردية ثم العائلية فالقبلية، وعندما أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية لم يكن العمل التعاوني حديث عهد، إذ إن الوزارة عند إنشائها قامت بتنظيمه، إذ بدأت الحركة التعاونية في المملكة عام 1382هـ بأول جمعية في الدرعية بعد صدور نظام الجمعيات الذي تم تعديله في ما بعد، وصدر النظام الجديد المعدل مشجعاً للاستمرار والتوسع في هذا المجال، أعقبه صدور اللائحة التنفيذية له بقرار وزاري، مشيراً إلى أنه أصبح للعمل التعاوني مكانته في خطط التنمية وبرامج الحكومة السعودية التي ركزت على أن يكون إنسانها وسيلة التنمية وغايتها بما توافر لهذا النشاط من مناخ إيجابي يساعد على سرعة نموه رأسياً وأفقياً ,وأبان الشهري أن وزارة الشؤون الاجتماعية تملك نظرة مستقبلية مملوءة بالأمل ولها إستراتيجية واضحة، إدراكاً منها لأهمية استمرار التعاونيات في تنفيذ برامجها ومشاريعها، لافتاً إلى أن ذلك يأتي عبر تشجيعها على إنشاء جمعيات متخصصة في مجالات معينة، وكذلك التركيز على إقامة لقاءات وبرامج تدريبية للقائمين عليها والعاملين بها، وإنشاء نظام معلومات متكامل يخدمها ويساعدها على انسياب المعلومات بين بعضها البعض وكذلك بينها وبين الوزارة، إضافة إلى إقامة لقاءات توعوية في المناطق والمحافظات، فضلاً عن تشجيع الجمعيات على تنفيذ الأنشطة والبرامج ذات الأولوية وتقديم الدعم اللازم لها.

وفي ورقة بعنوان «العمل التطوعي ودوره في العمل التعاوني»، أوضح رئيس الاتحاد التعاوني العربي رئيس الاتحاد العام للتعاونيات المصري الدكتور أحمد عبدالظاهر عثمان، أن التعاونيات باختلاف أنواعها تعد من أهم منظمات المجتمع

المدني، وتشير الدلائل إلى نجاحها في أوقات الأزمات والاختناقات السلعية من خلال توصيل الدعم إلى مستحقيه، إضافة إلى دورها الفاعل ,فيما قدم رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور محمد العبدالكريم الحمد ورقة عمل بعنوان «الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وإمكان نجاحها في المملكة» أبرز فيها تحقيق الجمعيات الاستهلاكية نجاحاً كبيراً في بعض الدول العربية، خصوصاً بعض دول الخليج، مثل مساندة جهود الدولة في توافر السلع الأساسية للمواطنين بأسعار معقولة، وتثبيت الأسعار ومحاربة الغلاء، والعناية بالفئات محدودة الدخل، وإيجاد نوع من التوازن في أسعار السلع، والمساهمة في رفع مستوى معيشة المواطنين، والتصدي لجشع بعض التجار وكسر احتكار السلع، ومواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية المتكررة من خلال توفير سلع بأسعار معقولة.

وشـدد الحمد أنه يجب نشر الثقافة التطوعية وتشجيع العمل التطوعي من طريق الجمعيات، مؤكداً أن روح العمل التعاوني استمدت من الدين الإسلامي، وأن انتشار الجمعيات التعاونية في صورة كبيرة ينشر وينمي الثقافة التطوعية لدى المواطنين ويحرك الجانب الإيجابي في سلوكياتهم بما يخدم المصـــلحة الشخصية للفرد خصوصاً والمجتمع عموماً.

تأخر الرواتب يدفع حراس أمن أحد فنادق ينبع إلى الاستقالة الجماعية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 17329
http://www.al-madina.com/node/267328

سالم السناني - ينبع

اشتكى عدد من الشباب الذين التحقوا قبل عدة شهور بإحدى الشركات، التي تقوم بعمل الحراسات الأمنية لبعض الفنادق الكبيرة بمحافظة ينبع من عدم استلام مستحقاتهم ورواتبهم لعدة شهور. وقال هؤلاء لـ "المدينة" إنه على الرغم من التزامهم بالعمل طوال الفترة الماضية وقيامهم بالحراسات الأمنية لأحد الفنادق ومناوبتهم لعدة ساعات باليوم، وعلى الرغم من ظروفهم المادية الصعبة لم يستلموا أي ريال من الشركة المشغلة لهم، وقام الشباب وعددهم 15 بترك العمل في الفندق ,يقول الشاب عبدالكريم الجهني :تخرجت في الثانوية العامة، ولم أكمل دراستي الجامعية بسبب ظروفي المادية الصعبة، وعندما سمعت أن هناك شركة تقوم بالتوظيف كحراسات أمنية أسرعت بالتقديم عليها، وتم قبولي والتحقت بالعمل بها واستمررت لعدة شهور وأنا أعمل في مناوبات مختلفة في اليوم، وعند مطالبتنا من المسؤولين بضرورة صرف رواتبنا لظروفنا الصعبة لازال المسؤول عن المالية بتلك الشركة يقول لنا: غدا سوف تستلمون مستحقاتكم ومن شهر رمضان حتى هذا اليوم، ونحن ننتظر ولم يسلمونا أي شيء. وبعد أن يئست من استلام مستحقاتي تركت العمل في ذلك الفندق، ونحن نطالب المسؤولين، وخاصة في مكتب العمل بضرورة دعم الشباب السعودي، الذي يطمح أن يشتغل هذه الأيام بأي شغلة لكي يوفر لقمة العيش له ولعائلته، ونطالبهم بأن يخاطبوا الشركة المشغلة لنا لكي يتم صرف رواتبنا ومستحقاتنا ,أما الشاب بجاد السناني فقال: إنه من المفروض يتم تشجيعنا على العمل في مثل هذه الوظائف وليس القيام بتطفيشنا من خلال عدم استلام رواتبنا. ويضيف إننا نقوم بالعمل على بوابات الفندق كحراس أمن، من خلال التعاقد معنا عن طريق الشركة المشغلة، ويقول: إننا لنا عدة شهور نطالب برواتبنا ولكن لم ينظر أحد لنا أو إلى ظروفنا الصعبة، وكلما نذهب للمسؤول ونطالبه برواتبنا يؤجل استلامها إلى اليوم الآخر وهكذا منذ عدة أسابيع، وعندما أيقنت أن الشركة لن تسلمنا رواتبنا لكي نعيش منها تركت العمل انا وزملائي، وقمنا بتقديم شكوى إلى مكتب العمل بينبع ونحن ننتظر الرد من الشركة حتى الآن.

وقامت "المدينة" بالاتصال بمدير المالية بالفندق عدة مرات خلال الأيام الماضية ولكنه لم يرد علينا، فيما قامت بالاتصال على مدير مكتب العمل بينبع محمد قروان، الذي أكد أن الشباب قدموا شكوى لمكتب العمل يطالبون فيها بمرتباتهم، وقمنا بمخاطبة الشركة ومازالت الشكوى قيد البحث.

وزير العمل على "فيسبوك": البطالة و"الكفالة" يتصدران "الأولويات الخمس"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 06 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188797

الرياض - فاتن يتيم
إذا كان موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» سيترك تأثيراً ملموساً في الواقع الحقيقي السعودي وليس الافتراضي، فإن ذلك سيكون من صفحة وزير العمل السعودي المهندس عادل محمد فقيه الذي استخدم «فيسبوك» أثناء فترة «التسخين» التي يستعد بها للانطلاق في سياساته الوزارية فقد طلب الوزير من أصدقائه على الـ«فيسبوك» - في صفحة أطلق عليها «حوار مع الوزير» - ترشيح خمس قضايا تستحق النقاش ليحدد منها أولويات العمل في وزارته. فجاءته الردود تترى. واختار الوزير أن تكون أولوياته هي: تحسين أداء مكاتب العمل، مخرجات التدريب المهني، البطالة، تحديث أنظمة العمل، تحديث نظام الكفيل.وبدا أن الوزير على يقين بصحة القول المأثور: «ما خاب من استشار»، مستخدماً ابتسامة طبيعية عريضة تعلو محياه في استقطاب الأصدقاء الذين لم يتركوا شاردة ولا واردة دون أن يلفتوا إليها انتباه الوزير الذي يشير في صفحته إلى أنه سبق أن شغل عضوية أكثر من 20 مجلس إدارة وهيئات عليا، إلى جانب عمله أميناً لمحافظة جدة.

طوارئ المياه تتجاهل بلاغات المتطوعين

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 27 شوال 1431 هـ - 6 أكتوبر 2010م - العدد 15444
http://www.alriyadh.com/2010/10/06/article565432.html

شكا أحد المتطوعين من تجاهل وتقاعس وحدة طوارئ مياه مدينة الرياض ومن عدم التعامل بجدية حيال بلاغه بوجود انكسار خط مياه في الحي الذي يسكن فيه حي جرير شارع البرود خلف أسواق الأندلس.
وقال لـ«الرياض» المواطن خ.ع.د انه أبلغ الطوارئ على هاتفهم المجاني ٨٠٠٤٤١١١١٠ عند الساعة العاشرة والنصف ليلاً وفي الصباح باكراً عاود الاتصال أكثر من مرة فزعاً من تلك الكميات الهائلة التي ظل يهدرها الانكسار ما يعني اننا أصبحنا وأضحينا وقد نمسي والهدر باق.
واستغرب اتصال أحد موظفي الطوارئ به مفيداً بأن الانكسار قد تم اصلاحه وانتهت المشكلة إلا انه عند عودته وجد كل شيء على ما هو عليه وأن المشكلة لازالت قائمة بل ازداد الهدر..
وتساءل المتطوع عن سبب هذا التأخر في مباشرة حوادث انكسار خطوط المياه حيث يؤكد انه من خلال مشاهدات في أحياء أخرى في مدينة الرياض يستمر نزيف المياه لأيام دون أن يأتي أحد لإصلاح الخلل ووقف التسربات الهائلة.
وقال اتمنى لو يراجع مسئولو الشركة الوطنية للمياه البلاغات المسجلة ليتأكدوا بأنفسهم من عمق المشكلة.

الرياض
www.Alriyadh.com

"الصحة" تفعل القرار

90 مستشفى حكومياً يخضع لمواصفات الجودة الطبية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 27 شوال 1431 هـ - 6 أكتوبر 2010م - العدد 15444
http://www.alriyadh.com/2010/10/06/article565494.html

جدة – ياسر الجاروشة

أشار الدكتور يعقوب بن نصر الله نياز مدير إدارة الجودة بوزارة الصحة إلى الأنظمة والتشريعات المتوفرة لدى وزارة الصحة التي تهدف إلى تقديم أفضل الخدمات للمرضى في مجال الرعاية الصحية والأولية، وبين الدكتور نياز بأن وزارة الصحة قامت باستحداث الإدارة العامة لضمان الجودة بالقرار الوزاري رقم 11/1523 وتاريخ 1420/7/1ه، كما قامت الوزارة باستحداث مجلس ضمان الجودة بالقرار رقم 11/1524 وتاريخ 1420/7/1ه برأسه معالي وزير الصحة.

وأوضح بأن إدارة الجودة بالوزارة قامت بإعداد مجوعة من الدراسات تهدف إلى التطوير والتحسين المستمر في مجال الرعاية الصحية، حيث قامت الإدارة بإعداد مجموعة دراسات حول دراسة تحسين الأداء بقسم الإسعاف بمجمع الرياض الطبي، دراسة تحسين الأداء بقسم الوفيات بمجمع الرياض الطبي، دراسة تحسين الأداء بقسم الصيدلية بمستشفى الملك فهد بالباحة، دراسات موسم حج 1423ه، استبيان رضى مقدمي الخدمة (الأطباء) بمجمع الرياض الطبي، مسح واقع الجودة في مديريات وزارة الصحة.

وختم نياز ورقته مشيراً إلى واقع الجودة في وزارة الصحة حيث تبذل الوزارة لإنشاء المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية، ووضع المعايير الوطنية، إعداد نخبة من مقيمي المستشفيات، نشر ثقافة الجودة من خلال عقد دورات تهيئة لمديري عموم المناطق ومساعديهم ومديري المستشفيات والمديرين الطبيين ومديري الجودة بالمناطق والمستشفيات، تقييم عدد 30 مستشفى تابعا لوزارة الصحة واجتياز عدد 21 مستشفى وحصولهم على شهادة الاعتماد، جاري تهيئة عدد 60 مستشفى تابعا لوزارة الصحة للتقييم من قبل المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الطبية، جاري الإعداد لتطبيق نظام اعتماد مراكز الرعاية الصحية الأولية، عقد دورات تدريبية لمديري المستشفيات والمديرين الطبيين ومديري الجودة، استحداث البرامج والإدارات، البدء في إعداد عدد 8 مستشفيات للاعتماد من قبل الهيئة الأمريكية المشتركة، جاري وضع الخطة الإستراتيجية للجودة خلال الفترة من 1431 وحتى 1440 في إطار الخطة الإستراتيجية للوزارة.

جاء ذلك في كلمته صباح أمس الثلاثاء خلال فعاليات اليوم الثاني من جلسات المؤتمر الوطني الثالث للجودة الذي يعقد برعاية سامية كريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يحفظه الله- تحت شعار «الجودة الطريق نحو العالمية» وذلك بمركز الملك فيصل للمؤتمرات بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وجاء في الجلسة التي ترأسها الدكتور محمد بن حمزة خشيم وكيل وزارة الصحة تناول محور الجودة في القطاع الصحي.

بعد ذلك تطرق الدكتور محمد حسن حجازي مدير قسم العناية المركزة بمستشفى الملك فيصل التخصصي من خلال ورقة عمله إلى برنامج الجودة في المستشفى التخصصي، حيث أوضح بأن هذا البرنامج يهدف إلى السعي لتحقيق أفضل نتائج الرعاية الصحية بما يتوافق مع أحدث المعايير المهنية المعاصرة، وبين حجازي أن إدارة الجودة بالمستشفى قامت بإعداد مجموعة من الخطط المتعلقة ب (سلامة المستشفى، تطبيق المعايير الدولية، سلامة المرضى وإدارة المخاطر، تحسين الأداء)، وكشف حجازي بأن المستشفى باستحداث نظام إلكتروني للتبليغ ومتابعة الأخطاء الطبية في حال اكتشاف إحدى الممرضات بأنها قامت بإعطاء الدواء لغير المريض المقصوص، حيث بلغ عدد البلاغات عن هذه الأخطاء 2001م 1846 بلاغا بينما بلغ عددها عام 2007م 7607 بلاغات.

وتحدثت ماجدة شقدار من الهيئة الوطنية للاعتماد الصحي عن اعتماد المستشفيات كيف ولماذا؟ وبينت بأن الاعتماد عبارة عن تقييم بواسطة مؤسسة وهيئة خارجية من أجل تحديد مستوى الأداء بالمقارنة مع معايير تلك الهيئة وبما يتطابق مع احتياجات المرضى، وقالت بأن هناك العديد من الفوائد التي تعود بالنفع على المريض تتمثل في احترام وتقدير رأي المريض وعائلته في الخطة العلاجية احترام وتقدير حقوق المريض وعائلته، إعطاء التقدير اللازم لتثقيف المريض، توحيد الخطة العلاجية، التركيز والاهتمام برضى المرضى، وقالت في اجابتها على التساؤل الذي تم طرحه بداية الورقة

حول لماذا نحتاج إلى الاعتماد قالت بأنه يمثل ثقة المجتمع في الرعاية الصحية في المستشفى، إعطاء الفخر والثقة للموظفين وتشجيعهم، يقوي الثقة لشركات التامين في الرعاية الصحية المقدمة في المستشفى.
وكشف الدكتور الدكتور زهير بن عبدالله دمنهوري بأنه في الإطار الأكاديمي تحقق الاعتماد الدولي لعدد 40 برنامجاً أكاديمياً، كما تعمل العديد من البرامج على تحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي بها. وتسعى الجامعة حالياً إلى تحقيق الاعتماد المؤسسي المحلي والدولي. ومن بين الإنجازات الحالية في مجال الجودة تأهيل أنظمة العمل الإداري وتطويرها بما يتناسب مع معايير ومواصفات نظام إدارة الجودة، حيث حصلت حتى الآن جهات عديدة على شهادة (20009000 ISO)، وتدرّب ما يزيد عن مائة وخمسين من منسوبي الجامعة في إطار دورات «أساسيات نظام إدارة الجودة» و»المدقق الداخلي لنظام إدارة الجودة»، حيث تم منحهم شهادات معتمدة دولياً ومسجلة لدى هيئة إريكا IRCA البريطانية.

أمير نجران يدعو إلى تقديم خدمات صحية مميزة للمرضى

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 6 أكتوبر 2010،
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23801&CategoryID=5

نجران:عبدالله النهدي 2010-10-06 AM 2:24
أكد أمير منطقة نجران الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز على أهمية تقديم الخدمات الصحية المتميزة للمواطن والمقيم.
وناقش الأمير مشعل ، آلية إنشاء مشروع العمليات الرقمية ضمن نظام حديث معروف عالمياً يتكون من 9 غرف في مبنى مستقل بتكلفة 32 مليون ريال والذي سوف يتم إنجازه في غضون عام.
جاء ذلك خلال لقائه أمس بمدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الدكتور يحيى بن محمد آل شويل ومدير مستشفى الملك خالد الدكتور عبده بن حسن الزبيدي، وتم خلال اللقاء اطلاع أمير المنطقة على شهادة الجودة في تطبيق المعايير الوطنية للمستشفيات والتي حصل عليها مستشفى الملك خالد بنجران وحصوله على شهادة الاعتماد بدرجة التميز.
وثمن أمير المنطقة خلال اللقاء جهود الشؤون الصحية ودور مستشفى الملك خالد وحصوله على هذه الشهادة، وأكد على أهمية الخدمات الصحية ودورها الهام في تقديم أفضل الخدمات للمواطن والمقيم وكذلك توفير كافة الاحتياجات من الكوادر وغيرها.
من جهة أخرى دشن الأمير مشعل بن عبدالله أمس موقع احتفالية منطقة نجران بالذكرى الثمانين لليوم الوطني للمملكة وفعالياتها وما تم خلال هذه المناسبة.
وأوضح رئيس الوكالة الوطنية للإعلام الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز القنيعير أن الموقع يضم توثيقاً للاحتفالية كاملة والتي تتكون من معرض مملكة الإنسانية المصور وفيلم "قلوب تنبض بالحب" وهو فيلم وثائقي يحكي قصة الوحدة للمملكة وآثارها الإيجابية.

نائب وزير التربية والتعليم:

توفير التأمين الطبي للمعلمات والمعلمين قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1431/10/27 هـ 06 أكتوبر 2010 م العدد : 3398
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101006/Con20101006376149.htm

عبد الله الغامدي ـ الرياض

أكد نائب وزير التربية والتعليم فيصل بن معمر لدى رعايته حفل الوزارة المخصص ليوم المعلم في الرياض البارحة، عمل فريق وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله على توفير مشاريع تسهم في معاناة المعلمات والمعلمين قريبا، أبرزها توفير تأمين طبي.

وأوضح لـ«عكاظ» نائب وزير التربية والتعليم، أن لجان تواصل دراسة مشروع الدوام الجزئي للمعلمات، مضيفا «وتعمل بجدية، وقد عقدت عدد من الاجتماعات وعملها مستمر».

وأفاد نائب وزير التربية أنه سيتم الاستغناء عن المباني المدرسية المستأجرة في مدة زمنية تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، مبينا أن ثلاثة آلاف مشروع تحت التنفيذ حاليا.

وشهد الحفل عرض كلمة مسجلة لوزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله أكد فيها عزم الوزارة المضي بالرقي بالتعليم، مشيرا إلى أن النهضة التعليمية التي يشهدها العالم هي ثمار جهد المعلمين والمعلمات، متأملا أن يكون الخامس من أكتوبر موعد سنوي للاحتفاء بالمعلمات والمعلمين.

فصل 5 طلاب ضربوا معلما في يوم عيده

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 6 أكتوبر 2010،
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23809&CategoryID=5

الجوف: تيسير العيد 06-10-2010 AM 2:33

في الوقت الذي احتفل فيه العالم أمس بيوم المعلم، تقرر فصل 5 طلاب اعتدوا على معلمهم بالتهجم اللفظي والضرب في مدرسة بطبرجل.

ووجّه المدير العام للتربية والتعليم للبنين بمنطقة الجوف مطر بن أحمد رزق الله الزهراني، بتطبيق لائحة تقويم السلوك والمواظبة على الطلاب الخمسة بمدرسة ثانوية في فياض طبرجل " 250 كيلومتراً غرب سكاكا"، والتي تقضي بفصل الطلاب المعتدين.

وتعود التفاصيل إلى اعتداء مجموعة من طلاب مجمع تعليمي "متوسط وثانوي" على المعلم عندما حاول منعهم من تسلق سور المدرسة المتوسطة، فردوا عليه بالتهجم اللفظي ثم الاعتداء بالضرب، ما تسبب في نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج.

والتقى أمس مدير التعليم في المنطقة بطلاب المدرسة ليذكرهم بأهمية احترام المعلم وتقديره.

مناقشة نظام الإجراءات الجزائية الخليجي الموحد

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1431/10/27 هـ 06 أكتوبر 2010 م العدد : 3398
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101006/Con20101006375984.htm

عبدالله الداني ـ جدة

تختتم اليوم في الكويت أعمال الاجتماع الرابع عشر لوكلاء وزارات العدل في دول الخليج بمشاركة وزارة العدل في المملكة.

وناقش الاجتماع الذي انطلق يوم أمس عددا من الموضوعات منها وثائق أبوظبي للنظام الموحد للتوفيق والمصالحة في دول المجلس، النظام الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص، النظام الموحد للإجراءات الجزائية لدول المجلس، تمديد مدد العمل ببعض الوثائق الاسترشادية وتعديل مدة العمل بوثيقة الدوحة للنظام الموحد لأعمال كتاب العدل في دول المجلس لمدة أربعة سنوات، تقرير لجنة الخبراء المختصين المكلفة بدراسة تجارب الدول الأعضاء في الإرشاد الأسري.

كما يناقش الاجتماع تقرير لجنة الخبراء المختصة بممارسة مهنة المحاماة، تقرير اللجنة الفنية المختصة بدراسة العقبات لتنفيذ الأحكام، الإنابات والإعلانات القضائية، تقرير لجنة الخبراء المختصين بتقييم نتائج مؤتمر روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 2010م، تقرير لجنة الخبراء لدراسة توصيات منتدى الفضائيات، التحدي القيمي والأخلاقي الذي يواجه شباب الخليج، محضر الاجتماع السنوي الأول لوكلاء وزارات العدل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتجارب الدول الأعضاء في القضايا العدلية والقانونية وموضوعات أخرى.

وترأس وفد وزارة العدل في المملكة وكيل الوزارة للشؤون القضائية الدكتور عبد المحسن آل مسعد، وبمشاركة كل من رئيس المحكمة العامة في رجال ألمع عبد الكريم بن عبد الرحمن أباحسين، قاضي المحكمة العامة في القطيف عبد الرحمن بن صالح اليحيى، قاضي المحكمة العامة في رماح عبد الرحمن بن إبراهيم الخنين، المستشار في الإدارة العامة للمستشارين فيصل بن عبده عقيل، مساعد مدير عام إدارة العلاقات العامة سعود بن عبد الله البابطين، والموظف في مكتب وكيل الوزارة للشؤون القضائية محمد الجبرين.

من جانب آخر، ينهي يوم غد وفد من وزارة العدل زيارته إلى جمهورية مصر العربية بعد اطلاعه على التجربة المصرية في مجال التسجيل العيني للعقار.

إلزام سائقي نقل المعلمات بإلحاق محارمهم في دورات إسعافية للحصول على التراخيص

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 06 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188757

الرياض - ظافر الشعلان

تدرس ثلاث جهات حكومية إلزام سائقي نقل المعلمات بإلحاق المرافقين لهم «المحرم» في دورات اسعافية للحصول على ترخيص نقل معلمات، في الوقت الذي أكد فيه وكيل وزارة التربية والتعليم الدكتور سعد الفهيد أن وزارته تعمل على وضع تنظيم جديد للمواصفات والشروط التي تكفل تحقيق خدمة نقل آمنـــة وبتكاليف مناسبة لأكثر مـــن 232 ألف معلمة يعملن في أكثر من 18 ألف مدرسة في المملكـــة.

قال الفهيد في تصريح إلى «الحياة»: «تتجه الوزارة إلى التعاقد مع عدد من المكاتب الاستشارية المتخصصة للبدء في دراسة وتقويم الوضع الراهن لنقل المعلمات وتطوير بدائل لتقديم الخدمة، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والمستجدات الراهنة والرؤى المستقبلية للوزارة».

وكانت وزارة النقل شددت على أن الشروط المطلوب توافرها في سائق سيارة نقل المعلمات أن يكون سعودي الجنسية وألا يقل عمره عن 30 عاماً، وأن يكون متزوجاً شرط ألا تكون له سوابق، وأن تكون لدية رخصة قيادة عمومي سارية المفعول، مع أهمية أن يرافقه في الرحلة إحدى محارمه.

ولفتت إلى أنه عند مخالفة المرخص له لأي من أحكام نظام النقل العام على الطرق ولوائحه التنفيذية وأحكام وشروط الترخيص بمزاولة نشاط نقل المعلمات، ستعمل الوزارة على إيقاع عقوبة الغرامة المالية بما لا يقل عن 500 ريال ولا يتجاوز خمسة آلاف ريال للمرة الواحدة أو إيقاف الترخيص لمدة لا تزيد على سنة او كليهما وفقاً للغرامات المحددة في اللائحة التنفيذية لنظام النقل العام على الطرق.

وأكدت وزارة النقل عدم جواز استخدام سيارات نقل المعلمات في أي نشاط آخر بأجر داخل المدن أو خارجها ما لم يكن مصرحاً له بذلك من الوزارة.

خمسيني يقترن بطفلة في نجران

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 6 أكتوبر 2010،
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=23790&CategoryID=3

نجران:صالح آل صوان 2010-10-06 2:55 AM

سجلت منطقة نجران مأساة جديدة بزواج طفلة في مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم، لم تتعد الـ 13 ربيعا، بخمسيني متقاعد، وسط تأييد من والدها ومعارضات من جدها لأبيها وعدد من أقاربها.

وقال لـ"الوطن" مأذون الأنكحة الذي أتم إجراءات الزواج، الشيخ سعيد اليامي، إن الطفلة أبلغته موافقتها على الاقتران بالخمسيني، مضيفا "أعلم أن هناك من يعارض هذا الزواج من أقارب الطفلة بسبب خلاف أسري كما قيل لي".

وأمام ما سجلته الزيجة من ردود أفعال واسعة داخل الأسرة، قال جد الطفلة لوالدها (تحتفظ "الوطن" باسمه) إنه بريء من تصرفات ابنه والتي لم يستشر فيها أحدا، بعد أن زوّج طفلته بشخص يكبرها سنا، رغم محاولة العريس التضليل عليه في القصة التي نفاها له في اتصال هاتفي واتضحت حقيقتها فيما بعد.

جاء ذلك في الوقت الذي منح فيه مجلس الشورى مطلع الأسبوع الفرصة للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب لدراسة عدد من آراء الأعضاء حيال زواج القاصرات، وتقديم وجهة نظرها لمناقشتها في جلسة مقبلة.

عادت مآسي زواج القاصرات من جديد لتضرب بقوة هذه المرة في منطقة نجران ، بعد أن عقد متقاعد في العقد الخامس من العمر قرانه مؤخراً على طفلة تصغره بأكثر من 40 عاما (تبلغ من العمر 13 عاما) بمباركة من والد الطفلة ووسط معارضة جدها لوالدها.

مأذون الأنكحة الذي عقد هذا الزواج الشيخ سعيد بن مسعود اليامي قال لـ"الوطن "والد الطفلة ووليها (تحتفظ الوطن باسمه) كان موافقا على زواج ابنته ولم يكن هناك ما يمنع هذا الزواج بعد أخذ موافقة البنت". وأضاف سألت البنت: هل ترغبين في الزواج من هذا الرجل؟ فقالت "نعم".

وقال اليامي إنه يعرف أن هناك من يعارض هذا الزواج من أقارب البنت لكن ذلك يعود لسبب خلاف أسري كما قيل له.

أما "جد الطفلة لأبيها"وهو أشد المعارضين فقال غاضباً "زوّج ابني طفلته التي أكملت العام الماضي المرحلة الابتدائية في مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم وكنت أوصلها بنفسي".

وأضاف فوجئنا بخبر الزواج بمهر 40 ألف ريال قاطع مقطوع كيف يزوج ابني الطفلة دون أن يشاورني أو يشاور أمه أو إخوانه أو أخواته

ويتهم الجد ابنه "والد الطفلة" بأنه عاص لوالديه عندما أتم هذه الزيجة، ويقول عنه "لا يسمع إلا كلامه" ونحن محرمين بيته لا ندخله ولا يدخله ولد أو أخت وأخ وفصلناه على حساب هذه البنت "هذا الولد عاص" قالها للمرة الثانية. وعن زوج حفيدته يقول: عمره 55 سنة وقد سبق أن سألته عن مدى صحة خبر زواجه من حفيدتي فنفى ذلك وحلف بالطلاق من امرأته على ذلك، وبعدها أتم الزواج عند المنزل، ولم يحضر زواجه أب أو أم ولا أخ أو قريب، وسافر إخوانه للرياض زعلانين.

وعن حفيدته قال: كلمت الطفله وقلت لها ليش تتزوجين بهذا الرجل الذي عمره 55 سنة وكلمها ولدي (عم الطفلة) من الرياض وقال لها: أنت صغيرة مالك زواج، فكان ردها أنها ترغب في العرسة (الزواج) وأغلقت الجوال في وجهه.

مؤسسة التقاعد : صرف 306 ملايين ريال على قروض المساكن

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 27-10-1431هـ الموافق 06-10-2010م العدد 13627 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13627&P=1

اليوم ـ الرياض

أكدت المؤسسة العامة للتقاعد أن طلبات تمويل شراء المساكن من خلال برنامج تمويل الوحدات السكنية ارتفعت بنسبة 41% مقارنة بنهاية عام 2009 م حيث بلغت جملة القروض الموافق عليها حتى نهاية شهر سبتمبر الماضي 550 قرضا.

وقالت المؤسسة العامة للتقاعد ان جملة القروض بلغت حتى نهاية العام الماضي 2009م 299 قرضا مشيرة الى أن إجمالي الأموال المصروفة لذلك 306 ملايين ريال.

وأبانت أن هذه القفزة النوعية في عدد القروض تحققت نتيجة صدور قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد العام الماضي والقاضي بتعديل شروط البرنامج مما أتاح لأكبر فئة الاستفادة من البرنامج حيث عدلت عددا من الشروط من بينها :

- أن الراتب لايقل عن 5 آلاف ريال وأصبح بعد التعديل 4 آلاف ريال.
- ألا يزيد عمر العقار عن 10 سنوات وأصبح بعد التعديل لا يزيد عن 15 سنة.
- ان امكانية التمويل تصل إلى مليون ريال وأصبح بعد التعديل 5 ملايين ريال.
- ان التمويل يشمل "فلل - فلل دبلكس - شقق" وأصبح يشمل بعد التعديل تمويل "فلل - فلل دبلكس- شقق - عمائر سكنية ".

وأوضحت المؤسسة العامة للتقاعد أن البرنامج في الأساس استثماري يهدف إلى استثمار وتنمية حقوق المتقاعدين ولا يجوز للمؤسسة اعطاء أي أموال بصفة خيرية لأن جميع موجودات المؤسسة حق للمتقاعدين و أسرهم ولا يجوز التصرف بها إلا في حدود ما يجيزه النظام.

وأبانت أن البرنامج متاح لتمويل طلبات القروض للمساكن للرجال والنساء الموظفين والمتقاعدين منهم حسب شروط ومزايا البرنامج المعلنة مشيرة الى انها ليست ملزمة أو مسئولة عن بلوغ عدد القروض لنسبة معينة لأن ذلك يعود إلى العرض والطلب وتوفر مساكن بأسعار مقدور عليها من قبل المستفيدين.

وقالت المؤسسة انها قامت حتى الآن بتمويل عدد من الوحدات من بينها 290 فلة و 140 فلة دبلكس و 120 شقة.

وشددت على حرصها على مراجعة شروط البرنامج بما يتناسب مع ظروف السوق وامكانيات الفئات المستهدفة وانه تم تعديل شروط البرنامج بناء على ما توفر لدى المؤسسة من معلومات أكدت الحاجة إلى توسيع دائرة المستفيدين من البرنامج.

ورأت أن البرنامج حقق حتى الآن مكاسب جيدة للمستفيدين منه و كذلك للمؤسسة بما يعود على حقوق المتقاعدين بالفائدة نحو زيادة حقوقهم المكلفة المؤسسة بإدارتها .

مصدر مسؤول: النظام لايسمح بنقل القضية لجدة

ديوان المظالم ينظر اليوم تزوير أوراق خطوبة"عبدالله وسميرة"

الزوجة: أصول الأوراق تثبت براءة زوجي من التهمة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 1431-10-27هـ الموافق 2010-10-06م العدد 13627 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13627&P=1&G=3

جعفر الصفار - القطيف

تنظر المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) بالدمام، اليوم الأربعاء قضية اتهام أحد المواطنين لزوج ابنته بـ«تزوير أوراق» قدمها له أثناء فترة الخطوبة في القضية المعروفة بـ«عدم تكافؤ النسب» والتى تخص الزوجين «سميرة وعبدالله».

وقال مصدر في ديوان المظالم: إن القضية لا تزال عند الدائرة بحسب الاختصاص، مشيراً إلى أن القضية هي قضية «تزوير أوراق» وليست تكافؤ نسب، وأضاف: إن القضية منظورة وسيحكم فيها قريباً، لافتاً إلى أنه إذا ثبت التزوير سيصدر حكم فيها.

وأوضح المصدر أن القضية فيها طرف آخر، مشيراً إلى أن المتهم الأول لم يحضر، وعن مطالبة الزوج بنقلها إلى موقع عمله في جدة قال المصدر: إن النظام لا يسمح بنقلها ولابد أن يحضر لأن الواقعة حصلت في المنطقة الشرقية، لافتاً أن القضايا الجزائية تختلف عن القضايا التجارية التي تسمح بنقلها إلى أية منطقة أخرى.

وأشارت الزوجة سميرة إلى أن أملها في جمع شملها مع زوجها من جديد، وقالت: ما أريده أن أكمل حياتي وأرفض الطلاق وكل ما أطمح إليه هو فرصة العيش سوياً بسلام، مضيفة: كيف أترك أسرتي التي كونتها واخترتها.

وأضافت سميرة: إن التحقيقات المتكررة التي أجريت معي ومع زوجي في فترات سابقة، لم تثبت أن زوجي زور ورقة واحدة من أوراق الزواج التي قدمها لأسرتي، وأن الأوراق التي قُدمت إلى المحكمة «صوراً» وليست أصولاً، ولم يقدمها مطلقاً، ولم نرها إلا في المحكمة والشرطة، وطلب زوجي أن يقدم المُدعي أصل الأوراق الأصلية لفحصها والتحقيق فيها لإثبات مدى صحتها لكن والدي عجز عن إحضارها. وأكدت سميرة: لن أسمح لهم باتهام زوجي ووالد ابنتي بالتزوير. وعليهم أن يثبتوا ذلك.

من جانبه، نفى عبدالله آل مهدي ما تردد حول استدعائه مرتين من جانب الديوان في المنطقة الشرقية، ورفضه حضور الجلسات. وقال: تم استدعائي لمرة واحدة الأسبوع الماضي، ولعدم تواجدي في الشرقية، وتم تأجيل الجلسة إلى اليوم الأربعاء.

وأكد الزوج أنه سيحضر الجلسة، على رغم مطالبته ومحاميه أحمد السديري، بنقلها إلى ديوان المظالم في جدة، التي انتقل إليها قبل أشهر. وقال المحامي أحمد السديري الذي يترافع عن المهدي وزوجته، إنه خاطب ديوان المظالم في الدمام، لإحالة الدعوى إلى جدة محل إقامة المدعى عليه، مؤكداً أن قضية عدم تكافؤ النسب حفظت في المحكمة لعدم متابعتها، لافتاً إلى أن المحكمة الكبرى في القطيف أحالت القضية قبل صدور الحكم فيها إلى المحكمة العليا التي أعادتها بدورها إلى محكمة القطيف لأن الأخيرة لم تحكم فيها، فيما على المحكمة العليا النظر في القضايا التي صدرت فيها أحكام. وأكد أن المدعي مُلزم بإحضار أصول الأوراق لإثبات دعواه وفي حال عدم وجودها ترفض الدعوى.

"ديوان المراقبة" ينتقد تدني الخدمات وتأخر القروض .. ويطالب بمحاسبة المقصرين

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 27/10/1431 هـ 2010/10/06 م العدد : 17332
http://www.al-madina.com/node/267522

جابر المالكي - الرياض

كشف ديوان المراقبة العامة عن تدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وانعدامها في بعض المحافظات والقرى والأحياء، وتأخر حصول المواطنين على الخدمات الأساسية والقروض التنموية لفترات طويلة، فضلًا عن سرعة استهلاك ممتلكات الدولة وانقضاء أعمارها التشغيلية قبل أوانها بسبب سوء الاستخدام.

وأوضح في تقرير له عن أداء الجهات التي يشملها برقابته فيما تقدمه من خدمات للمواطن - حصلت "المدينة" على نسخة منه- أن عدم تنفيذ كثير من المشروعات الحيوية في المواعيد المقررة أو تأجيل تنفيذها أسهم في تدني الخدمات المقدمة للمواطن وكذلك تعطيل الاستفادة من بعض الإيرادات الذاتية في تطوير المرافق العامة وتحسين الخدمات العامة.

وأشار الديوان إلى أن أهم أسباب القصور تعود إلى وجود ضعف تدريبي وتأهيلي للعاملين بتلك الجهات، مما أسهم في تدني مستوياتهم وأدائهم، مشيرا إلى عدم الدقة في تحديد الاحتياجات الفعلية من الاعتمادات المالية والمواد والتجهيزات الفنية والمعدات، بالإضافة إلى عدم كفاية المبالغ المعتمدة في الميزانية لتوفير الخدمات التي تقدمها بعض الجهات للمجتمع.

وقال الديوان: إن تهاون بعض الأجهزة الحكومية في متابعة تنفيذ مشروعاتها وتطبيق أحكامها بدقة أسهم أيضا في تدني الخدمات وعدم محاسبة المخالفين والمقصرين ومساءلتهم وفق الأنظمة المرعية، وكذلك وجود ثغرات في بعض الأنظمة والتعليمات، الأمر الذي يسهل استغلالها في ارتكاب المخالفات وانعدام أو ضعف الرقابة الداخلية وعدم تفعيل إدارات المتابعة.

وأشار الديوان في تقريره إلى أن مساءلة الأجهزة الحكومية عند مناقشة تقاريرها السنوية عما تم إنجازه من خططها ومشروعاتها المعتمدة وما تم اتخاذه حيال ملاحظات الديوان على أدائها يسهم في حل ومعالجة القصور فيها، وكذلك المتابعة الجادة والمستمرة لتنفيذ عقود المشروعات والخدمات ضمن المدد المحددة وتطبيق نصوصها بحزم في حالة التقصير أو التأخر. وبيّن أن توخي الدقة والموضوعية في تقدير الاعتمادات وفق الحاجة إليها والقدرة على الاستفادة منها وأيضا التوسع في استخدام مفاهيم الهندسة القيمية في المشروعات الحكومية وترشيد شراء المواد وقطع الغيار منعا لتكدسها وعدم الاستفادة منها نتيجة التطور العلمي والتقني.

كما يجب مساءلة المقصرين في الأجهزة المشمولة بالرقابة عن التقصير في تنفيذ المشروعات ومحاسبتهم والتأكيد على التقيد بالأنظمة والتعليمات المالية النافذة.

البراهيم : ''الديوان''معني بمراقبة أداء الجهات الحكومية ومساعدتها على تلافي القصور
أكد عضو مجلس الشورى الدكتور خليل البراهيم في تصريح لـ ''المدينة'' أن ما يصدر من ديوان المراقبة العامة من ملاحظات وانتقادات على الأجهزة الحكومية في الجانب المالي عبارة عن دور رقابي مهم جدا لمساعدة الجهات الحكومية على حل مشاكلها. مشيرا إلى انها يجب أن تنظر في ملاحظات الديوان على أدائها في مجمله أو أداء بعض الموظفين فيها.
وأوضح أن مجلس الشورى معني بمراقبة الأجهزة الحكومية وحثها على تحسين أدائها لتقديم خدمات أفضل للمواطنين.
وبيّن أن الملاحظات التي ترد من الديوان فيما يتعلق بالأداء العام للموظفين أو بعض التجاوزات التي تحدث في الصرف المالي أو في الإجراءات الإدارية هي أمور مخالفة يجب العمل على إصلاحها وعدم تكرارها، مؤكدا أنه يجب على الأجهزة الحكومية أن تنظر لديوان المراقبة كجهة خارجية تساعدها على تلمس جوانب القصور والضعف بها وأنه لا بد أن تستفيد من هذه الملاحظات التي يبديها الديوان والعمل على تفعيل الإدارات الرقابية داخلها، التي صدر فيها قرار من مجلس الوزراء ينص على إنشاء أجهزة رقابية داخل القطاعات الحكومية المختلفة، بحيث تقوم بالمراجعة الداخلية للجهة نفسها وذلك لمساعدتها في أداء عملها.
وأكد أن من مهام مجلس الشورى الأساسية مراقبة أداء القطاعات الحكومية وهو ينظر لتقارير ديوان المراقبة العامة كتقارير ميدانية تساعده في دراسة تقارير القطاعات الحكومية حول أدائها، ويتم أخذ تلك الملاحظات على محمل الجد.
وبيّن أن المجلس جهة محايدة بين ديوان المراقبة والأجهزة الحكومية، وبالتالي فإن ما يصدر عن المجلس من قرارات وملاحظات على الجهات الحكومية سواء ما يتعلق بالجانب الايجابي أو السلبي عليها ترفع للمقام السامي للنظر فيها.
العناد : غياب التدريب سبب تدني مستوى الموظفين
قال عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن العناد ان هناك تدني في مستوى تقديم الخدمات المقدمة من بعض الأجهزة الحكومية للمواطنين وانعدامها في بعض المحافظات والقرى والإحياء مشيرا الي ان اهمية حسن اختيار العاملين وتدريبهم وتأهيلهم ووضع أولويات لإدارة الناجحة .
واضاف انه على الأجهزة الحكومية ان تولى موضوع التدريب وتأهيل اهتماما يوازي اهتمامها بتقديم خدمات جيدة ترتقي لمستوى تطلعات القيادة والمراجعين مبيناً أنه من البديهي أن لا نتوقع تقديم خدمة جيدة وأداء ممتاز من موظف غير جيد أو غير مؤهل التأهيل المناسب مستدلاً بقوله (فاقد الشئ لا يعطيه) وعلى العكس فإن العامل أو الموظف المؤهل يقوم بعمله بشكل أفضل وهذا يخدم الجهة التي يعمل بها والمستفيدين من الخدمة .
اللويحق يقترح تشكيل فريق عمل للمراقبة
اقترح عضو مجلس الشورى عامر اللويحق أن يكون ضمن آليات عمل مجلس الشورى تكوين فريق عمل ومتابعة مشترك بين المجلس وديوان المراقبة العامة لمتابعة تنفيذ ما يصدر من المجلس والديوان من قرارات وتوصيات تتوج بالعمليات المرعية مبرراً ذلك لكونهما جهازان رقابيان كلاهما مرتبطان بالملك .
وأكد اللويحق أن من يعرف الإدارة العامة عليه مسؤولية في السعي لتلافي ضعف وتدريب موظفي الدولة كما رصده ديوان المراقبة العامة حيث أبرز جوانب القصور في قدرات بعض الأجهزة الحكومية مما يترتب عليها تأخر الخدمات المأمولة والتي تهدف القيادة إلى إيصالها إلى كل قرية ومحافظة في أنحاء المملكة .

تدشين "الاتصال المرئي"

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 27/10/1431 هـ 2010/10/06 م العدد : 17332
http://www.al-madina.com/node/267542

جابر المالكي - الرياض

دشن مجلس الشورى خدمة الاتصال المرئي ضمن المنظومة الإلكترونية التي يطبقها المجلس المتمثلة في برنامج " شاور" بما يسهم في تطوير أعماله، ويساعد لجانه على إنجاز أعمالها ودراساتها وفق منظومة آلية متطورة.

وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن البراك أن مجلس الشورى يحرص على تطوير منظومته الإلكترونية بما يحقق رؤية خادم الحرمين في توجه المملكة نحو مجتمع المعلومات.

حجار: المملكة حريصة على تحمل مسؤولياتها تجاه المعوزين في العالم

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 27/10/1431 هـ 2010/10/06 م العدد : 17332
http://www.al-madina.com/node/267510

جابر المالكي - الرياض

جدد نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر حجار التأكيد على أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ماضية بمد يد العون والمساعدة لكل المحتاجين والمعوزين في العالم؛ انطلاقًا من إيمانها بمسؤوليتها التاريخية والأخلاقية والإنسانية، ونهوضًا منها بخدمة الإنسانية في مختلف أرجاء الأرض.

جاء ذلك في مداخلة يوم أمس على البند الطارئ الخاص بإغاثة الشعب الباكستاني المدرج ضمن جدول اجتماعات الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي التي تنعقد في جنيف حاليًا.

وقال حجار إن المملكة تحرص على تحمل مسؤولياتها الإنسانية من خلال اهتمامها بمساعدة الدول المتضررة بالتبرعات وتمويل عمليات الإغاثة، ودلل على حضور عطاءات المملكة بما صدر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الذي تضمن تربع المملكة في صدارة دول العالم في مجال التبرعات لتمويل عمليات الإغاثة الانسانية للعام 2008م.

ولفت النظر إلى أن المملكة قد قدمت خلال العقود الثلاثة الماضية ما يقدر بمائة مليار دولار كمساعدات غير مستردة وقروض ميسرة استفاد منها نحو 95 دولة، ويمثل هذا المبلغ 4% من اجمالي الناتج الوطني.

16 محاضرة ودورة مجانية خلال 10 أيام في"المودة الاجتماعي"

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 27/10/1431 هـ 2010/10/06 م العدد : 17332
http://www.al-madina.com/node/267578

إيمان العريفي – جدة

يقيم مركز المودة الاجتماعي خلال هذه الأيام أحد أكبر البرامج الثقافية النسوية و المجانية بجدة حيث تقدم عدد من المحاضرات و الدورات التي تساعد المرأة على إضافة الكثير من الايجابية بحياتها و توجهها على الأساليب الناجحة للتعامل من الزوج والأطفال.. ولقي البرنامج خلال الأيام الفائتة نجاحا مميزا للدورات المقدمة ويستمر هذا التميز بعدد من الدورات والمحاضرات التي تقدمها نخبة من الاساتذة وسيقدم البرنامج مساء اليوم الأربعاء الموافق 27-10 دورة تدريبية بعنوان "القوائم الثلاث في تربية الأبناء" تقدمها أميرة سيف عثمان بقاعة سوق إفنت مول من الساعة 5- 9 مساء كما ستقام غدا الخميس دورة بعنوان " كيفية التعامل مع المراهقين " تقدمها سرى محمد الجندي من الساعة 5 – 9 مساء بقاعة سوق إفنت مول وتكتمل الفعالية في الأسبوع القادم بتقديم محاضرتين يوميان من الساعة 6,45-8,15 . وعن جدول محاضرات الأسبوع القادم ستقام مساء السبت محاضرة بعنوان " استمتعي بحياتك مع أبنائك" تقدمها امة المجيب عبد الرحمن الشامي في قاعة النيلوفر بحي الفيحاء وبالوقت نفسه ستقام محاضرة " الاستقرار الأسري وأثره على الأبناء "تقدمها عبير يوسف الثقفي بقاعة سوق إفنت مول كما ستقام يوم الأحد محاضر بعنوان "هويتي"ستقدمها الأستاذة غادة حسن شحبل بقاعة النيلوفر و بالوقت نفسه ستقام محاضرة "لماذا أبنائي مثاليين" تقدمها الأستاذة فاطمة فتح الدين بقاعة سوق إفنت مول و تختتم الفعالية مساء الاثنين بمحاضرة بعنوان" كوني ايجابية " تقدمها وئام حامد الرايقي في قاعة مذهلة ب كيلو 2 برج خزام و بالوقت ذاته ستقام محاضرة من أساليب الرسول في التربية تقدمها الأستاذة فتحية عباس عباق بقاعة سوق إفنت مول .

إنسانية خادم الحرمين وراء إسلام رجل أعمال برازيلي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 6 أكتوبر 2010،
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23753&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2010-10-06 AM 2:01

أشهر رجل أعمال برازيلي إسلامه في مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالديرة في الرياض، بحضور رئيس المركز الشيخ صالح بن علي العميرة، والمدير العام لإدارة الدعوة في الرياض عبدالعزيز الحمدان. وأطلق رجل الأعمال على نفسه بعد الإسلام اسم جمال.

صرح بذلك أمس المتحدث باسم فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة الرياض الدكتور تركي بن عبدالله الشليل.

وبين المسلم الجديد أن المعاملة الحسنة والبشاشة في التعامل، وشخصية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وما يتمتع به من تواضع وإنسانية وحب للخير، كان لها الأثر الكبير في نفسه، وكذلك احتواء الناس الطيبين له والوقوف بجانبه وتكاتفهم معه في إيصاله إلى الطريق الحق، دفعه للتفكير بجديه في اعتناق الإسلام. وقال إنه كان يقرأ عن الإسلام، وأتم قراءة المصحف الشريف مترجماً عند وصوله إلى هذه البلاد المباركة.

مواقف و"قصص مخجلة" تنتظر محاكم الأحوال الشخصية

شاب تعرض للعنف الجسدي من والده المنحرف

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 27 شوال 1431 هـ - 6 أكتوبر 2010م - العدد 15444
http://www.alriyadh.com/2010/10/06/article565587.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

على الرغم من الوعي الذي بدأ يتنامى على عدة مستويات في المجتمع، إلا أنه لا يزال قاصراً عن قبول كل ما يخالف عرف التقاليد في محتواه، خاصة القضايا التي تتعلق بالمرأة والأسرة والأبناء، فالمجتمع يطالب دائماً بحماية الأسرة إلا أنه من الملاحظ أن الأسرة حينما تطلب الحماية والأمان بشكل فعلي وجاد فإن النظرة الضيقة للمجتمع والناس لاتتفهم ذلك، وتقف موقفين من ذلك، فإما الضد أو السلبية المطلقة.

ولأن الأسرة هي دائماً أساس المجتمع والمحرك لتلك الأسرة هو الأب الذي يمثل صمام الأمان بها، فنزع الولاية عن الأب غير الجدير بولايته وغير المؤتمن على تلك الأسرة من أكثر القضايا الموجعة والحساسة في المجتمع، فالأب يبقى حتى وإن كان غير سوي وجدير في نظر الآخرين "الأب" الذي يستحى من محاسبته حتى وإن كان جانياً في حق أبنائه، فقد يكون ذلك الأب مدمن مخدرات ومنحرفاً سلوكياً وأخلاقياً وممارساً للعنف الجسدي والنفسي ضدهم، لكنه يبقى محميا خلف "جدران بيته" فهو الأب والولي فمن يحاسبه؟، ومن يقبل مطالبة الأبناء بالخروج عن ولايته؟

واقع مرير

اسئلة التفت حول قصاصة من المجهول الذي انتظر خمسة أبناء في احد الأحياء التي كانت تحوي بيتاً ينظم يوميات أسرة مكونة من الأم والأب والأبناء، الذين كان من بينهن أربع فتيات كن ضحية لأب يدمن ثم يدفع بعض بناته إلى التسول لجلب المال له، حتى تحولت حياة هؤلاء الأبناء إلى خوف مدمر من أب لا يشبع من ممارسة الطغيان البشري على أبنائه والحجة في ذلك "أنهم أبناؤه" وحر فيما يفعل بهم، وكأن الأبوة هنا تعني الامتلاك والاستعباد ومصادرة الإنسانية، وعلى الرغم من أن ذلك التكتم من قبل الفتيات الأربع على اعتداء ذلك الأب الجسدي والنفسي لم يدم طويلاً، حيث لجأن إلى الأقارب من المحيطين بهن إلا أنهن خرجن من طغيان ذلك الأب ليقعن ضحية سياط المجتمع الذي أصبح ينظر للفتيات من منطلق دوني ونسي هذا المجتمع محاكمة الأب.

إن هذه القصة لم تنته بقرار البنات الأربع بهجران والدهم وعيشهن في شقة بعيداً عن ظلمه الذي لم ينصفهن المجتمع فيه، ومازال يحاكمهن على فعل لم يقترفنه لكنه مازال يطاردهن كلما طرق الأب الباب على شقتهن الصغيرة رغبة في تسخيرهن في التسول وقبض المال فيحمين أنفسهن بالهروب دون أن يستطعن اللجوء إلى القضاء خوفا من إنزال العقاب على والدهن.

هذه واقعة من آلاف الوقائع التي يعيشها أبناء كانوا ضحية لأب لا يستحق شرف أن يكون ولياً على أبناء لهم حق الرعاية والاهتمام والبر، فيجيء ظلم الأب بصور عديدة كحرمان الفتاة من الزواج، فلا تملك أن تزوج نفسها بما أن هذا الولي على قيد الحياة حتى إن كان ظالماً، وقد يتضح أكثر في ممارسة العنف الجسدي والعزل والتعذيب على الأبناء ودفهم للانحراف وحرمانهم من التعليم إلا أن الأبناء يبقون دائما الحلقة الأضعف فالآباء يطالبون ببر الأبناء فمن يحصن الأبناء؟

نزع الولاية

يقول القاضي بالمحكمة العامة بالرياض حمد بن محمد الرزين: إن إجمال الحالات التي تسقط فيها ولاية الأب على أولاده ذكوراً وإناثاً تتمثل في الظروف التي تشكل هذه الولاية ضرراً على القاصر، أياً كان نوع الضرر وهذا من منطلق أن الأصل في الولاية والحضانة رعاية مصلحة القاصر، وحمايته من أي ضرر، فإذا كان الولي هو مصدر الضرر كان نزع ولايته من باب أولى، أما عن طول البت في هذا النوع من القضايا وانتقاد طول الفترة التي يحكم فيها فمبعثه في نظري، عدم وجود محاكم متخصصة في الأحوال الشخصية، فقد تكدست المحاكم العامة في السنوات الأخيرة بما يفوق طاقتها الاستيعابية بأضعاف ما يمكن لهذه المحاكم أن تنجزه من قضايا، فالحل الفوري والعاجل هو المبادرة في افتتاح محاكم الأحوال الشخصية الواردة في نظام القضاء، مما سيكون له أكبر الأثر في تسريع القضايا، وعلى الرغم من أن الحكم قد

يفضي بنزع الولاية عن الأب حينما تثبت عدم أهليته، إلا أن النفقة استحقاق للمستحق لها، بغض النظر عن كون الولاية أو الحضانة قائمة أم لا، ولا ترتبط النفقة باستمرار الولاية أو الحضانة بأي رابط منطقي، فالطفل محتاج للإنفاق عليه في أي مكان يقيم، ولذلك فإن الطريقة المتبعة في قضايا فسخ الولاية عن الأب يتم بعد ثبوت مسقطات الولاية عند القاضي والتي في إغفالها ضرر محدق بالقاصر، ثم ينتقل القاضي إلى أقرب ولي موثوق فيه، فإن لم يجد جعلت الولاية للقاضي نفسه، فيتولى شؤون القاصرين المالية، حتى بلوغهم، ويزوج البنات سواء كن قاصرات أم لا.

العدالة والرشاد

من جهته قال المحامي والمستشار القانوني أحمد جمعان المالكي: إن جمهور الفقهاء قرروا عدم اشتراط الرشاد والعدالة في ولاية الأب على أبنائه، وروي عن أحمد والشافعي اشتراط العدالة والرشاد في الولاية، كما أن الشيخ عبدالرحمن السعدي وهو من علماء الحنابلة المحققين يرى بأن القول بسقوط ولاية الفاسق مناقض للأدلة الشرعية ويرى أن الصواب بقاء ولايته لأولاده في مالهم ونكاحهم وحضانتهم ومع هذا الاختلاف الفقهي الواضح في مسألة فسخ ولاية أحد الأبوين لفساده أو عدم أهليته للولاية إلا أن المعمول به في المحاكم السعودية جواز النظر في دعوى فسخ الولاية المقامة من أحد الأبناء ضد وليّه غير أن القضاء يعطي لهذه الدعوى قدراً من الوقت للتثبيت في عدم الأهلية ودراسة أسبابها وقد صدرت أحكام عديدة بفسخ الولاية، وذكر المحامي المالكي بأنه سبق أن ترافع في قضية فتاة ضد وليّها يرفض تزويجها وقد اسقط القاضي عنه ولاية التزويج وأمر محكم الضمان والأنكحة بالعقد للمرأة على الزوج الذي تقدم لخطبتها بولاية القاضي واختتم المحامي المالكي حديثه إذا أصبحت حياة الأبناء في خطر كبير بسبب العنف والضرب غير المبرر فإن فسخ ولاية المعنف أمر واقع لا محالة متى ما وصل الأمر للمحكمة.

الإصلاح أولاً

وتتحدث أخصائية الطفولة بهيئة حقوق الإنسان أمل الدار عن أهمية الحفاظ على الروابط الأسرية والتي تسعى هيئة حقوق الإنسان للحفاظ عليها، خاصة في الحالات المتعلقة بمشاكل الأبناء مع الأب فهناك الكثير من الحالات التي وردت من قبل الزوجة أو الأبناء يشكون ظلم والدهم، إما لأنه منحرف أو يمارس العنف معهم أو ذو سلوك غير جيد، فتقوم هنا الهيئة بمحاولة الإصلاح والتثبت من الحالة وحتى في حالة ثبوتها فإن الهدف دائما هو التقريب بين ذلك الأب وبين أسرته، ففكرة نزع الولاية على الأب لا يتم اللجوء إليها إلا بعد التأكد من وجود الأسباب القانونية والشرعية، إلا أن الجرس ينذر بالخطر حينما يكون هناك تعرض الأطفال من قبل الأب لتحرش جنسي، وهنا يبدأ التحرك بطريقة مختلفة؛ لأن الأذى موجود مباشرة على الطفل، موضحة الطريقة في التعامل مع ذلك النوع من الحالات بالتثبت من التحرش بوجود تقرير طبي ونفسي وشهود يشهدون على الواقعة وآثار جسدية، وهنا يكون هناك حرص شديد من قبل الهيئة في التعامل مع هذه الحالة وإذا ثبتت يتم تحويلها إلى القضاة الذي يتولى محاكمة الأب، أما عن المكان الذي يتم توفيره للأطفال أثناء محاكمة الأب فإنه يتم أخذه من الأب ليبحث عن قريب له يستحق السكن معه كالأم أو الجدة أو قريب يتكفل بهذا الطفل حتى يبت في القضية لذلك، فإن الهيئة تحرص دائماً على العمل الوقائي بتثقيف الأبناء بكل ما يمكن أن يشكل أذى عليهم وكذلك عمل علاجي وتبقى هيئة حقوق الإنسان جهة رقابية وليس تنفيذية فإذا لم يوجد مكان يحمي الأطفال من ضرر الأب فإن الهيئة تقوم بمخاطبة بعض الجهات المعنية كدور الإيواء لإبقائهم في مكان آمن.

لجنة الحماية الأسرية

ويؤكد رئيس لجنة التكافل الأسري غازي الشمري على أن هناك حالات وردت على اللجنة لعدم أهلية الأب على الأبناء وتم التثبت، وفي هذه الحالة يقوم القضاء بدور الإنصاف وحماية الأبناء بنزع الولاية منه شرعاً ونظاماً، وفي هذه الحالة فإن الولاية تنتقل للابن إذا كان عاقلاً وبالغاً، مشيراً إلى أن الدور الذي تقوم به لجنة الحماية الأسرية يتمثل في التثبت والتأكد من حقيقة الأب، مؤكداً أن هناك مؤسسات خصصت لحماية الأبناء الواقع عليهم ظلم من قبل الأب سواء كان ذلك الظلم متمثلا بعنف جسدي أو نفسي.

الوعي بالمسؤولية

وتقول المستشارة الاجتماعية والنفسية د.شيخه العودة: إذا تعرض الطفل حقيقة للاستغلال الجسدي خاصة ممن يفترض أن يكون مكان الأمان والاستقرار هذا بحد ذاته مصيبة، وتخوف الطفل وعدم تصريحه هو ما يمكنه فعله هو شيء مؤسف؛ لأنه حسب إدراكه وصغر سنه أن أباه هو المسؤول عنه، وهو من يقوم بتربيته ويدفع مصروفة، فرغماً عنه سيلتزم الصمت، وأوصى بتكثيف الوعي لجميع فئات المجتمع وتنشيط مجالس الأحياء في الوقوف مع الأسر وحل مشاكل المجتمع.

اتهام ممرضة بإحراق قدمي رضيعة خديجة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1431/10/27 هـ 06 أكتوبر 2010 م العدد : 3398
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101006/Con20101006375963.htm

محمد طالب الأحمدي ـ المدينة المنورة

أحرقت ممرضة في مستشفى أحد في المدينة المنورة قدمي طفلة رضيعة بالماء الساخن وأصابتهما بحروق من الدرجة الأولى، كما شوهت رأس الطفلة بتجريد الجزء العلوي من الشعر. وأجرت إدارة المستشفى تحقيقات موسعة وسط الأطقم الطبية والتمريضية في حضانة الأطفال للتوصل إلى الممرضة المتهمة. وكشف لـ «عكاظ» مدير مستشفى أحد الدكتور علي كربوجي عن نتائج التحقيق مع الممرضة، إذ اعترفت بإدخال قدمي الطفلة في الماء الساخن بقصد تحليل غازات الدم بينما كانت درجة حرارة الماء أعلى من المعدل الطبيعي؛ ما تسبب في إحداث حروق من الدرجة الأولى. وأكد الدكتور كربوجي أن إدارته ستتخذ الإجراءات النظامية بحق الممرضة حسب خبرتها ودرايتها بالأصول المهنية «إن كانت الممرضة على دراية تامة بهذه العملية، تتم محاسبتها طبقا للإجراءات النظامية، إن كانت محدودة الخبرة سيتم إبعادها من القسم وتحويلها إلى قسم آخر في ذات المستشفى.. سنحفظ حق الأسرة دون تهاون». في المقابل، أوضح لـ «عكاظ» رئيس قسم الحضانة الدكتور عيسى سلطان، أن مبرر الممرضة في حلق شعر رأس الطفلة كان بداعي أخذ عينة من الدم من وريد الرأس. وأضاف أن الطفلة مرت بمرحلة حرجة بعد ارتفاع درجة حرارتها إلى حدود يلزم معها إجراء تحاليل لصفائح الدم بغرض تشخيص حالتها وتقدير المضادات الحيوية والعلاجات الضرورية.

وأشار الدكتور عيسى إلى أن الطفلة يارا الغامدي تتعافى في المستشفى منذ سنتين وثمانية أشهر؛ نتيجة ولادتها خديجة في الشهر السابع من الحمل، مصابة بشلل رباعي، وكان وزنها وقتذاك 600 جرام.

بائعو خضراوات يرفضون العمل داخل سوق مركزية في القنفذة

المواطنون: الإيجارات مرتفعة ومساحتها ضيقة... رئيس البلدية: منحتكم مهلة لكنكم تماطلون

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1431/10/27 هـ 06 أكتوبر 2010 م العدد : 3398
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101006/Con20101006375979.htm

إبراهيم المتحمي ـ القنفذة

امتنع مواطنون في محافظة القنفذة أخيرا ، عن تنفيذ قرار البلدية بشأن نقل تجارتهم المتعلقة ببيع الخضراوات والفواكه على طريق مجرى السيل إلى داخل سوق الخضروات المركزية، لاعتبارات تتعلق بارتفاع أسعار إيجار المحال، ضيق مساحتها، وعدم قدرتهم سداد الإيجارات السنوية التي تتروح ما بين 12– 18 ألف ريال سنويا.

وقال لـ «عكاظ» رئيس بلدية القنفذة سالم بن منيف آل منيف «إن سوق الخضروات طرحت على مستثمر، وبعد الانتهاء منه طلبنا من البائعين في مجرى السيل بالاستئجار في السوق بعد توفر التكييف والنظافة والمتابعة، لتجنيبهم المخاطر، وطلبنا من المستثمر أن يتعاون معهم، ومنحتهم البلدية أكثر من مهلة للنقل، لكنهم يماطلون دون مبرر».

وأوضح عبده يعقوب الفقيه (بائع) أنه يبيع التمر والرطب منذ 15 عاما في ذات المكان الذي عمدت البلدية لتوزيعه على المواطنين قبل سنوات للاستفادة منه في هذه التجارة بواقع أربعة أمتار لكل شخص على الشارع العام، ونخشى أن تتم مصادرة منتوجات الخضروات بحجة المخالفة.

وأكد محمد الخالدي (بائع) أن البطالة دفعت الكثير من الشبان للاتجاه لتجارة الخضراوات والفواكه، متهما البلدية بمحاباة مستثمر السوق المركزية وإجبار البائعين على الاستئجار بأسعار تصل لـ 18 ألف ريال سنويا، إضافة لتهديدها بالغرامة المالية والعقوبات الأخرى في حال عدم النقل.

وأشار كل من حسن أبو جلاد (90 عاما)، عبد الله عباس (80 عاما) بروجي الزبيدي (100 عام)، وراجح زين المرحبي (92 عاما) إلى أنهم يعملون في تجارة الخضروات منذ سنوات طويلة رغم أرباحها الزهيدة، لافتين إلى أنهم لم يجدوا التشجيع المناسب من جانب مسؤولي البلدية، خصوصا بعد قرارها تكبدهم مبالغ طائلة لتجهيز محال داخل السوق المركزية والمطالبة بدفع مقدمة ثلاثة أشهر لاستئجارها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ازدياد مرضى الإيدز 12 ضعفا في 6 أعوام .. والمصابون 5 ملايين

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 27 شوال 1431 هـ الموافق 06 أكتوبر 2010 العدد 6204
http://www.aleqt.com/2010/10/06/article_451646.html

«الاقتصادية» من الرياض

قال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا: إن 5.2 مليون شخص يتلقون العلاج حاليا من مرض نقص المناعة المكتسب "الإيدز" في العالم، بزيادة عدد المرضى 12 ضعفا في الأعوام الستة الأخيرة.

وأوضح الصندوق العالمي أن عدد الوفيات جراء مرض الإيدز في 2008 كان أقل بمقدار 200 ألف عن عدد الوفيات في 2004.

وكان الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا قد افتتح أمس اجتماعا يستغرق يومين سعيا وراء توفير عشرات المليارات من الدولارات لتمويل أنشطته خلال الفترة 2011 ــ 2013. ومعلوم أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا يعد أكبر منظمة تمويل دولية لقطاع الصحة.

وخصص الصندوق ــ وفقا لوكالة الأنباء الألمانية ــ ثلثي التمويل لمكافحة الملاريا والسل وخصص الجزء الباقي لبرامج مكافحة الإيدز. وقال الصندوق: إن الاجتماع الذي يعقد في نيويورك فرصة للممثلين رفيعي المستوى للحكومات المانحة ومنظمات القطاع الخاص لتؤكد مجددا التزامها بنشاط الصندوق العالمي من خلال الإعلان عن تعهدات مالية.

الملك عبدالله يمنح مواطنيه فرصة التعلم من أي مكان

لائحة التعليم عن بُعد.. الشهادة وحدها لا تكفي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 15443
http://www.alriyadh.com/05/10/2010/article565017.html

تعد تقنية المعلومات، ممثلة في الحاسب الآلي والإنترنت، وما يلحق بهما من وسائط متعددة من أنجح الوسائل لتوفير بيئة تعليمية ثرية مواكبة للتغيرات العالمية، حيث تكمن قوة الإنترنت في قدرتها على الربط بين أشخاص تفصل بينهم مسافات هائلة وبين مصادر معلومات متباينة، فاستخدام هذه التقنية يزيد من فرص التعلم، ويمتد بها إلى أمد بعيد .

وقد صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مؤخراً على لائحة التعليم عن بُعد في مؤسسات التعليم العالي في المملكة، بما يضمن نجاح هذا النمط من التعليم، من خلال إيجاد معايير تضبط جودته، وتطور كفاءته، وتعمم فائدته لكل مستفيد، خاصة بعد تنامي القلق الأكاديمي، والشكوك الاجتماعية حول جدواه ومضمونه ونتائجه، ومستوى انتشاره، وتجاوزه الحدود السياسية والجغرافية والثقافية. ويعد التعليم عن بُعد فرصة لمن فاته «قطار التعليم» يوماً، أو من لم يسمح له من عمله بالتفرغ، ويرغب العودة وهو في منزله أو مكتبه إلى الدراسة الجامعية، أو الدراسات العليا، حيث تعتزم الجامعات طرح برامج متعددة في معظم التخصصات، ومنح الشهادة الجامعية للطلاب، وفق شروط حددتها اللائحة .

»ندوة الثلاثاء» تتناول لائحة التعليم عن بُعد، وأبرز موادها، وإيجابياتها، إلى جانب الحديث عن هذا النمط الجديد من التعليم، والمعوقات الأكاديمية والفنية التي قد تعوق نجاحه، ودور وزارة التعليم العالي، وهيئة التقويم والاعتماد الأكاديمي، والمركز الوطني للتعلم الإليكتروني والتعليم عن بُعد في دعم الجامعات المرخصة لها فنياً وتقنياً وأكاديمياً .

أدار الندوة - د. أحمد الجميعة

التعليم عن بُعد

في البداية أوضح «د. المقرن» أن التعليم عن بُعد هو نمط من أنماط التعليم، تُستخدم فيه وسائل وتقنيات الكترونية في العملية التعليمية وإدارة التفاعل بها، ويتصف بانفصال بين المعلم والمتعلم، أو بين المتعلمين أنفسهم، أو بين المتعلمين ومصادر التعلم، ويكون الانفصال إما بالبعد المكاني خارج مقرات المؤسسة التعليمية، وإما البعد الوقتي لزمن التعلم .

وقال «د. العوهلي»: إن هذا النمط من التعليم يخدم فئة مهمة من المجتمع لم تستكمل تعليمها الجامعي في فترة من فترات حياتها؛ لظروف مختلفة، إلى جانب من فاته أي نوع من أنواع التقنيات الحديثة في التعليم، ويريد أن يستفيد منها، ويتعرف إليها، مؤكداً أن المملكة تسير بقوة نحو مجتمع المعرفة، وتوفر لمواطنيها بمختلف مستوياتهم) الطلاب، المعلمين، الموظفين، العسكريين، ...) جميع فرص التعلم المتاحة، بما فيها التعليم عن بُعد .

وأضاف: أن هناك فرقا بين التعليم عن بُعد والتعليم الالكتروني، فالتعليم الالكتروني هو استخدام تطبيقات التقنية من حواسب وتصاميم وغيرها في أثناء مرحلة التعليم، بغض النظر عن نوع هذا التعليم (انتظام، انتساب، تعليم عن بُعد)، ووزارة التعليم العالي حريصة جداً على توفير هذه التقنيات في جميع الجامعات، بما يخدم مناهجها وتطبيقاتها ومخرجاتها، أما التعليم عن بُعد، فهو تقديم جميع التقنيات، سواء الكتاب، أو التطبيق عن طريق الانترنت، أو الفيديو، أو حتى عن طريق التليفون، أو عن طريق الحضور في الانتساب التقليدي، الذي يأتي فيه الطالب في آخر العام الدراسي، ولذلك لا نريد أن نحصر هذه الثورة في التطبيقات الالكترونية بعد التعليم عن بُعد .

وأشار إلى أن الثورة التعليمية تقدمت كثيراً، وأوجدت زخماً كبيراً في التطبيقات الالكترونية للتعلم، واستفاد منها التعليم عن بُعد، حيث استطاع أن يوظف هذه التطبيقات، وأن تحمّل عن طريق جهاز «اللابتوب»، أو عن طريق الانترنت، أو عن طريق مستودعات الكترونية، بحيث يستفيد منها الطالب في الفصل أو في البيت أو في أي مكان آخر .

منح الترخيص للجامعات لقبول «المستجدين» العام المقبل وإمهالها خمس سنوات لتسوية أوضاع «المنتسبين «

إقرار اللائحة

وأوضح «د. المقرن» أن إقرار لائحة التعليم الالكتروني أخذت مساراً طويلاً، بدءاً من عام ١٤٢٧ه، حيث مرت في البداية على الجامعات على شكل مسودات، وأخذنا مرئياتهم بما فيها الجامعات الأهلية، وشكل فريق تحكيم من (٢٠) فرداً من أميز المختصين وأصحاب الخبرات في مجال التصميم التعليمي، والتعليم الالكتروني، وتقنيات التعليم، والحاسب، والشبكات، ثم أرسلت إلى محكمين عالميين وراجعوها .

وقال: هناك سؤال يطرحه بعضهم، وهو: لماذا لا يترك للجامعات التفصيل في القواعد التنفيذية حسب الاحتياجات والإمكانات المتاحة في كل جامعة؟، وأقول بكل تأكيد إن الجامعات كلها أعطت مرئياتها وتم الرد عليها بكامل تصوراتهم، ونأمل أن يأخذ ذلك المسار التطبيقي في مطلع العام المقبل، مشيراً إلى أن الترخيص سيعطى للجامعات التي تطبق التعليم عن بُعد وتقبل الطلاب المستجدين بداية العام المقبل، وستمهل الجامعات خمس سنوات لتسوية أوضاع الطلاب المنتسبين، وبعد خمس سنوات نتمنى أن يأخذ التعليم عن بُعد وضعه الطبيعي ويثبت نجاحه - إن شاء الله .

د. أبو عمة: التشدد في المعايير غير مجدٍ والطالب هو من يختار كفاءة البرنامج

صناعة معقدة

ويرى «د. الزهراني» أن اللائحة جاءت في وقتها من دون تأخير - الوصول متأخراً أفضل من أن لا تصل - حيث بدأت وزارة التعليم العالي منذ عام ١٤٢٧ه تناقش قضية إيجاد لائحة للتعليم عن بُعد، وكان هدف الوزارة ليس فقط تقديم برامج معينة من خلال مؤسسات قائمة أو مؤسسات مستقبلية، وإنما دراسة النمط الأفضل لهذا النوع من التعليم للتطبيق في المملكة، خاصة إذا علمنا أن هناك تفاوتاً كبيراً تحكمه تخصصات المؤسسة نفسها، والموارد المتاحة، والخبرات الموجودة .

وقال: :إن صناعة التعليم عن بُعد ليست صناعة سهلة كما يتبادر إلى الذهن؛ فهي أكثر تعقيداً مما هو متاح حالياً من التعليم، بمعنى أنه لابد أن يصاحب هذا النمط من التعليم خبرات كثيرة سواء أكانت في التصميم التقني والفني، أم في إعداد المناهج التي يحتاجها هذا النمط من التعليم»، موضحاً أن السنوات التي مرّ بها سواء أكان ذلك في التعليم الأهلي أم التعليم الحكومي، إلى جانب محاولات بعض الجامعات في تقديم مقررات معينة أو تخصصات كاملة أحياناً عن طريق التعليم عن بُعد، فكل ذلك أتاح لوزارة التعليم العالي أن ترى تجارب حية على المستوى المحلي، وأيضاً على المستوى العالمي، ما جعل الإقدام على اعتماد هذه اللائحة خطوة محسوبة، ومازلنا في البداية، وربما نحتاج بعد تطبيق اللائحة إلى فترة لنعيد تقويمها، فقد نكتشف بعض القصور، أو إضافة ما يستجد .

د. المقرن: 24 معياراً للمؤسسة والبرنامج لضمان مخرجات تناسب سوق العمل

جامعة التعليم عن بُعد !

وأكد «د. أبوعمة» على تأخرنا قليلاً في إعداد هذه اللائحة، وربما يكون السبب هو حرصنا أن لا نفتح الأبواب لما نراه من إساءة لاستخدام التعليم عن بُعد في بعض جهات العالم، وتحديداً على مستوى جامعات تمنح الشهادة وهي غير موثوق بها، متمنياً أن تكون هذه الخطوة في طريق طويل جداً يتبعه ربما «جامعة التعليم عن بُعد»، وربما أقسام تفتح وتقدم برامج تعليم عن بُعد، أو كليات في التعليم عن بُعد، أو جامعات افتراضية، مشيراً إلى أن هذه اللائحة وضعت الأسس للانطلاق في هذا الاتجاه، وليس هذه هي النهاية، وإنما هذه البداية الصحيحة .

تجربة الانتساب

وقال: «إن الانتساب (أحد أنواع التعليم عن بعُد التقليدية) قد خدم في وقته، وتخرج منه كثيرون، وكان ذلك محصوراً غالباً في الكليات النظرية، ويتم عن طريق استخدام الكتاب والمنهج ويتقابل الأستاذ والطالب في نهاية العام الدراسي، أما التعليم عن بُعد حالياً فقد تغيّر كثيراً، فالطالب يعتمد الوصول إلى المعلومات بواسطة التقنية، سواء عن طريق الانترنت، أو البث الفضائي، أو عن طريق الايميل والاتصال بالرسائل الالكترونية، إذاً الانتساب المعمول به سابقاً لم يعد مجدياً اقتصادياً، مشيراً إلى أن جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الإمام بدأت الآن الاتصال على الطلاب عن طريق الشبكة الالكترونية، إضافة إلى عمل دورات لمساعدة الطالب قبل البدء في البرنامج .«

د. العوهلي: نجاح التطبيق يعتمد على نضج المؤسسة التعليمية وتجربة المتعلم ..

فرصة القطاع الخاص

وبين «د. القحطاني» أن هذه اللائحة جاءت لتضع الأطر والضوابط للتعليم عن بُعد، بما يضمن تعليماً نوعياً، ومعتمداً من قبل هيئة التقويم والاعتماد الأكاديمي .

وقال: إن سوق العمل يحتاج حالياً إلى مثل هذه اللائحة؛ لأن الموظف الأكبر لقطاع الشباب هو القطاع الخاص، وكثير من القطاعات يحتاج إلى رفع المستوى التأهيلي والتدريبي والتعليمي لمنتسبيها، وقد لا يكون من المتاح لكثير من هذه

القطاعات أن يفرغ هذا الطالب تفريغاً كاملاً للتحصيل العلمي العالي أو الجامعي، أو الانتقال إلى الجامعات الكبرى التي تقدم معظم هذه البرامج؛ ولذلك مثل هذه اللائحة ربما تتيح لكثير من القطاعات الخاصة ولمنسوبيها أن يتطور مهنياً وعلمياً، ولا يضطر إلى أن ينقطع عن عمله، كما تضمن اللائحة الجديدة للقطاع الخاص أو غيره أن هذا التطوير، هو تطوير نوعي حقيقي وليس مجرد شهادة علمية لا ينعكس أثرها في التطوير العلمي والمهني والأكاديمي للطالب، ومن يقرأ فقرات ومواد هذه اللائحة يشعر أن كل مادة تضمن أن يقدم لهذا الطالب تعليماً نوعياً، وأن يتأكد من أن هذا التعليم النوعي وصل إلى هذا الطالب، وأنه فعلاً استطاع أن يوفي شروط هذه الدرجة العلمية التي يمكن أن يتحصل عليها .

تنافس السوق

ويعلق «د. الزهراني» على حديث «د. القحطاني»، قائلاً: «نحن ننظر الآن على أن القطاعين العام والخاص - على الأقل في منظور الوزارة والهيئة - المخرج منهما في نهاية الأمر يريد أن تكون نواتج التعلم المتوافرة لدى هذا الخريج لا تقل عن أي مؤسسة تقليدية، أو ما يسمى بالتعليم الحكومي، وإذا استطعنا فعلاً أن نضبط نواتج التعلم في مؤسسات التعليم عن بُعد بما يقنع المستفيدين من هؤلاء الخريجين، فلاشك أن ذلك سيحدث نقلة نوعية جيدة، وتطرح الثقة في مؤسسات التعليم عن بُعد أو برامجها، والعبرة في نهاية الأمر هي في التنافس في السوق وإثبات الأصلح .«

د. القحطاني: أخشى من عدم وضع ضوابط قوية على قطاعات التعليم الأهلي

خطوات ما بعد اللائحة

وأوضح «د. العوهلي» أن وزارة التعليم العالي لم تتوقف عند إصدار اللائحة، بل عملت على عدد من الخطوات الأخرى، ومنها: ضوابط ومعايير تدرس الآن للتعرف إلى الدرجات العلمية أو بعض المواد التي قد يستفاد منها من خارج المملكة، أو أستاذ متمكن في مكان آخر يسجل معه أحد الطلاب ويستفيد منه، كما أن الوزارة قطعت أشواطاً كبيرة في إطلاق إشارات عن الجامعة الافتراضية، وهي أيضاً أحد المنتجات التي توفر وتسهل للمواطنين الحصول على البيئات التعليمية التي يمكن أن يستفيدوا منها، من خلال تعليم يستطيع أن يقدّم مستويات مختلفة تصل في النهاية إلى الاعتراف بدرجات علمية يستفيد منها، خاصة من لم يتمكن من التعليم النظامي، وهذه المسارات الثلاثة كلها تسير الآن بخطوات قوية ومتوازنة، وفي حين تنتهي خطواتها - إن شاء الله - سوف تقدمها الوزارة لنيل الموافقات الرسمية .

وقال: «إن هذه الخطوات مهمة جداً نحو الوصول إلى احتياجات سوق العمل، خاصة ونحن نتحدث عن مستوى الاقتصاد والخصخصة الذي جعل مسار التعليم عن بُعد في القطاع الخاص يدخل ويؤثر في ماهية هذا النمط من التعليم، فأصبح القطاع الخاص يطلق جامعاته الخاصة، ومراكز التدريب الخاصة به، ودخلت عوامل كثيرة على مستوى التعليم ونوعياته ومن يقدمه وماهيته وضوابطه، ولذلك تأتي أهمية هيئات الاعتماد والجودة وفئاتها لضبط هذه المنتجات ومعرفتها»، مؤكداً أهمية تقريب التعليم ليكون بالفعل أحد الروافد المهمة في خدمة المجتمع وتوجهاته، سواء كانت اجتماعية أو علمية أو أكاديمية وغيرها من الأهداف التي يرمي إليها المجتمع، وهنا لا نريد أن نحول السؤال التقليدي الذي يقول إن العلم للعلم، أو العلم للتوظيف والتدريب؛ لأننا إذا قلنا أن هذا المنتج أو هذا المواطن الذي تخرج في الجامعة أصبح فرداً في المجتمع يساهم في بنائه، لا يأتي السؤال؛ لأنه سواء كان باحثاً في أكبر المراكز العالمية، أو تخرج ليتوظف فهو جزء من اللبنة التي تساهم في بناء المجتمع، فهما يتكاملان في هذا الجانب، لكن الخطورة أن نفصل في التعليم بين ما يسمى بالقضايا النظرية والقضايا التطبيقية، وذلك لأن القضايا التطبيقية لا تنتج إلا مع القضايا النظرية؛ ولذا فإن التوازن جداً .

معايير المخرجات

وأكد «د.المقرن» على أن الهيئة وضعت معايير التعليم عن بُعد، ولكن ليس المهم فقط المعايير، فالمعايير ستضمن إلى حد كبير شكل المؤسسة والبرنامج، وإنما السؤال قد يأتي عن المُخرج الذي هو الطالب أو المتعلم أو المتدرب، وهؤلاء نعرف أن هناك فروقاً بينهم، فقد يتخرج أحدهم من برنامج ممتاز لكن أداءه أو عمله قد لا يكون كذلك .

وقال: «إضافة إلى المعايير القائمة وهي كثيرة، فنحن لدينا تقريباً (11) معياراً للمؤسسة و(11) معياراً للبرنامج، وفي هذه المعايير خصائص أو معايير فرعية منها ما ترتبط بالتعليم عن بُعد، فمثلاً نحن نقول أن هذه المؤسسة لها أهداف، فينبغي أن يكون من ضمن أهدافها ألا تختلف نواتج التعلم للبرنامج الحضوري عن البرنامج الذي يتم عن طريق التعليم عن بُعد، فمثلاً في معيار التعليم والتعلم لدينا عشرة معايير فرعية وحوالي ٦٤ ممارسة جيدة، وجل هذه الممارسات ينبغي أن يتم التأكد منها ومناسبتها للطلاب، وهناك أيضاً مؤشرات أداء ينبغي للبرنامج أن يطبقها على مخرجاته وأن يرسل تقارير دورية سواء للوزارة أو فيما بعد إلى فرق التقويم الذين تحضرهم الهيئة من الخارج؛ لتبين وتتأكد من أن هذه المؤشرات تم استيفاؤها، وليس هذا فقط، وإنما ضمن هذه المؤشرات هناك متطلب أساس تطلبه الهيئة دائماً من التعليم عن بُعد، وهو أن تكون هناك مقارنة مرجعية بين مخرجات هذه المؤسسات ومؤسسات مشابهة، حيث لدينا (33) مؤشراً أساسياً موضوعياً، ونأمل أن تكون هذه البيانات متاحة على موقع الوزارة، حيث تكون هناك دائماً استفادة منها من دون محاولة الرجوع إلى المؤسسات، وهذا العمل جار، فإذا تأكدنا أن هناك مؤشرات وأدلة واضحة وأيضاً مقارنة مرجعية

إضافة إلى هذه المعايير، فقد يكون دور الوزارة مستقبلاً أو جهات أخرى أن يكون هناك هيئات مهنية للأفراد كهيئة التخصصات الصحية الموجودة الآن، وقد تكون هناك هيئة التخصصات الهندسية والمحاسبة أو غيرها تقوم بهذا الدور للتأكد أن المخرجات لديهم هذه النواتج .

وجهة نظر أخرى

ويرى «د. أبوعمة» أنه ليس مع كثرة المعايير والتشدد في الأنظمة، مشيراً إلى أن التعليم يجب أن يتاح للجميع، وأن يفتح على مصراعيه، والطالب هو من يختار كفاءة البرنامج ولا يعتمد على الشهادة حتى وإن كانت آتية من أفضل الجامعات، فإذا كان هذا الطالب غير منتج ربما نجح أكاديمياً لكنه لا يستطيع أن ينجح عملياً، فكثرة المعايير هذه لن تصب إلا في كثرة التعقيد، فأتمنى أن تكون المعايير محدودة .

وقال: «حتى هذه اللائحة أعتبرها مرحلة أولى، مع العلم أنك إذا فتحت البريد الالكتروني نجد أن (جامعة ليفربول) تقدم نفس الدرجة وأنت في مكتبك، ويمكن أن تحصل على الماجستير، كما أن (جامعة فينكس) في أريزونا يمكن أن تعطيك نفس الدرجة، وكذلك جامعات كندا يمكن أن تعطيك الدرجة نفسها، فيجب أن نسهل للمواطنين طريق التعلم، ولا مانع عند التقويم أن يكون هناك تقويم جيد، كما يجب أن ننقل هذا التقويم إلى سوق العمل .«

وأضاف: «أن سوق العمل يجب ألا يؤمن بالشهادة فقط، وأكرر أنني لست مع كثرة المعايير، ولا مانع أن توضع معايير، إنما معايير معقولة بحيث تشجع هذا القطاع في النمو والتطور، والأخذ بوسائل التقنية، وألا نتخوف من حدوث أخطاء أو تزوير شهادات، فهي تحدث حتى في التعليم التقليدي، وليس في التعليم عن بُعد .«

فرصة كبيرة

وأشار «د. أبوعمة» إلى أن دعم التعليم عن بُعد وتعميمه على الجامعات سيكون له فائدة كبيرة جداً، فمثلاً وزارة الصحة تبحث عن تأهيل منسوبيها الذين لا يحملون درجة البكالوريوس، حيث تطالب منظمة الصحة العالمية بألا يعمل في المستشفى، وتحديداً في الأقسام الرئيسة، مثل المختبرات والتمريض، إلاّ من يحملون البكالوريوس. فأعتقد أن هذه فرصة قوية جداً لتفريغ جزء كبير من وقت هؤلاء الموظفين للالتحاق ببرامج التعليم عن بُعد لتسهيل حصولهم على درجة البكالوريوس، وكذلك الحال بالنسبة لوزارة التربية والتعليم، فهي لا تستطيع أن تفرغ ٥٠ ألف أو ١٠٠ ألف معلم لدراسة البكالوريوس أو دبلوم أو ماجستير تربوي أو إداري، وهو ما يتيحه التعليم عن بُعد؛ ولذا يجب أن ينفتح هذا النوع من التعليم، ويعمم على جميع الجامعات، ولا مانع من وجود معايير، ولكن تكون معقولة في سبيل خدمة المجتمع والمتعلم والمؤسسة، من دون إعاقة العملية التعليمية .

تعليق آخر

ويؤكد «د. العوهلي» أن من الأمانة للمجتمع وللمتعلم أن توفر له الضمانمات التي تعينه على اختيار المؤسسة أو البرنامج الذي يقدم له، بدلاً من أن يُستغل ببرامج مفتوحة وقد يعطي تصديقات واعتمادات لكن يأتي في الآخر ولا يستطيع أن يطبق ما تعلمه»، مشيراً إلى أن هذا النمط من التعليم يتمركز حول الطالب أكثر من المعلم .

وقال:»لتحاشي عمليات تزوير الشهادات؛ فإن كثير من المجتمعات الأوروبية عملت هيئات لتقييم واعتماد الشهادات، وذلك حتى لا يتعرض المتعلم إلى الغش، أو قدمت له شهادة وهو ليس بكفء؛ لذا نحن نطلب من لجنة التقييم مراعاة الدقة في الشهادات؛ لأنه ثبت ذلك عملياً وتم إغلاق العديد من المكاتب لدينا التي تمارس الغش في الشهادات .

حماس وثقة !

ويشير «د. أبو عمة» إلى أنه من أشد المتحمسين للتعليم عن بُعد، معتقداً أنه بحد ذاته ضمانة جيدة، ومعيار مناسب لجودة التعليم التقليدي. وقال:» نحن لا ندري مع الأوراق والاعتماد والهيئات ماذا يدور في الفصل، فالطالب مراقب عليه وكذلك المدير مراقب والمتلقي والمجتمع الكل مراقب عليه، كما لا ندري ما هي المهارات التي اكتسبها الطالب فعلياً، وهذا يعتمد على التقارير والتقويم والأوراق التي تأتينا، وهذا في حد ذاته معيار جيد جداً، بالاضافة إلى أن ذلك يعين الجامعات الناشئة على توفير المدرسين والاستفادة من الجامعات القديمة، وأما عملية المغالطة والتجاوز فأعتقد أنها موجودة وهي تحتاج إلى ضبط آخر، وليس إلى ايقاف التقنية واستخدامها، والتعليم الأهلي له سلبيات، لكن علينا أن نثقف الطالب كيف يستثمر ماله كعائد له ويتعلم المهارات المناسبة لإمكاناته .«

وأضاف:»أنا متفائل جداً، وأعتقد أننا لسنا الوحيدين الحريصين، فنحن جزء من المجتمع، ويجب ألا نشكك في كيفية تقديم هذه الجامعات الخدمة، وينبغي أن نعطي الجامعات الثقة في أنها تقدم البرامج وأن تراقب نفسها بشفافية، وألا تكون هناك قيود من الجهات المختلفة عليها، ولا مانع أن ندعمها ونساعدها ونوجهها، ونطلعها على التجارب الخارجية». وأشار إلى أن هذه التقنية أو التعليم عن بُعد ليس منافساً للتعليم التقليدي في الجامعات، فهو موجه لأن تمد الجامعات يدها للمجتمع

لتساعد الناس، خاصة من فاتهم التعليم الجامعي، ومن يودون مواصلة تعليمهم، ومن يريد أن يطور نفسه فيما بعد، وأعتقد أنه فرصة يجب أن تأخذها الجامعات وتستغلها بأفضل صورة ممكنة، وأن تكون اللائحة للممارسة الصحيحة لمن يريد أن يتعلم، وألا نهتم كثيراً للشواذ الذي لا يريد أن يتعلم .!

تفاؤل وحذر !

ويؤكد «د. العوهلي» أنه مطمئن ومتفائل من نجاح هذا النمط من التعليم؛ لأن الوزارة، وكذلك الهيئات المعنية قامت بما ينبغي، كما ستكون هناك استفادة أكبر من الفئات التي قد لا يتوفر لديها الوصول إلى بيئات تعليمية متقدمة، وخاصة تعليم الفتاة أو التعليم في بعض المناطق التي قد لا تصل إليها جميع مؤسسات التعليم العالي، ما يجعل هناك فرصة مكافئة لعدد كبير من فئات المجتمع للوصول إلى التعليم النوعي المطلوب .

وقال: «إن نجاح التعليم عن بُعد يرتبط بقوة على مدى النضج لدى المؤسسة، وقبل ذلك لدى المتعلم؛ لأنه يجب أن نعرف أن التعلم ليس أن تفتح ذهن المتعلم وتصب فيه بعض المعلومات، سواء أكان ذلك عن طريق الفيديو أم عن طريق التسجيل أم عن طريق لقاء المشافهة بقدرما يكون هناك تفاعل وتعلم مهارات داخل نظام الصف تستطيع أن تتشارك فيه مع عدد من الطلاب، أو مع عدد من أعضاء هيئة التدريس، وهناك قد لا تكون الفرصة متوازية مع التعليم التقليدي». ويرى «د. الزهراني» أنه متفائل، ولكن بحذر، معللاً ذلك من عدم وجود الموارد الكافية لالتزام ما ورد في اللائحة، خاصة ما يتعلق بالموارد البشرية .

وقال: «أعتقد أننا نحتاج إلى موارد كثيرة في هذا الجانب، خاصة في القطاع النسوي، وإذا كانت الجامعات ستتوسع مع عدم وجود الأعداد المدربة الكافية، فقد يحدث بعض الاخفافات التي لابد أن نكون مستعدين لها، وأن نحاول التخفيف من وقعها؛ لأن الهدف في نهاية الأمر ليس خدمة مؤسسة معينة، وإنما خدمة المجتمع بشكل عام، وخدمة التنمية»، داعياً وزارة التعليم العالي، وهيئة التقويم، والمركز الوطني؛ لمساعدة الجامعات في ضبط هذا النمط من التعليم؛ لئلا يحدث تجاوزات كما هو الحال حالياً في التعليم الموازي، كما يوجد في بعض الجامعات ١٠٠ - ٢٠٠ طالب في برنامج الدراسات العليا ولم يتغير أعضاء هيئة التدريس حتى ولو بزيادة ١٠ - ١٥٪ .

ويشير «د. القحطاني» إلى أنه متفائل، ولكنه يخشى من عدم وضع ضوابط قوية على قطاعات التعليم الأهلي؛ لأن التعليم عن بُعد هو أنك إذا استطعت في طاقتك الاستيعابية قبول ٢٠٠ طالب في برنامج ما، فإنها قد تتيح لك أن تقبل ٢٠٠٠ طالب برسومهم الدراسية، وهذا شيء كبير لهذه الجامعات، كما أخشى من البرامج الموازية في الجامعات الحكومية، والتعليم الأهلي يستخدم هذه بشكل غير منضبط لجمع أكبر عدد من الطلاب، وهذا بطبيعة عملنا في لجنة معادلة الشهادات نتخوف منها .

الجامعات تعاني من قلة الأساتذة و«الفنيين !«

قال "د.سعد الزهراني" لقد قومنا تجربة التعليم الالكتروني، والتعليم عن بُعد، والانتساب، والانتساب المطور، وطبعاً كل جامعة تجتهد وفق كل ما لديها من موارد ومن خبرات متاحة، مشيراً إلى أن عدم وجود اللائحة كان فعلاً عائقاً للكثير من الجامعات؛ لأنه لا يوجد لديها أي تصور عن الأفضل، وكان لهذه الجامعات اجتهادات قد تصيب وقد تخطئ، لكن من وجهة نظري الشخصية -كعضو في تلك اللجنة- لم أجد أي برنامج يمكن الاستئناس بما يقدمه، وأنا في ظني أن أحد الأسباب هو وجود طلب عال جداً على ما يسمى بالانتساب المطور حالياً، حيث وصل عدد الطلاب بالآلاف، وفي مقابل هذه الزيادة فإن أعداد هيئة التدريس منذ تقديم هذه البرامج وإلى الآن لا يزال قليلاً، ولا يمكن أن يغطي ٢٠٪ من زيادة عدد الطلاب، كذلك لا يزال عدد الفنيين التقنيين غير كافٍ في الجامعات، ولكن السؤال: لماذا تفتح برنامجاً وأنت لم تدرس الواقع؟، وماذا نتوقع من مخرجات تعليم لا تملك المقومات الكافية؟ .

وأضاف أن اللائحة الحالية تضع المسؤولية على المؤسسة، بمعنى انه قبل أن تأتي لتفتح برنامجاً بهذا النمط لابد أن تقدم لي في الوزارة ما يقنع أن ما لديك من موارد كاف، لأنني لا أقبل بخريج قسم المحاسبة أو لغة انجليزية من تعليم عن بُعد يختلف عن التعليم الحضوري، وإذا كانت تجهل بعض الأشياء فلدينا مركز وطني سيقدم لك الدعم، وبعد ذلك ستأتي الهيئة لتنظر إلى ما تحقق من معايير، فأنا في ظني أن في وجود الوزارة ولوائحها ومحاولة ضبط هذا النظام بالاضافة إلى الموارد والجوانب الفنية والنماذج التي يقدمها المركز الوطني، اضافة إلى وجود هيئة مستقلة عن هذه الجامعات تأتي لتقيّم هذه الجامعات وتقيّم هذه البرامج بها، ومستقبلاً -إن شاء الله- ستكون هناك هيئات مهنية، كل هذا سيخفف من وجود أي نواقص في هذا النمط من التعليم .

وعلّق "د.محمد العوهلي" على حديث "د.الزهراني"، قائلاً:" توجد اختلافات في تطبيقات الجامعات للتعليم عن بُعد ومدى جاهزيتها لذلك، فهناك جامعات اعتقد أن عليها طلباً من جامعات خارجية أن تقدم هذه البرامج، وكذلك هناك جامعات مازالت في بدايات الطريق، وهناك جامعات انطلقت بقوة في هذا الاتجاه وتضاهي الكثير من الجامعات العالمية، وأنا أعرف بعض الجامعات عليها طلب من طلاب في الخارج، بل إن بعض البرامج في بعض الجامعات العالمية طلبت أن

تأخذ نفس البرامج المتوفرة في بعض الجامعات السعودية"، مشيراً إلى أن ضبط مخرجات أي جامعة هي مسؤولية مجلس الجامعة ومجالس الكليات والأقسام .

معلمون وموظفون يصعب تفرغهم للدراسة يحصلون على الشهادة من مكاتبهم

التعليم عن بُعد

في البداية أوضح «د. المقرن» أن التعليم عن بُعد هو نمط من أنماط التعليم، تُستخدم فيه وسائل وتقنيات الكترونية في العملية التعليمية وإدارة التفاعل بها، ويتصف بانفصال بين المعلم والمتعلم، أو بين المتعلمين أنفسهم، أو بين المتعلمين ومصادر التعلم، ويكون الانفصال إما بالبعد المكاني خارج مقرات المؤسسة التعليمية، وإما البعد الوقتي لزمن التعلم .

وقال «د. العوهلي»: إن هذا النمط من التعليم يخدم فئة مهمة من المجتمع لم تستكمل تعليمها الجامعي في فترة من فترات حياتها؛ لظروف مختلفة، إلى جانب من فاته أي نوع من أنواع التقنيات الحديثة في التعليم، ويريد أن يستفيد منها، ويتعرف إليها، مؤكداً أن المملكة تسير بقوة نحو مجتمع المعرفة، وتوفر لمواطنيها بمختلف مستوياتهم) الطلاب، المعلمين، الموظفين، العسكريين، ...) جميع فرص التعلم المتاحة، بما فيها التعليم عن بُعد .

وأضاف: أن هناك فرقا بين التعليم عن بُعد والتعليم الالكتروني، فالتعليم الالكتروني هو استخدام تطبيقات التقنية من حواسب وتصاميم وغيرها في أثناء مرحلة التعليم، بغض النظر عن نوع هذا التعليم (انتظام، انتساب، تعليم عن بُعد)، ووزارة التعليم العالي حريصة جداً على توفير هذه التقنيات في جميع الجامعات، بما يخدم مناهجها وتطبيقاتها ومخرجاتها، أما التعليم عن بُعد، فهو تقديم جميع التقنيات، سواء الكتاب، أو التطبيق عن طريق الانترنت، أو الفيديو، أو حتى عن طريق التليفون، أو عن طريق الحضور في الانتساب التقليدي، الذي يأتي فيه الطالب في آخر العام الدراسي، ولذلك لا نريد أن نحصر هذه الثورة في التطبيقات الالكترونية بعد التعليم عن بُعد .

د. الزهراني: تفاوت إمكانات الجامعات مادياً وتقنياً وأكاديمياً مقلق في التقييم

وأشار إلى أن الثورة التعليمية تقدمت كثيراً، وأوجدت زخماً كبيراً في التطبيقات الالكترونية للتعلم، واستفاد منها التعليم عن بُعد، حيث استطاع أن يوظف هذه التطبيقات، وأن تحمّل عن طريق جهاز «اللابتوب»، أو عن طريق الانترنت، أو عن طريق مستودعات الكترونية، بحيث يستفيد منها الطالب في الفصل أو في البيت أو في أي مكان آخر .

إقرار اللائحة

وأوضح «د. المقرن» أن إقرار لائحة التعليم الالكتروني أخذت مساراً طويلاً، بدءاً من عام ١٤٢٧ه، حيث مرت في البداية على الجامعات على شكل مسودات، وأخذنا مرئياتهم بما فيها الجامعات الأهلية، وشكل فريق تحكيم من (٢٠) فرداً من أميز المختصين وأصحاب الخبرات في مجال التصميم التعليمي، والتعليم الالكتروني، وتقنيات التعليم، والحاسب، والشبكات، ثم أرسلت إلى محكمين عالميين وراجعوها .

وقال: هناك سؤال يطرحه بعضهم، وهو: لماذا لا يترك للجامعات التفصيل في القواعد التنفيذية حسب الاحتياجات والإمكانات المتاحة في كل جامعة؟، وأقول بكل تأكيد إن الجامعات كلها أعطت مرئياتها وتم الرد عليها بكامل تصوراتهم، ونأمل أن يأخذ ذلك المسار التطبيقي في مطلع العام المقبل، مشيراً إلى أن الترخيص سيعطى للجامعات التي تطبق التعليم عن بُعد وتقبل الطلاب المستجدين بداية العام المقبل، وستمهل الجامعات خمس سنوات لتسوية أوضاع الطلاب المنتسبين، وبعد خمس سنوات نتمنى أن يأخذ التعليم عن بُعد وضعه الطبيعي ويثبت نجاحه - إن شاء الله .

صناعة معقدة

ويرى «د. الزهراني» أن اللائحة جاءت في وقتها من دون تأخير - الوصول متأخراً أفضل من أن لا تصل - حيث بدأت وزارة التعليم العالي منذ عام ١٤٢٧ه تناقش قضية إيجاد لائحة للتعليم عن بُعد، وكان هدف الوزارة ليس فقط تقديم برامج معينة من خلال مؤسسات قائمة أو مؤسسات مستقبلية، وإنما دراسة النمط الأفضل لهذا النوع من التعليم للتطبيق في المملكة، خاصة إذا علمنا أن هناك تفاوتاً كبيراً تحكمه تخصصات المؤسسة نفسها، والموارد المتاحة، والخبرات الموجودة .

وقال: :إن صناعة التعليم عن بُعد ليست صناعة سهلة كما يتبادر إلى الذهن؛ فهي أكثر تعقيداً مما هو متاح حالياً من التعليم، بمعنى أنه لابد أن يصاحب هذا النمط من التعليم خبرات كثيرة سواء أكانت في التصميم التقني والفني، أم في إعداد المناهج التي يحتاجها هذا النمط من التعليم»، موضحاً أن السنوات التي مرّ بها سواء أكان ذلك في التعليم الأهلي أم التعليم الحكومي، إلى جانب محاولات بعض الجامعات في تقديم مقررات معينة أو تخصصات كاملة أحياناً عن طريق التعليم عن بُعد، فكل ذلك أتاح لوزارة التعليم العالي أن ترى تجارب حية على المستوى المحلي، وأيضاً على المستوى

العالمي، ما جعل الإقدام على اعتماد هذه اللائحة خطوة محسوبة، ومازلنا في البداية، وربما نحتاج بعد تطبيق اللائحة إلى فترة لنعيد تقويمها، فقد نكتشف بعض القصور، أو إضافة ما يستجد .

جامعة التعليم عن بُعد !

وأكد «د. أبوعمة» على تأخرنا قليلاً في إعداد هذه اللائحة، وربما يكون السبب هو حرصنا أن لا نفتح الأبواب لما نراه من إساءة لاستخدام التعليم عن بُعد في بعض جهات العالم، وتحديداً على مستوى جامعات تمنح الشهادة وهي غير موثوق بها، متمنياً أن تكون هذه الخطوة في طريق طويل جداً يتبعه ربما «جامعة التعليم عن بُعد»، وربما أقسام تفتح وتقدم برامج تعليم عن بُعد، أو كليات في التعليم عن بُعد، أو جامعات افتراضية، مشيراً إلى أن هذه اللائحة وضعت الأسس للانطلاق في هذا الاتجاه، وليس هذه هي النهاية، وإنما هذه البداية الصحيحة .

تجربة الانتساب

وقال: «إن الانتساب (أحد أنواع التعليم عن بعُد التقليدية) قد خدم في وقته، وتخرج منه كثيرون، وكان ذلك محصوراً غالباً في الكليات النظرية، ويتم عن طريق استخدام الكتاب والمنهج ويتقابل الأستاذ والطالب في نهاية العام الدراسي، أما التعليم عن بُعد حالياً فقد تغيّر كثيراً، فالطالب يعتمد الوصول إلى المعلومات بواسطة التقنية، سواء عن طريق الانترنت، أو البث الفضائي، أو عن طريق الايميل والاتصال بالرسائل الالكترونية، إذاً الانتساب المعمول به سابقاً لم يعد مجدياً اقتصادياً، مشيراً إلى أن جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الإمام بدأت الآن الاتصال على الطلاب عن طريق الشبكة الالكترونية، إضافة إلى عمل دورات لمساعدة الطالب قبل البدء في البرنامج .«

فرصة القطاع الخاص

وبين «د. القحطاني» أن هذه اللائحة جاءت لتضع الأطر والضوابط للتعليم عن بُعد، بما يضمن تعليماً نوعياً، ومعتمداً من قبل هيئة التقويم والاعتماد الأكاديمي .

وقال: إن سوق العمل يحتاج حالياً إلى مثل هذه اللائحة؛ لأن الموظف الأكبر لقطاع الشباب هو القطاع الخاص، وكثير من القطاعات يحتاج إلى رفع المستوى التأهيلي والتدريبي والتعليمي لمنتسبيها، وقد لا يكون من المتاح لكثير من هذه القطاعات أن يفرغ هذا الطالب تفريغاً كاملاً للتحصيل العلمي العالي أو الجامعي، أو الانتقال إلى الجامعات الكبرى التي تقدم معظم هذه البرامج؛ ولذلك مثل هذه اللائحة ربما تتيح لكثير من القطاعات الخاصة ولمنسوبيها أن يتطور مهنياً وعلمياً، ولا يضطر إلى أن ينقطع عن عمله، كما تضمن اللائحة الجديدة للقطاع الخاص أو غيره أن هذا التطوير، هو تطوير نوعي حقيقي وليس مجرد شهادة علمية لا ينعكس أثرها في التطوير العلمي والمهني والأكاديمي للطالب، ومن يقرأ فقرات ومواد هذه اللائحة يشعر أن كل مادة تضمن أن يقدم لهذا الطالب تعليماً نوعياً، وأن يتأكد من أن هذا التعليم النوعي وصل إلى هذا الطالب، وأنه فعلاً استطاع أن يوفي شروط هذه الدرجة العلمية التي يمكن أن يتحصل عليها .

تنافس السوق

ويعلق «د. الزهراني» على حديث «د. القحطاني»، قائلاً: «نحن ننظر الآن على أن القطاعين العام والخاص - على الأقل في منظور الوزارة والهيئة - المخرج منهما في نهاية الأمر يريد أن تكون نواتج التعلم المتوافرة لدى هذا الخريج لا تقل عن أي مؤسسة تقليدية، أو ما يسمى بالتعليم الحكومي، وإذا استطعنا فعلاً أن نضبط نواتج التعلم في مؤسسات التعليم عن بُعد بما يقنع المستفيدين من هؤلاء الخريجين، فلاشك أن ذلك سيحدث نقلة نوعية جيدة، وتطرح الثقة في مؤسسات التعليم عن بُعد أو برامجها، والعبرة في نهاية الأمر هي في التنافس في السوق وإثبات الأصلح .«

خطوات ما بعد اللائحة وأوضح «د. العوهلي» أن وزارة التعليم العالي لم تتوقف عند إصدار اللائحة، بل عملت على عدد من الخطوات الأخرى، ومنها: ضوابط ومعايير تدرس الآن للتعرف إلى الدرجات العلمية أو بعض المواد التي قد يستفاد منها من خارج المملكة، أو أستاذ متمكن في مكان آخر يسجل معه أحد الطلاب ويستفيد منه، كما أن الوزارة قطعت أشواطاً كبيرة في إطلاق إشارات عن الجامعة الافتراضية، وهي أيضاً أحد المنتجات التي توفر وتسهل للمواطنين الحصول على البيئات التعليمية التي يمكن أن يستفيدوا منها، من خلال تعليم يستطيع أن يقدّم مستويات مختلفة تصل في النهاية إلى الاعتراف بدرجات علمية يستفيد منها، خاصة من لم يتمكن من التعليم النظامي، وهذه المسارات الثلاثة كلها تسير الآن بخطوات قوية ومتوازنة، وفي حين تنتهي خطواتها - إن شاء الله - سوف تقدمها الوزارة لنيل الموافقات الرسمية .وقال: «إن هذه الخطوات مهمة جداً نحو الوصول إلى احتياجات سوق العمل، خاصة ونحن نتحدث عن مستوى الاقتصاد والخصخصة الذي جعل مسار التعليم عن بُعد في القطاع الخاص يدخل ويؤثر في ماهية هذا النمط من التعليم، فأصبح القطاع الخاص يطلق جامعاته الخاصة، ومراكز التدريب الخاصة به، ودخلت عوامل كثيرة على مستوى التعليم ونوعياته ومن يقدمه وماهيته وضوابطه، ولذلك تأتي أهمية هيئات الاعتماد والجودة وفئاتها لضبط هذه المنتجات ومعرفتها»، مؤكداً أهمية تقريب التعليم ليكون بالفعل أحد الروافد المهمة في خدمة المجتمع وتوجهاته، سواء كانت اجتماعية أو علمية أو أكاديمية وغيرها من الأهداف التي يرمي إليها المجتمع، وهنا لا نريد أن نحول السؤال التقليدي

الذي يقول إن العلم للعلم، أو العلم للتوظيف والتدريب؛ لأننا إذا قلنا أن هذا المنتج أو هذا المواطن الذي تخرج في الجامعة أصبح فرداً في المجتمع يساهم في بنائه، لا يأتي السؤال؛ لأنه سواء كان باحثاً في أكبر المراكز العالمية، أو تخرج ليتوظف فهو جزء من اللبنة التي تساهم في بناء المجتمع، فهما يتكاملان في هذا الجانب، لكن الخطورة أن نفصل في التعليم بين ما يسمى بالقضايا النظرية والقضايا التطبيقية، وذلك لأن القضايا التطبيقية لا تنتج إلا مع القضايا النظرية؛ ولذا فإن التوازن جداً .

معايير المخرجات

وأكد «د.المقرن» على أن الهيئة وضعت معايير التعليم عن بُعد، ولكن ليس المهم فقط المعايير، فالمعايير ستضمن إلى حد كبير شكل المؤسسة والبرنامج، وإنما السؤال قد يأتي عن المُخرج الذي هو الطالب أو المتعلم أو المتدرب، وهؤلاء نعرف أن هناك فروقاً بينهم، فقد يتخرج أحدهم من برنامج ممتاز لكن أداءه أو عمله قد لا يكون كذلك .وقال: «إضافة إلى المعايير القائمة وهي كثيرة، فنحن لدينا تقريباً (11) معياراً للمؤسسة و(11) معياراً للبرنامج، وفي هذه المعايير خصائص أو معايير فرعية منها ما ترتبط بالتعليم عن بُعد، فمثلاً نحن نقول أن هذه المؤسسة لها أهداف، فينبغي أن يكون من ضمن أهدافها ألا تختلف نواتج التعلم للبرنامج الحضوري عن البرنامج الذي يتم عن طريق التعليم عن بُعد، فمثلاً في معيار التعليم والتعلم لدينا عشرة معايير فرعية وحوالي ٦٤ ممارسة جيدة، وجل هذه الممارسات ينبغي أن يتم التأكد منها ومناسبتها للطلاب، وهناك أيضاً مؤشرات أداء ينبغي للبرنامج أن يطبقها على مخرجاته وأن يرسل تقارير دورية سواء للوزارة أو فيما بعد إلى فرق التقويم الذين تحضرهم الهيئة من الخارج؛ لتبين وتتأكد من أن هذه المؤشرات تم استيفاؤها، وليس هذا فقط، وإنما ضمن هذه المؤشرات هناك متطلب أساس تطلبه الهيئة دائماً من التعليم عن بُعد، وهو أن تكون هناك مقارنة مرجعية بين مخرجات هذه المؤسسات ومؤسسات مشابهة، حيث لدينا (33) مؤشراً أساسياً موضوعياً، ونأمل أن تكون هذه البيانات متاحة على موقع الوزارة، حيث تكون هناك دائماً استفادة منها من دون محاولة الرجوع إلى المؤسسات، وهذا العمل جار، فإذا تأكدنا أن هناك مؤشرات وأدلة واضحة وأيضاً مقارنة مرجعية إضافة إلى هذه المعايير، فقد يكون دور الوزارة مستقبلاً أو جهات أخرى أن يكون هناك هيئات مهنية للأفراد كهيئة التخصصات الصحية الموجودة الآن، وقد تكون هناك هيئة التخصصات الهندسية والمحاسبة أو غيرها تقوم بهذا الدور للتأكد أن المخرجات لديهم هذه النواتج .

وجهة نظر أخرى

ويرى «د. أبوعمة» أنه ليس مع كثرة المعايير والتشدد في الأنظمة، مشيراً إلى أن التعليم يجب أن يتاح للجميع، وأن يفتح على مصراعيه، والطالب هو من يختار كفاءة البرنامج ولا يعتمد على الشهادة حتى وإن كانت آتية من أفضل الجامعات، فإذا كان هذا الطالب غير منتج ربما نجح أكاديمياً لكنه لا يستطيع أن ينجح عملياً، فكثرة المعايير هذه لن تصب إلا في كثرة التعقيد، فأتمنى أن تكون المعايير محدودة .وقال: «حتى هذه اللائحة أعتبرها مرحلة أولى، مع العلم أنك إذا فتحت البريد الالكتروني نجد أن (جامعة ليفربول) تقدم نفس الدرجة وأنت في مكتبك، ويمكن أن تحصل على الماجستير، كما أن (جامعة فينكس) في أريزونا يمكن أن تعطيك نفس الدرجة، وكذلك جامعات كندا يمكن أن تعطيك الدرجة نفسها، فيجب أن نسهل للمواطنين طريق التعلم، ولا مانع عند التقويم أن يكون هناك تقويم جيد، كما يجب أن ننقل هذا التقويم إلى سوق العمل .«وأضاف: «أن سوق العمل يجب ألا يؤمن بالشهادة فقط، وأكرر أنني لست مع كثرة المعايير، ولا مانع أن توضع معايير، إنما معايير معقولة بحيث تشجع هذا القطاع في النمو والتطور، والأخذ بوسائل التقنية، وألا نتخوف من حدوث أخطاء أو تزوير شهادات، فهي تحدث حتى في التعليم التقليدي، وليس في التعليم عن بُعد .«

فرصة كبيرة

وأشار «د. أبوعمة» إلى أن دعم التعليم عن بُعد وتعميمه على الجامعات سيكون له فائدة كبيرة جداً، فمثلاً وزارة الصحة تبحث عن تأهيل منسوبيها الذين لا يحملون درجة البكالوريوس، حيث تطالب منظمة الصحة العالمية بألا يعمل في المستشفى، وتحديداً في الأقسام الرئيسة، مثل المختبرات والتمريض، إلا من يحملون البكالوريوس. فأعتقد أن هذه فرصة قوية جداً لتفريغ جزء كبير من وقت هؤلاء الموظفين للالتحاق ببرامج التعليم عن بُعد لتسهيل حصولهم على درجة البكالوريوس، وكذلك الحال بالنسبة لوزارة التربية والتعليم، فهي لا تستطيع أن تفرغ ٥٠ ألف أو ١٠٠ ألف معلم لدراسة البكالوريوس أو دبلوم أو ماجستير تربوي أو إداري، وهو ما يتيحه التعليم عن بُعد؛ ولذا يجب أن ينفتح هذا النوع من التعليم، ويعمم على جميع الجامعات، ولا مانع من وجود معايير، ولكن تكون معقولة في سبيل خدمة المجتمع والمتعلم والمؤسسة، من دون إعاقة العملية التعليمية .

تعليق آخر

ويؤكد «د. العوهلي» أن من الأمانة للمجتمع وللمتعلم أن توفر له الضمانمات التي تعينه على اختيار المؤسسة أو البرنامج الذي يقدم له، بدلاً من أن يُستغل ببرامج مفتوحة وقد يعطي تصديقات واعتمادات لكن يأتي في الآخر ولا يستطيع أن يطبق ما تعلمه»، مشيراً إلى أن هذا النمط من التعليم يتمركز حول الطالب أكثر من المعلم .

وقال:»لتحاشي عمليات تزوير الشهادات؛ فإن كثير من المجتمعات الأوروبية عملت هيئات لتقييم واعتماد الشهادات، وذلك حتى لا يتعرض المتعلم إلى الغش، أو قدمت له شهادة وهو ليس بكفء؛ لذا نحن نطلب من لجنة التقييم مراعاة الدقة في الشهادات؛ لأنه ثبت ذلك عملياً وتم إغلاق العديد من المكاتب لدينا التي تمارس الغش في الشهادات .

حماس وثقة !ويشير «د. أبو عمة» إلى أنه من أشد المتحمسين للتعليم عن بُعد، معتقداً أنه بحد ذاته ضمانة جيدة، ومعيار مناسب لجودة التعليم التقليدي. وقال:» نحن لا ندري مع الأوراق والاعتماد والهيئات ماذا يدور في الفصل، فالطالب مراقب عليه وكذلك المدير مراقب والمتلقي والمجتمع الكل مراقب عليه، كما لا ندري ما هي المهارات التي اكتسبها الطالب فعلياً، وهذا يعتمد على التقارير والتقويم والأوراق التي تأتينا، وهذا في حد ذاته معيار جيد جداً، بالاضافة إلى أن ذلك يعين الجامعات الناشئة على توفير المدرسين والاستفادة من الجامعات القديمة، وأما عملية المغالطة والتجاوز فأعتقد أنها موجودة وهي تحتاج إلى ضبط آخر، وليس إلى ايقاف التقنية واستخدامها، والتعليم الأهلي له سلبيات، لكن علينا أن نثقف الطالب كيف يستثمر ماله كعائد له ويتعلم المهارات المناسبة لإمكاناته .«

وأضاف:»أنا متفائل جداً، وأعتقد أننا لسنا الوحيدين الحريصين، فنحن جزء من المجتمع، ويجب ألا نشكك في كيفية تقديم هذه الجامعات الخدمة، وينبغي أن نعطي الجامعات الثقة في أنها تقدم البرامج وأن تراقب نفسها بشفافية، وألا تكون هناك قيود من الجهات المختلفة عليها، ولا مانع أن ندعمها ونساعدها ونوجهها، ونطلعها على التجارب الخارجية». وأشار إلى أن هذه التقنية أو التعليم عن بُعد ليس منافساً للتعليم التقليدي في الجامعات، فهو موجه لأن تمد الجامعات يدها للمجتمع لتساعد الناس، خاصة من فاتهم التعليم الجامعي، ومن يودون مواصلة تعليمهم، ومن يريد أن يطور نفسه فيما بعد، وأعتقد أنه فرصة يجب أن تأخذها الجامعات وتستغلها بأفضل صورة ممكنة، وأن تكون اللائحة للممارسة الصحيحة لمن يريد أن يتعلم، وألا نهتم كثيراً للشواذ الذي لا يريد أن يتعلم .!

تفاؤل وحذر !

ويؤكد «د. العوهلي» أنه مطمئن ومتفائل من نجاح هذا النمط من التعليم؛ لأن الوزارة، وكذلك الهيئات المعنية قامت بما ينبغي، كما ستكون هناك استفادة أكبر من الفئات التي قد لا يتوفر لديها الوصول إلى بيئات تعليمية متقدمة، وخاصة تعليم الفتاة أو التعليم في بعض المناطق التي قد لا تصل إليها جميع مؤسسات التعليم العالي، ما يجعل هناك فرصة مكافئة لعدد كبير من فئات المجتمع للوصول إلى التعليم النوعي المطلوب .

وقال: «إن نجاح التعليم عن بُعد يرتبط بقوة على مدى النضج لدى المؤسسة، وقبل ذلك لدى المتعلم؛ لأنه يجب أن نعرف أن التعلم ليس أن تفتح ذهن المتعلم وتصب فيه بعض المعلومات، سواء أكان ذلك عن طريق الفيديو أم عن طريق التسجيل أم عن طريق لقاء المشافهة بقدرما يكون هناك تفاعل وتعلم مهارات داخل نظام الصف تستطيع أن تتشارك فيه مع عدد من الطلاب، أو مع عدد من أعضاء هيئة التدريس، وهناك قد لا تكون الفرصة متوازية مع التعليم التقليدي». ويرى «د. الزهراني» أنه متفائل، ولكن بحذر، معللاً ذلك من عدم وجود الموارد الكافية لالتزام ما ورد في اللائحة، خاصة ما يتعلق بالموارد البشرية .

وقال: «أعتقد أننا نحتاج إلى موارد كثيرة في هذا الجانب، خاصة في القطاع النسوي، وإذا كانت الجامعات ستتوسع مع عدم وجود الأعداد المدربة الكافية، فقد يحدث بعض الاخفافات التي لابد أن نكون مستعدين لها، وأن نحاول التخفيف من وقعها؛ لأن الهدف في نهاية الأمر ليس خدمة مؤسسة معينة، وإنما خدمة المجتمع بشكل عام، وخدمة التنمية»، داعياً وزارة التعليم العالي، وهيئة التقويم، والمركز الوطني؛ لمساعدة الجامعات في ضبط هذا النمط من التعليم؛ لئلا يحدث تجاوزات كما هو الحال حالياً في التعليم الموازي، كما يوجد في بعض الجامعات ١٠٠ - ٢٠٠ طالب في برنامج الدراسات العليا ولم يتغير أعضاء هيئة التدريس حتى ولو بزيادة ١٠ - ١٥٪ .

ويشير «د. القحطاني» إلى أنه متفائل، ولكنه يخشى من عدم وضع ضوابط قوية على قطاعات التعليم الأهلي؛ لأن التعليم عن بُعد هو أنك إذا استطعت في طاقتك الاستيعابية قبول ٢٠٠ طالب في برنامج ما، فإنها قد تتيح لك أن تقبل ٢٠٠٠ طالب برسومهم الدراسية، وهذا شيء كبير لهذه الجامعات، كما أخشى من البرامج الموازية في الجامعات الحكومية، والتعليم الأهلي يستخدم هذه بشكل غير منضبط لجمع أكبر عدد من الطلاب، وهذا بطبيعة عملنا في لجنة معادلة الشهادات نتخوف منها .

أبرز ملامح لائحة التعليم عن بُعد

*وزارة التعليم العالي هي الجهة المسؤولة عن منح التراخيص لبرامج التعليم عن بُعد وفق الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة .

*تلتزم برامج التعليم عن بُعد بمعايير ومواصفات الجودة الفنية المعتمدة لدى المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد .
*تلتزم المؤسسات التعليمية التي تقدم برامج التعليم عن بُعد بالحصول على الاعتماد الأكاديمي من الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي .
تنشأ بكل مؤسسة تعليمية لديها برنامج للتعليم عن بُعد، وحدة للتعليم عن بُعد وتعنى بتطوير التعليم عن بُعد والإشراف عليه وتتولى المهام التالية :
١ - توظيف تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة لنشر حلول التعليم عن بُعد .
٢ - إيجاد بيئة مناسبة لتطبيق معايير الجودة الفنية وتعزيز تطبيقات التعليم عن بعد .
*ويشترط أكاديمياً لتقديم برامج التعليم عن بُعد، ما يلي :
-وجود برنامج أكاديمي قائم مناظر لبرنامج التعليم عن بُعد في خطته الدراسية، أو أن يتم الترخيص للبرنامج من جهة الاختصاص بوزارة التعليم العالي .
-حصول أعضاء هيئة التدريس والطلاب على التدريب والتهيئة اللازمين لنمط التعليم عن بُعد .
-لا يقل ما يدَرس تزامنياً عن ٢٥٪ من الوحدات التدريسية لكل مقرر دراسي بالبرنامج .
-لا تقل نسبة ما يدرس من الوحدات التدريسية لكل مقرر بالبرنامج عن ٢٥٪ بالأسلوب التفاعلي بالإضافة لما يدرس تزامنياً .
-حضور الطالب لأداء الاختبارات الفصلية والنهائية للبرنامج وتوفر آليات للتحقق وإثبات هوية الطالب عند ذلك .
-أن تكون أسئلة ومدة الاختبار النهائي متكافئة للمتعلمين بالمقرر الواحد .
*تكون الدراسة عن طريق التعليم عن بُعد في التخصصات التي تسمح طبيعة الدراسة فيها بذلك بقرار من جهة الترخيص والإشراف وذلك وفق الضوابط الآتية :
-ألا يقل عدد الوحدات الدراسية المطلوبة لتخرج الطالب في برامج التعليم عن بُعد عن عدد الوحدات الدراسية المكافئة لها والمطلوبة لتخرج الطالب المنتظم بالبرنامج الاعتيادية .
-يعامل الطالب في برامج التعليم عن بُعد من حيث القبول، ورصد التقديرات، والتحويل، والفصل، وإعادة القيد، معاملة الطالب المنتظم في التعليم الاعتيادي .
-أن يحتسب للاختبار النهائي لكل مقرر تعليم عن بُعد نسبة لا تقل عن ٥٠٪ ولا تزيد على ٧٠٪ من الدرجة الكلية للمقرر .
-يثبت في السجل الأكاديمي وثيقة التخرج لخريج برنامج التعليم عن بُعد، ما يفيدبأن دراسة الطالب تمت بالتعليم عن بُعد .
إيقاف 102 مكتب ومعهد مخالف
تزوير وبيع الشهادات العلمية «عيني عينك !«
أكد "د.عبدالله القحطاني" على أن ظاهرة تزوير الشهادات الجامعية عالمية وليست محلية، حيث صاحب الطلب الكبير جداً على التعليم العالي استغلال من بعض المؤسسات التعليمية العالمية، وهي مؤسسات قد تكون معتمدة وجيدة، إلاّ أن بعضها وقع تحت ضغوط مالية معينة؛ ولذا تستقطب الكثير من الطلاب الأجانب تحت ما يسمى "دراسة الإنترنت "، مع تقديم بعض التنازلات، من خلال طرح برامج ضعيفة جداً؛ بهدف الحصول على الشهادة، سواء عن طريق التعليم عن بُعد أو عن طريق الانتساب التقليدي، أو حتى عن طرق غير مشروعة بمعنى بيع الشهادة بشكل مباشر .
وقال:"إن وزارة التعليم ممثلة في لجنة معادلة الشهادات تتابع هذا الموضوع المهم والحساس عن كثب، وتحاول بقدر الامكانات المتاحة أن تقاوم هذه العملية، حيث تم في أقل من سنتين إيقاف أكثر من (١٠٢) مكتب ومعهد داخل المملكة تروج لمثل هذه الشهادات، وتم ايقافها عن طريق الجهات المعنية"، مشيراً إلى أن وزارة التعليم العالي ليست معنية بإيقاف أحد، لكننا نخاطب جهات مثل وزارة التجارة، ووزارة الداخلية، ووزارة الثقافة والإعلام، والمؤسسة العامة للتدريب المهني والفني، وغيرها من التي تخضع لها مثل هذه المكاتب والمعاهد التي تتجاوز ما رخص لها به، وتبدأ تطرح برامج بالمشاركة مع جامعات غير معتمدة .وأضاف أن اعتماد لائحة التعليم عن بعد هي واحدة من حزمة الحلول للقضاء على مثل هذه الظاهرة، مشيراً إلى أن الطرق الشرعية متاحة للحصول على الشهادة العلمية، من خلال انتشار الجامعات في جميع مناطق ومحافظات المملكة، إلى جانب برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، مؤكداً على أن الوزارة ستقف في وجه كل من يحاول أن يحصل على الشهادة بطريقة غير مشروعة .

حماية الطفل بين السياسة والقانون

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 1431-10-27هـ الموافق 2010-10-06م العدد 13627 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13627&P=4

د. نعيمة إبراهيم الغنّام

تؤثر كل مهنة على صاحبها بشكل مباشر وغير مباشر، ويشمل التأثير الأفكار والسلوك معا، وكلما كانت المهنة ترتبط بالنشاط المجتمعي والتواصل مع فئات المجتمع المختلفة والمتباينة مثل، المعلم والمحامي، كان التأثير أكبر وأوضح، ويعد الحقوقيون المدافعون عن حقوق الإنسان من أكثر الفئات تأثيرا بالمجتمع وتأثرا بمنهجهم، فلو حاورت أحد الحقوقيين ستكتشف بسهولة عدة سمات فكرية واضحة مثل، التمسك الشديد بالمواثيق والمعاهدات الحقوقية كمرجعية غير قابلة للنقاش، وهذا الأمر مقبول بالطبع ليس فقط لأن تلك المواثيق التي تبدأ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كأول وثيقة معترف بها مرورا بالعهدين الدوليين والمواثيق الخاصة وصولا لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهي أحدث المعاهدات الحقوقية، تمثل مرجعية قانونية معترفا بها دوليا، بل لأنها تقنين للمبادئ المستقرة بالضمير الإنساني عبر التاريخ، حيث إن مناهضة التميز والذي يعد أهم مبادئ حقوق الإنسان على الإطلاق نجده موثقا وراسخا بالأديان السماوية قبل المعاهدات بقرون، فالإسلام مثلا يعتبر التمييز بين البشر خطيئة، فهذا الدين العظيم الذي قام ببدايته على يد مسلمين متنوعي الأجناس والألوان، رفض كل صور التمييز بين البشر حتى مع اختلاف العقيدة، أما السمة التي تميز الحقوقيين واختلف معها كثيرا فهي الميل الشديد للنظرية العقابية، فتجدهم دائما يطالبون بالتشدد والعقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، وتعود تلك السمة للمنهج الحقوقي نفسه والذي يؤكد دائما بنصوصه على ضرورة سن القوانين التي تعاقب على الانتهاكات، ويرتكز خلافي مع هذا الأمر على رفضي الكبير للنظرية العقابية المجردة والتي تتجاهل المسببات الحقيقية لانتهاك الحقوق، وقد لاحظت أن النقاش الدائر حول النظام الجديد لحماية الطفل المزمع نقاشة بمجلس الشورى قريبا، فهناك ميل شديد للعقاب على ممارسة العنف ضد الطفل، ولا أرفض هذا الميل تماما ولكني أرى أن مشكلة العنف بكل أشكاله ضد الأطفال بالمملكة تحتاج لرؤية أعمق من العقاب مع الاعتراف بضرورته المرحلية، فنسبة التحرش الجنسي بالأطفال وهو أكثر أنواع العنف خطورة، بلغت طبقا لأحدث الدراسات إلى 23 % تقريبا، وهي نفس النسبة تقريبا للتحرش الجنسي بالأطفال بالمدارس الابتدائية، وبالتأكيد علينا الاعتراف بأن العنف البدني يمارس ضد الطفل بشكل دائم بل ومقبول ثقافيا بمنطق التأديب والتربية، بالطبع تؤكد تلك النسب.

أننا أمام وضع خطير جدا ويحتاج للتحرك السريع والمدروس، ووجود نظام عقابي صارم يعد ضرورة هنا، ولكن لن يكون الحل للمشكلة التي تحتاج لوجود سياسات مجتمعية ورسمية على كل المستويات، أذكر أنه خلال وجودي بمصر منذ عدة أعوام حدثت واقعة اغتصاب لعدد من الأطفال بدار حضانة، وتشكلت مجموعة واسعة من الحقوقيين للضغط من أجل عقاب الجناة، وبأحد المؤتمرات انصبت كل المداخلات على ضرورة العقاب بشدة، حتى تحدثت الدكتورة / عايدة سيف الدولة، وهي بالمناسبة مرشحة حاليا لتولي منصب المقرر الخاص لمناهضة التعذيب، وكان حديثها كله عن الأطفال أنفسهم وضرورة خضوعهم لتأهيل نفسي لعلاجهم من أثر الواقعة، التأهيل هنا هو الخطوة الأولى قبل العقاب، كذلك وضع سياسة شاملة لمناهضة العنف ضد الأطفال، تشمل التوعية، نشر ثقافة مناهضة للعنف، تأهيل وعلاج الطفل المعنف، وغيرها من أمور يجب أن تتواكب مع عقاب ممارس العنف بل ويجب أن يكون العقاب لمصلحة الطفل المعنف.

حفظ الله أطفالنا وشبابنا من كل شر.

حقوق الإنسان في السعودية: أسئلة حقيقية ومرتبكة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 6 أكتوبر 2010،
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=2546

علي سعد الموسى

وبالطبع، فمن الغباء بمكان أن يدافع المثقف عن مسألة حقوق الإنسان في بلده وأن يطبطب عليها بالتعمية. لا يوجد بلد في الدنيا نقي وشفاف ليخلو ...

وبالطبع، فمن الغباء بمكان أن يدافع المثقف عن مسألة حقوق الإنسان في بلده وأن يطبطب عليها بالتعمية. لا يوجد بلد في الدنيا نقي وشفاف ليخلو اسمه من إضبارات المنظمات الحقوقية. قصة ترحيل الغجر من فرنسا مثلها مثل تقييد الشعائر والإشارات الدينية في سويسرا، ومثلهما حقوق الأقلية السوداء في أمريكا في الوظائف الجوهرية إلى اختراق الإرث العنصري للجامعات ـ البيضاء ـ في العرف الاجتماعي الأمريكي. شاهدت حلقة تلفزيونية على هيئة الإذاعة البريطانية تتحدث عن ـ حقوق الإنسان في السعودية ـ ولن أدعي الاشمئزاز والرفض لكل ما قيل. كل ما سأقوله أننا لا نختلف عن غيرنا كثيراً وإن كان من العقل والمنطق أن نساوم على درجات الاختلاف. نحن بالمعيار الاجتماعي نحمل نقاطاً رمادية عن وضع المرأة. 300 ألف عاطلة عن العمل وهذه نقطة سوداء جوهرية.

ولكن ما أرفضه بتاتاً أن نتهم زوراً في مسائل مرتبكة مثل ما قيل في البرنامج بالحرف عن (عبودية نظام الكفيل). على العكس تماماً فنحن من نشعر أننا أسرى لسيطرة الوافد ـ حراً ـ على سوقنا الضخم. لم نجبر أحدا على المجيء ولا البقاء وإلا أجيبوني: أين هذه العبودية المزعومة والمكفولون يمثلون نصف تعداد السكان وأين هذه العبودية المزعومة ونحن الدولة على مستوى الكون في نسبة حجم تحويلات هؤلاء المكفولين إلى بلدانهم إلى الناتج الإجمالي الوطني. أين هذه العبودية المزعومة فيما الوافد يبيع في بلده كل ما يملك كي يدفعها لمكاتب الترحيل في وطنه الأصل كي يأتي إلى هنا من أجل أن يبني المستقبل. وفي الكف الأخرى من معادلة حقوق الإنسان لا بد من المرور على مؤشر الهجرة الذي تتخذه هذه المنظمات الحقوقية دلالة على تردي هذه الحقوق ولكنها تتجاهله عمداً عند الحديث عن السعودي وحقوقه في بلده. نحن السعوديين نشكل واحدة من أدنى النسب العالمية في الهجرة المعاكسة ولا يظن أحد أن الوضع المالي هو السبب الوحيد، فلمثل هذا النوع من الهجرة عشرات الأسباب وكلها تتعلق بحرية المال والاقتصاد والتعسف والاضطهاد والملاحقات الفكرية بسبب الحريات العامة. لماذا نحن من ضمن الأقل نسبة رغم أهمية هذا المؤشر؟ هذا هو المسكوت عنه بالعمد.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (140)

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 27 شوال 1431 هـ الموافق 06 أكتوبر 2010 العدد 6204
http://www.aleqt.com/2010/10/06/article_451628.html

عبد العزيز محمد هنيدي

تطرق حديثنا في المقالة السابقة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان وكيفية نشأته والأسباب الرئيسة التي كانت وراء ظهوره للعيان في القرن التاسع عشر متأثراً بما ورد من جمل في القانون الدولي عن النواحي اللاإنسانية التي تعرضت لها بعض الشعوب من قبل الدول التي تحكم تلك الشعوب ولا تتردد في استخدام العنف والاضطهاد والقهر ضد شعوبها، ونادى القانون الدولي بضرورة الوقوف في وجه تلك الدول الظالمة التي تنتهك حقوق الإنسان بجانب ظهور الصليب الأحمر والاتفاقيات الدولية لحماية العمال الصناعيين - كل ذلك أسهم مساهمة كبيرة في نشأة القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أشرنا إلى أننا سنستعرض للكتابة عن مجموعة من المعلومات والمصطلحات المهمة التي ستثري وتنمي ثقافة حقوق الإنسان - بعون الله تعالى، وها نحن نستعرض الآن:

الشِرعَة الدولية لحقوق الإنسان

عندما نتحدث عن الشِرعَة المذكورة فلا بد أن نتحدث أولاً عما يسمى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وكلمة الصك حسبما ورد في (المنجد) و(الموسوعة العربية) هو القرار المكتوب أو الوثيقة الرسمية أو الشرعية التي تحتوي على ممتلكات أو مسؤوليات أو أصول أو حقوق وواجبات يراد تثبيتها وإقرارها لمصلحة جهة أو شخص أو أشخاص معينين وعادة ما يصدر الصك من محكمة أو سلطة رسمية أو شرعية متعارف عليها وكل ما يسرد في الصك من معلومات تكتسب الاحترام والالتزام بها من قبل الدولة والأطراف ذوي العلاقة وكلمة صك وردت في مراجع الأمم المتحدة باسم INSTRUMENT، أما كلمة الشرعة الدولية فيقصد بها الترابط الشديد بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين وهما (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) و(العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، يضـــاف إلى ذلك كله (البروتوكولان الاختياران للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) الصادران في عامي 1966م و 1989م، لذلك فإن الشرعة الدولية المذكورة هي سلسلة تحتوي على مجموعة من المواثيق المهمة المرتبطة ببعضها البعض وعدد المواثيق خمسة وهي (الإعلان العالمي + العهدان الدوليان + البروتوكولان المذكورين)، ومن ناحية أخرى وللأهمية الكبرى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين المذكورين تعتبر هذه المواثيق الثلاثة هي الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، ومن خلال ما ذكر يتضح أن الأمم المتحدة استخدمت كلمة (الشرعة) لتوضيح أهمية المواثيق المشار إليها باعتبارها أموراً مهمة تصل لمستوى القوانين والأنظمة والمواثيق الدولية التي شُرعت لتعزيز ما ورد فيها من حقوق أساسية تستحق الاحترام والالتزام بها من قبل جميع الأطراف ذوي العلاقة الذين وقعوا وأقروا بما ورد في تلك المواثيق، كما أن استخدام كلمة (صك) يعطي الأهمية والمفهوم نفسه مع العلم أن الصكوك التي أشير إليها لم تصل إلى مستوى الصك إلا بعد أن مرت على تلك الصكوك مدة لا تقل عن 50 عاماً، وخلال تلك الفترة الطويلة اكتسبت تلك الصكوك احترام الدول وموافقتها على تطبيقها لتأكدها من أهميتها وتطلع شعوبها للأخذ بها وتطبيقها بدقة بجانب الحوار والمناقشات التي تمت على (الشِرعَة) و(الصكوك) المذكورة - بين الدول وذلك أثناء الاجتماعات المتعددة التي تتم في مجلس حقوق الإنسان الدولي في جنيف بمشاركة جميع الدول الأعضاء في ذلك المجلس وبمشاركة مجموعة كبيرة من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية (NGOs)، مع العلم أن كلمة (الشِرعة) تعني بالإنجليزية BILL التي يقترب معناها من الميثاق أو القانون أو المدونة المقدسة، وفي الحلقة القادمة (141) نكمل ما تبقى.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نزاهة القضاء .. لا بد من الشفافية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 6203
http://www.aleqt.com/05/10/2010/article_451079.html

د. تركي عبدالعزيز الثنيان

لا أحد يجادل في نزاهة المرفق العدلي في المملكة إجمالا، وهو وإن كان مجرد انطباع خال من المعضدات، إذ لا توجد حقائق أو وثائق منشورة تجعلنا نتكئ على مثل هذه المقولة، لكن لنا من الأمور ظاهرها، والظاهر أن الجهاز القضائي لدينا من حيث النزاهة يحمل درجة مرتفعة. أقول مرتفعة ولا أقول كاملة، لأن الكمال يعني أن موظفي السلك القضائي انقلبوا إلى ملائكة، وهو الأمر الذي لن يستسيغه أبسط عقل. مع كل هذا يبقى كل هذا مجرد انطباع. ولتثبيت ذلك الانطباع الجميل في أذهان العامة والخاصة، لا بد من العلم بالشيء، أي لا بد من الشفافية، وإلا ستبقى الأمور كما هي، مجرد انطباعات تحكمها التجارب والشائعات الفوضوية، لكن مسألة الشفافية في موضوع القضاء عصية على التطبيق .باختصار، مسألة الشفافية في القضاء تعتورها فكرتان متعارضتان، الأولى تقول مضار الشفافية أكبر بكثير من منافعها، فالشفافية ستخرج هفوات القضاء إلى الهواء وسيعرفها الناس، ما سيؤثر في هيبة القضاء في المجتمع. فنشر خبر عن تأديب قاض لعدم حضوره، أو سجن قاض أو تغريمه لارتكابه مخالفة تستوجب ذلك، أو نشر حكم غير معقول، أو نشر شيء قد لا يتقبله أو لا يفهمه المجتمع بسهولة، ستؤدي لا محالة إلى اهتزاز في نظرة المجتمع إلى هذا المرفق المهم جدا، وهي نتيجة لا تتعادل مع إخفاء تلك الأمور عن العامة وحبسها بين جدران أهل الدار، حفظاً لهيبة الجهاز القضائي من التأثر بتلك الأخبار. وبما أن الهفوة مرتكبة في معقل القضاء، فالجهاز لن يسمح بمرورها دون عقاب صارم، وهو النتيجة المرجوة، على كل حال، فلم التضجر من الاختفاء والفوائد المرجوة من التكتم تتعاظم أمام نشر الغسيل. ولهذا، فالشفافية ليست علاجا ناجعا في مرفق القضاء. باختصار هذه الفكرة الأولى الممانعة للشفافية .أما الفكرة الثانية فهي مع الشفافية قلبا وقالبا. جوهر هذه الفكرة يقوم على أن القضاء مرفق عام في مجتمع إنساني وليس ملائكيا، غرضه الرئيس تقديم خدمة عامة للمصلحة العامة. وتقديم خدمة عامة للمجتمع الإنساني يتأثر ببشرية القائمين على إدارة المرفق العام الذين يتعرضون لعوامل متعددة من واسطة أو هوى أو محبة أو كره أو تأثير معنوي أو مادي، وهي أمور لا تحدث علنا وأمام الناس، بل لأنها مخالفة ومستفزة وتستثير الاعتراض والشكوى، فهي تحدث خلف الأستار. وصعوبة العمل في المرفق القضائي أنه يتداخل لتنظيم وإدارة مصالح متعارضة ويفك خناق حقوق متداخلة عامة وخاصة , وبالتالي فهناك حافز مستمر للمتعاملين في نطاقه لأجل إمالة الكفة لتحقيق مصالحهم بكل الوسائل المشروعة وغيرها. ولتضييق الخناق على تلك الاختلالات، لا يكفي فقط سن العقوبات وتطبيقها، فتلك معالجة لمرض تم اكتشافه، بل لا بد من زرع حاجز وقائي يستبق وجود المرض ويذيع وجوده ويرسل إشارات تبنئ عن احتمالات تغلغله. هذا الشق الوقائي هو الشفافية في كل أعمال المرفق العام حتى يعرف الجميع، الموظف العام ومتلقي الخدمة العامة، أن كل شيء يقومون به سيكون مكشوفا للجميع، فيضيق الخناق على ناشري الأوبئة لانعدام ـ أو صعوبة ـ فرصة الإفساد التي لا تنمو إلا في الظلام، فالراشي لا يقدم رشوته أمام الناس، وبائع وموثق ومصدر صك ملكية مشكوك في أمره لا يذيعه في الصحف .وعليه، فنشر كل الأحكام القضائية، مثلا، سيجعل القضية تحت الأنظار للجميع، وهو ما يعرفه القاضي سلفا، ما يعني أنه سيبذل قصارى جهده ليكون حكما عادلا أو متلبسا بلبوس العدالة. نشر الحكم أيضا سيجعل المتخاصمين في هيبة ووجل من السعي لإمالة كفة الحق لأن الموضوع ليس مغلقا فقط في داخل الجهاز، بل هو عرضة للفحص والاستئناف من المجتمع بشكل لاحق، وليس في دائرة ضيقة قد لا تستطيع قراءة الأحرف الصغيرة. ونشر عقوبة قاض استغل منصبه ـ مثلا ـ علاوة على أنه يعاقب المخالف، يشيع جواً خالياً من الأوبئة بين القضاة المتهيئين للانحراف فيمنع النفس الأمارة بالسوء من التحكم والسيطرة، وسيعلن للمجتمع أنه لا يوجد أحد فوق المحاسبة، ما يوطد دعائم إشاعة جو العدالة بشكل ملموس وواقعي وليس مجرد انطباعات .سألني مستثمر من تركيا عن عدالة القضاء السعودي فلم أتوان عن الثناء عليه، فأعقب بسؤال آخر عن سلطة القضاء على النافذين، فأخبرته بقضايا أعرفها شخصيا عن نافذين جدا خسروها في محاكم المملكة، وعن نزاهة قضاة لم ترف جفونهم هلعا من هيبة الخصوم ولم تسترقهم لذة الوعود. فنظر إلي غير مصدق، وعقب قائلا، أود أن أصدقك. تمنيت لحظتها أن لدي نافذة ـ حتى إن كانت ضيقة ـ على سجلات القضاة لأستند إليها. وانفض حديثنا، بانطباع قابله انطباع .. وكلام عارضه كلام

تنفيذ الأحكام القضائية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 15443
http://www.alriyadh.com/05/10/2010/article565033.html

عابد خزندار

صرح رئيس ديوان المظالم إبراهيم الحقيل على أن ديوان المظالم لا يملك سلطة على الأجهزة الحكومية لتنفيذ الأحكام الصادرة منه ضدها، كونه جهة قضائية فقط، إذ تنص المادة الخمسون من النظام الأساسي للحكم على أن مهمة القضاء تحقيق العدالة ورد الحقوق من خلال القرارات والأحكام الصادرة عنه ، ودور الديوان يتمثل في إصدار الحكم القضائي النهائي ، ولا سلطة له في التنفيذ، وما قاله الشيخ الحقيل صحيح، فهناك أحكام أصدرها الديوان ولم تنفذ، ومنها حكم ديوان المظالم بتعويض خريجي دبلوم اللغة الانجليزية من جامعة الإمام محمد بن سعود، ومنها حكم ضد إحدى الوزارات يقضي بإلزامها بتعويض إحدى الشركات مبلغ 1866427 ريالا بسبب فسخها عقدا أبرمته مع الشركة، ومنها حكم لصالح مستثمرين رفضته وزارة أخرى، وبالرجوع إلى المادة الخمسين من النظام الأساسي للحكم نجد أنها تنص على الآتي " الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية، كما تنص أيضا على أن من اختصاصات أمير المنطقة المنصوص عليها في المادة السابعة من نظام المناطق تنفيذ الأحكام القضائية بعد اكتسابها صفتها النهائية " وعلى هذا فالمأمول من أمراء المناطق تنفيذ أحكام ديوان المظالم، ومنها الأحكام التي أشرنا إليها.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

التجنيد الإجباري في مواجهة البطالة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010العدد 13886
http://www.al-jazirah.com/20101005/lp4.htm

محمد عبد اللطيف آل الشيخ

مَنْ عاصر فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الميلادي المنصرم لا بد أنه يتذكر أن (ثقافة العمل) والبحث عن الرزق كانت شائعة بين أوساط الشباب ومتوسطي العمر كذلك. كانت كل فئات المجتمع العمرية تعمل في الأعمال كافة، سواء في قطاع الخدمات، أو في القطاع الزراعي، أو في الأعمال المهنية الأخرى. وعندما ظهرت الطفرة الاقتصادية التي عرفتها البلاد في منتصف السبعينيات من القرن الماضي كان من أهم سلبياتها وفود الأيدي العاملة الرخيصة من الخارج، وتفضيل السعوديين العمل المكتبي الإداري أو الريعي أو الاستثماري المريح، وترك الأعمال الميدانية للأجانب. آنذاك لم تكن (البطالة) مفردة اقتصادية معروفة في المجتمع؛ فالفرص متوافرة للجميع، والدخل المُجزي لا يحتاج إلى كثير عناء. وخلال ثلاثة عقود من طفرة السبعينيات، ونتيجة للانكماش الاقتصادي الذي عرفه العقد الأخير من القرن الميلادي الماضي، بدأت مشكلة البطالة تمد عنقها وتتفاقم معدلاتها شيئًا فشيئًا. كانت من أهم عوائق عمل السعوديين، وبالذات الشباب منهم، وتفشي البطالة، غياب (ثقافة العمل). الجيل الجديد ينفر من المهن التي كان آباؤه وأجداده يعملون فيها، ويجد أنها تعيبه، وتُنقص من قدره، ويفضل عليها المهن الإدارية، وإذا اضطر فالعمل مجرد (سيكيورتي) حتى ولو كان الراتب زهيدًا. إعادة ثقافة العمل إلى ما كانت عليه قبل الطفرة هي الخطوة الأولى والأهم لمواجهة البطالة، دونها سنظل نرى هذه المعضلة تكبر وتتضخم حتى تعصف باستقرار المجتمع وتوازنه ونحن لا نحرك ساكنًا.

ولا أجد في رأيي حلاً عمليًّا لإعادة ثقافة العمل و(انضباطية) الشاب والتزامه في أداء عمله مثل اعتماد (التجنيد الإجباري) لمدة لا تقل عن سنة على شريحة الشباب، بحيث يجري تدريبهم - إضافة إلى التعامل مع السلاح الخفيف للدفاع - على بعض الأعمال الخدمية المساندة للمؤسسات العسكرية، مثل: قيادة الشاحنات، صيانة الطرق والتعامل مع معدات هذه الصيانة، صيانة المنشآت والمباني ومحتوياتها، أعمال الإعاشة وتوفير الغذاء، وغيرها من الخدمات المساندة؛ فالمؤسسات العسكرية، وكذلك الأمنية، تحتاج من الخدمات ما يجعلها مجالاً مثاليًّا للتدريب على كيفية مواجهة الحياة بالنسبة إلى الشاب، وأهمها على الإطلاق (الانضباطية) في أداء المهمات؛ وغنيٌّ عن القول إن ضعف الانضباطية والالتزام في أداء الأعمال هو أحد العوائق الرئيسة التي يشكو منها أرباب الأعمال في الشباب السعودي؛ زرع الانضباطية في نفوس الشباب سيكون له بلا شك دور قوي في محاصرة البطالة، هذا إضافة إلى أن التدريب في هذه المجالات سينعكس - أيضاً - على محاصرة (الترف) وتعويد الشباب على الخشونة والجديّة، امتثالاً لقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: «اخشوشنوا فإن النعم لا تدوم».

أعرف أن هناك من ستقفز إلى ذهنه وهو يقرأ مثل هذا الاقتراح معضلتنا مع العنف والإرهاب؛ على اعتبار أن تدريب الشباب على السلاح قد يصب في مصلحة الإرهابيين ويقرب الشباب من العنف والإرهاب. قد يبدو هذا التحفظ للوهلة الأولى صحيحاً، غير أن التفكير بعمق في قضيتنا مع الإرهاب يجعل من هذا التحفظ غير ذي قيمة؛ فالإرهاب هو في المقام الأول فكر وثقافة، قبل أن يكون تعاملاً مع السلاح. وعندما يعتنق الشاب مفاهيم التشدد (الحركي)، وينوي الانخراط في العمل الإرهابي، فسيجد من يُدربه على السلاح سواء داخل المملكة أو خارجها، وتجاربنا في هذا المجال تثبت صحة ما أقول، بل إن مثل هذه المعسكرات الشبابية قد تكون مجالاً جيدًا لتوعية الشباب وتحصينه (ثقافيًّا) من هذه الآفات التدميرية، المهم أن يتم إبعاد (الحركيين) من هذه المعسكرات التدريبية تمامًا، وأكرر تمامًا.

وختامًا أقول: هذه مجرد فكرة يجب أن نفكر فيها بعمق، ونعمل على تطويرها، ولا تثنينا بعض المحاذير الشكلية من توظيفها في ترسيخ وتجذير (ثقافة العمل) بين الشباب؛ فالبطالة ونتيجتها الحتمية (الفقر) هما على المديَيْن المتوسط والطويل أهم الأخطار على الإطلاق التي تواجه مجتمعنا.

من يقتل الطفولة؟

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 13884
http://www.al-jazirah.com/20101003/ln5d.htm

ناهد سعيد باشطح

فاصلة:
(من يراقب الريح كثيرًا لا يزرع نبتة)
-حكمة عالمية-
الطفل خجول وأمه سعيدة بأنه لا يشاغب في المنزل وأنّه طفل هادئ.
يكبر الطفل ولا يستطيع أن يشارك في الإذاعة المدرسية، ويسخر منه المعلم.
يلتحق الطفل بالجامعة أو العمل ويعاني أعراضًا غريبة إذا قابل الناس فهو مرتبك، يتعرق، يسمع ضربات قلبه، يتلعثم،أطرافه ترتعش، نظرات عينيه زائغة، حلقه جاف، يشعر بالغثيان وأن المكان يدور أمام عينيه وفي وسط كل هذا يخاف أن يراه الآخرون وهو على هذا الشكل هذا في حال تعرضه لموقف مع الناس أو حتى واحد منهم، وقبل أي مناسبة اجتماعية لا يستطيع النوم من شدّة القلق.
هذا الشاب حين يسترجع طفولته تأتيه صورة الأب القاسي وعدم شعوره بالأمان يوم كان طفلاً في حضن أسرته. لطالما أشبعه أبوه تهديدًا بأنه سيسلّمه للشرطة أو سيرميه في الشارع وأنه لو ارتكب أي خطأ فلن يحبه، هو لا يعرف أن أباه لا يقصد ما يقول فيخاف، وبالتالي يلجأ إلى الانطواء لإحساسه بعدم الأمان.
وفي تجمعات الأسرة لا يحصد سوى السخرية لذلك انعدمت ثقته بنفسه وصار يتجنب الناس طفلاً، ثم أصبح يخافهم حين صار مراهقًا. حتى أمه التي اعتقدت أن قلقها الزائد عليه، سوف يحميه منحته دون أن تقصد الشعور بأن هناك مئات من الأشياء غير المرئية التي تشكل خطرًا عليه، فما كان يشعر بالأمان إلا جوارها وكان دومًا منطويًا بعيدًا عن محاولة فعل شيء خوفًا من أن يحدث له مكروه.
هذا الطفل الذي كان يفضل العزلة يصيبه القلق النفسي والشعور بالنقص مما يؤدي إلى عدم الثقة بالنفس والأنانية. وهذا هو «الرهاب الاجتماعي» الذي هو حالة مرضية تحدث عند بعض الأفراد دون وجود ما يبرر ذلك حينما يكونون محط نظر وتركيز الآخرين وتكون نسبة الشفاء منه أكبر إذا كانت بدايته بعد سن الحادية عشرة وأسبابه تربوية أو بيولوجية.
في جريدة الحياة مؤخرًا قرأت أن مختصين في علم النفس لدينا قدّروا نسبة تفشي الإصابة بمرض «الرهاب الاجتماعي» في أوساط مجتمعنا بخمسة في المئة، في حين أشار البعض إلى وصول معدلها إلى 15 في المئة، خصوصًا بين أفراد العنصر النسائي.
هل تعرفون لماذا؟
لأن الأسرة لدينا لا تعرف عواقب ما تمارسه من أساليب لتنشئة أبنائها، فتقسو وتهدد في ظنها أنها تربي وهي تهدم مستقبل الطفولة البريئة ومازال كثير منّا لا يعرف عواقب القسوة والحرمان في الطفولة

أم المؤمنين عائشة وحقوق المرأة

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 13884
http://www.al-jazirah.com.sa/2010jaz/Oct/3/fe10.htm

محمد عبد اللطيف آل الشيخ

أول مُدافِعة عن المرأة وحقوقها عرفها تاريخ الإسلام كانت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -؛ فمن يقرأ سيرتها، وأخبارها، وتعليقاتها على الأحداث التي عاصرتها يجد أن هذا الموقف أحد ثوابت سيرتها. ورغم أن كثيراً من أهل السنة والجماعة هَبّوا للرد على داعية التعصب والبغضاء والطائفية (ياسر الحبيب) عندما تعدى على هذه المرأة العظيمة بالشتم والسب والتجريح، إلا أنَّ دفاعها عن المرأة، ورفضها لتحقيرها، مواقف لم يتطرق إليها أحد حسب ما اطلعت عليه من أعمال إعلامية، وكما يقولون: إذا عُرف السبب بطل العجب؛ فالتعصب للعادات والتقاليد أصبح في كثير من الأحيان معياراً يتم من خلاله (فلترة) المعلومات التاريخية؛ خاصة عندما تكون هذه المعلومات تدحض حُجج دعاة التشدد وتحقير المرأة.

هذه المرأة الشامخة العظيمة كان لها مواقف مشهودة على أرض الواقع، وأقوال ثابتة، عبَّرت فيها أصدق تعبير عن موقف الإسلام من المرأة، ولاسيما أنها أقرب الناس إلى الرسول، وأعرفهم بسيرته وسنته، بل كانت ترد بعض الأحاديث، أو تعترض على معانيها، عندما تجدها تَمَس من قدر المرأة بوصفها إنساناً. كما أن تاريخها كان نموذجاً يُحتذى لنشاطات المرأة المسلمة في الحياة. وسوف أستعرض هنا نزراً قليلاً من سيرتها في هذا الجانب على وجه الخصوص.

كانت - رضي الله عنها - تحظى بتقدير واحترام كبيرين بين أصحابه صلى الله عليه وسلم، ولم يكن ذلك التقدير فقط لأنها زوجة رسول الله، وأقرب نسائه إليه، وإنما لأنها - أيضاً - كانت بالفعل شخصية مؤثرة، ومُتميزة، بكل ما تحمله كلمة تميز من معنى. يقول أبو موسى الأشعرى: (ما أشكل علينا أمر فسألنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها علما فيه). وقال عطاء بن أبي رباح: (كانت أفقه الناس وأعلم الناس وأحسن الناس رأيا في العامة). وقال عروة بن الزبير: (ما رأيت أحدا أعلم بفقه ولا بطب ولا بشعر من عائشة).

وروى أبو ذر الغفاري - رضي الله عنه - عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: (يقطع صلاة الرجل إذا لم يكن بين يديه قيد آخرة الرحل: الحمار والمرأة والكلب الأسود). فلما سمعت أم المؤمنين بهذا الحديث أنكرته، وقالت: بئسما شبهتمونا بالحمير والكلاب!. وقد ذهب إلى هذا المنحى الإمام مالك وكذلك أبو حنيفة والشافعي - رضي الله عنهم - وغيرهم من الفقهاء، فلم يُبطلوا الصلاة بمرور شيء مما جاء في هذا الحديث.

ولعلَّ قيادتها لمعركة الجمل مع طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام تثبت أن المرأة في عصر الرسالة كان لها من القيمة والحقوق والمكانة والدور الاجتماعي ما يدحض حُجج أصحاب التشدد الحاطين من مكانة المرأة وقدرها، وإلصاق مثل هذه العادات بالإسلام. سيرة هذه المرأة العظيمة، وبالذات نشاطاتها السياسية والعسكرية والتعليمية والاجتماعية، تجعل مرافعات دعاة إقصاء المرأة عن النشاطات الحياتية، كما هو ديدن المتشددين في بلادنا، لا قيمة لها؛ ولعل هذا الجانب هو ما تعمّدَ الكثيرون تجاوزه في مرافعاتهم للذب عنها تجاه محاولات هذا النكرة الشيعي المتعصب الإساءة إلى هذه المرأة الماجدة.

مطار جدة : مأساة متكررة

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 15441
http://www.alriyadh.com/03/10/2010/article564467.html

د. هاشم عبده هاشم

** من يأتي إلى المملكة من الخارج .. سواء من المواطنين أو الوافدين إليها .. وتحديداً من مطار الملك عبدالعزيز بجدة .. سواء كان ذلك من خلال "الصالات الشمالية" أو "الصالات الجنوبية" .. فإنه يتعرض لصدمة حقيقية ولا يكاد يصدق انه في المملكة العربية السعودية .. البلد الذي يحتضن المقدسات .. وصاحب اكبر احتياطي بترولي في العالم .. والعضو في مجموعة الدول العشرين .. والدولة التي تنفق أكثر من (400) مليار ريال على خطط وبرامج التنمية .. ووطن الملك الذي نذر نفسه لأن يحمل هذه البلاد إلى قمة المجد .. فلم يكتف – حفظه الله- بالقول .. بل قرنه باستمرار بالعمل .. وبالإنفاق اللامحدود ..

**لا يكاد يصدق هذا لرداءة كل شيء فيه .. وتهالكه .. وبالذات في الصالات الشمالية إلى درجة مخجلة .. وغير قابلة للتصديق ..

**صحيح ان هناك جهوداً مبذولة لرمرمة أوضاعه .. ومعالجة الكثير من أوجه القصور .. أو البشاعة فيه .

**وصحيح ان هناك مشروعاً ضخماً لإعادة بنائه وتشييده من جديد كما سمعنا .. وقرأنا .. وتابعنا ..

**لكن الأكثر صحة هو .. أننا تأخرنا كثيراً في تصحيح هذا الوضع المزري .. والسيئ للمملكة .. ولسمعة المملكة .. ولصورتها عند الكل ..

**والحقيقة أن ما دفعني للكتابة عن هذا الموضوع اليوم هو .. تأخر مغادرة آلاف المعتمرين إلى بلادهم بسبب قصور في أداء شركات خطوط عربية وإسلامية وعالمية تجاه المعتمرين الوافدين من بلدانهم عليها .. وفي مقدمتها شركة الخطوط الجزائرية .. وذلك بسبب تأجيل عدد غير قليل من رحلاتها الواصلة إلى جدة لنقل هؤلاء المعتمرين المتكدسين بصالات مطار الملك عبدالعزيز بجدة .. أو بمطار الأمير محمد بن عبدالعزيز في المدينة المنورة ..

**ولا ندري من نلوم على ذلك ..؟

**هل نلوم وزارة الحج السعودية .. أو نلوم مصلحة الطيران المدني السعودي .. أو نلوم الخطوط السعودية .. أو نلوم شركات الطيران الأخرى لتقاعسها عن أداء التزاماتها تجاه الزوار والمعتمرين القادمين من تلك البلدان .. أو الحجاج المتوقع وصولهم إلينا في نهاية العام ؟ !

**لكن ما اعرفه هو .. أنه لولا عدم كفاية التنسيق بين الجهات السعودية المختصة .. لما واصلت شركات الطيران العربية الأجنبية تراخيها وعدم الوفاء بالتزاماتها .. لتضيف بذلك إلى الصورة المؤلمة عن مطاراتنا صورة سوداء عن التكدس فيها في أذهان الوافدين إلينا بالرغم من عدم تحملنا مسؤولية ذلك بصورة مباشرة ..

**ومما يؤسف له هو .. أن هذه المشكلة تتكرر على مدى الأعوام .. وتتضخم وتزداد تعقيداً بعد موسم حج كل عام .. ولا حلول عملية جادة ونهائية ..

**فهل نترك سمعة المملكة رهناً لمن لا يحرصون عليها .. ولا نحاسبهم ، أو نوقفهم عند حدهم .. وإلى متى ؟ !

***

ضمير مستتر :

)**مسكين هذا البلد وأهله .. حين يخطئ البعض بحقه وبحقهم .. فلا يحاسبون على أوجه قصورهم .. فيسيئون بذلك إلينا جميعاً.(

عنوسة النساء العازفات عن الزواج

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 15441
http://www.alriyadh.com/03/10/2010/article564508.html

د. هتون أجواد الفاسي

لماذا تصيب كلمة "عانس" النساء بالأذى وحالة من الدفاع اللاشعوري وحالة من الإحباط وحالة من الغضب كذلك؟ لماذا تُعتبر هذه الكلمة شتيمة للمرأة ولأنوثتها وجمالها وأمومتها وشبابها؟ لماذا لا يكف بعض رجال الدين والدعاة عن إشهار هذه الكلمة "السيف" على رقاب النساء كلما حاولن التنفيس والتعبير عن حقهن في اختيار شريك حياتهن الذي كفله لهن الله سبحانه وتعالى؟ كثير من الأسئلة التي تحتاج لمجلدات من الإجابات والتحليل لتفسر ما ندعوه بظاهرة "العنوسة" التي ما أفتأ أحيطها بقوسين لعدم موافقتي على المسمى والمفهوم كذلك .

في اللغة، كلمة "عانس" تطلق على الذكر والأنثى وتعني تأخر سن الزواج. ليس هناك عمر محدد يقاس به التأخر لكنه أمر ترك لما تعارف عليه الناس. ولماذا يتعارف الناس على ما ينال من أنوثة المرأة ولا يقومون بنفس الفعل لما يطابق الحالة بين الذكور؟ سؤال مفتوح لعلماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والنسويات .

وبشكل عام يمكن القول بأن هناك تحاملاً في حصار العرف للمرأة في زنزانة تصمها بالنقصان فيما ليس لها فيه أي يد أو إرادة، أيضاً وفقاً للعادات والتقاليد والأعراف، وهنا أنأى بالدين من المعادلة. فماذا أعني ب"ما ليس لها فيه إرادة"؟

أولاً: بالنسبة لعادات وتقاليد الخطبة والزواج في العصر الحديث في السعودية، نجد أنها تجعل المرأة في حالة الانتظار السلبية بينما يقوم الرجل بالدور الإيجابي وبفعل التقدم للخطبة سواء بنفسه أو بوالديه أو بمن يمثلهما. أي أنه في حال أن الرجل لم يبادر ويتقدم ويبحث ويكتشف وجود هذه المرأة التي يمكن أن تكون مناسبة له فهي ستبقى في حال الانتظار الدائم. ومرة أخرى هذا واقع يختلف عما يقدمه لنا التاريخ الإسلامي من أمثلة إيجابية كانت المرأة فيها هي المبادرة والمتساوية مع الرجل في التعبير عن رغبتها في الزواج منه أو عدمه، ومثالنا الأعظم هو زواج السيدة خديجة رضي الله عنها من الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام والذي وصلته رغبتها وعرضها للزواج منه فوافق عليه، وبالمقابل المرأة التي عرضت نفسها عليه فلم يرغب في الزواج منها وتزوجت غيره .والسيدة خديجة كما نعرف كانت تكبر الرسول بخمس عشرة سنة وسبق لها الزواج والطلاق مرتين ولها من زواجيها ابن وبنت، ولم يقلل هذا من شعورها بالندية لتعرض على محمد بن عبدالله الزواج منها وهي تبلغ من العمر أربعين عاماً، وهو العمر الذي نعتبره في عرفنا الحديث المتحضر، عمراً متأخراً للزواج ويدخل المرأة في دائرة "العنوسة" سيئة الذكر .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مشروع نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 6201
http://www.aleqt.com/03/10/2010/article_450030.html

أ. د محسن بن علي فارس الحازمي

تكتمل الجودة في الخدمات الصحية بتكاملها في جميع مكونات وعناصر الخدمة ــ الإنشائية والفريق الصحي وأدوات التشخيص والعلاج والتأهيل والوقاية ــ إلى جانب المتطلبات العقدية والمهنية والأخلاقية، حيث يتجسد تجويد الخدمة في مساعدة المريض على استرداد ما فقد من صحته والحفاظ على سلامته خلال تقديم الخدمة الصحية. وهذه المكونات والعناصر والمتطلبات من أهم واجبات الطب والطبابة منذ القدم. فقد نظم حمورابي عام 1750 قبل الميلاد ممارسة المهنة وحفظ حقوق الطبيب والمريض على السواء، ثم أتى أبقراط عام 400 قبل الميلاد ليحول الطب إلى "علم"، وتتالت المباحث والدراسات في مختلف المجتمعات، وفي التوجه ذاته أخضع الخليفة المقتدر عام 319هـ الطب والتطبيب لمعايير، حيث أمر "بإجراء اختبار لمن يرغب في ممارسة مهنة الطب "، وفي العصور الإسلامية التالية، أُلفّت الكتب والمراجع في مهنة الطب والطبابة وتراجم الأطباء، ومنها كتاب ابن أبي أُصيبعة "عيون الأنباء في طبقات الأطباء"، ولابن حيان "طبقات الأطباء" ــ وهي غنية بالدلالات على حرص الخلفاء والأمراء والوزراء والأطباء على إيصال خدمة التطبيب لكل فرد في الأمة والالتزام بمتطلباتها المهنية والأخلاقية، كما أن للرازي كتبا في "سر الطب"، ولابن قدامة "كتاب المغني"، الذي حدد فيه حدود وضمان الطبيب، ولابن النفيس كتب عدة، منها "الشامل في الصناعة الطبية" و"شرح الهداية في الطب"، ولأبي القاسم الزهراوي كتاب "التصريف لمن عجز عن التأليف"، ولابن القيم صفات للطبيب الحاذق. وقد عرض الحموي في كتابه "نور العيون وجامع الفنون" قبل سبعة قرون أخلاقيات المهنة، موصيا تلاميذه: ".. يلبس ثوب الطهارة والعفة والنقاء والرأفة ومراقبة الله تعالى.."، وأشار ابن هُبل في كتابه "صفات الأطباء" إلى عدد من الجوانب الأخلاقية، حيث ذكر :".. وكذلك يأخذون عليهم العهود في حفظ الأسرار..، وأن يلزموا العفة وغض الطرف، وإذا دخلوا بيوت الناس لا تكون همومهم مصروفة إلا إلى ما يعود بمصالح المريض..". وأشار الشطي في كتابه " تاريخ الطب وعلومه" إلى أن أطباء العرب جعلوا من علم آداب الطب شأنا مهما، وكان من أهم مباحثه آنذاك السر الطبي، والمسؤولية الطبية، والتشاور الطبي. وأوجد التقدم العلمي في العصر الحديث في مختلف جوانب الطب والطبابة الحاجة إلى تجويد الخدمات الصحية وتقنين إجراءاتها وإعداد فريق صحي متكامل متخصص في جوانب صحية متعددة ذات صلة بمتطلبات الخدمات الصحية الشاملة، كالتمريض والتحليل المخبري والشعاعي وغيرها يلتزم بما يلتزم به الطبيب من المتطلبات المهنية، إلى جانب إيجاد بنى تحتية وتجهيزات تشخيصية وعلاجية وتأهيلية وقواعد وإجراءات مهنية وسلم مسؤوليات مقنن لأفراد الفريق الصحي، ومدونات وأدلة إرشادية تنظم إجراءات الخدمات الصحية وحدودها المهنية، والتزام الطبيب بعدم الأذى والعمل على توفير الفائدة للمريض. وكلا الأمرين من مبادئ الأخلاقيات الطبية المتمثلة في عناصر ستة متعارف عليها في المجال الطبي، هي العمل على جلب الفائدة للمريض والإحسان إليه والرأفة به، عدم الإيذاء، احترام الاستقلالية، العدالة، المحافظة على السر، والمسؤولية الطبية. وهي كذلك من مقتضيات مقاصد الشريعة الإسلامية، وفي صميم أخلاقيات الطب والطبابة في ضوء الكتاب والسنة .وفي ضوء تقييمها للخدمات الصحية، أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريرا (مايو 2006م (سجلا أكد على الحاجة إلى تحسين سلامة المرضى، وأن ذلك: "يستلزم تصميم نظم الرعاية الصحية تصميما جيدا؛ من أجل الحد من المخاطر التي يتعرض لها المرضى..". وكذلك الحاجة إلى تغيير سلوك الأفراد والجماعات والمنظمات في مجال إيتاء الرعاية الصحية إلى الأفضل ..".

وفي ضوء ما تمثله الخدمات الصحية من أهمية للفرد والأسرة والمجتمع، وما تفرزه الأحداث السلبية في الممارسة الطبية من مشكلات شرعية وقانونية واجتماعية ونفسية واقتصادية؛ كونها تتعلق بمسببات متعددة ــ إنشائية أو تجهيزية أو أمنية أو مسلكية أو تنظيمية ــ في الحقل الصحي الذي أصبح على درجة عالية من التشعب والتعقيد؛ لذا، أصبح لزاما إيجاد إطار تشريعي متكامل لمختلف أوجه وعناصر الخدمات الصحية لتراعي صحة وسلامة المريض ــ الهدف الأساس ــ

في الخدمات الصحية، ووضع نظام يضع المريض محور الخدمة ضمن ضوابط أخلاقية في المسائل الحساسة ــ كالطب والطبابة ــ وهي التي تتعلق بالحياة والموت، كما أن المعايير والضوابط الخدمية والتأكيد من تطبيقها من خلال التقييم الميداني للمؤسسات الصحية واعتمادها ضرورة لمنع الشطط والحفاظ على صحة وسلامة وكرامة الإنسان؛ ولذلك صدرت قوانين وأنظمة عدة خاصة بجودة الخدمة الصحية وسلامة المرضى في الدنمارك والولايات المتحدة، وهي قيد النظر في بريطانيا وأستراليا ودول أخرى، كما صدرت قوانين وإجراءات في عدد من الدول الأخرى، كما قامت الجهات المختصة في بلدان الخليج العربية ومنظمة الصحة العالمية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول الخليج العربية بجهود ترمي لتجويد أوجه الخدمات الصحية .وفي المملكة العربية السعودية عنيت الجهات المختصة بسلامة المرضى والتقليل من الأحداث السلبية، ومن الجهود المبذولة في هذا المجال إنشاء هيئات وإصدار أنظمة ولوائح ذات علاقة بالإطار العام لجودة الخدمة وسلامة المرضى، منها :

ــ إنشاء الهيئة السعودية للتخصصات الصحية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/ 2 وتاريخ 2/6/ 1413هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم 16 وتاريخ 1413/2/5هـ .

ــ إنشاء اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية بالأمر السامي الكريم رقم/7 ب/ 9512 وتأريخ 1422/5/18 هـ .

ــ إصدار نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 78 وتاريخ 1425/3/7هـ .

ــ إنشاء المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية بقرار وزير الصحة رقم 144187/11 وتاريخ 1426/9/1هـ .

ــ نظام مزاولة المهن الصحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/59) وتاريخ4/11/1426 هـ .

ــ صدور ضوابط إجراء الجراحات غير المسبوقة بالمرسوم الملكي رقم م/59 وتاريخ4/11/1426 هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم 276 وتاريخ 1426/11/3هـ .

ــ إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء بقرار مجلس الوزراء رقم (1) وتاريخ 7/1/1424 هـ، وقد صدر نظام الهيئة بالمرسوم الملكي رقم م/6 وتاريخ 1428/1/25هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم 31 وتاريخ 1428/1/24هـ .

ــ "استراتيجية الرعاية الصحية في المملكة، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 320 وتاريخ 1430/9/17هـ .

ــ نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية ــ الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم برقم 321 وتأريخ 1431/9/13هـ

ــ قرار مجلس الشورى رقم 63/93 وتاريخ 1430/1/8هـ، والذي ينص على (إنشاء هيئة مختصة مستقلة للجودة في الخدمة الصحية، تختص بوضع المعايير المطلوبة للخدمات الصحية وتوصيلها للمرضى بالصورة الملائمة في أنماط الخدمات العلاجية والوقائية ووسائلها والتحقق من الالتزام بها في المنشآت الصحية ــ كما ونوعا ــ ولها أن تستعين في سبيل ذلك ببيوت الخبرة العالمية .(

وأخذا في الاعتبار أن نظام مزاولة المهن الصحية ومسؤوليات الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لم تشمل معايير لجودة الخدمات الصحية ولا اعتماد المؤسسات الصحية، فإن الحاجة تدعو إلى إيجاد نظام يشتمل على معايير وطنية تقوم عليها هيئة مستقلة تقيّم وتعتمد وتتابع وتشرف على تجويد الخدمة وسلامة المريض في المملكة، مستقلة عن جهات التعليم والتدريب والتأهيل، كما هو الحال في الدول المتقدمة؛ وذلك لتعزيز مصداقية وحيادية الاعتماد للمؤسسات الصحية في جميع القطاعات الحكومية والقطاع الخاص من خلال الهيئة المقترحة .

وتستند الرؤية التشريعية في مشروع النظام المقترح على الحاجة إلى إيجاد نظام يعنى بالجودة وسلامة المرضى يشتمل على هيئة اعتماد للمؤسسات الصحية في المملكة العربية السعودية، تقوم بالنظر في جوانب توافر وجودة عناصر الخدمات الصحية ــ ملاءمة المنشأة لغرض الخدمة الصحية، الوصول الشامل للمؤسسة الصحية، كفاية وكفاءة القوى البشرية، التجهيزات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية، والمدونات الطبية ونوعية الإجراءات التنظيمية والأداء الخدمي ــ من خلال نظام مؤسسي ومواد تنظيمية ولائحة تنفيذية تهدف إلى تعميق مفاهيم الجودة وسلامة المرضى واعتبارها أسسا للاعتماد، وتأخذ في الاعتبار المفهوم التكاملي لتعزيز الجودة لرعاية المريض وسلامته، والتأكد من ملاءمة المنشأة الصحية والإجراءات الإدارية والمهنية التنظيمية لمقتضيات الخدمات الصحية، الوقائية والعلاجية والتأهيلية والخدمات المجتمعية حسب مسؤوليات وواجبات المؤسسة الصحية، وتفعيل التوجهات الحديثة في برنامج الاتحاد العالمي لسلامة المرضى .كما يهدف النظام إلى إبراز حقوق المرضى في الرعاية الصحية، وحقوق الفريق الصحي والتوعية بهما، والتركيز على أن يكون المريض محور الجهود الصحية وإصحاح الفرد والمجتمع. وتأتي الهيئة متناسقة في توجهها مع الأسس التي بُنيت عليها هيئات مماثلة في مجالات ذات صلة كالهيئة السعودية للغذاء والدواء وهيئة حماية المستهلك، وتتناغم مع قرار مجلس الشورى رقم 93/63 وتاريخ 1430/1/8هـ بإنشائها. وتتماشى مع ما تقوم به الجهات المعنية والمقدمة للخدمات الصحية الحكومية والخاصة حاليا بالسعي لاعتماد مؤسساتها الصحية للحصول على شهادات اعتماد

من الداخل والخارج. وليس أدل على الحاجة إلى هذه الهيئة من ما ورد على لسان وزير الصحة بتاريخ 1429/9/2هـ حول أهمية وجود هيئة مستقلة للاعتماد، وكذلك ما ورد على لسان الوزير في الصحف مواكبا لانعقاد الحوار الوطني حول الجوانب الصحية في مدينة نجران هذا العام (1431هـ)، وكذلك ما نشر بمناسبة اليوم الوطني الثمانين للمملكة نهار يوم الأحد بتاريخ 1431/10/17هـ، من أن الوزارة قامت بتأهيل ثلاثين مستشفى لغرض الحصول على الاعتماد، حيث حصل واحدٌ وعشرون مستشفى منها على الاعتماد من المركز الوطني لاعتماد المنشآت الصحية، وكذلك الإعداد للاعتماد من قبل الهيئة الأمريكية المشتركة لتسعة مستشفيات. وفي منحى لتوفير الجهد والمال وتحسين الأداء تمكنت الوزارة من رفع دوران السرير من أربع دورات في الشهر إلى ست دورات (بمعدل أربعة آلاف دورة مضافة خلال ستة أشهر)؛ مما يقلل الإقامة غير الضرورية في المستشفى، والتي تكلف الرعاية الصحية في بريطانيا مثلا ملياري جنيه إسترليني سنويا. كما يأتي مقترح النظام لاستكمال حلقات الأنظمة الصادرة في مجال الخدمات الصحية المختلفة، وتلبية لحاجة ملحة إلى تقنين متطلبات الخدمة الصحية واعتماد مكوناتها الإنشائية والتسهيلات التشغيلية والعلاجية والتأهيلية وأداء هذه الخدمات.. وفي السياق نفسه يأتي مقترح نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية بناءً على الأسس التالية :

ــ التباين بين المؤسسات الصحية في البُنى التحتية والتجهيزات والقوى البشرية، وتبعا لذلك تفاوتها في الجودة ــ كما ونوعا .

ــ عدم وجود نظام ومعايير قياسية لمكونات الخدمات الصحية مقننة ومعتمدة وتتابع من هيئة مستقلة في المملكة العربية السعودية والحاجة إليها .

كما يأتي مقترح النظام متمشيا مع :

ــ تبني قادة الدول العربية في اجتماعات الجامعة العربية القرار رقم 395 د. ع (19) .بتاريخ 2007/3/29م، والقاضي بتطبيق المشروع العربي لتحسين جودة المؤسسات الصحية في البلدان العربية .

ــ اعتماد مجلس وزراء الصحة العرب إنشاء الهيئة العربية العليا للطلب المبني على البراهين من قبل مجلس وزراء الصحة العرب (تحت التأسيس) في العام 2007م .

ــ الحث على إيجاد نظام وطني للجودة وسلامة المريض من قبل منظمة الصحة العالمية، ومجلس وزراء الصحة لدول الخليج العربية، فضلا عن مؤسسات للمجتمع المدني كالاتحاد العالمي لسلامة المرضى والوكالة الوطنية لحماية المريض في الولايات المتحدة الأمريكية والجمعية السعودية للجودة وإدارة المخاطر في المؤسسات الصحية في المملكة .

ــ مسارعة عدد من الدول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول عربية وأوروبية وأمريكية لإيجاد نظام ومؤسسات للاعتماد، وتبني مجلس وزراء الصحة في دول الخليج العربية إجراءات عدة في الاتجاه نفسه .

ــ الحاجة إلى تقنين مكونات وعناصر رعاية وسلامة المريض وتكوين وتنظيم الأعمال الإدارية والفنية والمهنية في المنشأة الصحية وخدماتها الوقائية والعلاجية والتأهيلية للفرد والأسرة والمجتمع .

ويُعنى النظام بتحقيق الأهداف الأساسية التالية :

ــ تحسين مستوى الجودة في الخدمات الصحية لرفع مستوى سلامة المريض والإقلال من الأحداث السلبية .

ــ إعداد وإقرار نظام للاعتماد ومتابعة معايير الجودة في مكونات الخدمات الصحية ومراعاة سلامة المريض في المؤسسات الصحية .

ــ تعزيز مفهوم سلامة المريض وإبراز حقوق المريض وحقوق الفريق الصحي في مختلف جوانب الخدمة الصحية .

ــ تعظيم الهدف الأساس للخدمة الصحية المتمثل في رعاية المريض والمساعدة على شفائه، وسلامته في جسمه وعقله، وعدم المساس بكرامته .

ــ مساعدة وزارة الصحة والجهات الأخرى التي تقدم خدمات صحية في سعيها لتعزيز مختلف جوانب الخدمات الصحية وتجويدها .

ــ دعم الخدمة الطبية المبنية على البراهين وتطبيقاتها في الرعاية الصحية .

ـ دعم العمل الطبي المهني وأخلاقياته، والإفادة من المقتضيات الشرعية في هذا المجال .

والله أسأل أن يوفق الجميع لخدمة الفرد والأسرة والمجتمع في المملكة على الوجه الذي يرضيه سبحانه وتعالى، ويرقى لطموحات أولى الأمر في هذا البلد الكريم ــ حفظهم الله ــ في تحقيق الخدمات الصحية المتميزة للجميع ..

) *الإطار العام لمقترح قدم لمجلس الشورى، وتمت قبول مقترحة للمناقشة والدراسة في المجلس يوم الإثنين 1431/10/18هـ (

عضو مجلس الشورى ــ وعضو لجنة
الشؤون الصحية والبيئة في مجلس الشورى

ألا يستحقون حبنا؟!

المصدر: جريدة الرياض الاحد24 شوال 1431 هـ الموافق 3 أكتوبر 2010العدد 15441
http://www.alriyadh.com/03/10/2010/article564519.html

ندى الشهري

أطالع باهتمام ماتورده الصحف في بعض أعدادها عن أطفال التوحد، وددت من هنا ومن منبر جريدة الرياض الغراء أن أتحدث أيضا عن مقدار المشقة والعناء التي يكابدها أهالي الأطفال التوحديين سواء من ناحية التعامل اليومي معهم داخل المنزل أوخارجه، حيث تعلن حالات الاستنفار على مدار اليوم، فالطفل التوحدي لايعي ولا يعقل ما يدور حوله، ويظل يتحرك ويصرخ، طوال الوقت، مستهلكا جهد وطاقة أهله، مع أن لديهم مسؤوليات أخرى وأطفالاً آخرين بحاجة للرعاية والاهتمام. هذا من ناحية الرعاية داخل المنزل، أما مأساتهم الأخرى، فهي قلة وندرة المراكز المتخصصة،التي تعنى بأطفال التوحد، وتكاليفها الباهظة، التي تثقل كاهل الأهالي، بالإضافة إلى قلة أعداد الكوادر المتخصصة في هذا المجال، ووجود كوادر غير مؤهلة للتعامل مع هؤلاء الأطفال، مما يضطر الكثير من الأهالي المقتدرين طبعا، إلى السفر لبعض الدول العربية كالأردن والبحرين، لإلحاق أطفالهم بالمراكز المتخصصة والمتقدمة بتلك الدول والتي بالرغم من قلة وندرة مواردها المالية ومصادر دخلها، إلا أنها تتمتع بوجود كفاءات مؤهلة ومراكز تخصصية لتعامل مع تلك الحالات .لقد شاهدت واطلعت على معاناة ومتاعب الكثير من أهالي أطفال التوحد وحملني الكثير منهم الكتابة ونقل معاناتهم إلى المسئولين ومن يهمه الأمر لإيجاد حلول ناجعة واتخاذ اللازم للتخفيف من معاناتهم، وأطفالهم .جريدة الرياض، يا منبرا دائما لنقل صوتنا للمسؤول.. لأهالي أطفال التوحد أماني ومطالب يناشدون فيها أصحاب الحل والربط ورجال الأعمال، وكل من يهمه الأمر النظر فيها وتحقيقها ومنها :

*إنشاء أكاديمية كبرى متخصصة تضم بين جنباتها خيرة الخبراء والمختصين والمدرسين سواء من داخل المملكة أو خارجها، فالتعليم الذي يتلقاه الأطفال التوحديين داخل بعض المراكز الحالية لا يرتقي إلى المستوى المطلوب ولا يسمن من جوع؟ !

*تكثيف الأبحاث والدراسات الخاصة بهذا المرض، وعدم الاكتفاء بالأبحاث والدراسات المنشورة، بل البدء من حيث انتهى الخبراء، لعل الله أن يجري العلاج والحل على أيدي أبناء الوطن الكريم. ففيهم نوابغ وعقليات فذة في كل المجالات .

*الحرص على ابتعاث المتخصصين بشكل دوري للدول المتطورة والمتقدمة للاستفادة والإطلاع على تجاربها في التدريس، والتعامل، وغيرها .

*توفير مراكز متخصصة مؤهلة على الأقل في كل مدينة حتى يرتاح الأهالي من عناء السفر هنا وهناك بحثا عن مراكز متخصصة لأبنائهم .تسليط الضوء على أطفال التوحد إعلاميا وعدم الاكتفاء بمناسبات عابرة تزخرف فيها بعض الكلمات ومن ثم يكون النسيان مصيرها .

*تخصيص مراكز إيوائية برسوم رمزية ومدارس داخلية لهؤلاء الأطفال ممن فقدوا معيلهم، وأهملهم ذووهم، تحت إشراف موظفين ثقات يخافون الله، ويخضعون لمراقبة يومية دقيقة .

**إنشاء كرسي لأبحاث الإعاقة عامة والتوحد خاصة، آمل أن تتبناه جامعة الملك سعود فهي الأقدر والأجدر ومن حازت العالمية والاعتماد الأكاديمي. بقيادة مبدعها د .عبدالله العثمان الألمعي وبقية الرواد فيها والمبدعين !وأتمنى من وسائل الإعلام ومن المختصين أن يهتموا بهذه الفئة الحبيبة وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة في كل وقت وليس في مناسبات سنوية معينه ومن ثم يكون مصيرهم التجاهل والنسيان.. لأنهم نبض قلوبنا وابتسامتنا المشرقة ويستحقون حبنا أيضا !!ختاما نحن على ثقة بأن هناك قلوبا حية وعقولا نيرة، وأيدي كريمة لن يمر عليها هذا الموضوع مرور الكرام، وستحاول جاهدة زرع الأمل وتحقيق الآمال، وتخفيف المعاناة .

نحن بانتظاركم أصحاب القلوب الحية* .شكرا لك جريدة الرياض الإنسانية وللقائمين عليك، لا عدمنا جهودكم/يانبع الإنسانية الأول .

آخر الألحان

سوف أبقى دائما.. أبحث عن صفصافة عن زهرة .. ..

عن نجمة ..

عن إنسانية حقه!! عن جنة خلف السراب.. سوف أبقى دائما.. أنتظر الورد الذي يطلع من تحت التراب..

التربية والتعليم.. الاهتمام بالتفاصيل وترك الأساس!

المصدر: جريدة الوطن الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2450

عضوان الأحمري

وزارة التربية والتعليم ووزارة العدل، حظيتا بما تحظى به أي وزارة أخرى من اهتمام وحرص من القيادة الحكيمة للتعجيل بالتطوير. السبب، أن كل الوزارات كانت تسير وفق الخطط المعمول بها سوى هاتين الوزارتين، ومن ثم كانت القرارات الملكية قبل ثلاث سنوات بتطوير مرفقي القضاء والتعليم بميزانية ضخمة توازي المأمول. وزارة العدل سارعت بالتطوير والتجديد، سواء على مستوى الدماء الشابة المفكرة، أو النظام الإلكتروني للمراجعات، والقادم كثير بحسب تصريحات مسؤولي الوزارة، أما وزارة التربية والتعليم، وفيما يخص المناهج فقد سارعت إلى الاستعانة باللجان القديمة لتطوير المناهج، والتي كشف حوار أجراه الزميل فهد سعود في العربية نت مع "يوسف الأحمد" أنه تمت الاستعانة به منذ عهد الوزير الأسبق محمد الرشيد.

وبما أن الضجة الحالية تخص التربية والتعليم، فإن الدخول في التفاصيل من قبل المسؤولين وترك الأولويات والأهم، من أبرز العوامل التي تجعل وتيرة التطوير أقل سرعة، إن لم تقتلها أيضاً!. وبدلاً من تحسين أوضاع المعلمين، والتفكير جدياً في انتشال الطالب من همّ الكتب التي لا علاقة لها بتطوير المهارات، كانت التصريحات حول شروط نقل المعلمات ومنها عقد النكاح، ثم الحديث عن الكتب الإلكترونية بديلاً للوزن الثقيل!. هل نريد أن نسبق الزمن ونرتكب كارثة تاريخية بسبق تعليمي أكاديمي بتدريس الطلاب إلكترونياً؟. في الدول المتقدمة، ولنأخذ أمريكا كمثال، لا يوجد حديث دائم حول الكتب الإلكترونية أو الورقية، لأن الإبداع والتركيز على احتياج الطالب هو الأساس، ويتم بناؤه حتى يتمكن من مواصلة التعليم الجامعي بما يتوافق و تطلعاته وقدراته.

في مدرسة "ويلسون" الثانوية في العاصمة واشنطن، كان الطلاب قد بدؤوا درس التربية الفنية الساعة 10 صباحاً، وبعد ساعتين وجدت أن الطلاب نفس الطلاب لم يتحركوا، لكنهم كانوا في حديقة يرسمون الطبيعة ويحاكونها. لديهم أنشطة متنوعة، وليس الهدف هو أن يقوم المعلم بتسليم دفتر تحضير الدرس والطالب يحمل عشرات الكيلوجرامات من الكتب. التعليم يبدأ باحترام رغبة الطالب ودعمه إبداعياً، وليس في تعليمه هل يسلّم على غير المسلمين أم يحصر سلامه على أبناء ديانته. التعليم يبدأ حين يؤمن المعلم أن ما يقوم به رسالة، وليس وظيفة "حكومية."

غياب الضمير المهني

المصدر: جريدة عكاظ الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 3392
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100930/Con20100930374905.htm

عيسى الحليان

ثمة تعريفات كثيرة ومتنوعة للفساد، لكن تعريف صندوق النقد الدولي يقول: إنه استغلال السلطة لأغراض خاصة، سواء في تجارة الوظيفة أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما مفهوم الفساد الإداري فهو «غير» لأنه مفهوم ملتبس وله تطبيقات وممارسات مفتوحة على كل الاتجاهات وبشكل يستحيل معه لملمة أطرافه في تعريف واحد، لكن أقرب التعريفات إلى نفسي: إنه إخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها والقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الفرد والجماعة.

تعريف مهني رفيع لأنه ربط الفساد الإداري بسلة من القيم والمعتقدات العامة، لكنه في الوقت نفسه تعريف لا قيمة له إلا في المجتمعات التي منحت الوظيفة شرفا لا يدانى، وأفردت لقيم العمل مكانها اللائق، وجعلت منها جزءا لا يتجزأ من منظومتها الأخلاقية قبل المهنية.

تقارير ديوان المراقبة تقول إن 70 في المائة من الموظفين «متسيبون» في العمل، وتقارير هيئة الرقابة والتحقيق تقول إن 94 في المائة من الموظفين يتغيبون عن أعمالهم بشكل مستمر!!

هل تكون لدينا ضمير مهني، ولماذا تنفصل عرى هذه الممارسات المهنية عن ضميرنا الأخلاقي؟ أين مثل هذه المفاهيم، وأين موقعها من الإعراب في خطابنا الديني، ولماذا ظلت كل هذه المفاهيم الغائبة شيئا ومرتكزات الفضيلة (المفترى عليها) شيئا آخر تماماً.

لماذا تبلورت هذه المفاهيم لدى شعوب ومجتمعات أخرى، واندمجت في صورة منظومة قيمية ساهمت في بناء الدولة والمجتمع، في الوقت الذي ما نزال نجتر قيما مجردة ليس لها تطبيقات على أرض الواقع!!

مزاد على إسكان الفقراء !

المصدر: جريدة عكاظ الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 3392
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100930/Con20100930374889.htm

محمد أحمد الحساني

سبق لي الكتابة قبل فترة مناهضا لفكرة بيع فلل الجزء الثاني من إسكان الرصيفة في مكة المكرمة، في مزاد علني بعد أن ظلت نحو ألف ومائتي فيلا بلا تشطيب نحو عشرين عاما «معطلة»، وبدل توزيعها على حالتها الراهنة على ذوي الدخل المحدود الذين بنيت من أجلهم وحسب سراهم في طلبات قروض الإسكان كما حصل بالنسبة للجزء الأول من المشروع حيث سلمت الفلل وعددها نحو ألف وخمسمائة فيلا للمستحقين مشطبة جاهزة للسكن فاستفاد منها ما يزيد على عشرة آلاف مواطن هم مجموع أفراد أسر المستفيدين، بدل توزيع الجزء الثاني منذ توقف العمل فيه فكرت جهة الاختصاص وقدرت واقترحت أن يتم بيع الفلل في مزاد علني لترسو كل واحدة منها على من يدفع أكثر!، ويخرج من المنافسة تماما المستحقون لفلل الإسكان؟!.

وقد أعادني إلى القضية نفسها مقال جيد قرأته للزميل الكاتب الصحافي الاستاذ محمد علي الأصقه نشره في جريدة البلاد في عددها الصادر يوم الجمعة 1431/10/15هـ، حيث أشار الكاتب إلى أنه اطلع على إعلان في الصحف المحلية يتضمن أن وزارة المالية ترتب لعقد مزاد علني على الفلل التي خصصت من قبل للفقراء من فئة ذوي الدخل المحدود، لتباع على القادرين من الذين يستطيعون المزايدة على الفلل، في الوقت الذي يقبع فيه الآلاف من المستحقين لقروض الصندوق العقاري من أبناء أم القرى في قوائم المنتظرين للقرض وكان يمكن توزيع الفلل عليهم بعد تشطيبها أو كما هي حاليا مقابل القرض، ولو حصل ذلك قبل خمسة عشر عاما وكان إيجار الفيلا الواحدة ثلاثين ألف ريال سنويا، وأن المستفيد منها وفر على نفسه ما يدفعه من إيجار سنوي لشقة سكنية، لنتج عن ذلك توفير مبلغ يناهز خمسمائة مليون ريال لصالح جيوب المستفيدين المفترض توزيع الفلل عليهم منذ ذلك التاريخ.

ولكن الفلل بقيت كل هذه المدة تصفر فيها الرياح!، ولما تحركت جهة الاختصاص لإنهاء تعطيل الفلل لم تجد غير أن «تحرج» على مساكن مخصصة أصلا للفقراء .. لصالح الموسرين .. إنا لله وإنا إليه راجعون !؟.

قراءة قانونية في الأمر الملكي المنظم للفتيا

الفتاوى الشاذة متى تدرج ضمن الجرائم الموجبة للحبس الاحتياطي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 3392
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100930/Con20100930374876.htm

د. عمرالخولي

الآن وبعد أن هدأت الأقلام وخفتت ردود الأفعال التي احتفت كثيرا بصدور أمر خادم الحرمين الشريفين الخاص بتنظيم أو تقنين عملية الفتيا، وإسنادها إلى من هم أهل لها، وقصرها على أولئك الذين يملكون مقومات التصدي لها من أعضاء هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ومن يؤذن له بالفتوى.

التناول في هذه القراءة لن يكون من ذات الزوايا التي سبق وأن تناولت الأمر الكريم من حيث أهميته وأثره وما ينطوي عليه من إجلال لأمر الفتيا ووجوب تنظيمها بعد أن غدت بضاعة مزجاة، لكل من أراد الشهرة أو أراد وصولا !. وحيث أزف موعد صدور اللائحة التنظيمية لهذا الأمر الملكي، فإن التناول في قراءتنا هذه سينصب على الرؤية القانونية للأمر الملكي، وسيقتصر على إبراز عدد من الزوايا والرؤى القانونية التي ينطوي عليها الأمر الكريم من هذا المنظور فحسب، بحيث يتم تناوله على النحو التالي:

أولا: ما هو ضابط التفرقة بين «الفتوى» وبين «الرأي» وبين «الدراسة» ؟.

إذ يتعين – بادئ ذي بدء- وضع معيار واضح ثابت لتعريف المراد بالفتوى وتحديد مدلولها ومفهومها وتمييزها عما قد يختلط معها من وسائل إبداء الرأي أو الإجابة على تساؤل مطروح، فإذا كانت الفتوى – بصفة عامة- هي إظهار حكم الدين أو الحكم الشرعي في مسألة أو نازلة معينة، فما الذي يسقط عنها هذا الوصف ويحيلها إلى مجرد «رأي» أم «اجتهاد شخصي» أم ثمرة «دراسة شرعية» ؟ فما هي عنا ببعيد تلك «الدراسة» التي قام بها أحد المشايخ توصل بها إلى مشروعية الاختلاط ودراسة أخرى إلى عدم وجوب صلاة الجماعة في المساجد، ثم تلك «الدراسة» التي أعقبتها من لدن شيخ آخر وخلص فيها إلى «حل الغناء والمعازف»، ومن جانب آخر فإن القول بعدم جواز السعي في الطابق الثاني من المسعى أو عدم جواز السعي في التوسعة الجديدة للمسعى، أو القول بهدم المسجد الحرام وإعادة بنائه تجنبا للاختلاط أو القول بمقاطعة المحلات التي تعمل فيها فتيات (كاشيرات) أو كذا القول السابق عليه بإمكانية الحكم بالقتل على أصحاب القنوات الفضائية التي تعرض موادا ماجنة، ثم الفتوى بتكفير من قال بإباحة الاختلاط، وكذا الإفتاء بجواز اعتناق المسلم لديانة أخرى أهي مجرد «آراء» أم «وجهات نظر» جرت مجرى الفتوى أم أريد لها ذلك ؟.

ومتى ما توصلنا إلى وضع ضابط للتفرقة بين الفتوى وبين الرأي أو وجهة النظر وبين الدراسة، أصبح من الميسور تحديد «المخالفة أو الجريمة» وتقديم مرتكبها للعقاب وفقا لمنطوق الأمر الملكي، لاسيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الأمر الملكي سيكون بمثابة تشريع يقتصر أثره على الإقليم السعودي فحسب وعلى رعايا الدولة السعودية، ولا يمكن أن يمتد إلى خارجها أو إلى رعايا الدول الأخرى من غير المقيمين على أراضي المملكة، في زمن تعددت فيه وسائل الاتصال والقنوات الفضائية. ثم ما هو ضابط التفرقة بين الفتاوى العامة وبين الفتاوى «الخاصة» و «الفردية» و «غير المعلنة» على حد التعبير الوارد في الأمر الملكي الكريم ؟.

حالات مخالفة

* ثانيا / كيف تتحقق المخالفة في حال ما إذا أفتى أحد المواطنين أو المقيمين وفق مذهبه بحكم مغاير لما اتفق عليه أهل السنة والجماعة ويتم العمل والإفتاء به في المملكة ؟ لاسيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد

اعتبرت أن المذاهب المعتمدة والمعمول بها في الدول الأعضاء هي ثمانية مذاهب (قد يتم إضافة غيرها لاحقا) جميعها إسلامية، ويدرك أهل العلم وطلابه وجوب تباين بين الكثير منها.

* ثالثا / في حال ثبوت وجود المخالفة وتحديد مرتكبها، فهل سيتم بناء الدعوى على أنها دعوى حسبة أم دعوى عامة؟ إذ يمكن في الأولى أن يتقدم أي عدد من المحتسبين مباشرة إلى المحكمة المختصة يطالبون عقاب شخص اجترأ على دين الله وأفتى بفتوى شاذة أو بما لا يجوز الإفتاء به أو مبنية على قول مرجوح أو مهجور، مثلما تقدم عدد من المحتسبين في وقت سابق إلى المحكمة الجزئية بجدة بدعوى ضد أحد المشايخ لما طرحه في «فتوى» أو «دراسة» عن الاختلاط في أماكن العمل والصلاة في المساجد، وكذلك المحتسبون الذين لاذوا بذات المحكمة في دعوى أقاموها ضد أحد الأشخاص الذي نسب إليه وصفه للرسول عليه الصلاة والسلام أنه متوحش أو نحو ذلك.

أما الدعوى العامة، فهي تلك التي تقام عبر القناة الرسمية المخولة بهذا الحق والمناط بها اختصاص التحقيق في الجرائم وإقامة الدعوى بشأنها في شقها العام، وهي هيئة التحقيق والادعاء العام.

رابعا / إذا كانت جريمة «التصدي للفتوى دون ترخيص» أو «انتحال صفة أهل العلم» هي جرائم يسهل تحديدها ومن ثم التعامل معها، لوضوح أركانها إلى حد ما، فما هو الحكم بالنسبة لمن رخص لهم بالتصدي للفتيا وأفتى بفتوى رأى آخرون أنها «شاذة» أو «غريبة» أو نحو ذلك (مثل فتوى إرضاع الكبير أو جواز إبطال السحر بالسحر) ؟. وما هو معيار الشذوذ أو الغرابة أو القول المرجوح ؟ ومن الذي يملك صلاحية تحديد هذا الوصف ؟ وهل سيكون «الحق في الفتيا» حقا شخصيا أم عمليا بمعنى هل يرتبط بعضوية هيئة كبار العلماء أو اللجنة الدائمة وجودا وعدما بحيث يزول هذا الحق بزوال العضوية في الهيئة أو اللجنة أم أنه يمتد إلى ما بعد ذلك ؟.

الجرائم البسيطة

* خامسا / هل ستصبح هذه الجريمة من «الجرائم البسيطة» أم أنها ستكون من «الجرائم الكبرى» الموجبة للتوقيف (الحبس الاحتياطي)؟ فإذا ما علمنا أن الاعتداء على رجل الأمن يعد من الجرائم الكبرى الموجبة للتوقيف فمن باب أولى أن يكون الاعتداء على دين الله هو مما يندرج تحت حكم هذه الجرائم ويأخذ حكمها.

* سادسا / ما الحكم لو وقعت المخالفة أو الجريمة عبر قناة أجنبية (مسجلة خارج المملكة) ويمتلكها مواطنون سعوديون ؟ وما الحكم لو أفتى شيخ سعودي عبر قناة غير سعودية في حلقة تم تسجيلها على أراض غير سعودية ؟ وهل سيتغير الحكم لو أن الذي أفتى هو شيخ غير سعودي عبر قناة سعودية في حلقة تم تسجيلها على أراض غير سعودية ؟.

* سابعا / بعد أن تحدثنا عن تحديد الجريمة والاختصاص بالتحقيق فيها وآلية الوصول بها إلى ساحة القضاء تظل المعضلة الأكبر وهي «المحكمة المختصة» أو بالأحرى «الجهة القضائية صاحبة الولاية في نظر الدعوى» أهي المحكمة العامة أم الجزئية أم لجنة النظر في مخالفات أحكام نظام المطبوعات والنشر التابعة لوزارة الإعلام ؟.

ولإيضاح الصورة دعونا نعود بالذاكرة إلى القضية الخاصة بدعوى «القذف» التي أقامها أحد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود ضد زميل له في جامعة الملك سعود عبر مقال تم نشره في إحدى الصحف المحلية وتم نظر القضية بمعرفة المحكمة الجزئية التي أصدرت فيها حكما ابتدائيا بإدانة المدعى عليه وتعزيره شرعا، ثم تأييد ذلك من محكمة التمييز فأصبح الحكم نهائيا واجب النفاذ، فصدر أمر خادم الحرمين الشريفين بإحالة القضية إلى لجنة النظر في مخالفات أحكام نظام المطبوعات والنشر بوزارة الثقافة والإعلام للتحقيق وإصدار القرار بشأنها تأسيسا على أن الواقعة المؤثمة (الجريمة) تمت عبر إحدى وسائط الإعلام ولم تقع مباشرة بينهما. وعليه، فإن الشاهد هنا إذا عمد شخص إلى الإفتاء في مسألة شرعية في إحدى الصحف المحلية دون أن يكون ممن رخص لهم بذلك، فهل ينعقد الاختصاص للمحكمة العامة إذا ما رأت جهة الادعاء العام طلب إيقاع حد الحرابة على المتهم بالنظر إلى خطورة الآثار التي سترتب على فتواه، أم هي المحكمة الجزئية إذا ما رأت جهة الادعاء العام المطالبة بتعزيره شرعا، أم هي لجنة وزارة الإعلام تأسيسا على أن الواقعة المؤثمة (الجريمة) وقعت عبر إحدى وسائط الإعلام المحكومة بنظام المطبوعات والنشر، ثم ما الحكم إذا ما كانت الفتوى قد صدرت من «سعودي» ونشرت في صحيفة غير محلية (قطرية أو كويتية أو مصرية أو لبنانية) وهي صحف لا تخضع لنظام المطبوعات والنشر في المملكة.

أحكام الكتب والشبكة

* ثامنا / ما الحكم لو صدرت الفتوى في كتاب أجيزت طباعته ونشره، هل يعاقب من أفتى ؟ ثم هل يعاقب الناشر أم صاحب المطبعة أم المراقب الذي أجاز الكتاب وأذن بفسحه باعتباره من المساهمين في الجريمة ؟ وما الحكم لو أن مستفتيا نقل فتوى شاذة عبر وسائل الإعلام كاشفا عن اسم من أفتاه بها.. هل يعاقب المفتي أم الناقل؟.

* تاسعا / ما الحكم لو أن الفتوى الشاذة أو الغريبة صدرت في الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، فهل نحن لم نزل بصدد الحيرة بين النظام الجزائي العام وبين مخالفات الإعلام والنشر أم أننا بصدد التعامل مع نظام آخر مستجد هو «نظام الجرائم المعلوماتية» على أساس أن صاحب الفتوى قام «بتخزين فتاواه» في أجهزة الحاسب الآلي.

* عاشرا / ما الحكم لو ظهر شيخا سعوديا على أي قناة غير سعودية (عربية أو غير عربية) وأفتى –لا سمح الله- بما يخالف الإجماع مثل جواز الجمع بين الصلوات الخمس على الإطلاق أو باستحباب الاختلاط (وليس جوازه فحسب) أو إباحة تعدد الزوجات إلى تسع ؟ أو عدم إجازة التيمم في الحياة المعاصرة، أو جواز الجمع بين أختين أو نحو ذلك من الفتاوى (التي هي بالفعل تستوجب عقاب صاحبها) فما هي قاعدة الإسناد أو ضابط الاختصاص هنا من حيث المحكمة المختصة ومن حيث القانون واجب التطبيق؟ أهو القانون والقضاء السعوديين بالاستناد إلى جنسية المفتي أم قانون الدولة التي سجلت فيها القناة وهو في هذه الحالة لا يجرم الفعل؟.

عمل غير مجرم

* حادي عشر / ما الحكم إذا كان الإفتاء دون ترخيص أو الشطط في الفتوى هو عمل غير مجرم في الدولة التي بثت فيها الفتوى؛ أي تلك التي وقعت الجريمة على أراضيها، فهل كون «المفتي» مواطن سعودي يعد مبررا لعقابه أمام القضاء السعودي، ووفقا للأنظمة السعودية، بينما إن سافر مواطن سعودي إلى أي دولة وقتل أحد مواطنيها فإنه –وفقا لقواعد الاختصاص في القانون الدولي الخاص- لابد وأن تتم محاكمته أمام القضاء في تلك الدولة وبموجب قوانينها باعتبارها «موطن الفعل الضار» ولا يمكن محاكمته أمام القضاء السعودي، وبموجب القوانين في المملكة العربية السعودية لمجرد أنه مواطن سعودي (يختلف الحكم جزئيا في بعض الجرائم).

ولإظهار هذه الجزئية بصورة أشد وضوحا، نعيد إلى الأذهان قضية المجاهر بالرذيلة الذي ظهر في قناة أجنبية، ولكن التصوير تم في الإقليم السعودي، كما أن الجاني اعترف بوقائع مجرمة وفقا للقوانين السعودية وتمت هذه الوقائع على أراضيها، فكان من الطبيعي أن يحاكم أمام القضاء السعودي ووفقا لقوانينها، وفي سياق ذي صلة بذات الجزئية المرتبطة بالاختصاص نجد أن المواطن اللبناني المعروف إعلاميا بساحر شهرزاد، قد حوكم أمام القضاء السعودي ووفقا للقوانين السعودية، رغم أن معظم الجرائم المسندة إليه في قرار الاتهام هي أفعال وقعت خارج المملكة وعبر قنوات غير سعودية وغير مجرمة في بلده، ولكن لم يؤخذ بذلك في الاعتبار !.

* ثاني عشر / ما الحكم لو أن إحدى بعثات الحج رافقها مفتي –أو أكثر- ثم شرع في الإفتاء لحجاجه أو حجاج آخرين ممن يعتنقون مذهبا مغايرا لما هو مسموح به في المملكة، فأفتى بجواز إقامة الموالد وآخر أفتى بجواز نكاح المتعة، وآخر أفتى بعدم وجوب الوقوف في عرفات لصحة الحج، أو نحو ذلك، فهل تعتبر هذه من شواذ الفتاوى أم أنها ستكون مما يندرج في تصنيف «الفتاوى الفردية الخاصة غير المعلنة»؟.

* ثالث عشر / ما هو معيار التفرقة بين من «يفتي» وبين من «ينقل الفتوى» ؟، فإذا ما كان الأول يكشف عن حكم شرعي قائم أو مستجد في مسألة لا يعلم طالب الفتوى الحكم فيها، فإن الثاني يتولى فحسب بيان الحكم الشرعي القائم في مسألة سبق وأن أفتى فيها أهل العلم فيتولى نقلها لصاحب السؤال الذي يجهل هذا الحكم أو لم يتسن له معرفته.

فعلى سبيل المثال، فإن كاتب هذه السطور يتلقى يوميا العشرات من الأسئلة والاستفسارات عن حكم النظام في مسائل متنوعة، فإذا ما كان معظمها يتعلق بالأنظمة السارية، فإن الكثير منها يرتبط بالأحوال الشخصية، ومنها الحضانة والعدة والطلاق والمراجعة والتعدد واليمين والمواريث ونحوها من المسائل ذات الصلة بالشريعة الإسلامية، فهل بيان أو إظهار الحكم الشرعي في أي من هذه المسائل يعد نوعا من الفتيا أم نقلا للفتاوى والأحكام الشرعية المستقرة والمعلومة ؟.

العنف العائلي (1 / 2)

المصدر: جريدة اليوم الخميس21 شوال 1431 هـ الموافق 30 سبتمبر 2010 العدد 13622
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13621&I=787972&G=2

وليد السليم

بين قضية عنف عائلي وأخرى مساحة محتملة لقضايا عنف مماثلة لم نكن نسمع بها أو حتى نتوقع حدوثها في مجتمعنا ، قضايا العنف العائلي التي وصلت إلى الإيذاء الجسدي والنفسي إلى درجة القتل أو التسبب بإعاقة دائمة للضحية هذه الظواهر الاجتماعية التي تتبعها الإعلام باحترافية ومسؤولية عالية وسلط عليها الضوء عبر حوادث متفرقة تدخلت فيها حقوق الإنسان والجهات الحقوقية والنظامية والشرعية للاقتصاص من هؤلاء المجرمين والمجرمات الذين نزعت الرحمة من قلوبهم.

تحت عنوان (العنف العائلي) للدكتور مصطفى عمر التير سوف استعرض معكم بإيجاز بحثا علميا ميدانيا تناول هذه الظاهرة بالتفصيل وبشكل علمي غاية في الروعة والإتقان ولكون المساحة لمقالين لا تكفي بالتأكيد لاستعراض جميع ما ورد في الكتاب كما أن المقال الصحفي لا يفترض به أن يشتمل على معلومات كتاب كامل لكنني حرصت قدر الإمكان أن أستخرج من هذا البحر الجميل أبرز اللآليء وحسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق.

والعنف يعرّفه عدد من علماء النفس بأنه نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة إحباط ويكون مصحوبا بعلامات التوتر ويحتوي على نية مبيتة لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي ، أما العنف العائلي فهو جميع الأفعال التي يقوم بها أحد أفراد العائلة وتلحق ضررا ماديا أو معنويا أو كليهما بعضو آخر في نفس العائلة ومن أمثلته الضرب بأنواعه وحبس الحرية والحرمان من حاجات أساسية والإرغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد والطرد والتسبب في الكسور أو جروح والإعاقة والقتل.

ويورد الباحث أهم أسباب العنف العائلي وهي : ارتفاع معدلات التفاعل الاجتماعي وكثرة وتنوع العلاقات بين أعضاء الأسرة الواحدة الذي لا بد أن يقود إلى كمية عالية من التناقض والاختلاف والصراع ، كثرة المناسبات التي يظهر فيها تضارب المصالح بين أعضاء الأسرة ، الاختلافات بين الأجيال وبين الذكور والإناث التي تقود بالضرورة إلى اختلافات في المشارب والأفكار والاتجاهات والتطلعات وتساعد على مضاعفة مناسبات التضارب والصراع .

ويشير الدكتور التير إلى أن جزءاً كبيراً من أفعال العنف العائلي التي تحدث خلال فترة زمنية معينة تبقى في محيط الأسرة ولم يعلم عنها إلا بعض الجيران أو الأقارب ولذلك فإن الكمية الفعلية للعنف العائلي في المجتمع لا يمكن معرفتها وكل ما يمكن التوصل إليه هو التقدير المبني على عدد من المؤشرات المتعلقة بالظاهرة والمجتمع العربي مثل بقية المجتمعات لا يخلو من أحداث العنف التي تحدث في كل يوم لكن معدل الإعلان عن هذه الأحداث ليس بنفس الكيفية التي تعرفها المجتمعات الغربية ، فغالبية أحداث العنف تدخل ضمن دائرة الخصوصية للأسرة وللعائلة ، إلا أن الأفعال شديدة القسوة تطفو على السطح وتجد طريقها إلى الأجهزة الرسمية المسئولة عن مكافحة الجريمة وتصل نسبة منها إلى وسائل الإعلام وتدخل ضمن أحاديث الساعة.

والعنف العائلي هي أفعال يرتكبها الأقوياء ويذهب ضحيتها الضعفاء في العائلة وخصوصا الإناث وذلك لأنه يربط عادة بين أفعال الظلم والعنف ووضع المرأة في المجتمع وتوجه التهمة في هذا السياق إلى البنى الاجتماعية التي يكمن الظلم والقهر والتحيز في تركيبتها الجوهرية.

ديوان المظالم ينتظركم!!

المصدر: جريدة الرياض الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010العدد 15439
http://www.alriyadh.com/2010/10/01/article563889.html

عبدالرحمن عبدالعزيز آل الشيخ

الخوف .. والتردد .. والجهل بالحقوق المعنوية والمادية هي صورة من ثقافة أي مجتمع .. فكلما كان الفرد يحمل ثقافة واطلاع مستمر ومتواصل بكل أو بأدنى حقوقه النظامية فانه يحقق لنفسه ولأسرته استقراراً وطمأنينة كاملة وينعكس ذلك إيجابياً على سلوكه وعلى مسيرته في الحياة .. لكن الواضح أن كثيراً من الناس في مجتمعنا مقصرين جداً في حق أنفسهم في هذا الشأن إما بسبب الإهمال ... أو اللامبالاة ... أوبسبب الانشغال بأمور أخرى ... أو بسبب الاتكالية على الآخرين وعلى الأقارب و على الزملاء أو على المعارف في إنهاء إجراءات معاملاتهم الإدارية المختلفة.. وبسبب هذه الاتكالية اغفل المرء عن نفسه مهمة الاطلاع على الأنظمة والقوانين المختلفة وفهمها خاصة التي تحكم علاقته مع أجهزة الدولة وخاصة أكثر الأجهزة المعنية بتقديم الخدمات العامة ولهذا ساد لدى عامة الناس اعتقاد خاطئ أن كل الأنظمة تقف ضده أو أنها لصالح الدولة .. وهذا شعور غير صحيح لكنه للأسف انطباع مترسخ ومتوارث بسبب عدم الاطلاع على هذه الأنظمة وعدم الإلمام بأقل قدر ممكن منها خاصة التي تكفل حقوقه وتنظم علاقاته .. وفي بلادنا جاءت الشريعة الإسلامية ولله الحمد مصدرا وأساسا وسندا لكل الأنظمة والقوانين التي تنظم شؤون العمل والخدمات.. ويأتي في مقدمة هذه الأنظمة وعلى رأسها نظام الحكم في المملكة الذي كفل حقوق الأفراد والمجتمع ككل خاصة من خلال المواد+ 20 + 19 +18)) (47 +38+ 37 + 36+ 26وغير ذلك من الأنظمة الأخرى .. وفي جانب حقوق الأفراد المادية والمعنوية والخدمية لدى كافة الجهات الرسمية فقد منحهم النظام الحق في مقاضاة أي جهة حكومية أو أي شركة أو أي مؤسسة عامة وذلك من خلال التقاض أمام المحاكم المختصة بكافة اختصاصاتها . ومن أهم هذه المحاكم ديوان المظالم من خلال المحاكم الإدارية التي تعد من أهم دور القضاء والعدل التي تكفل حق المواطن والمقيم من أي جهة حكومية .. وهذه الأجهزة القضائية هي المعنية باستقبال الشكاوى ضد كافة أجهزة الدولة بدون استثناء . فعلى سبيل المثال .. عندما يصدر بحقك أو بحق أحد أفراد أسرتك خطأ أو قرار غير نظامي من أي جهة .. او ان تجد سوء تعامل او معاملة من أي من منسوبي أجهزة الدولة ..أو ان تتأخر أي جهة حكومية في تقديم خدمة هي من حقك نظاماً .. أو تتأخر وزارة أو مصلحة في إنهاء معاملتك .. بل وحتى ان وقعت سيارتك في حفرة في الشارع .. أو تُصطدم سيارتك برصيف غير نظامي .. أو تصطدم بعمود على الطريق .. أو يتضرر منزلك من حفريات أجهزة الخدمات وما الى ذلك .. فإن النظام قد منحك الحق الكامل في تقديم الشكوى ضد الجهة التي ألحقت بك الضرر أو قصرت في خدمتك أو صادرت حقك سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ولكن للأسف أن الكثير من الناس أهملوا حقوقهم وقصروا كثيراً في أخذها من هذه الجهات ويتكاسلون في تقديم الشكاوى لمبررات كثيرة اما بسبب الجهل أو الخوف او لعدم صبرهم وضعف تحملهم لإجراءات ووقت التقاضي وهذا للأسف مبررات خاطئة انتشرت وشاعت بين الناس والمستفيد الوحيد من هذا الجهل بهذه الحقوق هي الجهات المعنية والمشهود لها دوماً بالتقصير والإهمال . لذلك نجد ان هذه الجهات استفادت جداً من إهمال الناس لحقوقهم وعدم تقديم الشكوى .. ولو تم ذلك وتوحد الناس والمتضررون في تقديم شكاوى متتالية ومستمرة إلى جهات التقاض ضد هذه الجهات المقصرة فإنهم سينجحون في الحصول على حقوقهم وستكون الدعوى والشكوى ناجحة في رد اعتبارهم مما لحق بهم من أضرار !! ومن المؤكد أن مكاتب المحاماة المنتشرة حاليا ستساهم في مساعدة المواطن والمقيم في صياغة وتقديم ومتابعة الشكوى دون أي مقابل في كثير من الحالات حيث ان التكلفة ستقتطع نسبة من مبلغ التعويض .. بل ان المكسب الأهم من ذلك أن هذه الجهات ستبادر فوراً إلى العمل على تحسين خدماتها والرفع من درجة ومستوى التعامل مع المراجعين والمستفيدين من الخدمة وستحرص هذه على تحسين سمعتها وخدماتها خوفاً من تكرار الشكاوى وخوفاً من تراكم القضايا ضدها وبالتالي تتأثر سمعتها في أوساط المجتمع . لذلك فإن المواطن والمقيم والمستفيد يمثل عنصر تقويم ورقابة على مثل هذه الأجهزة الإدارية ويساعد في تحسين الخدمة من خلال هذه الشكوى..

إنسانيون بلا وظيفة رسمية

المصدر: جريدة الوطن الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=2461

شتيوي الغيثي

لا فرق بين هؤلاء الموظفين وبين زملائهم لا من ناحية المهمات المنوطة بهم، أو طريقة دوامهم أو التكليفات التي يقومون بها، ولا من ناحية أهميتهم الوظيفية، فلماذا إذن تتم تفرقتهم عن زملائهم من ناحية الترسيم؟ وعلى أي أساس لم يرسموا؟ خالد شاب بدأ حياته العملية مع أكثر الناس احتياجاً في هذا المجتمع، وهم الأيتام، كما أنه تنقل مابين دور الرعاية والتأهيل لكي يؤدي مهمته الإنسانية على أكمل وجه، وهو في هذا العمل منذ حوالي السنوات التسع، وقد كان على بند من البنود الخاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية: (دعم الفروع الإيوائية)، وهو بند لمن لا يعرفه مقطوع الراتب بثلاثة آلاف ريال فقط بلا علاوات، ولا زيادات. عمل خالد ليس ثابتاً، وليس محدداً بوقت معروف، إنما هو مناوبات يتقاسمها مع زملاء المهنة مابين أوائل الليل وأواخره، وأطراف النهار، وهذا عمل مرهق إذ ليس كالأعمال الثابتة والتي تنظم حياة الموظف خاصة إذا كانت له عائلة وأبناء يحتاجون رعايته. كما أن التعامل مع الفئات المحتاجة اجتماعياً كالأيتام مثلاً ليس بالأمر اليسير؛ إذ يحتاج إلى جهد أكبر كون هذا الطفل قد فقد والديه والموظف هنا هو البديل لهما، مما يعني أن جهده مضاعف في التعامل مع اليتيم، فالعمل الإنساني ليس كل إنسان يجيده، بل يمكن القول إنه من أكثر الأعمال مشقة الذي يتطلب في الموظف أن يكون على مواصفات إنسانية عالية، لأن التعامل مع دور الأيتام أو دور الرعاية الاجتماعية أو دور العجزة هو في أصله محاولة لإعادة تأهيل هذه الفئة من الناس للاندماج في المجتمع، وعلى ذلك فإن محاولة الاندماج هذه تتطلب من العاملين عليه قدرا من الإنسانية والتعامل التربوي الكبير الذي ربما يضاهي التعامل مع الفئات الأخرى كونها أكثر استقراراً من الناحية الأسرية أو الاجتماعية بشكل أعم.

بعض الوظائف الحكومية إنسانية في صميم عملها، ولا يمكن لها إلا أن تصبح كذلك بحكم طبيعتها الوظيفية كالوظائف التي ذكرناها، وهي) دار الملاحظة الاجتماعية، التأهيل الشامل، دار التربية للأيتام)، وحينما يتم التعامل مع الموظفين القائمين عليها، أو جزء منهم، بنوع من التجاهل الوظيفي؛ فإن ذلك يضر أول ما يضر استقرار هذه الفئة من المجتمع كون الاحتكاك الاجتماعي والتربوي يكون مباشراً، ومن هنا فإنه كان من المهم جدا تأهيل الموظفين بشكل سليم، وإعطاؤهم مميزات قد تفوق غيرهم من الوظائف الأخرى لأهمية العمل الذي يقومون به.

ما ساقني إلى هذا الحديث هو أن خالد وزملاءه الموظفين على بند دعم الفروع الإيوائية في كافة مناطق المملكة، وعددهم حوالي مئة وأربعين شخصاً تقريباً ما بين رجل وامرأة، يعملون نفس العمل الذي يعمله زملاء المهنة كمراقبين اجتماعيين، لكنهم لم يتم التعامل معهم بنفس المزايا مثل زملائهم حيث لم يتم ترسيمهم حتى بعد القرار الملكي في ترسيم جميع موظفي البنود، ولم يستثن القرار بنداً من البنود الأخرى؛ إذ كان شاملاً لكل من كان على وظيفة بند مساواة لهم مع زملائهم الذين يلتقونهم كل صباح أو كل مساء أو أواخر الليل، وهنا يمكننا طرح التساؤل على المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية حول السبب المقنع من تجاهل هذا البند من قرار الترسيم السابق الذكر، إذ من المعروف أن المراقبين على بند التأهيل والعلاج، أو بند 105 تم ترسيمهم بعد القرار مباشرة، لكن بقي المراقبون على بند دعم الفروع الإيوائية خارج منظومة هذا الترسيم رغم تطابق العلم بل إن البنود الأخرى بعد ترسيمها تشملها علاوات ونسب متفاوتة، إذ يشمل العمل على دار الملاحظة وأيضا التأهيل الشامل نسبة 35% زيادة في الراتب الأساسي كما يشمل في دار التربية للأيتام نسبة 25% على الراتب للموظفين في حين حُرم جميع من هم على بند (دعم الفروع الإيوائية) من كل ذلك بسبب عدم ترسيمهم، إذ ليس من المعقول أن يعمل المرء سنوات من عمره من غير أي زيادة ولا أي مكافأة يمكن أن تعزز من نشاطه الوظيفي، فما بالك بموظف يتعامل مع فئة اجتماعية مهمة جدا، والتعامل معها يعتبر عملاً إنسانياً، وأي ضرر في الموظفين الذي يحتكون بهذه الفئة هو ضرر على هؤلاء كونه يمسهم مباشرة، إذ مهما كان تعامل الإنسان إنسانياً مع الغير فإن المحفزات تبقى هي المعزز لهذا التعامل، أما حينما يتم تجاهل هؤلاء الموظفين فإنه في الأصل تجاهل لهذه لفئة من

المجتمع، وتجاهل لأهمية عمل هؤلاء الموظفين كما أنه تجاهل لأهمية تأهيل من يقومون بتأهيلهم .
لا فرق بين هؤلاء الموظفين وبين زملائهم لا من ناحية المهمات المنوطة بهم، ولا من ناحية طريقة دوامهم ولا من ناحية التكليفات التي يقومون بها ولا من ناحية أهميتهم الوظيفية، فلماذا إذن تتم تفرقتهم عن زملائهم من ناحية الترسيم؟ وعلى أي أساس لا يتم ترسيمهم؟
إنّ على وزارة الشؤون الاجتماعية أن توظفهم عاجلاً عملاً بالقرار السامي وتساويهم بزملائهم، أو توضح لهم السبب المقنع في عدم ترسيمهم كما تم ترسيم زملائهم الذين كانوا على بنود مقطوعة الراتب.
إن السؤال الذي دائما ما يطرح في مثل هذه المواقف هو في مدى التمييز الذي يحصل في بعض الوزارات بين موظفيها خاصة أولئك الذين يتشابهون في نفس المرتبة أو نفس البنود؟ هل الأنظمة تختلف بحيث يصبح التمييز مسوغاً؟ شخصياً لا أعتقد ذلك أبداً؛ إذ طبيعة الأنظمة هي المساواة، والدليل أن القرار السامي في الترسيم لم يحدد فئة دون أخرى أو يستثني أحداً من أحد. أم أن بيروقراطية بعض المسؤولين تخلق مثل ذلك التمييز دون أي حس بمسؤولية تجاه أبناء البلد.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعض أهم واجبات وحقوق العامل في الإسلام

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010العدد 6199
http://www.aleqt.com/01/10/2010/article_449267.html

د. خالد صالح الحميدي

كرّم الإسلام العامل، وأقرّ له حقوقاً، بعد أن كان "العامل" يعني الرّق والمذلّة والدونية.. كذلك فرض عليه واجبات، نشير إلى بعضها، في فلك قوله تعالى) :إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) (القصص: 26)، فالقوي، كما جاء في بعض التفاسير، هو: العارف بفنون عمله القادر على إنجازه بإتقان؛ ويكفينا قول الرسول - صلى الله عليه وسلم: إن الله جلّ وعزّ يحبُ إذا عملَ أحدكم عملاً أن يتّقنه" (الألباني .(

ولا بد من تلازم الأمانة مع المعرفة والإتقان، لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم: "من غشّنا فليس منّا"، و"مَن اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمَنَا مِخْيَطًا، فَمَا فَوْقَهُ فَإِنَّهُ غُلٌّ يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (مسلم)، فعلى العامل تنفيذ ما يوكل إليه من عمل بأمانة دون غل على صاحب العمل، ليكن أحد المتصدقين، كما قال - صلى الله عليه وسلم - والأمانة تكون أيضاً في إنجاز العمل في موعده؛ إذ يشير الرسول – صلى الله عليه وسلم – إلى أن خلف الوعد علامة من علامات النفاق (البخاري .(

ثم، فليتجمّل في طلب الرزق بالحكمة، مع اليقين أن رزقه لن يفوته، قال - صلى الله عليه وسلم: "فلا يستبطئن أحد منكم رزقه فإن جبريل ألقى في روعي أن أحدا منكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه فاتقوا الله أيها الناس وأجملوا في الطلب فإن استبطأ أحد منكم رزقه فلا يطلبه بمعصية الله فإن الله لا ينال فضله بمعصيته" (ابن ماجه .(

أما حقوق العامل فكثيرة، منها: احترامه: قال الله تعالى: (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا((البقرة: 83)، وإعطاؤه أجره في حينه، لقول الرسول – صلى الله عليه وسلم" :أَعْطُوا الأَجِيرَ أَجْرَهُ، قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ" (ابن ماجه)، وليكن أجره عادلاً، قال الله تعالى: (وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (الأحقاف: 19)، وعدم ظلمه، ففي الحديث القدسي: (يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا)، وقد حثّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - على شكر العامل بقوله: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" (أحمد)، وعدم تكليفه ما لا يطيقه، لقول الرسول – صلى الله عليه وسلم: "ولا تُكلِّفوهم ما يَغلِبُهم، فإن كلّفتموهم ما يَغلِبُهم فأعينوهم" (البخاري)، ويجب تمكين العامل خلال عمله من أداء الفرائض كالصلاة والصيام، فالتديّن يجذب القلب نحو ربّ العمل فيُخلص العامل له ويحمي مصالحه، والتديّن يدفع إلى العمل والإنتاج وعمارة الأرض، قال تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) . (الجمعة: 10 .(

فعلى الدولة أن تعتني بالعامل، فتشرع القوانين التي تحمي حقوقه، وتهيئ له حياة كريمة، فعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مرّ على يهودي يتكفف الناس، فقال له: "ما أنصفناك يا هذا، أخذنا منك الجزية (جهدك) قويًا وأهملناك ضعيفًا، افرضوا له من بيت المال ما يكفيه"، وأن تكفل له الاستمرار في العمل حتى حين بلوغه الشيخوخة، ويرمز إلى هذا الحق ما تضمنه حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم - من أن رجلاً أرهق جملاً له في العمل فهرم فأراد أن يذبحه ليستريح من عبء مؤونته، فقال له الرسول – صلى الله عليه وسلم: "أكلت شبابه حتى إذا عجز أردت أن تنحره، فتركه الرجل" (أحمد .(

إن العامل النموذجي هو القوي الأمين الوفي المتقن المتوكل المُتجمِّل الحاذق لصنعته وحرفته، الذي يقوم بما يُسنَد إليه من أعمال بإحكام وإجادة تامة، مع المراقبة الدائمة لله في عمله، وأن يكون على يقين، كما قال – صلى الله عليه وسلم - أنه: "من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفورًا له" (الطبراني .(

وما أجمل القول المأثور هنا: "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً."

الإسكان مشكلة وحلول

المصدر: جريدة الرياض السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010العدد 15440
http://www.alriyadh.com/02/10/2010/article564150.html

د.هيا عبد العزيز المنيع

الارقام لغة العقل...،الاختلاف يأتي من منابع الرأي الانطباعي .....،اذن تبقى لغة الارقام حاسمة ,....
ولغة الارقام تؤكد ان برنامج اسكان والذي تم تفعيله قبل اكثر من ثلاث سنوات استفاد منه 229 اسرة فقط مع أنه كان المتوقع ان تستفيد منه حوالي 4000 أسرة.....؟؟ ونفس الأرقام تؤكد ان 61 % من المواطنين السعوديين لايملكون منازل... ؟؟ وبالمناسبة فمساحة بلادنا هي الاكبر في دول الشرق الاوسط حيث تبلغ 2240000 كم مربع.....؟
تلك لغة الارقام ...،لنأخذ لغة علمية اخرى وهي استخدام الملاحظة لدراسة الظواهر حيث سنجد أن مدينة كالرياض مثلا وهي المدينة الاكبر تعاني من مشكلة الاراضي البيضاء، ايضا تعاني من ارتفاع اسعار الاراضي وايضا ارتفاع اسعار العقار سواء شراء او ايجار...وهنا ايضا تعزز الحقيقة الارقام حيث وصلت اسعار الفلل الصغيرة أي المئتين والثلاث مئة متر الى اكثر من مليون ونصف ريال ....؟؟وهو رقم يمكن من خلاله شراء فلة كبيرة في الدول المجاورة...؟؟ سعر المتر السكني في احياء شمال الرياض وصل لأكثر من (3500) ريال أقصد متر الارض أي تراب وليس بناء...؟
وهو سعر عال بالقياسات العالمية لدول تصغرنا مساحة وبالمناسبة ذلك بالمفاهيم الاقتصادية مؤشر سلبي وليس ايجابياً، أي تجارة الاراضي ...
بناء على ذلك وبناء على واقع اهمية السكن للانسان، يأتي السؤال ماهي الحلول ليكون السكن متاحاً للمواطن خاصة وان نسبة الشباب تمثل النسبة العليا في المجتمع السعودي وايضا هؤلاء الشباب يعانون من البطالة او انخفاض الدخل ....،مما يعني معه أن الحصول على سكن مناسب في تلك الظروف شبه مستحيل ....
اعتقد ان بعض الحلول تكمن في ارساء ثقافة جديدة للاسكان تركز على المساحات الصغيرة، ايضا فرض ضريبة على الاراضي البيضاء التي داخل الاحياء السكنية ..،اعادة النظر في برنامج مساكن الخاص بمؤسسة المتقاعدين بحيث يكون نفعياً وليس استثمارياً خصوصا وانه من اموال الموظفين ،ايضا ضخ أموال اكثر في البنك العقاري ليستطيع إقراض أكبر عدد مع زيادة القرض لنصف مليون ليناسب ارتفاع الاسعار وارتفاع دخل الدولة...،اعطاء الشباب اراضي مجانية في مخططات حديثة تشرف عليها امانات المدن الكبيرة على وجه الخصوص على أن تكون مكتملة الخدمات..

الحياة AL HAYAT

خمس سنوات من التغيير

المصدر: جريدة الحياة السبت23 شوال 1431 هـ الموافق 2 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/187199

هالة الدوسري

صدر أخيراً عن منظمة حقوق الإنسان العالمية تقويم لأوضاع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في السنوات الخمس الماضية، التقرير تناول ستة جوانب رئيسة بالبحث والتقويم، المنظمات الحقوقية العاملة في المملكة، أوضاع المرأة وتخفيف القيود المفروضة عليها، حرية التعبير وآليات النشر، العدالة والقضاء، التسامح الديني داخل المملكة، وملف العمالة الوافدة.

بدأ التقرير ببيان التقدم الذي شهدته الحقوق منذ مجيء الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى الحكم ونيته الجادة في الإصلاح، لكن يخشى واضعو التقرير من بقاء نيات الإصلاح في الصدور وغياب مؤسستها في أنظمة الدولة واعتمادها كقوانين ولوائح دستورية، في مجال حقوق المرأة يثني واضعو التقرير على تخفيف القيود الممارسة ضد النساء بمنحهن مجالاً أوسع للعمل وتقليل شروط الفصل بين الجنسين المقيدة لفرص العمل، كما أوضح الاستثناء الوحيد الذي منحته القوانين للنساء هنا في تأجير غرف بالفنادق بلا شرط الولي، على أن زيادة فرص العمل والتعليم مازالت رهناً باشتراط موافقة الولي التي تعد شرطاً لازماً في كل ممارسات المرأة السعودية المدنية، وهو ما يتحفظ عليه تقرير الحقوق نظراً للوعود الكثيرة المبذولة في كل عام بإزالة نظام الوصاية على المرأة الراشدة في كل محفل دولي.

تحفظ التقرير أيضاً على استمرار وجود الخطوط الحمر المقيدة لحرية التعبير في الإعلام، على رغم زيادة الطرح الإعلامي الناقد أخيراً لكل مؤسسات الدولة، إلا أن حدود النقد لا تصل إلى المؤسسة الدينية والمسؤولين في المناصب الرفيعة، ويبقى تقرير حدود الخطوط الحمر مناطاً بهوى المسؤولين عن الرقابة بلا وجود قوانين واضحة وآليات تنظم حق التعبير، ويذكر أن نظام المطبوعات والنشر، الذي تنوي وزارة الإعلام تطبيقه، على رغم معارضة ذلك النظام لحقوق التعبير ووجود نظام عام يمكن الرجوع إليه في المملكة يقنن المطبوعات والنشر سابقاً.

نظرة المسؤول لمهام المؤسسة المدنية كمؤسسة أبوية تفرض وصاية على التعبير يتطلب أمرين:

أولهما: أن يتم توضيح حدود المسموح بالتعاطي معه بالتعبير بشكل تفصيلي ممل، وهو ما يستلزم بالضرورة تقنين التفكير لأنه في الحقيقة لا شيء يجب أن يكون فوق النقد في مجتمع صحي، هذا عدا أن التعبير عملية من اثنين مرسل ومستقبل وما يفهمه شخص من نص ما قد لا يكون المقصود من مرسله، هذا يجعل وضع آلية لتفصيل المسموح والممنوع التعبير عنه مشكلة مستعصية لدى واضعي القرار. الأمر الثاني: هو أن الوصاية تفترض كنظام غياب الرقابة الذاتية لدى الناس، وهي مشكلة أن يقنن التعبير وهو إحدى وسائل التطوير والكشف والتغيير بتحديد ما يمكن التفكير فيه والتعبير عنه وما لا يمكن، يقتضي ذلك غياب المفكر الحقيقي والناقد الصريح ومن دونهما لا يمكن صنع أي تغيير ودفع حقيقي .أثنى التقرير على إصلاح القضاء المزمع من الحكومة والبذل الواضح في التدريب والتطوير وزيادة عدد القضاة، وأشار إلى عدم التعاطي بعدالة مع بعض القضايا وأبرز محاكمة مجموعة من المتهمين بالإرهاب كمثال على غياب الآليات الكفيلة بتحقيق العدالة. وأشار أيضاً إلى أكثر النقاط أهمية وهي ليس فقط سد العجز القضائي في المنشآت والآليات والعاملين ولكن في نصوص وأحكام القضاء التي ما زالت بدائية في التعاطي مع مشكلات المجتمع، على رغم سندها الديني، فغياب تبني رؤية حديثة وتفسيرات متماشية مع مصالح الناس وتطور الحياة هي العقبة الحقيقية في النظام القضائي، وقد أشرت في مقال سابق إلى غموض وبدائية التعامل القضائي مع أكثر المشكلات الحياتية شيوعاً هنا وهي قضايا الأسرة، ما يبرز الفشل في تطبيق مدونة للأسرة تشمل دستوراً واضحاً وعادلاً للمشكلات الأسرية في المحاكم السعودية. مبادرة الملك عبدالله الشهيرة عالمياً لحوار الأديان حظيت أيضاً بثناء واضعي التقرير وعلى الأخص لتضمين الحوار الوطني لمواضيع حوار الأديان وتقريب وجهات النظر بين أطياف المجتمع السعودي، لكن كان تأثير تلك المبادرات محدوداً في تفعيل آليات إزالة التمييز الطائفي والمذهبي في الدولة، وهو مفهوم بالنظر إلى عمق الشعور الديني لدى السعوديين وغياب الوعي العام في التعاطي مع رؤية تعلي من شأن الهوية الوطنية ولا تقيدها بالانتماء المذهبي، حقوق العمال والوافدين كانت

النقطة الأهم التي رصدها التقرير وكذلك التي أبرزتها تقارير وأخبار عالمية شتى بعد حوادث عدة مؤلمة في السعودية للعمال، وبالأخص بالنظر إلى أوضاع العاملات المنزليات وإمكان الإساءة الدائمة لهن حتى القتل بلا ضمانات آمنة.
يطالب التقرير بإلغاء نظام الكفالة ومنح العمال والوافدين المزيد من الضمانات من استغلال أرباب العمل، ويرصد في نهايته جهتين معارضتين للإصلاحات المستديمة بالمملكة التي ينادي بها الليبراليون وهي دستور وبرلمان منتخب ومساواة المواطنين من دون التمييز بناء على الجنس أو المذهب، المؤسسة الدينية وهي المسيطرة على التعليم والقضاء، ومؤسسة الأمن لتقنين العملين السياسي والحقوقي، وهو بذلك يختصر الوضعين السياسي والمدني في المملكة بقيادة حكيمة متطلعة للتقدم والرخاء ومجتمع يحاول الخروج من أسر السلطة التقليدية الأبوية إلى الدولة المدنية الحديثة، لا نختلف بالطبع هنا عن وضع الكثير من الدول الناشئة حولنا التي تصنع التيارات والقيم التقليدية فيها حاجزاً من الرهبة والشك يمنع القفز فوقه والعبور للتقدم.
رصد التقرير في نهايته أصواتاً مستقلة وتجمعات حقوقية تهدف إلى كسر حاجز الخوف والرهبة والدفع بالمجتمع إلى تبني ثقافة الحقوق والدفاع عنها، الأصوات الواردة في التقرير لا تحظى في الغالب بالدعم الحكومي، على رغم محاولة الكثير من النشطاء الحصول على تراخيص رسمية بالعمل، إلا أن ذلك لم يكن سبباً لتوقف التجمعات والنشطاء عن السعي الحقوقي في العمل وإصدار الأبحاث والتقارير حول المطالبات المدنية والسياسية للإصلاح.
الكثير من التقارير المهمة تمت العودة إليها ورصدها في تقرير منظمة حقوق الإنسان التي منح الفضاء الإلكتروني لها الفرصة للتواصل والعرض.
في خمس سنوات فقط كسبت الحقوق هامشاً أوسع ومكاسب أقل، يعني كل ذلك أن الوصاية على المجتمع المدني ومحاولة إيقاف عجلة الإصلاح لن تنجح في الغالب إلا في تطويل المسافة والوهم وليس في إلغاء الأفكار أو بناء الحواجز الحقيقية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الجمعه 22 شوال 1431 هـ الموافق 01 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/186715

المصدر: جريدة الوطن الاحد24 شوال 1431 هـ. الموافق 3 أكتوبر 2010
http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?Caricatur865esID=

	الوطن al-watan المصدر: جريدة الوطن الاثنين25 شوال 1431 هـ الموافق 4 أكتوبر 2010 http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?Caricatur868esID=
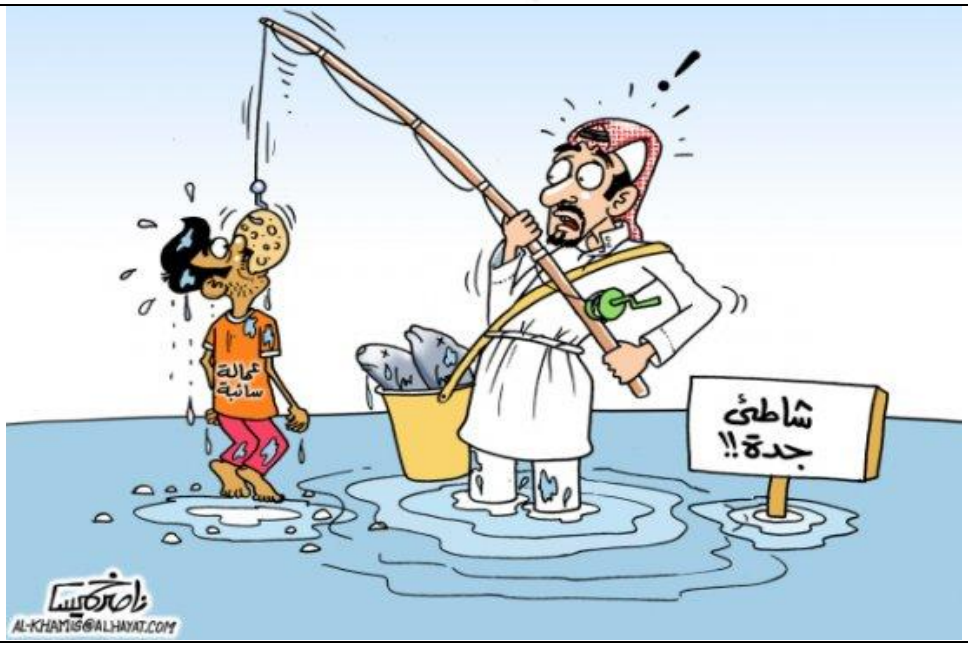	الحياة AL HAYAT المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء26 شوال 1431 هـ الموافق 5 أكتوبر 2010 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188348

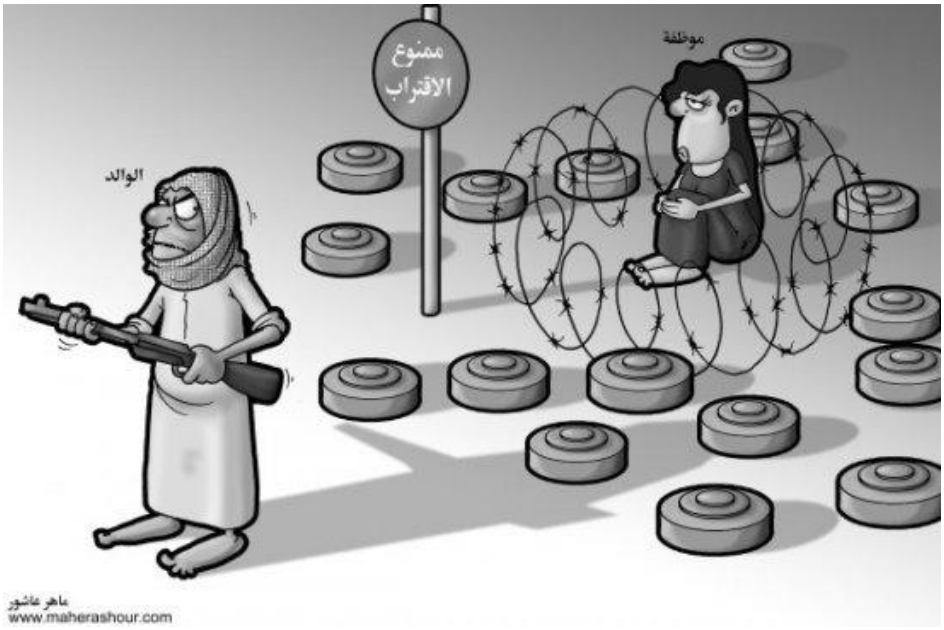

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء26 شوال 1431 هـ. الموافق 5 أكتوبر 2010

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188268

المصدر: جريدة عكاظ
الأربعاء 1431/10/27 هـ 06 أكتوبر 2010 م
العدد : 7 33981381

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20101006/Cartoon2010100628 54.htm

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء، 06 أكتوبر 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/188758

حقوق الإنسان في العالم

جريدة كويتية يومية سياسية مستقلة

اجتماع وكلاء العدل في دول مجلس التعاون

قوانين موحدة لمناهضة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة القبس الاربعاء 06 اكتوبر 2010 ،27 شوال 1431 ، العدد 13418
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=641224&date=06102010

حمد السلامة

ناقش وكلاء وزارات العدل في دول مجلس التعاون الخليجي في خطة لتوحيد القوانين الرامية لمناهضة الاتجار بالبشر، ومواجهة الجرائم والمستجدات في المجالات القضائية والعدلية.

وشددوا خلال اجتماعهم امس، الذي تحضنته دولة الكويت على ضرورة تحديث التشريعات وتعزيز التعاون المشترك.

واكد وكيل وزارة العدل بالانابة د. محمد الانصاري ان توحيد القوانين بين دول مجلس التعاون الخليجي ضروري لمواجهة المتغيرات والمستجدات في المجالات القضائية والعدلية.

جاء ذلك في كلمة القاها الانصاري امس خلال الاجتماع الرابع عشر لوكلاء وزارات العدل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تستضيفه الكويت ويختتم اعماله اليوم الاربعاء.

وشدد الانصاري على ان الجهود تتواصل لاقرار قوانين موحدة لمواجهة الجرائم والاحداث الطارئة ومسايرة المتغيرات في موازين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.

واضاف الانصاري ان التجارب اثبتت ان كثيرا من دول العالم لجأت وما زالت تلجأ الى الانضمام لتجمعات وتسعى لتكوين تحالفات قوية تستطيع من خلالها ان تحقق وجودا فعالاً على الساحة الدولية، ولقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي سباقة في هذا الشأن، بل اصبح لها السبق في بعض المجالات على الاتحادات والتحالفات الاقليمية المعاصرة لها.

حلقة تعاون

ولفت الى ان هذا الاجتماع يمثل حلقة من حلقات التعاون الخليجي المشترك وانه لشرف عظيم ان تحتضن دولة الكويت هذا الملتقى الدوري لقيادات وزارات العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من اجل التباحث وتبادل الآراء بروح الأسرة الواحدة حول الموضوعات الهامة.

قوة الأنظمة

واشار الى ان قوة الانظمة القانونية وتطويرها وتمتعها بقدر مناسب من المرونة التشريعية، احد اهم العوامل المساعدة على خلق منظومة من التعاون والعمل المشترك بين دول مجلس التعاون في كل مناحي الحياة.

مؤكدا اهمية جهود وزارة العدل في دول مجلس التعاون من ناحية، والدور الذي تقوم به لجان الخبراء المتخصصة من ناحية اخرى. ولرسم معالم السياسات التشريعية على صعيد دول مجلس التعاون وتحديد موقف دول المجلس من بعض القضايا والاحداث العالمية والاقليمية ذات الطابع القانوني والعدلي.

وزاد «ان الموضوعات التي دعت الحاجة الى التشاور بشأنها ملحة ومنها إقامة العمل العدلي المشترك على أسس متينة من خلال إزالة المعوقات واقتراح الافكار البناءة والمشاريع المفيدة التي من شأنها تحقيق مزيد من التكامل بين سائر الدول الأعضاء.

تحديات

واعتبر الانصاري ان احد اهم التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكمن في العمل على خلق بناء قانوني قوي وموحد يستطيع من خلاله التعامل والتعاطي من المتغيرات والظواهر الطارئة على العالم بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة، فضلا عن اقتراح واقرار العديد من الوثائق ومشاريع القوانين الاسترشادية الموحدة في شتى النواحي القانونية والعدلية.

اجتماع تحضيري

من جانبه، قال مدير عام الشؤون القانونية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حمد المري ان جدول هذا الاجتماع يعتبر تحضيرا لاجتماع وزراء العدل الثاني والعشرين الذي سيعقد في دولة الكويت وسيناقش موضوعات ذات اهمية كبيرة وسيكون له دور بارز في تعزيز ودعم مسيرة التعاون العدلي والقانوني بين الدول الاعضاء وفي مقدمتها وثيقة ابوظبي للنظام الموحد للتوفيق والمصالحة والنظام الموحد لمكافحة الاتجار بالبشر لدول المجلس.

مشاريع مهمة

وبين ان الاجتماع سيناقش عددا من مشاريع الانظمة والقوانين التي انتهت لجان الخبراء المتخصصين من دراستها في ضوء الملاحظات الواردة من الدول الاعضاء، كما سيناقش عددا من الموضوعات التنسيقية ذات الاهتمام المشترك ومن اهمها، مشروع النظام الموحد لمحاكم الاسرة ومكافحة الاتجار بالبشر.

واعلن عن تذليل كل العقبات امام تنفيذ الاحكام واقرار ضوابط جديدة لمهنة المحاماة.

تقرير حول المحكمة الجنائية الدولية

ناقش وكلاء العدل أمس تقرير لجنة الخبراء المكلفة بدراسة مشروع الضوابط والآليات التنفيذية لممارسة مهنة المحاماة وتقرير اللجنة الفنية المكلفة بدراسة العقبات التي تعترض اتفاقية تنفيذ الاحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول المجلس، وتقرير لجنة الخبراء المختصين المكلفة بتقييم نتائج المؤتمر الاستعراضي الاول لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

أمل القبيسي: الإمارات تتمتع بأعلى نسبة تعليم عالٍ للإناث في العالم

المصدر: جريدة الخليج الأربعاء، 2010/10/06
http://www.alkhaleej.ae/portal/fba725cf-4ac0-4ac9-a66b-af903d2cc81a.aspx

أكدت الدكتورة أمل القبيسي عضو المجلس الوطني الاتحادي، ممثلة المجموعة العربية في اجتماع اللجنة التنسيقية للنساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي، أهمية النتائج التي توصلت إليها اجتماعات اللجنة التنسيقية التي عقدت في جنيف مؤخراً .

وقالت في حوار خاص لوكالة أنباء الإمارات (وام)، إن الاجتماع التنسيقي للنساء البرلمانيات على مستوى العالم، ركز على أهمية تعزيز مشاركة المرأة في الاتحاد البرلماني الدولي كي تأخذ مكانتها السياسية اللائقة، وتسهم بدور فاعل في دعم وتفعيل معالجة قضايا شعوبها وأوطانها في شتي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والثقافية .

وأشادت بالقيادة السياسية الحكيمة والدعم اللامحدود لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، ومتابعة الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، للمرأة في الإمارات في شتى الميادين، وإعطائها مكانتها اللائقة في المجتمع، وتمكين المرأة وفتح أبواب العمل أمامها في شتى المجالات .

وقالت إن الجهود الجبارة التي تبذلها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية الرئيسة الأعلى لمجلس الأمومة والطفولة، أعطت المرأة قوة لا مثيل لها كي تعمل جنباً إلى جنب مع الرجل في خدمة قضايا التنمية والمجتمع في الإمارات، حتى غدت المرأة الإماراتية الأفضل على مستوى العالم من حيث مستويات التعليم والعمل .

فقد بلغت نسبة الطالبات الجامعيات في التعليم العالي 77% وهي أعلى نسبة تعليم عال في العالم، كما وصلت نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي الاتحادي إلى 53%، وفي المناصب القيادية 30%، وبذلك استطاعت المرأة الإماراتية بفضل الدعم اللامحدود من القيادة السياسية الرشيدة لدولة الامارات أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية المرصودة للمرأة قبل أوانها .

وقالت إن سموها مثال رائد على المستويين العربي والعالمي في دعم وتطوير العمل النسائي، وإعطاء المرأة الدور الذي تستحق في إطار الشراكة في بناء المجتمع، ولم تستبعد في ظل هذا الدعم والإرادة السياسية القوية لتمكين المرأة أن تصل المرأة في المستقبل إلى مناصب قيادية أكبر وأرفع، لتميزها وإثبات جدارتها في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، مشيرة إلى أن المرأة الإماراتية تحظي حالياً بمناصب وزارية وقيادية هي الأعلى على مستوى العالم العربي .

وفي ما يتعلق بتمثيل المرأة العربية في البرلمانات، قالت الدكتورة أمل القبيسي، إن متوسط تمثيل المرأة في البرلمانات العربية هو الأدنى عالمياً، وحسب الإحصاءات الاخيرة للاتحاد البرلماني الدولي في عام ، 2010 فإن نسبة التمثيل للمرأة في البرلمانات العربية لا يتعدى نسبة 9،5%، وبالتالي فإن نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي بالإمارات والتي تبلغ 22،5% من المعدلات الأعلى في العالم العربي، بفضل دعم القيادة السياسية ونضج الوعي السياسي لشعب دولة الإمارات .

وأضافت أن الاجتماع تناول كذلك وضع استراتيجية لضمان المشاركة الكاملة للنساء البرلمانيات في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، ولتعزيز عمل اللجنة التنسيقية للنساء البرلمانيات .

وأكدت أنها طرحت أمام اللجنة التنسيقية للنساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي، عدداً من المبادرات الرائدة والجهود الجبارة لدولة الإمارات لمحاربة الاتجار في البشر .

في افتتاح ملتقى "حماية الطفل من جرائم تقنية المعلومات والاتصالات"

ضاحي خلفان: سنقف بحزم أمام من يغرر بالأطفال والفتيات والنساء

المصدر: جريدة الخليج الأربعاء، 2010/10/06
http://www.alkhaleej.ae/portal/3c081354-7779-4201-9053-1ba482e14d8a.aspx

تغطية: نادية سلطان

افتتح الفريق ضاحي خلفان تميم القائد العام لشرطة دبي أمس فعاليات ملتقى "حماية الطفل من جرائم تقنية المعلومات والاتصالات"، والذي ينظمه مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي، وذلك بحضور خالد الكمدة مدير عام هيئة تنمية المجتمع في دبي، واللواء خميس مطر المزينة نائب القائد العام لشرطة دبي، واللواء الدكتور محمد أحمد بن فهد مدير الأكاديمية، والدكتورة مشكان العور مدير المركز، وكبار ضباط شرطة دبي، وبمشاركة وزارة الداخلية والهيئة العامة لتنظيم الاتصالات .

وأكد الفريق تميم خلال الافتتاح أن هناك جرائم عديدة تستهدف الأطفال لعل أخطرها تلك التي تستخدم فيها وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة، مشيراً إلى أن الجريمة التي نحن بصددها اليوم جريمة خطيرة وعابرة للقارات، ولا تعترف بالحدود السياسية، ولا القيم، وتهدد استقرار وطمأنينة كل البيوت .

أكد أن الجريمة الإلكترونية التي يقع في فخاخها عدد لا يستهان به من أطفالنا عن غير قصد ووعي منهم، ترتكب بسبب احتراف جناة واستغلالهم للثغرات الموجودة في القوانين المنظمة لحقوق استخدام تكنولوجيا الاتصال الإلكتروني، لافتاً إلى أن الإحصاءات الدولية عن هذه الجريمة الدولية مرعبة، وما تنشره وسائل الإعلام عنها لا يعكس الصورة الحقيقية للحجم المهول لضحاياها .

الدوريات الإلكترونية تجوب شبكة الإنترنت على مدار الساعة.

قال الفريق تميم: "هناك دائماً الرقم الظلي الخفي الذي لا يظهر في الإحصائيات الجنائية الرسمية إلا كجبل الجليد، لأن بعض تلك الجرائم كالإساءة والتغرير بالأطفال وتصويرهم في أوضاع مخلة لا يتم الإبلاغ عنها عادة في مجتمعاتنا المحافظة خوفاً من الفضيحة، الأمر الذي يتطلب وقفة صارمة في وجه هذه الجريمة .

وأضاف، نحن سنقف بحزم في مواجهة هذه الجريمة مثلما رددنا سريعاً على محاولات التشكيك في السابق في كفاءتنا كأجهزة أمنية في عدد من القضايا التي حازت اهتمام الرأي العام المحلي والعربي والدولي مؤخراً، وأيضاً تصدينا لكل استخدام إجرامي مسيء ومبتذل هدد مجتمعنا من خلال الاتصالات الإلكترونية، وتعاملنا معها بحزم وأطلقنا الدوريات الإلكترونية تجوب شبكة الإنترنت على مدار الساعة لرصد أية تجاوزات أو جرائم تحدث حيث أسفرت هذه الدوريات عن ضبط قائمة من الجرائم الإلكترونية كقضايا تزوير البرامج والمصنفات الفكرية، والسب والشتم، والتهديد بالقتل، والابتزاز، وقضايا سرقة المكالمات الهاتفية، وقضايا مالية، وتزوير عقود تجارية وغيرها .

وأشار إلى أنه تم التصدي أيضاً للاستخدام الخاطئ لأجهزة البلاك بيري التي استغلها البعض نتيجة غياب الرقابة على المعلومات التي يتم تبادلها عبرها موضحاً خلال كلمته أن أبرز النتائج الخطيرة لتلك الجرائم على الأطفال هو إضعاف مناعتهم الدينية والاجتماعية والسلوكية، وتدمير قدراتهم وتحصيلهم العلمي، بحيث يصبح الطفل أسيراً لرغباته ومنقاداً لأخطائه، فيبتزه المجرمون .

وأكد في ختام كلمته دعمه ورعايته لكل الجهود المبذولة لتحصين الأبناء وحمايتهم من الشرور بمختلف أنواعها، مشيراً إلى أن الملتقى يمثل فرصة طيبة لتناول الموضوع من عدة جوانب أمنية واجتماعية وقانونية، موجهاً الشكر لمنظميه ولكافة المشاركين .

أساليب إجرامية

من جانبه قال خالد الكمدة "إن التكنولوجيا والتقنية الحديثة في عالم الاتصالات والمعلومات أصبحتا اليوم لغة العصر، ورغم أن عمليات التطور والتوسع أحدثت تغيرات اقتصادية لم تشهد الدول مثلها من قبل، إلا أنها فتحت المجال أمام أساليب جديدة من الإجرام، ألا وهي جرائم المعلوماتية، ومنها جرائم الانحراف والاستغلال، والجرائم الإباحية، وتجارة الأطفال على الإنترنت، مما يستوجب من كافة الدول أن تتعاون معاً في مواجهة تلك الشبكات والجماعات التي تحاول استغلال التقدم العلمي والتكنولوجي في تهديد الأفراد والأسر .

وأشار الكمدة إلى أن 80% من الأطفال ممن يستخدمون البريد الإلكتروني يستقبلون رسائل دعائية تحتوي على أمور غير أخلاقية، مشيراً إلى أن هيئة تنمية المجتمع تلعب دوراً مع غيرها من المؤسسات والجهات الحكومية المعنية بكافة أشكالها دوراً حيوياً ومهماً في توعية وتوجيه وتعليم الشباب، وكافة فئات المجتمع .

وطالب الكمدة بضرورة العمل على عدة مستويات من أجل تفعيل الدور، وهي توعية الأفراد بالأخطار والعقوبات الجنائية والمرئية التي تنتج عن سوء استخدام التكنولوجيا، وضرورة أن تقوم الأسرة بدورها المؤثر والفاعل في فكر وعقلية الأبناء وغرس المعارف العلمية في نفوسهم عن التكنولوجيا ودورها الإيجابي في تقدم المجتمع، أيضاً المؤسسات الدينية والتعليمية عليها دور مهم في توجيه وتعليم الشباب بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا بعيداً عن الأخطار، إلى جانب أن وسائل الإعلام عليها دور أيضاً في توعية المجتمع بخطورة التساهل في استخدام التقنية الحديثة .

أهداف

وتحدثت الدكتورة مشكان العور عن أهداف الملتقى التي تتركز في التعرف إلى أفضل الممارسات بشأن رصد الظواهر والمواقع المؤدية لاستغلال الأطفال ودعم الحلول والمبادرات والجهود الرامية لحمايتهم وتوثيق التعاون والشراكة بين الجهود الأمنية في مجال التعامل مع جرائم الأطفال .

المحور الأمني

وترأس اللواء خميس مطر المزينة الجلسة الأولى التي تناولت المحور الأمني حيث أكد أن دولة الإمارات كانت سباقة بإيجاد قانون لمكافحة الجرائم الإلكترونية إلى جانب أن شرطة دبي كانت من أوائل الأجهزة الأمنية التي أنشأت إدارة متخصصة لمكافحة تلك الجرائم وإيجاد دوريات إلكترونية لرصد كل ما يشكل جريمة عبر الشبكة العنكبوتية، كما أن وزارة الداخلية أوجدت قوة افتراضية ووقعت العديد من الاتفاقيات في سبيل إيجاد أساس للتعامل في مجال حماية الطفل كما أوجدت التقنيات التي تساعد على تحقيق ذلك .

سجل لمرتكبي الجرائم الجنسية

واستعرض الرائد فيصل الشمري من وزارة الداخلية ورقة عمل حول جهود اللجنة العليا لحماية الطفل بوزارة الداخلية تحدث فيها عن الجرائم الجنسية الرقمية وآثارها المدمرة والتكنولوجيا واستغلال الأطفال جنسياً .

وقال الشمري إن دولة الإمارات ملتزمة بلعب دور نشط ورائد فيما يخص حماية الاطفال على المستويين الإقليمي والدولي من خلال شراكات دولية، وسن تشريعات والدخول في اتفاقيات ومعاهدات دولية .

وتحدث الرائد الشمري عن مشروع سجل مرتكبي الجرائم الجنسية والذي يتم الإعداد له حالياً، مشيراً إلى أن هذا السجل يحتوي أسماء ومعلومات شخصية عن مرتكبي الجرائم الجنسية، والذين تتم إدانتهم في المحكمة بارتكاب أفعال فاضحة مع الأطفال، حيث يضمن السجل اسم مرتكب الجريمة وعناوين سكنه وعمله ورقم جواز سفره ورقم الهوية وبيانات القياسات الحيوية وتشمل بصمات الأصابع والعين والوجه، وتفاصيل الإدانة، ورقم السيارة والهاتف المحمول، وعنوان البريد الإلكتروني .

وأشار إلى أن السجل يلزم في حالة تغيير أي معلومات شخصية للمجرم أن يخطر الجهات المختصة على الفور في غضون 10 أيام على أن يتم الاحتفاظ بهذا السجل للمجرمين المدانين لمدة 10 سنوات من تاريخ الإدانة على الأقل .

وأضاف، أن مشروع السجل وضع قيوداً بحيث لايمكن للمجرم المدان في فعل فاضح مع الأطفال أو المواد الإباحية الجنسية أن يسكن في نطاق دائرة تبعد مسافة محدودة من المدارس ورياض الأطفال والملاعب العامة، وإذا أراد أن يسافر للخارج يتوجب عليه إبلاغ مركز حماية الطفل قبل السفر بما لا يقل عن 24 ساعة، ويوفر خطوط سيره وأماكن سكنه خارج الدولة، وتمنح صلاحيات للمركز أو مسؤولي الشرطة بتقديم هذه المعلومات لسلطات تلك الدول التي سيزورها .

وأوضح أن السجل يتضمن أيضاً التعاون الدولي وتبادل المعلومات مع الوكالات الدولية الأخرى للحصول على معلومات عن الأجانب القادمين، والذين سبقت إدانتهم بجرائم جنسية ضد الأطفال أو إنتاج مواد اباحية وتوفير المعلومات لسلطات الإمارات قبل دخول المجرم إلى أراضي الدولة ويجوز للدولة هنا أن تمنحه تأشيرة دخول أو ترفض، مؤكداً أن هذه الإجراءات تساعد على حماية أطفال الإمارات من الأجانب الذين ادينوا في ممارسات جنسية فاضحة ضد الأطفال .

وأشار الشمري إلى أن هناك أيضاً دراسة لمراجعة الإجراءات الخاصة بمنح التأشيرات لمثل هؤلاء الأشخاص المتهمين بارتكاب اعتداءات جنسية في بلدانهم من خلال تبادل المعلومات بين سلطات الدول المختلفة، وأيضاً الإنتربول إلى جانب دراسة بطلب بصمة حيوية لكل من يطلب تأشيرة للدولة .

المباحث الإلكترونية ودورها

وتحدث خلال الجلسة الرائد سالم سالمين، من الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية بشرطة دبي، عن مهمة المباحث الإلكترونية وإنجازات الإدارة والجرائم الإلكترونية بشكل عام، والواقعة على الأطفال، مؤكداً أن برامج المحادثة الإلكترونية أو الطريق لتلك الجرائم حيث تؤدي إلى جرائم اختطاف واعتداءات جنسية، وسرقة الحسابات البنكية لوالدي الطفل، ثم المواقع الإباحية حيث تقوم بتثقيف الأطفال سلبياً عن الحياة الجنسية، ومواقع تعليم الهكر والاختراقات، مما يجعل من الطفل مجرماً، إضافة إلى ألعاب الشبكة الإلكترونية والتي تكون مصدراً لاستغلال الأطفال من خلال إغراءات من قبل المجرمين .

وتحدث سالمين عن إحدى القضايا التي ارتكبها طفل وهي قيامه بسرقة الامتحانات بعد اختراق شبكة مدرسته وبيعها لآخرين، حيث تم ضبطه وتحويله للجهات المختصة .

وأكد سالمين أن على الأهل دوراً كبيراً في مراقبة الأطفال عند استخدام الإنترنت من خلال التوجيه والتثقيف الصحيح والمراقبة .

كما تحدث الرائد راشد بن ظبوي من تحريات دبي حول الإجراءات القانونية لحماية الطفل من جرائم الإنترنت .

المحور القانوني

ترأس الدكتور غيث السويدي الجلسة الثانية، وتناولت المحور القانوني والاجتماعي، وتحدث فيها العميد أحمد عيد المنصوري نائب مدير أكاديمية شرطة دبي حول النصوص القانونية المجرمة للجرائم التي ترتكب ضد الأطفال في التشريعات الإماراتية، وتحدث خالد أبو كريم من مؤسسة دبي للإعلام حول دور وسائل الإعلام في التعامل مع ظاهرة الجرائم الإلكترونية التي تستهدف الأطفال، مطالباً بتشكيل إطار من المؤسسات الرسمية المختصة، ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لبلورة استراتيجية موحدة لمواجهة الظاهرة، وعقد دورات تدريبية متخصصة للإعلاميين في كيفية التناول الإعلامي لمواجهة الظاهرة، وإيجاد أطر قانونية تضمن للإعلامي حصانة في مواجهة المعلن، ووضع ميثاق عربي للطفل يكون مرجعاً في تقييم إنتاج المواد الإعلامية الموجهة للطفل .

المحور الاقتصادي

واستعرضت الجلسة الثالثة، التي ترأسها الدكتور عبيد علي حجازي، المحور الاقتصادي، وتحدثت فيها فاطمة سجواني من وزارة التربية والتعليم حول دور الأسرة في حماية الأطفال من جرائم تقنية المعلومات والاتصالات، وتحدث القاضي محمد محمد الألفي نائب رئيس المجلس العربي للتجارة الإلكترونية رئيس الجمعية المصرية لمكافحة جرائم الانترنت، حول تلك الجرائم وكيفية مكافحتها والحد منها، كما تحدث علي محمد العمادي من الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، حول دور الهيئة في غلق المواقع التي تستغل الأطفال أو تلك التي تعرض مواد إباحية وغيرها من الأمور المتصلة .

موقع خليجي تم إغلاقه

عبر الفريق ضاحي خلفان تميم عن أسفه الشديد لعدم وجود تنسيق على مستوى دول مجلس التعاون في ما يتعلق بالجرائم الإلكترونية لافتاً إلى أن هناك قصوراً كبيراً في هذا الجانب .

ولفت إلى أن هناك موقعاً خليجياً كان يديره أحد الأشخاص من جنسية خليجية، وكان يبث عبره عمليات اعتداءات على الأطفال، ونشر صور مخجلة، وبعد عمليات تنسيق ومتابعة مع إحدى الدول، تم القاء القبض على الشبكة التي كانت تدير الموقع وتم إغلاقه .

وقال ''إن أطفالنا بحاجة إلى من يحميهم من مثل هذه العمليات البذيئة'' .

حجب المواقع ليس كما يجب أن يكون

انتقد القائد العام لشرطة دبي سلبية شركات الاتصالات التي لا تزال لا تسيطر أو تحجب العديد من المواقع الإباحية والمخلة للآداب، مؤكداً انه غير راض حتى الآن، لأن إجراءات الشركتين العاملتين في مجال الاتصالات في مجال منع أو حجب بعض المواقع والمشاهد والكلمات البذيئة ليست بالشكل المطلوب، مشيراً إلى أنهما تبرران ذلك بأمور فنية، وقال: ''أنا لا زلت غير مقتنع بذلك'' .

وأكد أنه لو ظلت الأمور على ما هي عليه، وتسير على نفس النهج، فسيكون وضعنا مثل أي دولة أخرى تسمح بمثل هذه المواد المخلة للآداب، وطالب المسؤولين في تلك المؤسسات بالوفاء بعهودهم السابقة والتصدي لكل ما هو بذيء على شبكات الإنترنت من أجل أجيالنا القادمة .

التوصيات

اختتم الملتقى فعالياته بعدد من التوصيات أهمها:
مطالبة شركات الاتصال العاملة في الدولة بإيقاف الصور والمشاهد الإباحية ومنع الألفاظ البذيئة التي تخل بالآداب العامة.
المطالبة بتعزيز دور المدارس في منع وقوع الأطفال ضحايا لجرائم الإنترنت والاتصالات، وتفعيل دور المساجد والمنابر والمواقع الإسلامية في توعية الأبناء بمخاطر جرائم الإنترنت والاتصالات .
تعميم برنامج التربية الأمنية (والذي تتبناه شرطة دبي وتطبقه داخل المدارس الحكومية والخاصة في إمارة دبي) على جميع مدارس الدولة لما فيه من فائدة تتمثل في تكثيف فكر الحماية الشخصية لدى الأطفال من خلال تناول مفهوم "التعامل الآمن مع تقنية المعلومات والاتصالات بصفة مستمرة نظراً لتطور هذه التقنيات من خلال متابعة مركز البحوث والدراسات بالأكاديمية لأحدث برامج الحماية ونقلها إلى القائمين على البرنامج مثل الهواتف والحواسيب والإنترنت والبنوك والشرطة والإسعاف والدفاع المدني والمدارس .
وأكدت التوصيات الدور الهام لوسائل الإعلام لتسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال إنتاج برامج لخدمة هذا الغرض كتجربة شعبية الكرتون في قناة سماء دبي، وتفعيل الدور الاجتماعي للأندية الرياضية داخل الدولة لجذب الأسر بمختلف فئاتها لممارسة الأنشطة المختلفة رياضياً وثقافياً واجتماعياً، وعقد ورش عمل تدريبية في المدارس والنوادي الرياضية والاجتماعية للأطفال وأولياء الأمور بالتنسيق مع مركز البحوث والدراسات بالأكاديمية عن كيفية التعامل مع أجهزة تقنية المعلومات والاتصالات بشأن حمايتها، وحماية بياناتهم ومعلوماتهم وخصوصياتهم بشأن الإيجابيات والسلبيات والمخاطر والمحاذير .
ودعت التوصيات إلى ضرورة توجيه الطلاب لأهمية الاشتراك ضمن أحد الأنشطة الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية في أحد النوادي القريبة، على أن يعد ذلك نشاطاً مدرسياً يضاف إلى درجات التحصيل العلمي، وإقامة مسابقات رياضية رسمية شريطة أن تتخذ طابع الجدية لتصريف طاقات وشغل أوقات فراغ الأطفال، خصوصاً في فترات الإجازات وتكثيف الحملات الصحافية والإعلانية والملصقات التحذيرية بصفة دورية لتوعية الأطفال وأولياء الأمور والمجتمع كافة نحو كيفية الاستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوعية المتكررة للأطفال وأولياء أمورهم على جميع وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشخصية التي يستخدمونها .
ودعت إلى توجيه مقاهي ونوادي الإنترنت بتخصيص ركن خاص للأطفال خاضع للمراقبة والسيطرة ولا يسمح لهم باستخدام أجهزة البالغين، وتوفير وسيلة اتصال أو ربط أو مشاركة مباشرة وواسعة وسريعة بين المستخدم والأجهزة الرقابية الأمنية والفنية، والإبلاغ الفوري عن المداخلات المشكوك فيها والتشجيع المادي والمعنوي للأطفال وأولياء الأمور، أو أي متعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم في الكشف عن مجرمي شبكات المعلومات والاتصالات، وقيام جهات الاختصاص بإرسال رسائل نصية قصيرة تحذيرية في حال تكرار محاولات الخروج أو الالتفاف على ضوابط استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

وفد من منظمة العمل الدولية يطلع على أنشطة جمعية الإمارات لحقوق الإنسان

المصدر:جريدة الخليج الأربعاء ،2010/10/06
http://www.alkhaleej.ae/portal/d9a8df40-b7f7-4092-a322-eb45b56addeb.aspx

استقبل محمد حسين الحمادي أمين السر العام بجمعية الإمارات لحقوق الإنسان بمقر الجمعية بدبي وليد حمدان مستشار الشؤون العمالية بمنظمة العمل الدولية والبروفيسور زافيريس زاناتوس مختص سياسات العمل وماريا قصوار المختصة بتنمية المهارات والقدرات التشغيلية .

وقال محمد الحمادي إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر أحد أعضاء منظمة العمل الدولية التي هي ممثلة عن الحكومات ورب العمل والعامل، كما قدم الحمادي للضيوف نظرة سريعة حول عمل وأنشطة الجمعية خاصة الدور التي تقوم به الجمعية في مجال العمل والعمال .

وتم بحث سبل التعاون بما يخدم فئة العمالة في الدولة .

من جهة أخرى بحث الدكتور محمد عبدالله الركن رئيس مجلس إدارة جمعية الحقوقيين مع الوفد سبل تعزيز التعاون المشترك .

حضر اللقاء الدكتور محمد علي المنصوري رئيس لجنة حقوق الانسان بجمعية الحقوقيين .

وأوضح إلى أن توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، واصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات يؤكد دائما على ضرورة حماية حقوق العمال وتنفيذ كافة القوانين والاتفاقيات بهذا الشأن .

وزار الوفد المركز الوطني للإحصاء بمقره في أبوظبي، بهدف بحث المجالات الفنية التي يمكن أن يتعاون المركز الوطني للإحصاء من خلالها مع المنظمة بخصوص عقد ورشات تدريبية متخصصة تتعلق بالمفاهيم الدولية المتصلة بإحصاءات القوى العاملة .

وقال راشد خميس السويدي مدير عام المركز، إن زيارة الوفد تأتي في إطار التعاون مع وزارة العمل من أجل التكامل بخصوص بناء قواعد بيانات تعتمد على المسوح الميدانية والسجلات الإدارية الموجودة في وزارة العمل وبالتنسيق مع منظمة العمل الدولية .

مجموعة منظمات تطلق حملتها ضد انتهاكات حقوق الخدم اليوم:

الكشف عن الإساءات المخفية وراء الأبواب المغلقة

المصدر: جريدة القبس الاربعاء 06 اكتوبر 2010 ،27 شوال 1431 ، العدد 13418
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=641225&searchText&حقوق%20الإنسان=date=06102010

تطلق اليوم مجموعة منظمات معنية بتغطية انتهاكات حقوق العمالة المنزلية حملة توعية واعلانات مكثفة لدعم احترام حقوق عاملات المنازل وهي الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، والجمعية الكويتية للمقومات الاساسية لحقوق الانسان، والمركز الكويتي لحقوق الجاليات، والجمعية الكويتية للعمل الاجتماعي التي انضمت الى «هيومن رايتس ووتش»، المعنية برصد ومراقبة حقوق الانسان في شتى انحاء العالم، من اجل المبادرة بالتوعية بالاساءات التي تتعرض لها عاملات المنازل.

وتسلط الحملة الاضواء على الاساءات التي تبقى في اغلب الاحيان مختفية وراء ابواب المنازل المغلقة، بعيدا عن متناول القانون.

وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا في «هيومن رايتس ووتش»: «هذه الحملة هي دعوة لكل انسان في الكويت لكي يعامل عاملات المنازل باحترام وبما يحفظ كرامتهن». واضافت: «إننا نأمل في ارسال رسالة الى المشرعين مفادها أن هناك الكثير ممن يهتمون بحقوق عاملات المنازل في الكويت ويودون لو تتحرك الحكومة لحمايتهن».

وستدعو الحملة أصحاب العمل الى تخيل أنفسهم مكان عاملات المنازل، عبر مجموعة اعلانات تدور حول فكرة «حطي نفسك بمكانها». وكل اعلان يدعو المشاهد إلى أن يفكر في إحساسه لو تعرّض لبعض الانتهاكات المتكررة التي تواجهها عاملات المنازل الوافدات. وتطرح الإعلانات اسئلة من قبيل «هل سبق أن عملت. عدة شهور من دون أن تتسلمي راتبك؟» و«هل تم حجزك في مكان عملك من قبل؟».

أكثر من 660 ألف عاملة منازل أتين من بلاد منها الهند وسريلانكا والفلبين واندونيسيا ونيبال واثيوبيا للإقامة والعمل في الكويت، بينما بعض أصحاب العمل يحترمون حقوقهن، فالكثير غيرهم من اصحاب العمل يخرقون شروط التعاقد الخاصة بساعات العمل ودفع الأجور في أوانها، والسماح للعاملات بالاحتفاظ بجوازات سفرهن، ومنحهن يوم عطلة أسبوعية خارج البيت.

وقالت رئيسة جمعية العمل الاجتماعي الكويتية بيبي الصباح: «هدفنا هو ضمان أوضاع العمل اللائقة بنصف مليون عاملة منازل في الكويت لا يتمتعن حاليا إلا بأدنى تدابير الحماية الممكنة».

ومن المقرر أن تصدر هيومن رايتس ووتش اليوم تقريرا يوثق كيف يمكن نظام الكفالة من وقوع الإساءات، في مؤتمر صحفي بمدينة الكويت.

وقال رئيس المركز الكويتي لحقوق الجاليات جمال العتيبي إن «منح صاحب العمل سيطرة تامة على تأشيرة إقامة العامل، يعني أن نظام الكفالة يترك العاملين ضعفاء تماما أمام امكانية التعرّض للإساءات والاستغلال»، وتابع أن الحكومة التي تعد بإلغاء نظام الكفيل عليها ضمان أن النظام الجديد يسمح للعمال بحرية تغيير الوظائف أو إنهاء علاقة العمل، من دون الغاء تأشيراتهم او اتهامهم بالفرار او ترك العمل، ويجب ان يضم النظام الجديد ايضا آليات لمراقبة حقوق العمال وحمايتهم من الإساءات.

الهلال" تنفذ حملة للرعاية الإنسانية الشاملة في المرفأ

المصدر:جريدة الخليج الأربعاء ،2010/10/06
http://www.alkhaleej.ae/portal/753ddb22-0d93-45b5-8056-3716f76b297c.aspx

أبوظبي - أحمد سعيد:

بتوجيهات سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان ممثل الحاكم في المنطقة الغربية رئيس هيئة الهلال الأحمر، تنفذ هيئة الهلال الأحمر حملة إنسانية شاملة تتضمن عدداً من البرامج في المجالات الصحية والإنسانية والتثقيفية والتوعوية والاجتماعية، تستهدف من خلالها توفير الرعاية اللازمة لنحو 15 ألف شخص في مدينة المرفأ، خلال الفترة من الثاني عشر وحتى الثامن عشر من الشهر الجاري .

أكد محمد إبراهيم الحمادي، نائب الأمين العام للشؤون المحلية بهيئة الهلال الأحمر، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس بمقر الهيئة للإعلان عن إطلاق الحملة وتفاصيله، أن الحملة تجسد التجاوب العملي مع دعوة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" بتعزيز التلاحم الوطني والمجتمعي وفق ما جاء في خطاب سموه في الذكرى الثامنة والثلاثين لليوم الوطني المجيد .

وأشار إلى أن الحملة تحظى باهتمام ومتابعة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان ممثل الحاكم في المنطقة الغربية رئيس الهلال الأحمر، لتعزيز القيم والمبادئ التي تسعى الهيئة لترسيخها داخل الدولة من خلال البرامج والأنشطة التي تنفذها لذوي الدخل المحدود، وأصحاب الحاجات والأسر المتعففة، والفئات الأشد ضعفاً في عدد من المجالات الحيوية مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها .

وقال إن الهيئة تتفاعل بناء على توجيهات قيادتها العليا باستمرار مع المستجدات على الساحة الإنسانية المحلية وتطور برامجها لمواجهتها والتعامل معها بمسؤولية كبيرة، وفي هذا الإطار تأتي حملة الهلال الأحمر الشاملة في المرفأ لتضيف بعداً جديداً لمسيرة الهيئة داخل الدولة وتحقق نقلة نوعية في مستوى الخدمات الموجهة للمستهدفين محلياً، وعلى رأس هذه الخدمات الجانب الصحي الذي توليه الهيئة أولوية قصوى نسبة لأهميته وحيويته في إيجاد مجتمع معافى يستطيع أن يحقق التنمية المنشودة .

وأشار محمد جاسم المزروعي، مدير فرع هيئة الهلال الأحمر في المنطقة الغربية إلى أن الحملة تتضمن افتتاح عيادات مجانية للكشف على المرضى والمراجعين في التخصصات الباطنية والأنف والأذن والحنجرة، والعيون والأطفال والجلدية والعظام والنساء وسرطان الثدي، وذلك لتوفير الرعاية الصحية واللازمة للشرائح الضعيفة والأسر المتعففة وتخفيف العبء عن كاهلها، فيما يتضمن الجانب التثقيفي دورات تأهيلية في الإسعاف الأولي المجتمعي والإنقاذ البحري، وبرامج توعوية بمخاطر بعض الأمراض والآفات المتمثلة في مكافحة التدخين والمخدرات وحماية المجتمع من أضرارهما .

فرنسا تحاكم رجلاً حرق مصحفاً ودنسه

المصدر:جريدة الخليج الأربعاء ،2010/10/06
http://www.alkhaleej.ae/portal/39aaa391-3eb1-48b1-b2f3-3200d9df1661.aspx

كشفت مصادر قضائية، أمس، أن مدوناً صور نفسه وهو يحرق مصحفاً ويدنسه سيحاكم في شرق فرنسا بتهمة الحض على الكراهية الدينية .
وفي الفيلم، الذي بث على الإنترنت، ظهر المدون (30 عاماً) وهو من بيشهايم قرب ستراسبورغ جالساً في بيته وعلى وجهه قناع يمزق صفحات من المصحف ويصنع منها طائرات ورقية، ثم أخذ يقذف الطائرات إلى صندوقين مقلوبين رتبا بحيث يمثلان برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، قبل أن يحرق المصحف في شرفته ويدنسه .
ويواجه الرجل الذي اعتقل، أول أمس، السجن مدة تصل الى خمس سنوات بعد أن تمكنت الشرطة من التعرف إليه من خلال رقم هاتفه الذي ظهر في الصور .
وقال مجلس مسلمي فرنسا إنه سيقدم شكوى ضد المدون، لكنه دعا المسلمين في فرنسا "لليقظة ومواجهة هذه السلسلة من الاستفزازات بهدوء" . (رويترز)

منظمة حقوق الإنسان في البلاد: المطلوب قانون للعمالة المنزلية

المصدر: جريدة القبس السبت 2010/10/02
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=640344&searchText&حقوق%20الإنسان=date=06102010

استقبل سكرتير عام الاتحاد العام لعمال الكويت ورئيس مكتب العمالة الوافدة عبدالرحمن الغانم، في مقر الاتحاد أمس الأول بريانكا موتابارثي المسؤولة في المنظمة العالمية لحقوق الانسان «هيومان رايتس ووتش» في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقسم حقوق المرأة.
وتقوم موتابارثي بجولة على مختلف الجهات والمؤسسات المعنية في الكويت، استهلتها بزيارة الاتحاد العام لعمال الكويت، وذلك لسماع آرائها قبل عرض التقرير الذي اعدته المنظمة حول أوضاع العمالة المنزلية العاملة في الكويت، وظروف استقدامها والمشاكل التي تعانيها والحلول المقترحة لهذه المشاكل.
وقد عرض سكرتير عام الاتحاد امام مسؤولة منظمة حقوق الانسان الموقف المبدئي للاتحاد العام لعمال الكويت، انطلاقاً من قرارات مؤتمره العام الخامس عشر بهذا الشأن الذي انعقد في شهر ابريل الماضي.
وقالت موتابارثي لـ القبس ان زيارة الوفدة للكويت تأتي للاطلاع على أوضاع العمالة المنزلية، مشيرة الى أن هذه القضية تركزت في مباحثاتها مع الاتحاد العام لعمال الكويت.
وأضافت أن العمالة المنزلية حالها كحال أي عمالة أخرى تحتاج الى المتابعة والاهتمام والدفاع عن حقوقها.
وقالت موتابارثي اننا نريد الاطلاع على قانون العمل الجديد وما اذا كان يغطي أوضاع العمالة المنزلية من عدمه، مشددة على ضرورة وجود قانون لحماية وضمان حقوق العمالة المنزلية.
وتابعت موتابارثي: أما بالنسبة للشق الخاص بعمل المرأة في المنازل، فهو يتطلب أيضاً المتابعة وهو جزء من حقوق المرأة لضمان حمايتها.
وأضافت ان لدينا العديد من الاقتراحات والتفاصيل حول أوضاع الخدم سنعرضها في مؤتمر صحفي الاربعاء المقبل.

"الحقوقيين" تبحث التعاون مع منظمة العمل الدولية

المصدر:جريدة الإتحاد الأربعاء 06 أكتوبر 2010
http://www.alittihad.ae/details.php?id=65064&y=2010

وام
بحث الدكتور محمد عبدالله الركن رئيس مجلس إدارة جمعية الحقوقيين مع وفد منظمة العمل الدولية برئاسة وليد حمدان سبل تعزيز التعاون المشترك من أجل تحقيق استراتيجية العمل المناسب في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الاستخدام والتشغيل والحماية الاجتماعية وصيانة الحقوق وترسيخ قيم الحوار بين العامل ورب العمل. حضر اللقاء الدكتور محمد علي المنصوري رئيس لجنة حقوق الإنسان بجمعية الحقوقيين.
وأكد الدكتور محمد عبدالله الركن خلال لقائه أمس الأول وفد المنظمة حرص جمعية الحقوقيين على رفع مستوى دولة الإمارات إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال والتعاون مع الجهات المختصة التي عملت خلال السنوات الماضية على المضي قدماً في تحسين حقوق العمال وسن عدد من التشريعات وتوفير الرقابة لتنفيذ هذه القوانين، حيث لمس الجميع تحسناً ملموساً في ظروف العمال من حيث السكن وصرف رواتب العمال عن طريق البنوك.
ومن جهة أخرى، استقبل محمد حسين الحمادي أمين السر العام بجمعية الإمارات لحقوق الإنسان بمقر الجمعية بدبي وليد حمدان مستشار الشؤون العمالية بمنظمة العمل الدولية، والبروفيسور زافيريس زاناتوس مختص سياسات العمل، وماريا قصوار المختصة بتنمية المهارات والقدرات التشغيلية.
واستعرض محمد الحمادي مع وفد منظمة العمل الدولية عمل وأنشطة الجمعية خاصة الدور التي تقوم به في مجالات العمل والعمال.

"العمل" تنظم ندوات تعريفية للعمال

المصدر:جريدة الإتحاد الأربعاء 06 أكتوبر 2010
http://www.alittihad.ae/details.php?id=65063&y=2010

الاتحاد
نظمت وزارة العمل ندوة تعريفية حول قانون العمل حضرها نحو 100 عامل من جنسيات مختلفة لدى إحدى الشركات العاملة في جزيرة ياس، بهدف تعريفهم بالحقوق التي كفلها لهم قانون العمل في الدولة، والتعرف على قنوات الاتصال المتعددة التي توفرها الوزارة، وذلك بمكتب الرعاية العمالية في جزيرة ياس بأبوظبي أول من أمس.
وتم خلال الندوة التعريف بالهدف من إنشاء مكاتب الرعاية العمالية، والذي يشمل العمل على نشر الوعي والثقافة لدى العمال وتعريفهم بالحقوق التي كفلها لهم قانون العمل في الدولة، والذي يتم من خلال إقامة ندوات وورش عمل تدريبية وتوزيع نشرات توعية بلغات متعددة وتنظيم الفعاليات والأنشطة داخل المجمعات السكنية العمالية المختلفة. كما تناولت الخدمات التي تقدمها الوزارة كخدمة نتواصل المتاحة عبر موقعها الإلكتروني، والتي تتيح للعمال الحصول على بيانات عقود وبطاقات العمل، وخدمة راتبي التي تتيح للعمال الإبلاغ عن تأخير رواتبهم مع حفظ سرية الشكوى المقدمة.